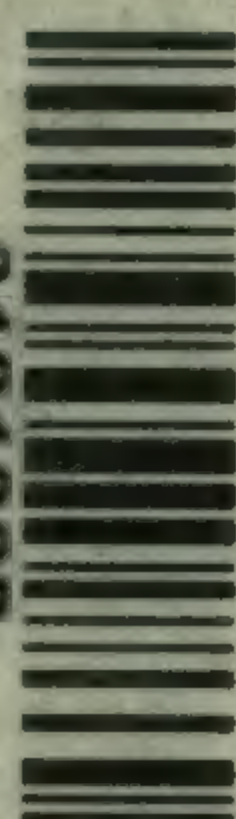




المكتبة
الاسكندرانية
Bibliotheca Alexandrina



0181809

شكرات

۱۸۸۹ — ۱۹۵۱

بقلم

عبد الرحمن الراغبی

مکتبہ المدینہ دہلی

دارالاحسان

سنہ ۱۹۵۲

شكرات

١٨٨٩ — ١٩٥١

بقلم

عبد الرحمن الراغب

عن ربيع وشرع

دار الهلال

سنة ١٩٥٢

هذه المذكرات

كنت معتزما أن أخصص فصلا من كتاب (في أعقاب الثورة المصرية) لتدوين خواطري ومذكراتي ، أتحدث فيها بشيء من التفصيل عن نفسي ، ومراحل حياتي ، ثم وجدت أن هذا الفصل قد يطول ، وليس من حق وأنا أؤرخ الحركة القومية في مختلف عهودها الحديثة أن أقحم فيها حديثاً طويلاً عن نفسي ، هذا حق لا ريب فيه ، ولكن أليس لي - بعد أن ترجمت لمئات من الشخصيات في تلك الحقبة من الزمن التي أرختها والتي تزيد على مائة وخمسين عاماً من تاريخ مصر الحديث - أن أترجم لنفسي ؟ لقد عمل المتقدمون مثل ذلك ، ففي « الخطط التوفيقية » فصل كتبه المرحوم على باشا مبارك عن تاريخ نفسه ، ولم يوجه إليه لوم أو عتاب في هذا الصدد ، حقاً إن من أشق الأمور على الإنسان أن يترجم لنفسه ، فقد يحمل هذا على محمل المباهاة والأنانية ، ولكني ما قصدت إلى شيء من ذلك قط ، وإنما أقصد إلى أن مثل هذه المذكرات فيها من الحقائق والخواطر ما لا تتسع له كتب التاريخ ، وهي مع ذلك قد تفيد لمن يريد أن يتفهم العصر الذي عشت فيه وشاهدت حوادثه وحقائقه ، ثم إنى أرى أن نشرها قد يكون مساهمة مني في تكوين المواطن الصالح ، ربما أكون مصيباً في هذا الظن أو مخطئاً ، ولكن هذا هو الغرض الذي أنشده

لهذا القصد ، وبهذه الروح ، أنشر هذه المذكرات ، وقد دونت فصولها ، بعضها في حينها وبعضها بعد وقوع حوادثها ، وهي في مجموعها تشتمل على مشاهداتي وخواطري حتى نهاية العام الماضي (١٩٥١)

أما المستقبل فلا يعلمه إلا علام الغيوب ، وخواطري ومشاهداتي عنه مرهونة بمشيئة الله

عبد الرحمن الرافعي

أول فبراير سنة ١٩٥٢

النشأة الأولى

ولدت يوم ٨ فبراير سنة ١٨٨٩ بالقاهرة بمنزل جدى لأمى المرحوم الشيخ محمود رضوان ،
بعطفة أبو داود رقم ٢ بشارع درب الحصر (قسم الخليفة)

والدتي

هى السيدة حميدة كريمة الشيخ محمود رضوان من صميم أهل القاهرة ، كان كاتباً بدائرة
الحلمية (١) ، وقد خدم رحمه الله هذه الدائرة ، وكان موضع ثقة القاعين عليها لصدقه وأمانته .
وعندما أنشأت الأميرة مهوش قادن وقفها أدخلته ضمن مستحققيه ، هو وذريته من بعده ، وما
توفى خلفه فى وظيفته نجله حسن افندى المعيارجى (خالى) الذى صار رئيساً لكتبة هذه الدائرة ،
وكان أيضاً رجلاً مشهوراً بالتقوى والصدق والأمانة ، وسمى المعيارجى لأن جده الشيخ رضوان
أحمد كان يشغل وظيفة معيارجى دار الضرب بالقلعة

فوالدتي مصرية صميحة ، وقد توفيت فى ٢١ يولييه سنة ١٨٩٣ غير متجاوزة الخامسة والثلاثين
من العمر ، اثر التهاب رحمى بريتنوى أصابها عقب الولادة ، وكنت لا أزال طفلاً إذ كانت سنى
لا تزيد على أربع سنوات وبضعة أشهر

وبالرغم من صغر سنى إذ ذاك فانى أذكر صورتها جيداً ، وأذكر حنانها على وعلى إخوتى
الأشقاء أمين وأحمد وإبراهيم ، وكانت سيدة كاملة الصفات والأخلاق ، عرفت بين أفراد العائلة
بطيبة القلب ، وصفاء النفس ، والحصل الحميدة ، وقد عشت بعدها يتما من الأم ، ولم أجد بعدها
من يحبونى بحنو الأمومة ، ولا أدرى ماذا كان تأثير حرمانى من هذا الحنو فى نشأتى ونفسي
وحياتى ، على أن الذى أستطيع أن أدركه من هذا الأثر أنى ظلت على حى لها وتمجيدى لذكراها
طوال السنين ، وتمسكنى مع الزمن شعور بأنى مدين لها بما حبانى الله من مواهب (بحسب ظنى) ،
وزاد هذا الشعور رسوخاً فى نفسى ما لاحظت من اجتماع هذه المزايا فى إخوتى لأمى ، فمنهم شقيقى
أحمد ، ثم شقيقى أمين الذى كان يكبرنى بسنتين ، ثم شقيقى الأصغر إبراهيم

(١) دائرة الاميرة مهوش قادن والدة الامير ابراهيم الهامى باشا ابن عباس باشا الاول ، وقد سميت
دائرة الحلمية لأن مقرها كان بسرأى الحلمية

كان أخى أحمد قد انتظم فى الأزهر وعرف بالذكاء والميل الى الشعر والأدب ، ومات فى شرح الشباب سنة ١٩٠٣

أما أخى أمين فليست فى حاجة الى التنويه بمنزلته فى الجهاد ومكانته فى الصحافة ، وقد توفاه الله فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٧ فى سن مبكرة ، إذ لم يتجاوز الحادية والأربعين من العمر وكان إبراهيم من نوابغ مدرسة المهندسخانة وأول خريجها عام ١٩١٣ ، وقد حدثنى زملاؤه فى التلمذة والتخرج أنه كان مشهوداً له بينهم بالنبوغ والتفوق ، وقد عين معيداً فى المدرسة عام تخرجه منها ، وعندى منه خطابات تدل على ميله الى الأدب منذ صباه ، ومنها كتاب أرسله الى فى ٩ ابريل سنة ١٩١٠ وهو بعد طالب بالمهندسخانة بمناسبة اشتغالى بالمحاماة قال فيه :

« أخى العزيز . سلام يتبعه تسليم ، مزاجه من تسليم ، مضت مدة ليست بالقصيرة كنت أستطلع فيها أخبارك من السيد أمين فكنت أبتهج كلما علمت أنك سائر فى طريق النجاح غير هيب ولا وجل مع العلم بأن كثيراً ممن سلكوا سبيلكم هذا ما عثموا أن طرّقوا بابَه حتى ولوا على أعقابهم مدبرين فأساءوا الى أنفسهم وأساءوا الى غيرهم ، لأن كل من وصله خبرهم اتخذهم حجة دامغة وتقاعد بل تقاعس هو عن العمل فيصبح السكل وهم عضو أبتز عضو أشل فى كيان هذه الأمة ، ولكنك أيها الأخ قد ألقيت على وعلى كثير من إخوانى درساً من دروس المسكافة فى هذه الحياة . فلتسر فى حياتك الجديدة ولتواصل المسير فى تلك المعركة ولتستمر فى تنعيم ذلك البناء الذى وضعت أول حجر فى أساسه من مدة وجيزة ، ولتكن على يقين من أنك ستحيى ميت رجاء كثير من الطلبة الذين استولى عليهم القنوط وظنوا أن أبواب الفوز والنجاح موصدة فى وجوههم مغلقة دونهم ، ولكنك باذن الله سبحانه وتعالى ستكون حجة على هؤلاء المتقاعدين فيحذون حذوك فيكون لك بذلك كمال الشرف وشرف السكمال ، فعليك منى السلام يوم دخلت فى ذلك الدور الجديد من الحياة ، وسلام عليك يوم تخرج منه وقد كللت أعمالك بالفوز والمنفعة لبلاذنا المفتقرة الى كثير ممن لا يبالون بما يصادفهم من العثرات ، بل يرون عليها وهم شم الانوف كأن لم تكن تلك الحوائل شيئاً مذكوراً . والسلام من المخلص

أخيك إبراهيم »

ويبدو لى أن مستقبلاً زاهراً كان ينتظر أخى إبراهيم لولا أن عاجلته منيته وهو فى ريعان الشباب ، فقد عين رحمه الله مهندساً للرى بمديرية الفيوم ومحل إقامته فى (طاميه) ، وأصيب هناك بحمى التيفوئيد التى قضت على شبابه فى يولييه ١٩١٥

والدى

هو الشيخ عبد اللطيف الرافعى . ويرجع أصله البعيد إلى الحجاز ، إذ هو من سلالة عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، ولذلك سمي الفاروقى . وهو من علماء الأزهر ، تولى مناصب القضاء الشرعى منذ سنة ١٨٧٧ ، وكان حين ولادتى قاضياً لمحكمة البحيرة الشرعية . وتقل قاضياً للشرقية فى يونيه سنة ١٨٨٩ ، ثم قاضياً للأغربية فى سبتمبر سنة ١٨٩١ ، فقاضياً للشرقية سنة ١٨٩٥ ،

فعضواً بمحكمة مصر الشرعية سنة ١٨٩٧ ، فمفتياً لشعر الاسكندرية سنة ١٨٩٨ ، وبقي يتولى هذا المنصب إلى أن أحيل إلى المعاش في ديسمبر سنة ١٩٠٩ ، واستقر بالاسكندرية منذ تعيينه مفتياً لها ، ومكث بها بعد إحالته على المعاش ، ولما مرض مرضه الأخير انتقل إلى القاهرة حيث توفي بها في ٢٤ يناير سنة ١٩١٨

كان رحمه الله عالماً تقياً ، تلقيت عنه نشأتى الدينية ، فكان يعودنى وإخوتى على الصلوات الخمس نؤديها في أوقاتها ، ويرتل القرآن بحضورنا ، ويأمرنا بالصلاة في المسجد أحياناً . وأذكر أنه كان يوقظنى قبل الفجر لأؤدى معه الصلاة في مسجد سيدى ياقوت العرش بالاسكندرية وكان قريباً من منزلنا بالأنفوشى ، وأعود معه إلى المنزل بعد أداء الصلاة . وتعودت الصوم على يده في سن مبكرة ، وكنت أراه أمراً عادياً ومألوفاً ، وكان رحمه الله يعظنا ويأمرنا بالمعروف وينهاينا عن المنكر ويحبب إلينا التمسك بشعائر الدين وتعاليمه ، وكنت من ناحيتى مرهف الحس من الوجهة الدينية الروحية ، أفهم من هذه الشعائر والتعاليم أنها اتجاه من النفس إلى الله ، واستشعار بالخشوع له والعمل على اكتساب رضاه ، واطمئنان إلى عدله وقدرته ، وركون في أوقات الشدة إلى لطفه ورحمته ، وهذه الأحاسيس كان لها دخل كبير في تكوينى الروحى ، وفي حياتى الوطنية ، لأننى كنت ولا أزال أرى في الالتجاء إلى الله والاعتماد عليه القوة الروحية التى تعود النفس الصمود للشدائد والعقبات

فى التعليم الأولى والابتدائى

كان أول مكتب تلقيت فيه القراءة والكتابة كتاب الشيخ هلال^(١) بشارع درب الحصر ، ومكثت به عدة أشهر ، ثم انتقلت منه إلى المدارس النظامية

وصرت أتنقل مع والدى فى البلاد التى ولى فيها مناصب القضاء ، فدخلت مدرسة الزقازيق الابتدائية الأميرية سنة ١٨٩٥ ، ثم مدرسة القرية الابتدائية بالقاهرة ، ولما انتقل والدى إلى الاسكندرية سنة ١٨٩٨ انتقلت إلى مدرسة « رأس التين » الابتدائية

قضيت بالاسكندرية معظم سنى الدراسة وتلقيت فيها تعليمى الابتدائى والثانوى بمدرسة « رأس التين » ، وكانت من أهم مدارس القطر ، وكان ناظرها طيلة هذه المدة المرحوم إسماعيل بك حسنين (باشا)

ونلت فيها الشهادة الابتدائية فى يولييه سنة ١٩٠١^(٢) وكنت لصغر سنى لا أققه كثيراً معنى الشهادات ، وأذكر أن أحد أقرانى بالمدرسة حين علم بالنبأ - وكنت أجهله - سارع إلى الحضور لمنزل والدى بالأنفوشى^(٣) ليبشرنى بالنجاح ، فألفانى فى حديقة المنزل الصغيرة يجرى أخى أمين

(١) الآن مدرسة حسن كتحدا عزبان رقم ٢٦ شارع درب الحصر

(٢) « اللواء » عدد ٢٨ يولييه سنة ١٩٠١

(٣) بشارع السلطان سليم (واسمه الآن شارع قصر رأس التين) رقم ٥٨ وهو المنزل الذى نلت فيه الشهادة الابتدائية والثانوية وليسانس الحقوق

في قفص من الجريد جعلنا منه شبه عربة صغيرة تتناوب ركوبها وجرها بجبل ، فنناداني في لهفة ، فتركت القفص أسأله عن الخبر ، فهنأني بالنجاح وأطلعني على نسخة اللواء التي فيها اسمي ضمن الناجحين في الشهادة الابتدائية ، فضحكت مغتبطاً ثم عدت إلى قفص الجريد لنتم أنا وأخي أمين عملية الجر واللعب ، وكان هو أيضاً من الناجحين في هذا العام

في التعليم الثانوي

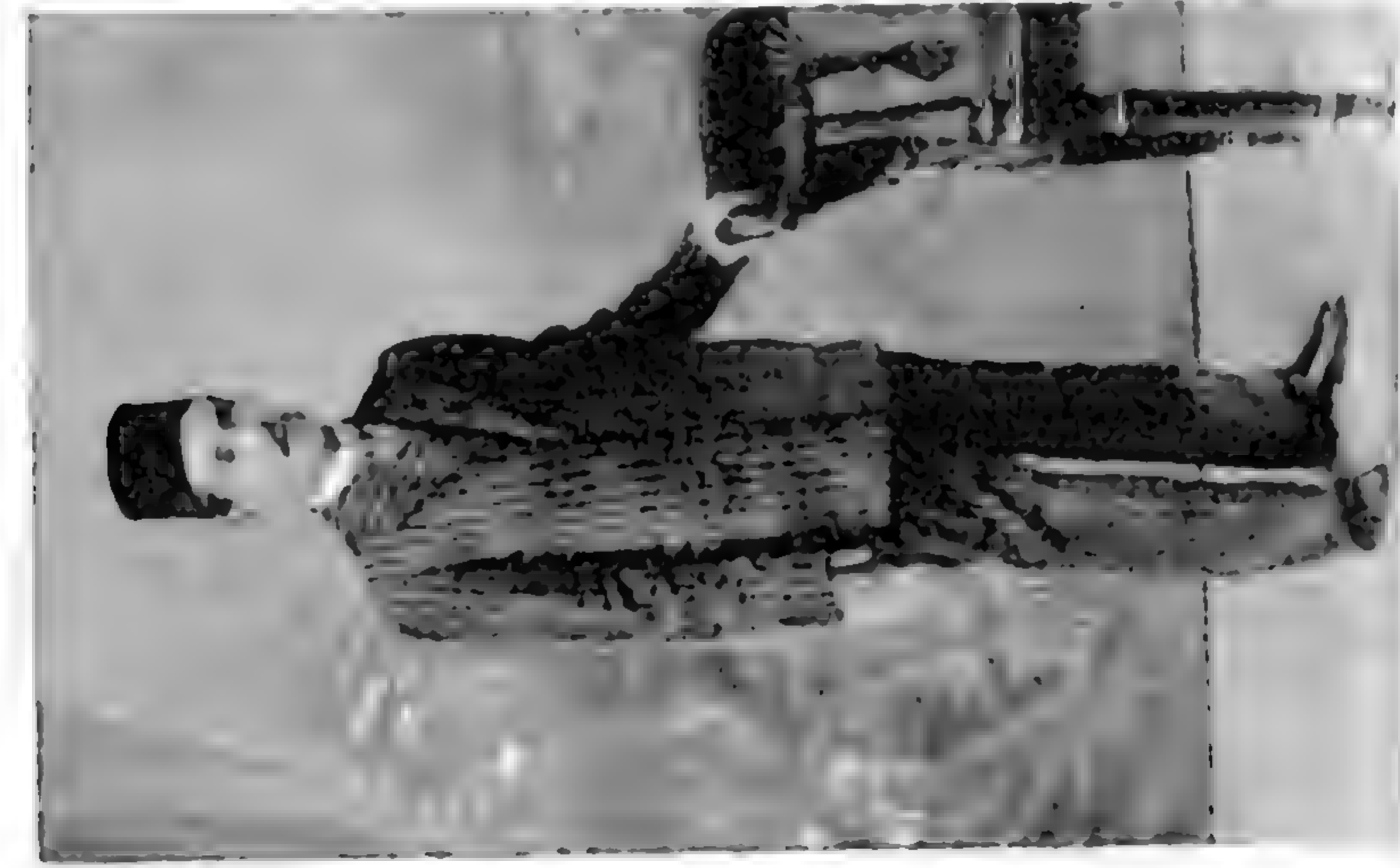
لم أكن - إلى أن نلت الشهادة الابتدائية - أعى من أمور الدنيا شيئاً ذابال ، وكان جن اهتمامي أن أواظب على دروسي وأستذكرها وأحفظ ما يطلب من التلميذ حفظه

دخلت القسم الثانوي (قسم فرنسي) بمدرسة رأس التين ، ومكثت به ثلاث سنوات وهي مدة الدراسة الثانوية في ذلك العهد ، وكنت في معظم سني الدراسة الثانوية لا أعى أيضاً شيئاً من الشؤون العامة ، ولا أعرف غير منزل والدي ومدرستي

وكنت أتردد قليلاً على مكتبة بلدية الاسكندرية ، إذ كان أساتذتنا يذكرونها لنا كمكان يصح أن نقضي فيه أوقات الفراغ والتسلية . . .

إلى أن كانت سنة ١٩٠٤ ، فبدأت أذهب إلى قهوة بلدية أنيقة بشارع رأس التين تجاه سراي محسن باشا ، وكنا نذهب إليها يوم الجمعة من كل أسبوع ، وكان صاحبها « الحاج أحمد » يقدم لنا شراب الليمون (الليموناده) ويتقنه كل الاتقان ، حتى صار علماً على قهوته ، ويطلعنا على بعض الصحف اليومية التي كانت تصدر في هذا العهد ، ومنها (اللواء) لصاحبه ومؤسسه الزعيم « مصطفى كامل » ، ولكن لم أثبت بعد منهجه ولا منهج الصحف الأخرى . ولم تكن في ذهني أية صورة عن « مصطفى كامل » ، إذ لم أكن رأيت بعد أو سمعته ، وكنت وقتئذ في الخامسة عشرة من عمري ، على أنني أدركت من قراءة الصحف وقتئذ شيئاً من الوعي الذي أخذ يتفتح ويتسع مداه في مدرسة الحقوق ، وكنت أسمع أثناء دراستي الثانوية من أستاذ لنا في الرياضة وهو المرحوم عثمان بك لبيب ، أحاديث يلقيها علينا بين حين وآخر عن حالة البلاد السياسية ، وكان رحمه الله من خريجي مدرسة المعلمين العليا القديمة (النورمال) وصار فيما بعد مدرساً بمدرسة المعلمين العليا الحديثة ، وكان وطنياً صمياً ، لا يفتأ يطعن في سياسة الانجليز ويذكر لنا كيف احتلوا مصر غدرًا وحيلة ، وكيف يعملون على إرساخ أقدامهم في البلاد ، ويحاربون الروح الوطنية ، وكان يقول لنا خلال أحاديثه : « افهموا يا اولاد كويس » ، فكنت أستشعر معاني هذه الأحاديث ، وآنس لها وأعجب بها ، وأحببت من أجلها هذا الأستاذ ، وكنت ألاحظ أنه حين يبدأ بالحديث في السياسة يقفل بنفسه باب الفصل لكي لا يسمع حديثه ناظر المدرسة عند مروره بين الفصول ، فكان إقفال الباب إشارة إلى بدء دروسه الوطنية ، وقد أفدت منها كثيراً وأذكر من أساتذتي في القسم الثانوي بمدرسة رأس التين الشيخ أحمد إبراهيم (بك) العالم الفقيه المشهور ، والشيخ عرفة علي غراب ، والشيخ محمد عابدين ، والشيخ عبد الحكيم محمد ، ومن أساتذتي الأجانب المسيو هاي والمسيو توندور وكلاهما فرنسي

إخوت الانشقاع



أول خريج الهندسة سنة ١٩١٣
توفي سنة ١٩١٥



أمين بن الرفاعي
ميدان الوطن والصحافة
١٨٨٦ - ١٩٢٧



أحمد الرفاعي
من طلبة الأزهر
توفي سنة ١٩٠٢

البكالوريا

وقد نلت الشهادة الثانوية (البكالوريا) من مدرسة رأس التين في مايو سنة ١٩٠٤ ، وكان ترتيبى الثالث (١) في الناجحين البالغ عددهم ١٣٦

أراد والدى أن يدخلنى الأزهر

وأراد والدى أن يدخلنى الأزهر ... ولكنى اعتذرت بصغر سنى وبأنى تعودت على المدارس النظامية ولم آلف نظام الدراسة فى الأزهر ، وإذ كنت أختجل من مراجعة والدى فقد وسطت لديه بعض الأقارب لاقناعه بالعدول عن فكرته ، فأفهموه أن لا محل لتغيير منهجى فى الدراسة ، وما دام قد اختار هو لى المدارس النظامية فمن الخير أن أستمر فيها ، وذكروا له ميلى إلى الدخول فى مدرسة الحقوق ، ورجبوا إليه أن يلحقنى بها ، فقال لهم انه يريد أن يجعلنى عالما من علماء الأزهر ، كآبيه وعمومته ، فأجابوه ان الزمن قد تطور ، وما دام هو لا ميل إلى الأزهر فلتختار له المدرسة التى يميل إليها ، فقال أتريدون أن يخرج منها قاضيا أهليا يحكم بغير الشرع ؟ فأجابوه هذه مسألة لا يحين وقت البحث فيها إلا بعد تخرجه من مدرسة الحقوق ، وهل من المحتم أن يكون قاضيا ؟ فلم يقتنع بهذا الجواب ، وأراد أن يخلص من هذا الاحراج ، فأعرب عن رغبته فى أن يلحقنى بأحدى الوظائف بالبكالوريا - وكانت لها قيمة كبيرة فى ذلك العصر - فقالوا له إنه لا ميل الآن إلى التوظيف وهو صغير السن ولا يصح أن يرهق بالوظيفة ، فقال لهم انى أختار له وظيفة « معاون إدارة » وهى وظيفة سهلة لا تحتاج إلى عناء ، فعرضوا على الأمر ، فاعتذرت ، وقلت لهم ولوالدى انى صغير السن ولا أحتمل أعباء الوظيفة ، وان الدراسة لا تتعبنى ، فدعونى أدخل المدرسة التى تميل إليها نفسى . وازاء هذا الالحاح قبل والدى ماطلبت ، وأدخلنى مدرسة الحقوق

فى مدرسة الحقوق

دخلت كلية الحقوق - وكان اسمها (مدرسة الحقوق الخديوية) - فى اكتوبر سنة ١٩٠٤ ، ومقرها وقتئذ بميدان عابدين فى المكان الذى به الآن ثكنات الحرس الملكى ، وكان ناظرها المسيو جرانمولان ، ووكيلها عمر بك لطفى ، واقتضى دخولى المدرسة انتقالى وإقامتى بالقاهرة فى شهور الدراسة

متى تتلمذت لمصطفى كامل ؟

سنة ١٩٠٤

بدأ وعيى السياسى يتقدم فى مدرسة الحقوق ، وأخذت فى قراءة الصحف ففهم وإدراك ، وكان الطلبة يجتمعون فى أوقات الفراغ ويتحدثون عن السياسة وما وصلت إليه حالة البلاد تحت

(١) « اللواء » عدد ٢٤ مايو سنة ١٩٠٤

الاحتلال البريطانى ، واخترنا لقضاء أوقات الفراغ والسمر قهوة راقية بشارع عابدين على ملتقاه بشارع الصنافيرى (على باشا ذوالفقار الآن) تدعى (قهوة الحقوق) لصاحبها الخواجة أندريا ، وقد أعجبنا اسم القهوة ، واخترناها لذلك منتدى لنا نقرأ فيه الصحف على اختلاف ميولها ومذاهبها ، وأهمها (اللواء) و (المؤيد) و (الأهرام)

انتقلت اذن من قهوة (الحاج احمد) بالاسكندرية ، الى قهوة (الخواجة اندريا) بالقاهرة ، وكان لهاتين القهوتين أثر كبير فى اتجاهى الوطنى والسياسى . وبدأت أقرأ اللواء قراءة فهم وإدراك ، فتعجبني روحه ومقالاته ، وقد تتلمذت لمصطفى كامل (صاحب اللواء) منذ أواخر تلك السنة ، قبل أن أراه ، وصار لى (اللواء) بمثابة المدرسة التى تلقيت عنها مبادئ الوطنية ، كما أنه كان مدرسة الوطنية للجيل كله

أما أول مرة قابلت فيها « مصطفى كامل » فى فبراير سنة ١٩٠٦ ، أثناء إضراب طلبة الحقوق ، فقد تآقت نفسى الى رؤيته ، وكان (اللواء) يناصر الطلبة فى مطالبهم الحققة ، فذهبت مع لفيف من زملائى الى دار اللواء بشارع الدواوين - نوبار باشا الآن - تجاه وزارة العدل ، وكان اسمها وزارة الحقانية ، وقابلت الزعيم لأول مرة ، وسمعت حديثه ، وشعرت بتأثيره الروحى ينفذ الى أعماق قلبى ، وصار لى بمثابة أبى الروحى فى المبادئ ، وأكثر من التردد على دار اللواء لى أقباله وأراه وأسمع صوته ، فكان يفيض علينا من الأحاديث التى غرست فى نفسى مبادئ الوطنية ، ولعله رحمه الله قد توسم فى أن أكون من تلاميذه الحافظين لعهدده ، فعرض على سنة ١٩٠٧ أن يوفدنى فى بعثة صحفية الى باريس للتخصص فى الصحافة بعد حصولى على إجازة الحقوق ، فقبلت هذه الثقة شاكرًا ، ولكن المنية عاجلته فى فبراير سنة ١٩٠٨ قبل تخرجى من المدرسة

نادى المدارس العليا

كانت مدرسة الحقوق أول بيئة للشباب ظهرت فيها روح اليقظة الوطنية ولبت دعوة الزعيم مصطفى كامل ، إذ كانت الغالبية العظمى من طلبة الحقوق قد استجابت الى ندائه وإذا كان الشعور الوطنى الصادق يستتبع النشاط الاجتماعى والعلمى ، فقد ظهرت بيننا روح التكتل ، وتنظيم الكفاح ، وكان تأسيس نادى المدارس العليا أول مظهر لهذه الروح ، ولقد عبرت عن هذا التطور بقولى فى كتاب (مصطفى كامل) : تفتحت فى قلوب الشباب زهرة الوطنية التى أنبتتها دعوة مصطفى كامل وأخذت تجيش بالشعور الوطنى وتتحرك نحو أغراضه وأهدافه ، وبدأت علائم اليقظة والحياة تظهر فيهم بشكل عملى سنة ١٩٠٥ ، وكان أول مظهر لهذه الحياة الجديدة أن فكر طائفة منهم فى إنشاء ناد للمدارس العليا يجمع بين طلبة هذه المدارس وخريجها فكر طلبة الحقوق فى إنشاء هذا النادى سنة ١٩٠٥ وشاركهم فى الفكرة طلبة المدارس العليا الأخرى ، واجتمعت أول جمعية عمومية له - الجمعية التأسيسية - يوم الجمعة ٨ ديسمبر سنة ١٩٠٥

باحدى قاعات مدرسة الطب لانتخاب مجلس الادارة . وبلغ عدد الحاضرين من الطلبة مائتى طالب من مختلف المدارس العليا ، وحضره كذلك لفييف من المتخرجين ، وكان اشتراكهم فى ناد للطلبة دليلا واضحا على تقديرهم للشباب المثقف وما نالوه من ثقة أسلافهم من الخريجين ، فانهم لم يجدوا غضاضة فى أن يجتمعوا وإياهم فى ناد واحد . وفى الحق إنهم كانوا رجالا فى شبابهم وأخلاقهم وأساليهم ، فنالوا بذلك تقدير مواطنيهم ممن كانوا يكبرونهم سناً ، بل كان بعضهم أساتذة لهم اشتركت فى الجمعية العمومية التأسيسية لنادى المدارس العليا ، إذ كنت طالباً فى مدرسة الحقوق ومن المشتركين فى تأسيسه ، وأسفرت عملية الانتخاب عن اختيار المرحوم عمر بك لطفى - وكان وكيلا لمدرسة الحقوق - رئيساً للنادى ، وكان من خاصة أصدقاء مصطفى كامل وأنصاره هو وشقيقه المرحوم أحمد بك لطفى

كملت معدات تأسيس النادى ، واتخذ داراً له بالمنزل رقم ٤ بشارع قصر النيل بالقرب من سافواى أوتيل القديمة ، وافتتح يوم الخميس ٥ أبريل سنة ١٩٠٦ . وقد حضرت حفلة الافتتاح مع إخوانى المشتركين فيه من طلبة الحقوق . وكان هذا الاحتفال يوماً مشهوداً ، وأخذنا نجتمع بالنادى ، وبذلك انتقلنا من (قهوة الخواجا أندريا) ، الى نادى المدارس العليا ، وبدأ لنا الفرق كبيراً بين القهوة والنادى ، فلقد كان بناء فخماً تحيط به حديقة غناء ، وبه غرف واسعة مؤثثة تأثيثاً فاخراً ، الأمر الذى لم نعهده من قبل ، لا فى قهوة الخواجا أندريا ، ولا فى قهوة الحاج أحمد بالاسكندرية

وكان اجتماعنا بالخريجين مما زاد فى نضجنا العلمى والثقافى ، وتعددت المحاضرات والاجتماعات فى النادى ، فكان لنا شبه معهد علمى عال أكملنا فيه دراستنا وزدنا من ثقافتنا ، وقد أفدت منه كثيراً ، وكانت به مكتبة غنية بالكتب والصحف والمجلات ساعدتني على توسيع مداركى وترقية أفكارى ، ولم تفتنى محاضرة ألقىت فيه ، وظللت عضواً به إلى أن أقفل بأمر السلطة العسكرية البريطانية سنة ١٩١٤ فى أوائل الحرب العالمية الأولى ، وكان مقره حين أقفل بميدان حلیم باشا بعمارة الخاصة الخديوية على ملتقى شارع بولاق (فؤاد) بشارع كامل (ابراهيم باشا)

إضراب سنة ١٩٠٦

كان لهذا الاضراب تأثير كبير فى نفسى ، يعدل تأثير نادى المدارس العليا ، إذ كان بداية اتصالى الروحى الوثيق بالزعيم مصطفى كامل

فى يناير سنة ١٩٠٦ وضعت وزارة المعارف نظاماً لمدرسة الحقوق كان الغرض منه استفزاز شعور الطلبة ، والتضييق عليهم ، ومعاملتهم بنظام المدارس الابتدائية ، وقد يكون لتظاهرهم بالشعور الوطنى دخل فى وضع هذا النظام ، إذلالاً لهم وكبحاً لمطالبهم ، فما إن علمنا به حتى قررنا الاضراب احتجاجاً عليه . وأضربنا فعلاً عن الدراسة فى فبراير ، وكانت طلباتنا العدول عن النظام الذى وضعته الوزارة والرجوع إلى النظام القديم

لم يكن إضرابنا خروجاً على النظام ، ولا رغبة فى التعطل عن الدراسة ، أو التسكع فى

الشوارع ، أو سعيًا لمطالب مادية شخصية ، بل كان مظهرًا من مظاهر المقاومة الوطنية لسياسة الاحتلال في التعليم

كان هذا الاضراب هو الأول من نوعه في مصر ، لأنه شمل مدرسة عالية بأسرها ، وكان موجهاً ضد سياسة التعليم التي وضعها الاحتلال ، وقد تدخل اللورد كرومر (المعتمد البريطاني) في شأنه ، وأمر وزارة المعارف بأن تأخذ الطلبة بالشدة ، فأعلنت تعطيل الدروس في المدرسة من يوم ٢٦ فبراير سنة ١٩٠٦ حتى يوم السبت ٣ مارس ، وأنذرتنا بأن من يتأخر عن الحضور في ذلك اليوم يفصل من سلك التلاميذ . وكان للاضراب لجنة تقوم على تنظيمه ، فاجتمعت على عجل للنظر في هذا الانذار ، وتدخل المستشار القضائي البريطاني السير مالكولم ماكاريث في الأمر وكان يعطف على الطلبة (بعكس المستر دنلوب) فوعدهم بالنظر في طلباتهم على شرط أن يعودوا إلى الدراسة ، فاتفق الطلبة رأياً على الرجوع إلى المدرسة يوم السبت ٣ مارس سنة ١٩٠٦ ، وكان لهذه العودة أثرها في نفوسنا ، وكان فيها معنى الرضوخ والاذعان ، فزادتنا سخطاً على الاحتلال وسياسته . وأراد اللورد كرومر تثبيت مركز المستر دنلوب - وكان إلى ذلك الحين سكرتيراً عاماً لوزارة المعارف ، وعليه تقع مسئولية الاخلال بنظام التعليم الذي أدى إلى الاضراب - فرقى مستشاراً للوزارة في مارس سنة ١٩٠٦ مكافأة له على أخذه الطلبة بالشدة

وكتبت مقالة عن هذا الاضراب ، ذهبت بها إلى مصطفى كامل يوم رجوعنا إلى الدراسة ، وكانت لهجتها شديدة ضد الاحتلال ، فقرأها الزعيم ، وأثنى على ، ولكن فهمت من حديثه أنه لا يرى نشرها ، حرصاً على مستقبله ، وكانت هذه المقالة (التي لم تنشر) بدء مراسلتى للصحف

حادثة دنشواى سنة ١٩٠٦

وقعت حادثة دنشواى فى ١٣ يونيه سنة ١٩٠٦ ، فزادتني سخطاً على الاحتلال وتعلقاً بالحركة الوطنية

كنت عام وقوعها طالباً بالسنة الثانية بمدرسة الحقوق ، وكنت أطلع أنباءها في (اللواء) ، فأدهش لمخالفة منهج التحقيق والمحاكمة فيها لما كنا نتلقاه من أصول المحاكمات الجنائية التي تقضى بها القوانين ، وتساءلت ما فائدة ما نتلقاه من الدروس والقواعد القانونية إذا كانت لا تنطبق على الناس كافة . ولما تلوت وصف تنفيذ الحكم في (اللواء) بقلم الأستاذ أحمد حلمى أحد محرريه ، اقشعر بدنى من هول ما قرأت ، وأدركت مبلغ هوان المصرى في نظر الاحتلال ، وتحققت أن لاكرامة لأمة ولا لآى فرد من أبنائها بغير الاستقلال ، وحفزتنى هذه الحادثة إلى أن أخصص حياتى للجهاد فى سبيل الاستقلال

وفاة مصطفى كامل سنة ١٩٠٨

كنت فى السنة النهائية لمدرسة الحقوق لما فجئنا بوفاة مصطفى كامل يوم الاثنين ١٠ فبراير سنة ١٩٠٨ ، ويالها من لحظة رهيبة حين فوجئنا بنعيه ونحن فى المدرسة ، فقابلناه بالذهول

والوجوم ، وفاضت دموعنا حزناً وأسى على الزعيم الذى كان لنا اماماً وطنياً ، وأبا روحياً . وفى غمرة الدهول الذى أصابنا من هول الكارثة تباحثنا فيما يجب علينا عمله اظهاراً لشعورنا ، فقررنا بالاجماع اعتبار يوم تشييع جنازة الزعيم يوم حداد عام ، تعطّل فيه المدارس جميعها ويشارك طلبتها فى تشييع الجنازة ، واتصلنا بالمدارس العليا والثانوية ، فرأينا من طلبتها نفس هذا الشعور ، ونفس هذا الاجماع ، واتخذوا نفس القرار الذى اتخذناه ، واشتركنا فى الجنازة ، وكنت ممن حملوا النعش ضمن طلبة الحقوق الذين ندبوا لذلك من قبل جميع طلبة المدارس العليا ، وكان لهذا اليوم فى نفسى أثر لم تمحه الأيام والأعوام ، فلقد طبع فى قلبي مبادئ الزعيم فصارت عقيدتي الوطنية . وإلى هذه الصلة الروحية أشرت فى كتابى عن « مصطفى كامل » سنة ١٩٣٩ ، إذ قلت فى اهدائى الكتاب اليه : « إلى من كانت حياته للأمة بعثاً وطنياً ، من كان لى أباً روحياً ، وسأبقى له تلميذاً وفياً ، من علمنى أن الحياة بغير المثل العليا عرض زائل ، وعبت ضائع ، إلى مصطفى كامل أهدى كتاب « مصطفى كامل » هدية الوفاء الى روحه العظيمة »

صلى محمد فريد

إنى إذ أعد نفسى تلميذاً لمصطفى كامل ، فأنى كذلك تلميذاً لمحمد فريد ، بل ان صلى بفريد كانت أطول مدى من صلى بمصطفى ، فأنى لم أدرك مصطفى كامل إلا فى أوقات محدودة حين كنت أستمع لبعض خطبه أو أقابله فى (اللواء) منذ سنة ١٩٠٦ مرات معدودة ، أما فريد فقد اتصلت به عن كثب وعملت معه تحت لوائه سنين عديدة

كنت سنة ١٩٠٨ لم أخرج بعد من مدرسة الحقوق حين تولى فريد بك زعامة الحركة الوطنية ، وكنت أتردد عليه كثيراً فى (اللواء) ، وتلقيت عنه مبادئ الوطنية كما تلقيتها من قبل عن مصطفى ، فصادفت من نفسى موضع العقيدة والايمان ، واتخذته بعد مصطفى أستاذاً واماماً لى فى الوطنية ، وبدأت أكتب فى اللواء على عهده وأنا طالب بمدرسة الحقوق

أول مقالة لى فى الصحف سنة ١٩٠٨

وأذكر أن أول مقالة لى نشرت بالعدد الصادر فى ٩ مارس سنة ١٩٠٨ تحت عنوان (تبدد الشعور الوطنى وتجمعه) بامضاء (حقوقى) ، كتبته بعد وفاة المرحوم مصطفى كامل بشهر ، ووصفت فيها خواطرى وآمالى فى الجهاد ، وكأنا رسمت لنفسى فى هذه المقالة خطى فى الحياة ، لذلك أود أن أنشر فقرات منها لأنها صورة من شعورى وتفكيرى فى مستقبل حياتى السياسية ، قلت :

« للحوادث العظيمة على حياة الأمم تأثير كبير بما تحرك فى القلوب من الشعور وتستفز فيها من العواطف ، فلربما كانت حادثة مبدأ حياة أمة أو سبباً فى خلاصها من استبداد ظالم . وإذا عدت الحوادث الكبيرة التى لها يد فى تكوين الشعور الوطنى عندنا لجعلنا فى مقدمتها وفاة فقيدنا العظيم مصطفى كامل . فلقد كانت وفاته كشعلة من نار مست الشعور الوطنى وأصابته منه موضع الاحساس والتأثر ، فانفجر وظهر بمظهر لم يكن أحد منا يتنبأ به ، ولا يزال فى نمو وازدياد

« هذا الشعور الشريف هو رأس مال الاستقلال ، إذا تعهدوا الرجال العاملون منا زادوه قوة وشدة وحفظوه من دواعي الفتور والجمود ، وساروا به في خطة منتظمة محددة ، وانحصر في تيار يجري رأساً إلى غايتنا وهي التخلص من سلطة الاحتلال

» ان الشعور بالحاجة إذا لم يدفع المرء الى العمل لنيل تلك الحاجة فلا فائدة منه البتة ، فليس مجرد الشعور الا معنى في النفس لا وجود له ما لم يظهر أثره في الخارج ، الشعور قوة ولكن بشرط أن ينبعث في طريق واحد فيأمن شر التبدد والتلاشي

الى أن قلت : « مات مصطفى كامل فهاج موته شعور الاستقلال في النفوس ، وكان أول من أحس بوقع المصاب النابغون منا في العلم والفكر ، فبكوه مع الباكين ورثوه مع الرائيين ، ولكن مارأينا أحداً منهم دفعه الشعور الى أن ينزل في ميدان الحياة الوطنية فيعمل مع العاملين في تعهد الشعور الوطني وابلاغه الغاية التي ذكرناها . كل منا يعلم حاجتنا الى رؤوس مفكرة عاملة تنير لنا سبيل تلك النهضة ، ولكننا نرى نابغينا في معزل عنها مع أنهم هم أبناء بجدتها ، والشعور الصحيح هو الذي يدفع صاحبه الى البدء في محاربة رأس مال الاحتلال أفراداً وجماعات ، حتى يقوى الشعور العام في كافة الطبقات وترسخ عاطفة الحرية في القلوب فلا يكون أمامنا سوى أمرين : الاستقلال أو الموت . حينذاك يقال : هذه أمة محال استعبادها حيث تؤثر الموت على الرضوخ ، نخير لمن يريد منها نفعاً أن يعاملها معاملة صديق مهاب

» ليس من الصعب علينا أن نصل بالشعور الوطني الى هذه الدرجة مادامنا نعمل على خطة منتظمة ، فالأساس الذي يبني عليه الاحتلال صرحه نحن مقيموه بأنفسنا ، ألسنا راضين بأن نعيش في كنفه ؟ هل يعقل أن ارادة الملايين من النفوس اذا قويت وتوجهت بصدق نحو غرض واحد ، هل يعقل أن تصدها وتكبح جماحها ارادة أفراد معدودين ؟ رأس مال الاحتلال في قلوبنا ، ان شئنا استبقيناها وان شئنا نزعناها من بين جوانحنا ، فلا يعود له مقام بين ظهرانينا ، فصرح الاحتلال قائم على عمادين : حسن الظن به من جهة ، والوهم من جهة أخرى . فبحسن الظن ترضى الملايين من البشر بتحكيم الأجنبي فيهم فيثبتون سلطانه ، وبالوهم يعطون له قوة لم يكن يحلم بها فيخافون من شيء هم خالقوه

» على هذين الأساسين أمكن لبضعة آلاف أن يسودوا على مئات الملايين في بقاع متباعدة ، فلا عجب أن كانت سياسة الاستعمار الآن هي تخدير أعصاب الأمم باستجلاب حبرهم من جهة وبالقاء الهيبة والرعب من سطوتهم من جهة أخرى ، فإذا نحن عملنا على هدم هذا الأساس من قلوبنا كنا مقيمين بعملنا بناء الاستقلال ، وقد دلنا التاريخ على أن الأمة التي يشتد ألمها من الاستبداد وتتخلص من آثار الوهم من سلطانه تصبح على أبواب الحرية ، ولم تستطع قوة ما الثبات إزاء سلطان عاطفة الاستقلال

» هذا هو الطريق الذي سلكه غيرنا فأفلحوا ، اذا شعروا بحاجة قاموا ودفعهم الشعور الى الشكاتف سرّاً وعلانية على العمل لنيل ما يريدون ، فوضعوا غايتهم أمامهم ، ورسّموا لها الخطة العملية ، وأعدوا لها معداتها ، فعملوا على النظام الذي وضعوه ، وكانوا بذلك من الناجحين «

الحياة العملية

في المحاماة

نلت شهادة الليسانس في يونيه سنة ١٩٠٨ (١). وقيدت اسمي بجدول المحاماة في ١٩ يوليه من تلك السنة ، وكنت لم أبلغ العشرين بعد ، واشتغلت محامياً بأسيوط شهرراً واحداً « تحت التمرين » بمكتب الأستاذ محمد بك على علوبة (باشا) ، وكان وقت التحاق بمكتبه على أهبة القيام بالاجازة ، فتركتى لوكيل المكتب أتلقى عنه الارشادات والتعليمات التى تلزم « المحامي المبتدىء » ، فلم أرتح كثيراً لارشاداته ولا لطريقته في تفهيمى القضايا ، وبدألى فى أول عهدي بالمحاماة أنها لا تعجبنى ، وأنى لا آنس لها كثيراً . فضلاً عن أنى تساءلت فى خاصة نفسى : وما مصيرى فى المحاماة الى جانب نظراتى فى الحياة وآمالى فى الجهاد ؟ فقضيت هذا الشهر قلقاً أتطلع الى الأفق لعلى أهتدى الى طريق آخر يتفق وخواطرى وآمالى

في الصحافة

فما إن دعانى فريد بك الى أن أشتغل بالصحافة محرراً باللواء حتى قبلت دعوته ، وبدأت حياتى الصحفية فى أكتوبر سنة ١٩٠٨ على عهده ، ومن يومئذ ازدادت صلتى به ، إذ كان يشرف على سياسة (اللواء) وتحريره ويكتب فيه كثيراً ويتردد عليه يومياً ، وكنت أسمع منه ثناء على ما أكتب ، وأذكر أنى كنت أترجم الى اللغة العربية مقالات المرحوم اسماعيل شيمى بك ، أحد أعلام الحركة الوطنية ، وكان يكتبها بالفرنسية ، إذ كان يتقنها دون اللغة العربية ، وكانت آية فى البلاغة ، فجهدت نفسى فى أن أبرزها الى اللغة العربية فى مستوى لا يقل عن بلاغتها الأصلية ، ولعلى وفققت الى بعض ما كنت أرجو ، وكان فريد بك يراجع ترجمتى لمعظم هذه المقالات ويبدى لى إعجابه بها ، فشجعتنى ذلك على الكتابة والترجمة

(١) ممن نالوا معى ليسانس الحقوق سنة ١٩٠٨ : أحمد ماهر (باشا) ، عبد الحميد بدوى (باشا) ، محمد نجيب سالم (باشا) ، حسن نشأت (باشا) ، عبد الملك حمزة (بك) ، منصور اسماعيل (باشا) ، كامل الوكيل (باشا) ، محمود محمد سبع (بك) ، محمد لطفى محمود (بك) ، محمد نجيب الغرابلى (باشا) ، كامل يوسف صالح (بك) ، الأستاذ أحمد وجدى ، الدكتور سيد كامل ، محمد نبيه سلام (بك) ، حبيب دوس (بك) ، طاهر محمد (باشا) ، أحمد مختار بخيت (بك) ، الخ . وكان أول الناجحين عبد الحميد بدوى . (باشا) . وكنت الثانى والعشرين

و كنت أميل الى كتابة المقالات المتسلسلة في موضوع واحد ، ومن هنا نشأ ميلى الى التأليف ،
إذ وجدت أن المقالة الواحدة في الصحف لا تتسع للموضوع الذى كنت أفكر فيه
وأذكر أن أولى سلسلة مقالاتى كانت في موضوع الدستور ، وعنوانها (آمالنا فى الدستور)
بلغت عدتها سبع مقالات نشرت باللواء فى أكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٠٨ ، وتوليت الرد على تقرير
السير إدون جورست المعتمد البريطانى عن سنة ١٩٠٨ ، فكتبت فى ذلك تسع عشرة مقالة نشرت
فى شهر مايو سنة ١٩٠٩ تضمنت عرضاً تحليلياً للحركة الوطنية وموقف الاحتلال والحكومة
حيالها

وكتبت عدة مقالات عن حياتنا الاقتصادية وما يهددها من خطر ، وعن الاحتلالين السياسى
والاقتصادى ، والانقلابات الاقتصادية (اللواء ١١ و ١٤ و ٢١ يناير و ٢٨ فبراير و ٧ مارس
سنة ١٩٠٩)

مدارس الشعب

وجه الحزب الوطنى الشباب الى المساهمة فى بناء النهضة القومية فى مختلف نواحيها السياسية
والاقتصادية والاجتماعية ، ومن أعماله فى الناحية الاجتماعية إنشاء مدارس الشعب الليلية فى أواخر
سنة ١٩٠٨ ، وكان الغرض منها تعليم الفقراء والعمال مجاناً ، وقد تطوعت مع لقيف من الشباب
للتدريس فى هذه المدارس ، ووضع الحزب برنامجاً لها يتناول المواد الآتية : القراءة والكتابة -
دروس الدين - قانون الصحة والاحتياطات الصحية - العناية بتربية الأطفال - القوانين الخاصة
بالمعاملات اليومية - الشؤون الاجتماعية - دروس الأشياء - الحساب - تاريخ مصر والتاريخ
الاسلامى - جغرافية مصر - أخلاق وآداب

وبلغ عدد المدارس التى أنشأها الحزب فى القاهرة سنة ١٩٠٩ أربع مدارس فى أقسام الخليفة
وبولاق وشبرا والعباسية . تحوى كل منها نحو مائة وعشرين تلميذاً من مختلف الحرف ، وقد
ألقيت بعض الدروس فى مدرسة الخليفة ، وسمعت محمد بك فريد يلقي فيها درساً ، وسمعت أيضاً
أحمد بك لطفى يلقي درساً فى مدرسة بولاق

وأنشأ نادى المدارس العليا عدة مدارس أخرى على غرار هذه المدارس

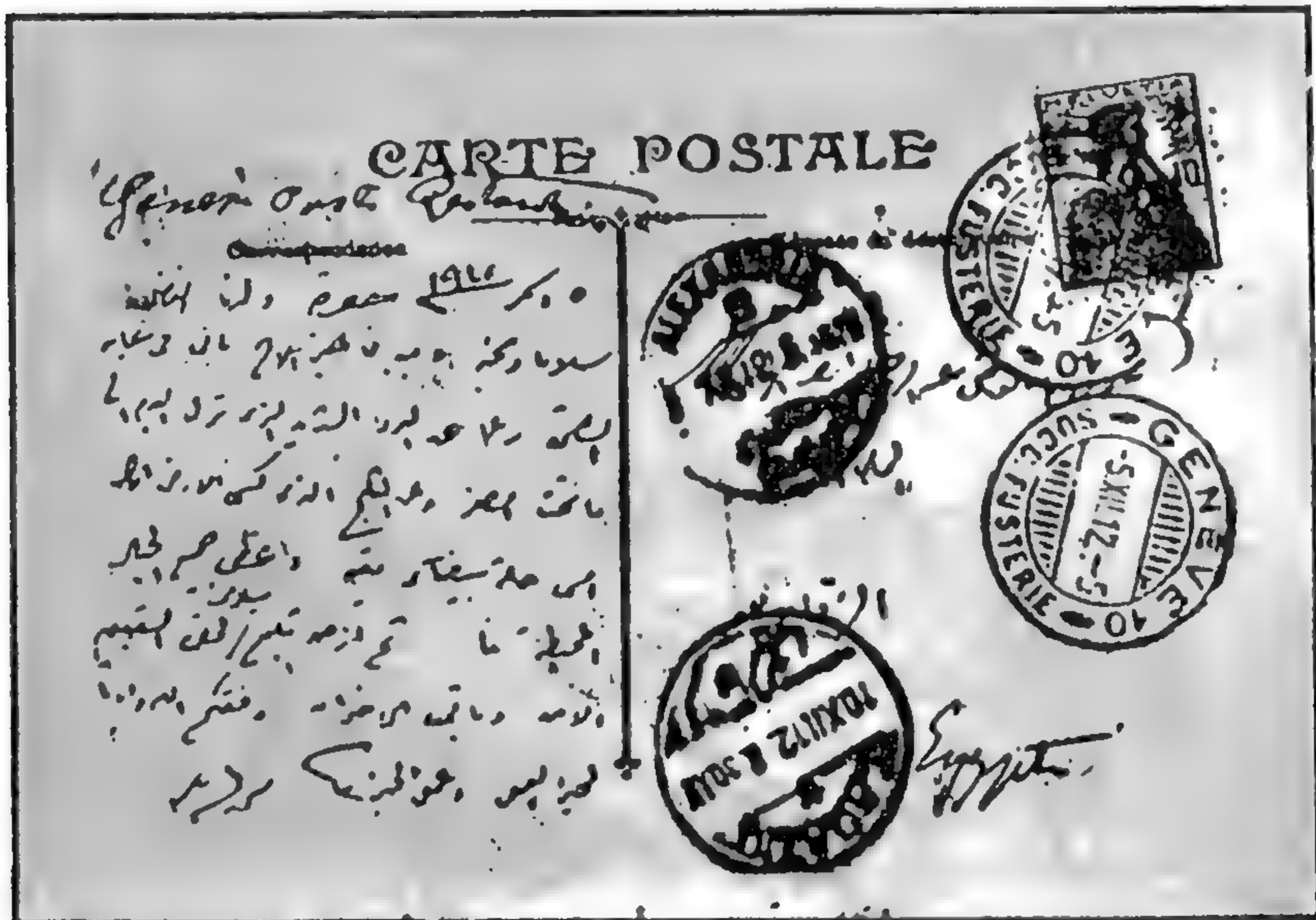
كان لمدارس الشعب فضل كبير على ، فهى التى ألهمتنى الفكرة الأولى لتأليف كتابى (حقوق
الشعب) فان هذا الكتاب هو سلسلة دروس ومحاضرات لتفهم الشعب حقوقه وواجباته ،
وكانت دروسى فى مدرسة الشعب بالخليفة نموذجاً مصغراً للأسلوب الذى انتهجته فى هذا الكتاب

عودتى الى المحاماة

حدث تحول فى حياتى العملية فى أواخر سنة ١٩٠٩ ، ذلك أن زميلى وصديقى المرحوم الأستاذ
أحمد وجدى الذى كنت أعزه وأنزه من نفسى منزلة الأخ الشقيق ، رغب الى أن أترك الصحافة ،
وكان هو أيضاً يعمل فيها رئيساً لتحرير جريدة الدستور التى كان شقيقه الأستاذ محمد فريد وجدى



عبد الرحمن الرافعي سنة ١٩٠٨
عام تخرجي من مدرسة الحقوق



الخطاب الذي أرسله فريد بك إلى في ٥ ديسمبر سنة ١٩١٢

بك يتولى إصدارها ، وقال لى إتنا يمكننا أن نشتغل بالحمامة مستقلين ، وأن نكتب فى الصحف مانشاء من الآراء والمقالات ، وان ذلك أولى من الانقطاع للصحافة ، مما قد يفقدنا ميزة الاستقلال فى حياتنا العملية ، وقد ترددت فى قبول هذه الفكرة إذ كنت منصرفاً عنها ، وما زال يقنعنى بها حتى قبلت نصيحته بعد أن أمعنت النظر فيها ورأيتها فى جملتها أصوب من انقطاعى للصحافة ، وأدركت مع الزمن أنه أسدى لى أعظم نصيحة ، وساءلت صديقى حين تبادلنا الرأى فى تحقيق فكرته : كيف نشتغل بالحمامة مستقلين وأنا لم أتمرن عليها إلا شهراً واحداً وهو أيضاً لم يقض مدة كافية فى المران عليها ؟ وانتهينا الى أن الحياة يجب أن تنطوى على شىء كثير من المجازفة ، فعوات وإياه على الانقطاع عن مهنة الصحافة ، وعملنا معاً فى الحمامة بمدينة الزقازيق منذ يناير سنة ١٩١٠ ، وفتحنا فى تلك السنة مكتباً آخر لنا بالمنصورة كنت أتولى مباشرة قضاياء ، ثم انتقلت بمفردى الى المنصورة واستقر بى المقام فيها منذ أكتوبر سنة ١٩١٣ حين أنشئت بها المحكمة الابتدائية ، وظللت بها نحو عشرين سنة ، الى أن انتقلت نهائياً الى القاهرة فى ديسمبر سنة ١٩٣٢

وقدار تحت كثيراً الى التحول من الصحافة الى الحمامة ، لأننى رأيتنى قد بدأت حياتى فى الحمامة هذه المرة (سنة ١٩١٠) بداية حسنة ، ولم أجد فيها الصعوبة التى كنت أتخيلها ، بل شعرت كأنى متمرن عليها ، فألفتها وأحببتها ، وأدركت أنها هى المهنة التى يجب أن أختارها لأودى واجبي الوطنى ، الى جانب واجباتى الشخصية ، وأخذت أكتب المقالات من آن لآخر وأبعث بها الى جريدة (العلم) ، لسان حال الحزب الوطنى ، وظهرت أول مقالة لى وأنا محام فى عدد ١٣ مارس سنة ١٩١٠ تحت عنوان (قوة الرأى العام والحكومة) ، وكتبت فى عدد ٣٠ مارس من تلك السنة مقالة مطولة عنوانها (الشدائد خير مرب للأمم) ، هنا لى عليها فريد بك ، إذ جاءت مطابقة للظرف الذى نشرت فيه مطابقة عجيبة ، فقد أرسلتها الى جريدة العلم فى الوقت الذى صدر فيه قرار وزارة الداخلية بإيقافها شهرين ، ولم أكن أعلم بصدور هذا القرار ، فنشرها الحزب فى أول عدد من جريدة (الاعتدال) التى اتخذها لسان حاله مية ايقاف العلم ، فهونت على القراء أمر الإيقاف ، اذ دعوت فيها الى مقابلة الاضطهاد بالصبر والثبات ، وكيأنها كتبت رداً على قرار وزارة الداخلية ، فكان لها ضجة استحسان كبيرة ، وصارت حديث الناس فى مجالسهم ، وبخاصة حين علموا أنى كتبتها دون أن أعلم بقرار ايقاف (العلم) ، واستبشروا خيراً بما أكتب ، وطلب منى فريد بك المزيد من الكتابة ، فكان ذلك التشجيع حافزاً لى على تأكيد صلتى بالصحافة ، وزاد فى توطيدها أن أخى « أمين » كان محرراً مقيماً بصحيفة الحزب الوطنى ، ثم رئيساً لتحريرها

وفى سبتمبر سنة ١٩١٠ انقطعت مؤقتاً عن مكتبى وتوليت رئاسة تحرير العلم فى غيبة شقيقى أمين الذى سافر الى أوروبا لحضور جلسات المؤتمر الوطنى الذى انعقد ببروكسل فى ذلك العام وموافاة العلم برسائل المؤتمر ، وكان الشيخ عبد العزيز جاويش رئيس التحرير يقضى مدة السجن المحكوم بها عليه من محكمة جنابات مصر فى قضية (وطنيتى) ، وكانت إدارة العلم بشارع محمد على بالمنزل رقم ١١٦

في مؤتمر بروكسل سنة ١٩١٠

ساهمت في مؤتمر بروكسل سنة ١٩١٠ ، وكان موضوع خطبتي فيه (مركز الصحافة في مصر والأدوار التي تعاقبت عليها في عهد الاحتلال) (١) بالفرنسية ، وقد ألقاها عنى فؤاد بك حسيب بجلسة ٢٤ سبتمبر ولم أحضر المؤتمر بنفسى اذ كنت مشغولاً بالاشراف على تحرير العلم وقت انعقاده ، وقد نوهت مدام جوليت آدم الى هذه الخطبة في كتابها (انجلترا في مصر) الذى ظهر سنة ١٩٢٢ فى فصل (الصحافة) ، وأثنت على الخطبة وصاحبها ، ونقلت منها صحائف بأكملها محبذة مؤيدة لمحتوياتها ولما رجع المرحوم أمين من بروكسل عدت الى عملى فى المحاماة

فى المؤتمرات الوطنية

كان الحزب الوطنى يعقد مؤتمرات سنوية تجتمع فيها الجمعية العمومية للحزب ويستعرض فيها فريد بك تطور الحركة الوطنية فى العام المنصرم ، وكانت هذه الاجتماعات تسمى المؤتمرات الوطنية ، وأهمها مؤتمر سنة ١٩٠٨ و ١٩١٠ و ١٩١١ وكنت أحضر هذه المؤتمرات كعضو فى الحزب الوطنى ، وقد انتخبت عضواً فى اللجنة الادارية للحزب فى مؤتمر سنة ١٩١١ الذى انعقد بدار العلم بشارع الصنافيرى (على باشا ذو الفقار الآن) وانتخب فيه فريد بك رئيساً مدى الحياة

مع فريد فى أوروبا

فى سبتمبر سنة ١٩١١ صحبت فريد بك فى رحلته الى أوروبا لحضور مؤتمر السلام الذى كان مزماً اجتماعه بروما فى أواخر ذلك الشهر ، وكان لمصاحبتى اياه فى هذه الرحلة أثر كبير فى نفسى وزادت صلاتى الروحية به ، اذ رأيت من عطفه وحنانه الأبوى ، ودماثة أخلاقه ، ورقة شمائله ، ماحبيه الى نفسى ، وصحبنا فى هذه الرحلة الأستاذ أحمد و فيق ، وقد أفدنا كثيراً منها ، لأن فريداً كان يعرف أوروبا من قبل معرفة تامة ، فكان يرشدنا الى مايجب أن نتعلمه ونعرفه ونشاهده فى البلاد التى زرتها ، وصحبنا فى جزء من الرحلة الدكتور منصور رفعت ، وأخذت لنا صورة بياريس تذكاراً لسياحتنا مع الفقيد

وفى هذه الرحلة زرتنا إيطاليا وفرنسا وألمانيا والنمسا ، وعرجنا بالآستانة ، وعدنا منها الى مصر ، وكتبت خلال سفرى عدة مقالات عن مشاهداتى وخواطرى فى السفر ، منها مقالة بعنوان (الأمم سيف وأخلاق) أرسلتها من تورينو بايطاليا ونشرت فى عدد ٦ اكتوبر سنة ١٩١١ من العلم ، ومقالة عن (الاسلام فى افريقية - مسألة طرابلس الغرب والمسألة المراكشية) أرسلتها من باريس ونشرت فى عدد ١٦ اكتوبر ، ومقالة عن (الوطنية والانسانية وكيف يفهمونهما فى أوروبا) نشرت فى عدد ٢٠ اكتوبر ، ومقالة عنوانها (يومان فى مجلس البعثان) أرسلتها من الآستانة ونشرت فى عدد أول نوفمبر سنة ١٩١١

(١) نشرت ترجمتها فى « العلم » عدد ٢٥ اكتوبر سنة ١٩١٠

الحياة المثالية

وهل هي ممكنة ؟

كنت وأنا طالب بمدرسة الحقوق أعد نفسي للجهاد والمساهمة في سبيل تحرير البلاد والنهوض بها ، رسخ في نفسي هذا الاتجاه حتى صار (فيما أظن) عقيدة كان ولم يزل لها أثرها في حياتي السياسية والاجتماعية ، فمن الوجهة السياسية اعتنقت المبدأ الذي يتفق مع هذا الاتجاه ، وهو مبدأ الجلاء ، وانضويت تحت لواء الزعيمين اللذين رأيت فيهما المثل العليا للوطنية الحقة ، وفهمت الوطنية على أنها إخلاص للوطن ، وسعى متواصل لتحقيق أهدافه واستمساك بحقوقه ، وتغليب لمصلحه العليا على مصالح الانسان الشخصية ، ومن الوجهة الاجتماعية جعلتني هذه العقيدة أرى أن الوطنية تتطلب من المواطن أن يحيى حياة مثالية ، لأن الحياة المثالية هي الأساس الوطيد للحياة الوطنية ، فتأقت نفسي عند ما تخرجت من مدرسة الحقوق وانتظمت في سلك الحياة العملية أن أنشد المثالية في حياتي الشخصية والعائلية والاجتماعية ، وأن أنشدها في الحياة السياسية أيضاً ، ولم أكن أخفى على نفسي أن الحياة المثالية ليست من اليسر ولا من السهولة بحيث تغرى شاباً مثلي في مستقبل العمر أن يسلك سبيلها ، ولكن هكذا شاءت الأقدار أن أنشدها لنفسي ، ولست أدري مبلغ ما حققت منها ، وإلى أى مدى كنت مثالياً أو غير مثالي ، وهل الحياة المثالية ممكنة أم لا ، نافعة أم ضارة ، وهل هي - بوجه خاص - ممكنة في الحياة السياسية أم لا ، وهل أخطأت أم أصبت في نشداني لها ؟

كل هذه أمور لست أستطيع بعد طول السنين أن أجيب عنها ، وما فائدة البحث فيها الآن ؟ لكن الذي يمكنني الاقضاء به أني اجتهدت أن آخذ من الحياة المثالية أقصى ما أستطيع ، ويمكنني أن أقول إن نصيب الانسان منها يتبع مبدئياً الوسط والبيئة التي يعيش فيها ، فالمجتمع الذي يؤمن بها يساعد بداهة على أن يحياها المواطن الصالح ، والمجتمع الذي لا يؤمن بها يخذلها ويباعد بين الانسان وما ينشده منها ، على أن الارادة الشخصية لها دخل في توجيه المواطن اليها ، وهي على أى حال تحتاج إلى ذخيرة من الصبر ، ومن الصوفية الوطنية ، تجعل المرء غير مكترث لما يلقاه من العقبات والمتاعب .

أو ليست الوطنية نضالاً في سبيل المثل العليا ؟ وهذا النضال يقتضى توطين النفس على احتمال الأذى في سبيل محبة الوطن ؟ هل هذا قالوا ! فهل هي مجرد أقوال ، وخيالات وأحلام ؟ أم أقوال تؤيدها الأعمال ؟ وكيف يمكننا أن نبث روح الوطنية في نفوس الجيل إذا لم نسكن مثالين في وطنيتنا ؟

على أى حال قد سعيت في أن أجعل لهذه الخيالات نصيباً من الحقائق ، ولست أدري هل حققت شيئاً منها ، أم كنت واهماً في تفكيري ومسعاى ؟

ومما رغبت في الحياة المثالية اعتقادي أنها من أقوم السبل إلى النهوض بالأمة وتحريرها من قيود النقص والضعف التي تتعثر فيها من الوجهة الوطنية والأخلاقية والاجتماعية ، وهذا التحرير الوطنى هو السبيل إلى التحرير السياسى ، وليس من اليسور أن تحرر الأمة من عيوبها ومواطن الضعف فيها بالقول والكتابة ، بل يجب أن تكون القدوة الصالحة هي أولى السبل في هذا الجهاد ، فعلى الانسان أن يكون مواطناً صالحاً ، ومواطناً مثالياً ، قدر ما يستطيع ، فانه بذلك يقيم لبنة في صرح النهضة القومية . ولقد كنت قبل أن أخرج من مدرسة الحقوق أنتقد الصفوة المتعلمة من الأمة في تقاعدها عن أداء واجباتها الوطنية ، وأعربت عن هذا الشعور في مقالتي الأولى باللواء ، ومن ثم أخذت نفسي بأن أنشد الجانب المستطاع من الحياة المثالية ، إذ كيف أعد المآخذ على غيرى دون أن آخذ نفسي بما يجب أن يفعلوه ؟

حقاً ان طريق الحياة المثالية ليس معبداً ولا مفروشاً بالأزهار والرياحين ، بل هو طريق قد يكون شائكاً ، كثير المتاعب والعقبات ، وربما جر على صاحبه بعض العنت والخذلان ، وجعله عرضة لكثير من صنوف العداوة ، وضروب التجهم والتكر ، ولكن على الانسان أن يكون له هدف في الحياة ، فإذا كان هذا الهدف شريفاً ، فليتنزع بالشجاعة والإيمان ، والقناعة والاقدام ، فانه بالغ بفضل الله غايته أو نصفها أو ربعها ، أو القليل منها ، ولكنه سائر على أى حال في الطريق القويم ، والأمم لا تنهض إلا بهذا النوع من الحياة . إنها لا تنهض بالحياة النفعية الفردية ، وإنما تنهض بالحياة الوطنية ، ان الحياة النفعية تفيد صاحبها ، ولكنها إذا اصطفت بالأنانية وعمت المواطنين ، كانت الأمة مجموعة من الأفراد المتخاذلين لا يعتمد عليهم في النهوض بالوطن والبذل في سبيله ودفع الأذى عنه

كان لى صديق فى الدراسة ارتبطت وياه برباط الود والاخلاص ، تخرجنا معاً من مدرسة الحقوق ، ومع طيبة أخلاقه واستقامته وحسن سريره ، فانه يرى خدمة البلاد بغير الطريقة التي كنت أنشدها . كان قليل الثقة في المجتمع وفي المواطنين ، ونظريته أن على الانسان أن يكون قوياً في ذاته ومسلكه فحسب ، اما أن ينشد الحياة المثالية فانه بذلك يعرض نفسه للأذى بغير نتيجة ... وكانت تدور بيننا من حين لآخر مناقشات ومحاورات في مختلف الرأيين ، وكان يحذرنى دائماً مغبة الحياة التي كنت أنشدها ، وكنت أخالفه في رأى ، وأقول له إن أمتنا لم تلق من بنيتها الخدمات الصادقة الصحيحة ، ولو هي وجدت منهم هذه الخدمات لكانت حالها خيراً مما هي عليه ، فإذا لم

يحد من الطبقة المتعلمة المثقفة مثل هذه الخدمات فمن تنظرها ؟ أما هو فكان يقول لى : وهل يضحى الانسان بنفسه فى وسط لا يقدر التضحية بل يخذل صاحبها ؟ وأين الوسط الذى يقدر الاخلاص والمثل العليا ؟

وكثيراً ما كان يقول لى : إنك تعيش فى جو من الأوهام ، وستصدمك الحقائق العملية فى الحياة وسترى أن المجتمع لا يقدر المثاليين بل يقدر النفعيين والوصوليين بأكثر مما تتوهم أنه يقدر المثاليين ، وينصر أولئك بمقدار ما يخذل هؤلاء ! وكنا نفرق مختلفين فى الرأى والحجة ، دون أن يؤثر هذا الخلاف فى صداقتنا ، ولكل وجهة

لست أدري على وجه التحقيق من كان منا على حق ومن كان منا مخطئاً - على الأقل فى حق نفسه - كل هذا لم يصرفنى عن التمسك برأى ، وقد يكون تمسكى بهذا الرأى أمراً غير إرادى ، ولكن هكذا اتجهت نفسى هذه الوجهة ، ولقد كان لها أثرها فى مختلف مراحل حياتى اخترت المحاماة ، وآثرتها على الوظيفة متأثراً بالنظرية المثالية

اخترت المحاماة ، ثم الصحافة ، ثم عدت الى المحاماة ، وبقيت فيها على تعاقب السنين ، اذ رأيت أنها أقرب الى أن أجد فيها الحياة المثالية لمن يريد أن يحياها ، رأيت فيها المجال فسيحاً لأساهم بنصيبى فى الكفاح الوطنى ، وكنت أرى فى الوظائف مجالا ضيقاً لهذا الكفاح ، ومن هنا آثرت المحاماة على الوظائف ، ورأيت فى المحاماة أيضاً الحرية التى كنت أنشدها ، فلا يحد من عملى فيها رئيس أو رقيب . وكنت أتخير من القضايا ما أراه سليماً ، فأجد من حرية الاختيار ما لا أجده لو كنت موظفاً ، فان على الموظف مهما كان مستقل الرأى حى الضمير ، أن يعمل بما يؤمر به من الرؤساء ، ولو خالف ضميره فى بعض المواطن ، والنظام الحكومى بل الاجتماعى يقتضى ذلك . حقاً ان المناصب القضائية التى كانت تؤهلنى لها اجازة الحقوق هى أبعد مناصب الدولة عن التأثير بأوامر الرؤساء ، وأكثرها استقلالاً ، ولكنى مع ذلك رأيتنى فى المحاماة أكثر حرية واستقلالاً ، وأقرب الى ميدان الكفاح الوطنى مما لو اخترت الوظيفة

أول مؤلفاتى - حقوق الشعب

سنة ١٩١٢

اتجهت نفسى منذ سنة ١٩١٠ الى الجمع بين المحاماة والتأليف ، فقضيت أوقات فراغى من المحاماة سنة ١٩١١ وأنا بالزقازيق فى تأليف أول كتاب لى وهو (حقوق الشعب) ، وقد تم طبعه وظهوره فى مارس سنة ١٩١٢ (١) ، وعنوانه يدل على موضوعه ومعناه . ضمنته شرحاً للمبادئ الدستورية ، ووضعته لتأييدها ، وتدريسها وتعميمها ، عبرت فيه عن الحكم بأنهم «وكلاء الأمة» ، وأهبت بالأمة أن تناضل عن كيانها بكل ما أوتيت من حول وقوة ، وجعلت شعار الكتاب «تبتدىء القوة حيث ينتهى الضعف» ، وقلت فى مقدمته تعريفاً بالغرض من تأليفه : «القوة والعلم ، هذان العاملان هما الدعامتان اللتان تضمنان للأمم حياتهما وحقوقهما ، جئت فى هذا الكتاب

(١) «العلم» عدد ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٥ مارس وأول ابريل سنة ١٩١٢

أخاطب فئتين من الأمة كانوا دائماً جنود الحرية في كل بلاد ، وهما : رجال الغد ، وجمهور الشعب ، جئت أخاطب إخواني الشبان رجال الغد الذين أعد نفسي واحداً منهم وأعتقد أن عليهم واجباً كبيراً هم مدينون به نحو الله ونحو الأمة وهو واجب العمل لتحرير بلادنا ، فكل شاب منا ، سواء كان لا يزال في مهده التعليم يتلقى العلوم ويتغذى بلبان المعارف في المدارس ، أو دخل في معترك الحياة ، كثيراً ما يتساءل : « كيف أقوم بالواجب ؟ » ويطلق لنفسه عنان البحث للجواب على هذا السؤال ، لأنه سؤال لا يكفي للجواب عنه تفكير لحظة واحدة أو يوم واحد ، بل يحتاج إلى إطالة في البحث والتفكير ، هذا السؤال الذي يحذر بكل إنسان أن يجعله وجهته في الحياة والذي يجب أن لا نعد الرجل رجلاً إلا إذا عرف كيف يجب عنه قولاً وفكراً وعملاً ، هذا السؤال قد جعلت غرضي من وضع الكتاب أن أجيب عنه « إلى أن قلت : » أردت في هذا الكتاب - من جهة - أن أطرح بين يدي إخواني نموذجاً مختصراً للعمل على أداء واجبهم نحو الأمة ، ثم تخيرت من جهة أخرى في وضعه طريقة أغلب المؤلفين الغربيين الذين وضعوا الكتب والمؤلفات لتعميم حقوق الشعب ونشر النظريات الدستورية ، وقصدت من ذلك أن يكون هذا الكتاب كمجموعة دروس لمبادئ الحقوق العمومية وبسط العلاقات بين الشعوب والحكومات حتى لا يحرم عامة القارئ من عرفان تلك المبادئ الضرورية لكل مجتمع يريد أن يكون حراً »

وجعلت الكتاب في قالب محاورات واجتماعات بين فريق من الشباب وجمهرة من القرويين يدور فيها الحديث حول هذه المواضيع

وقد أعجب فريد بك بهذا الكتاب وهنأني بتأليفه وقال لي : « في البلاد صحافة وطنية ، وينقصها التأليف الوطني ، وقد سلكت هذا السبيل فاستمر فيه وفقك الله » ، وقد عملت بنصيحته جهد المستطاع

صلى بفريد بك

في منفاه

هاجر محمد فريد من مصر في تلك السنة (١٩١٢) ، فاستمرت صلتى به في منفاه ، وكنت أرسله وأعرب له في رسائل على إخلاصى له وثباتى على عهده ، وزرتة في منفاه بالآستانة في أغسطس سنة ١٩١٢ ، وشعرت بغبطة كبيرة إذ رأيته في صحة موفورة ، ونفسية مطمئنة ، وقد سافر يوم ٢٠ أغسطس قاصداً باريس جنيف وودعته على المحطة مع من ودعوه من المصريين ، وكانت هذه آخر مرة رأيته فيها ، ثم بادلته المراسلة في منفاه ، وجاءتني منه عدة رسائل تفيض عطفاً على وتقديراً لى ، فزادت صلتى به توثيقاً وتوكيداً ، منها رسالة بعث بها إلىّ في بطاقة بريد (كرت بوستال) من جنيف بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩١٢ قال فيها :

« حضرة ولدنا الفاضل

« سلاماً وتحية . وبعد فأخبر الأخ انى في غاية الصحة رغماً عن البرد الشديد الذى نزل اليوم

الى ما تحت الصفر ، وعن الثلج الشديد الذى كسا الأرض أول أمس حالة بيضاء نقية ، وغطى جميع الجبال المحيطة بنا ، ثم أرجو تبليغ سلامي لحضرة الشقيق الأمين وباقي الاخوان وفقكم الله وإيانا لخير العمل وعمل الخير

« محمد فريد »

وأرسل إلى بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٢ الكتاب الآتى من جنيف :

« جنيف فى ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٢ »

« أخى الصادق رفع الله مقامه »

« استلمت بيد السرور جوابك رقم ١٤ الجارى ، وأثلج صدرى مابه من العبارات الدالة على الصدق والاخلاص للوطن الأسييف ، لدى الآن مسألة مهمة جداً أحب أن تهتم بها أنت والاخوان وهى أننا كنا معتادين على مساعدة جريدة (اجيب) التى تصدر بلوندرة بمائتى جنيه سنوياً دفعناها تماماً فى سنة ١٩١١ ودفعنا جزءاً منها فى أوائل سنة ١٩١٢ وهو ٤٠ جنيه فقط ، فقام مستر بلنت وإخوانه بمصرفها إلى آخر عدد ظهر منها (ووصلنى صباح اليوم) بمساعدة بعض الطلبة بالانجلترا ، واليوم كتب لى المستر بلنت بعدم إمكان اللجنة القيام بنشرها ما لم ندفع لها إعانة سنوية قدرها مائتا جنيه ، وفى نظرى أن بقاء هذه المجلة فى عالم الوجود ضرورى لنا الآن خصوصاً وقد أصبحنا بلا لسان يعبر عن أفكارنا فى مصر إلا (الشعب) وطبعاً هو قصير العمر ما دامت الوزارة الحالية موجودة

« فأرجوك التكلم فى هذه المسألة مع الاخوان لجمع هذا المبلغ ولو على قسطين يدفع الأول فى شهر يناير والثانى فى ابريل مثلاً ، لأنه لا يصعب على الأمة التى تجود بمئات الآلاف من الجنيهات ألا تبخل بمائتى جنيه فقط لمثل هذا العمل المفيد. إنى أشتغل الآن فى وضع رسالة صغيرة بالفرنساوية أشرح فيها الأسباب التى أوصلت الدولة العلية لهذه النقطة الخطرة وهذا المركز الحرج ، وربما ظهرت هذه الرسالة فى بحر يناير

« وفى الختام أهديك أنت وجميع الاخوان مزيد سلامى ووافر تحيى . دمت لأخيك أو والدك المخلص

« محمد فريد »

لم أر فى الجرائد ذكراً لعيد رأس السنة الهجرية ، هل لم يحتفل به نادى المسدارس العليا كالمعتاد ؟

إذا أمكنك أن ترسل لى كتاب مصطفى الرافعى « حديث القمر » أكون لك من الشاكرين عنوانى الحالى :

« 7 bis Boulevard du Pont d'Arve, Genève »

وقد شهدت فى سنة ١٩١٣ وما بعدها انفضاض بعض أنصار الفقيد البارزين من حوله، وكان وجوده فى المنفى قد أنساهم عهده ، وزاد فى انصرافهم عنه غضب الخديو عليه ، الى غضب الاحتلال ،

و كنت أفضى اليه في بعض رسائلنى بألمى من تقاعس الكثيرين عن القيام بواجبهم الوطنى ، فأرسل الى من الآستانة فى مارس سنة ١٩١٣ خطاباً يحثنى فيه على عدم اليأس وعدم التأثر للذين تخلفوا وتركوا الصفوف ، ويرغب الى والى الاخوان العمل فى نشر الدعوة الى الاستقلال الاقتصادى لىكى تستمر الحركة الوطنية فى نموها ونشاطها ، قال :

« الآستانة فى ٢٥ مارس سنة ١٩١٣ »

« حضرة الأستاذ الفاضل والوطنى المخلص »

« عزيزى . وصلنى جوابك المؤرخ ٩ الجارى المرسل الى جنيف وعلمت منه عدم وصول اعداد رسالتى اليك وهذا غير مستغرب فقد اتصل بى أن الطرد المرسل اليكم حجز وصور بجمرك الاسكندرية مع طردين آخرين مرسل أحدهما الى ديمر الكتبى والآخر الى السخاوى ، ولم يفلت الا الطرد المرسل الى الأخ عبد الملك ، ولا أدرى اذا كانت أعداد المجلة وصلتكم ، اذ ربما تحجزه أيضاً » هذا وقد ساءنى ما جاء بجوابكم المذكور من العبارات التى تشف عن اليأس من مستقبل الأمة بسبب ما ظهر من بعض أبنائها من الخور والضعف ، تلك الحالة التى أدت الى تلبية العموم لدعوة عميد أعداء البلاد ، وما كنت لأنتظر هذا (الشبه اليأس) منك لما أعهدك فىك من قوة الارادة وشدة الوطنية ، فاذا كان الخوف من رجال السلطة حدا بالكثيرين الى عدم اظهار احساسهم الوطنى ، فما يمنعهم من صرف همهم الى المشروعات الاقتصادية ، كالنقابات وشركات التعاون المنزلى والمالى ، وقد برهن ما أسس منها عن نجاح عظيم وعلى استعداد الأمة للاقبال على مثل هذه المشروعات ، هذا ميدان واسع للجميع ، فادخلوا فيه بهمة ونشاط ، فاستقلال مصر الاقتصادى مقدمة لاستقلالها السياسى

« على أنى لم أزل أرى من الضرورى تقوية لجنة الحزب الادارية وتتميم أعضائها بانتخاب المخلصين وضمهم اليها ، واتيان بعض الاعمال التى تبرهن على وجودها » أرجوكم الاجتهاد فى ادخال أعضاء عاملين فى جمعية ترقى الاسلام وأن تكون أنت فى مقدمة المشتركين (والاشراك عشرون فرنكا فى السنة) فان هذه الجمعية سيكون لها مستقبل عظيم وأثر فعال فى جميع جهات الاسلام ، لو وجدت أقل مساعدة وفى الختام أهديكم أنت والاخوان مزيد السلام « محمد فريد »

كتابى عن التعاون

١٩١٤

وقد عملت بنصيحته وضاعفت جهودى فى خدمة الحركة التعاونية والحركة الاقتصادية، وصرفت سنة ١٩١٣ فى وضع كتابى عن (التعاون) والمساهمة فى تأليف بعض النقابات الزراعية ودراسة بعض الشؤون الاقتصادية، فكتبت فى (الشعب) سلسلة مقالات عن ميزان مصر الاقتصادى (اعداد ٢٣ سبتمبر وأول و٢ و٥ و١٠ و١٤ أكتوبر سنة ١٩١٣) وعن الكماليات فى مصر وخسارتها منها (عدد ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٣) وعوائق الصناعة الوطنية (عدد ١٨ نوفمبر سنة ١٩١٣)

ولما علم الفقيد باشتغالي بوضع كتابي عن التعاون أرسل اليّ في ٢٢ أبريل سنة ١٩١٣
الخطاب الآتي :

« الأستانة البلد في ٢٢ أبريل سنة ١٩١٣ »

« حضرة عزيزي الفاضل عبد الرحمن افندي الرافي »

« وصلني عزيز خطابك الرقيم ٤ الجاري وقد سرني اشتغالكم بهذا المؤلف الاقتصادي ، كما
سرني خبر انصراف همه أحمد بك لطفي لهذه الغاية المفيدة ، خصوصاً وقد علمت من مطالعة
الجرائد أن كمتشتر سيشغل بها استجلاباً للأمة نحوه ونحو الاحتلال ، فيجب عليكم أن تسبقوه
لهذا العمل ، حتى لا تغش الأمة ولا تنصرف اليه ، على أني لم أسمع من مدة بتشكيل نقابات جديدة
أو شركات تعاون أو شيء آخر من هذا القبيل ، مع أنكم لو قام كل فرد منكم بتأسيس جمعية
اقتصادية في دائرته ، لبلغ عددها في وقت قليل العشرات بل المئات ، ولذلك أرى أن اشتغالك
بالتأليف لا يجب أن يمنعك من الاشتغال عملياً في تأسيس النقابات مع إخوانك ، وما هذا بعزير
عليكم لو أردتم ، ولعلني أسمع قريباً بأخبار ما تؤسسونه من الشركات والجمعيات الجديدة »

« سرني كذلك ما قررته اللجنة من عقد مؤتمر وطني بجنيف ، وقد رأيت أن يكون في ٢٢
سبتمبر أي تاريخ انعقاد المؤتمر الأول ، واني أقترح عليك أن تكتب تقريراً عن حالة النقابات
بمصر وتاريخها وبعض إحصائيات عنها وعن أعمالها ، لنظهر للعالم شيئاً من أعمالنا العملية ونبرهن
على أن حزبنا حزب تعمير لا حزب تخريب كما يتهمون به »

« إني بانتظار نتيجة أعمالك لصالح جمعية ترقى الاسلام »

« ماذا تقصد عمله في الاجازة المقبلة ؟ هل تحضر لأوروبا أو تنتظر انعقاد المؤتمر ؟ إني أكون
سعيداً جداً لو رأيته بين خطباء المؤتمر . وفقك الله لخدمة البلاد آمين »

« سلامي لك ولجميع الاخوان . وبالاخص للأخ أمين حفظه الله لك ولنا »

« المخلص : محمد فريد »

وجاءني منه في يونيه سنة ١٩١٣ الخطاب الآتي :

« جنيف في ٦ يونيه سنة ١٩١٣ »

« ولدي المحترم الفاضل عبد الرحمن افندي الرافي »

« السلام عليكم ورحمة الله وبعد فقد وصلني جوابكم المؤرخ ١٠ الماضي من مدة . ولم يمنعني
عن الرد عليه إلا الكسل من جهة ، واشتغالي بمجلة ترقى الاسلام من جهة أخرى . فقد أصدرت
العدد الثاني منها عقب عودتي من الأستانة . وأرسلت لك نسخة منها . لعلها وصلت ولم تصدرها
حكومتنا الأبوية الرحيمة »

« من ٧ مايو لم يصلني إلا جريدة أخرى مصرية . ولا أدري لذلك من سبب ، مع أني كتبت
للادارة قبل سفرى من الأستانة بعنواني الجديد . وها قد كتبت من عشرة أيام للادارة مجدداً .
فأرجوك التحرير لأخيك أمين بالتنبيه على من يلزم بارسال النسخ المتأخرة جميعها ابتداء من ٨ »

مايو وعدم قطع الشعب أو أى جريدة تقوم مقامه (١) . أرجوك أن ترسل لى نسخة من تقرير
كتشنر بالعربية وأخرى بالفرنسية إن كان طبع بها . لأن وجوده بين يدى ضرورى للكتابة
والمناقشة

« كيف حال نادى المدارس ؟ وهل سكتت عنه الحكومة ؟ وماهى الحالة العمومية بالاجمال ؟
أرجوك أن تكتبها مطولا . وأن يكون الجواب (مسوكراً)
« بلغ سلامى لجميع الاخوان وبالأخص للأخ وفيق . وأخبره بأنى فى اشتياق زائد لجواباته
وأخبره . هل أومل أن أراكم فى هذه السنة بأوروبا ، ومن من الاخوان عزم على السفر فى هذا
الصيف الى ربوع سويسره ؟

« محمد فريد »

وفى يونيه سنة ١٩١٤ أهديته كتابى عن التعاون . فجاءنى منه الخطاب الآتى :

« جنيف فى ٢٣ يوليه سنة ١٩١٤

« حضرة ولدنا الفاضل عبد الرحمن بك الرافعى حفظه الله

« السلام عليكم ورحمة الله . وبعد فقد وصلنى كتابكم فى تاريخ النقابات ومستقبلها فى مصر .
وقرائته من أوله لآخره . فألفيته أحسن كتاب أخرج للأمة المصرية فى هذا العام . فشكراً على
هذه الخدمة الوطنية التى لا تقدر . وفقكم الله للاستمرار فى هذا الطريق المفيد . وأفاد البلاد
بآرائكم . والأمل الآن أن كل النقابات التى تؤسس تنشأ حرة بحيث يسقط قانون الحكومة من
نفسه أو تضطر هى لتعديله

« مؤتمر الشبيبة ينعقد بعد باكر ، والمنظور أن سيكون شاملاً لهندويين عن جميع الجمعيات ،
فقد حضر الآن مندوبو لندرة وبرلين وباريس وباجيكا والأستانة وسنجمع أعماله ونرسلها للشعب ،
عله يوفق وتساعد الظروف السياسية على نشرها كلها أو بعضها

« أومل أن أكون بالأستانة حوالى ٢٠ أغسطس لأحضر عيد الفطر بها ، فلعلى أراك بها
بخير وصحة وعافية . والسلام عليكم ورحمة الله

« محمد فريد »

وقد نشبت الحرب العالمية الأولى فى أغسطس سنة ١٩١٤ ، وانقطعت المواصلات بين مصر
وأوروبا ، فلم يتح لى أن أرى فريداً ، على شدة رغبتي فى أن أسعد برؤيته ، وانقضت أعوام
الحرب ، ثم أعلنت الهدنة فى نوفمبر سنة ١٩١٨ ، وقامت الثورة فى مصر

وترقبت أن تعود الفرصة ففتح لى لى أسافر الى حيث ألتقى بامامى فى الوطنية ، ولكن
الموت عاجله فى نوفمبر سنة ١٩١٩ وحال بينى وبين أن أراه ، وغاب عنى شخصه ولكن لم تغب
عنى قط ذكراه ، ولن تغيب مادمت حياً

(١) كانت مصلحة البريد تصدر بعض الرسائل والمطبوعات التى ترسل للفقيد وتعطل بعضها ، ومن هنا
تاخر وصول أعداد « الشعب » اليه ولم يصله كثير منها

اعتقالى ١٩١٥ - ١٩١٦

شبت الحرب العالمية الأولى فى يوليه - أغسطس سنة ١٩١٤ ، وأعلنت السلطة العسكرية البريطانية الأحكام العرفية فى مصر ابتداء من ٢ نوفمبر من تلك السنة ، على أثر دخول تركيا الحرب ضد الحلفاء

وفى ديسمبر سنة ١٩١٤ وقع الانقلاب المشؤم الذى أعلنت فيه الحماية البريطانية الباطلة على مصر ، وخلع الخديو عباس حلمى الثانى ، وعين الأمير حسين كامل سلطاناً

وقد احتجبت جريدة (الشعب) - وكان يتولى رئاسة تحريرها المرحوم أمين الرافعى - عن الظهور احتجاجاً على إعلان الحماية ، وتولت السلطة العسكرية حكم البلاد فى خلال الحرب ، فكان أول عمل لها اضطهاد الحزب الوطنى ومطاردة رجاله ، فضبطت أوراقه ودفاتره وسجلاته ، وشتتت شمل أعضائه أو الذين اشتبهت فى أنهم من أعضائه أو أنصاره ، واعتقلت الكثيرين منهم ، ووزعتهم على سجن الاستئناف بالقاهرة ، وسجن الحجرة بالاسكندرية ، والمعتقلات التى أنشأتها لهم خصيصاً فى درب الجماميز وطره والجيزة وسيدى بشر ، ونفت بعضهم الى مالطة وأوروبا ، وكنت ممن أصابهم الاعتقال ، وأذكر من أسماء المعتقلين وقتئذ : أحمد بك لطفى . على فهمى كامل بك ، عبد الله بك طاعت . عبد اللطيف بك الصوفانى وقد وضع تحت المراقبة فى دمنهور . عبد اللطيف بك المكباتى . الأستاذة عبدالمقصود متولى . محمد زكى على . أحمد وفيق . أمين الرافعى . عبدالرحمن الرافعى . مصطفى الشوربجى . اسماعيل حافظ ظهر محمد بك فريد . محمد فؤاد حمدى . ابراهيم رياض . الدكتور عبد الحليم متولى . الدكتور عبد الفتاح يوسف . الدكتور شفيق منصور . احمد افندى رمضان زيان . اليوزباشى حافظ محمود قبودان . اليوزباشى احمد حموده . محمد افندى الشافعى . مصطفى افندى حمدى . يعقوب افندى صبرى . اليوزباشى احمد بيه قبودان . اسماعيل افندى حسين . الشيخ ابراهيم مرونى الخ الخ

وممن نفوا الى أوروبا : الدكتور نصر فريد بك . والى مالطة الدكتور عبد الغفار متولى . الأستاذ الدكتور محمد عوض محمد . الأستاذ محمود ابراهيم الدسوقي . الأستاذ محمد عوض جبريل . حامد بك العلابلى . سلامة افندى الخولى . الأستاذ على فهمى خليل . الأمير افندى العطار وغيرهم وغيرهم ، وقد لبثوا فى المعتقلات أو فى المنفى مدداً طويلة ، ومنهم من لبث فى السجن أو المنفى الى ما بعد الهدنة سنة ١٩١٨ ، أما من أفرج عنهم فقد قيدت حريتهم ووضعوا تحت المراقبة

الى السجن

كان اعتقالى بالمنصورة يوم ١٧ اغسطس سنة ١٩١٥ ، وفى نفس هذا اليوم اعتقل لفيف من خاصة أهل المنصورة ممن عرفوا بميولهم الوطنية ، ورحلونا معتقلين الى القاهرة حيث أودعونا سجن الاستئناف بباب الخلق ، وهناك التقيت بأخى أمين وبفوج آخر من الوطنيين ، اعتقلوهم بمصر يوم اعتقالنا ، وكان نظام الاعتقال بسجن الاستئناف أن تخصص كل غرفة من الغرف

الانفرادية لاثنتين من المعتقلين ، وقد نسبقوا اختيار كل اثنتين بحسب مراكز المعتقلين وشخصياتهم ، وإذ كنت قد اعتقلت بالمنصورة ، فقد وضعوني أنا والمرحوم عبد اللطيف بك المكباتى عضو الجمعية التشريعية (وعضو الوفد المصرى فيما بعد) فى غرفة واحدة وهى الغرفة رقم ١٥ من العنبر رقم ٥ . وكنا صديقين حميمين ، ومنزله بالمنصورة تجاه منزلى بها وقتئذ ، وكنا قبل الاعتقال نتبادل الزيارات والأحاديث ، وله ميل نحو مبادئ الحزب الوطنى ، وكنت أقدر فيه وطنيته وشجاعته الأدبية ، واحتفاظه بكرامته ، واعتزازه بشخصيته ، وكفاءته الممتازة ، فلما علم كلانا أنه زميل لصاحبه فى « الزنزانة » ، اطمأنت نفسنا الى هذه الزمالة ، وخففت عن كلينا غضاظة السجن ، وقد استقبلنا موظفو السجن وعماله بالاحترام والتقدير ، لأنهم عرفونا وعرفوا سبب اعتقالنا ، وعرفوا على الأخص أننا لسنا من طراز ضيوقهم الآخرين نزلاء سجن الاستئناف ، فأكرموا وفادتنا وبذلوا لنا كل ما أمكنهم بذله من التسهيلات ، ولكن فى حدود اللوائح ، لأن عليهم رقباء من رؤسائهم فى المحافظة

فى الزنزانة

ولما التقينا - أنا والمكباتى بك - أول مرة فى « الزنزانة » وأقفلوا علينا بابها و « تمموا » علينا طبقاً للتعليمات ، نظر كل منا الى صاحبه نظرة دهشة واستغراب ، وأخذنا نتأمل فى تصارييف الأقدار ، ثم ما لبثنا أن مزجنا الدهشة بشيء من الفكاهة والسخرية من سياسة الحكومة التى تعتقل الناس جزافاً وفى غير حدود العدل والقانون ، دون أن توجه إلينا أى تهمة ، وقد رأيت من المكباتى جلدأً وصبراً أعجبت بهما ، وزادا من تقديرى له ، إذ كنت أظن أنه قد يتسخط على مسلكه الوطنى الذى أدى به الى الاعتقال ، ولكنى على العكس رأيته خوراً به معتزاً بشخصيته ، على الرأس كعادته ، وأخذنا نقطع الوقت بالأحاديث نتناولها فى شتى المواضيع ، فكانت خير سلوى لنا فى هذه الأوقات العصيبة

وفى ٣٠ اغسطس جاءنا الفرج ، لا باطلاق سراحنا ، بل بنقلنا الى معتقل أعدوه لنا بدرب الجماميز ، فى مبنى مخازن وزارة المعارف ، ذلك أن اعتقالنا فى سجن أعد لاستقبال المحكوم عليهم أو المنتظر أن يحكم عليهم فى الجرائم ، قد قوبل من مختلف الطبقات بالسخط والاستنكار ، وأبدت رغبة فى معاملتنا كمعتقلين سياسيين لهم على كل حال حق الرعاية والمعاملة الانسانية ، فأعدوا لنا المعتقل الجديد بدرب الجماميز ، وقد شعرنا فيه بشيء من الراحة النسبية اذا قورن بسجن الاستئناف ، وسمح لنا فيه على الأقل أن نجتمع معاً فى أى وقت نشاء ، وأن نختار من الغرف الصغيرة والمتوسطة والكبيرة ما نشاء ، وأن يختار كل منا زملاءه ، فاخترت مع أخى أمين غرفة واحدة كان بابها مفتوحاً فى كل وقت ، ولا رقابة علينا فى خروجنا منها ، وكتبت لأهلى خطاباً أبشرهم فيه بأننا انتقلنا من سجن الاستئناف الى المكان الجديد ، وأن دواعى الراحة متوفرة فيه على أنه قد كتب على أن أتقل وقتاً ما الى سجن انفرادى آخر يشبه من بعض الوجوه سجن الاستئناف ، وهو سجن « الحدره » العمومى بالاسكندرية ، اذ نقلونى اليه وأبقونى فيه مدة أسبوعين

مع لفيف من معتقلي المنصورة للتحقيق معنا في بلاغ كاذب عن تهمة باطلة تبين من التحقيق كذبها وتلفيقها ، وقد صحبني أيضاً المكباتي بك في سجن الحدره وأفرج عنه هناك ، ثم عدنا الى معتقل درب الجمايز ، فرحب بنا الاخوان والزملاء ، وهنأوني على بطلان التهمة التي وجهت إلينا

في رحاب ليمان طره

وفي شهر سبتمبر سنة ١٩١٥ نقلونا الى معتقل آخر أعدوه لنا في بلدة طره بجوار ليمان طره المشهور ، ويبدو لي أن سبب نقلنا الى هذا المعتقل الجديد أن السلطة العسكرية رأته أبعد عن أنظار الناس وعن الزيارات العائلية من معتقل درب الجمايز ، فضلاً عما يوحى به اعتقالنا في طره - حيث الليمان المشهور - من الرهبة والفرع لمن كانوا مطلقى السراح من الوطنيين ، وربما كان من أسباب هذا النقل أيضاً أن معتقل درب الجمايز ضاق بمن فيه ، إذ زاد علينا بعض طلبة الحقوق الذين اتهموا بتحريض زملائهم على الاضراب يوم زيارة السلطان حسين كامل لمدرستهم ثم نقلونا في فبراير سنة ١٩١٦ الى معتقل آخر أعدوه لنا بالجيزة في مبنى سجن قديم مهجور كان يعرف بالسجن الأسود ، وقد تحول بعد ذلك الى عدة مبان حكومية بأول شارع الهرم بالقرب من كوبري عباس

ومكشنا به الى أن أفرج عنا يوم ١٧ يونيه سنة ١٩١٦ ، أي اثنا مكشنا معتقلين عشرة أشهر ، وكان الافراج عني مع أخي أمين بك وعبد الله بك طلعت في يوم واحد

وقد ذهبوا بنا نحن الثلاثة الى الاسكندرية ، حيث أعدوا لنا عدة زيارات اقترنت باطلاق سراحنا ، فقابلنا حسين رشدي باشا رئيس الوزارة في منزله بالرمل بمحطة كارلتون (الآن محطة رشدي باشا) ، فأحسن استقبالنا وتحدث إلينا عن ضرورات الحرب وعن مساعيه لدى السلطة العسكرية البريطانية لاطلاق سراحنا حتى كلفت أخيراً بالنجاح ، فشكرناه على حسن مسعاه ، وطلب إلينا أن نذهب لمقابلة السير رونالد جراهام مستشار وزارة الداخلية وقال عنه إنه هو أيضاً سعى في الافراج عنا ، فذهبنا اليه بدار الوزارة بيولسكي وقابلناه وأبدى نحونا شعوراً طيباً

في حضرة السلطان

ثم ذهبنا الى سراي رأس التين حيث قابلنا المغفور له السلطان حسين ، وقد استقبلنا بعطف وحفاوة ، وأخذ يدافع عن سياسته منذ إعلان الحرب العالمية وقبوله عرش السلطنة ، وقال إنه قصد خدمة مصر والأسرة العلوية ، والتفت في ختام الحديث الى أخي أمين وقال له : «طلع الغازيته يا أمين بك» ، ووعده بالمساعدة المالية لإصدار الغازيته (صحيفة الشعب وكانت محتججة احتجاجاً على إعلان الحماية) ، فشكره أمين وانتهت المقابلة بالتحيات المقرونة بالدعوات ، على أن أميناً رحمه الله لم يفكر في إعادة صحيفة الشعب طيلة مدة الحرب

ذكرياتى عن ثورة ١٩١٩

كنت سنة ١٩١٩ لا أزال فى الثلاثين من عمرى ، أزاول مهنتى (المحاماة) فى « المنصورة » ، وكانت تغلب على نزعته الشباب ، وأتوق الى ان تسلك الأمة سبيل العنف فى جهادها ، أما الآن فاني أميل إلى مبدأ عدم العنف ، وأراه أقوم السبل وأقربها الى النجاح والتقدم ، وبعبارة أخرى لست من دعاة الثورة *révolution* ، وأؤثر عليها التطور فى النهضة *évolution* ، ومع ذلك لم تتغير وجهة نظرى فى الجهاد ، فاني أشعر والحمد لله بأن الشعلة التى تضطرم فى نفسى لا تزال كما كانت ، لم تهبط لها حرارة ولم يضعف لها أوار ، فالمقاومة الوطنية هي سبيلى فى الحياة ، وهي السبيل التى أدعو إليها ، وأنشد للوطن المزيّد منها ، والثبات عليها ، وهي سبيل كل أمة تريد المحافظة على كيانها فى خضم هذا المعترك العالمى ، إذ لا بد لها من ذخيرة من المناعة تدافع بها الحوادث ، على أن المقاومة أو المناعة شيء ، والعنف شيء آخر ، وقد يكون عدم العنف أدعى أحياناً لدوام المقاومة واستمرارها ، وأجدى عليها من عنف يعقبه فتور ، ثم تراجع وخنود

تتبعته منذ نوفمبر سنة ١٩١٨ حركة تأليف الوفد المصرى ، وسعيت جهدى مع الساعين فى التوفيق بين الوفد والحزب الوطنى ، على أن يمثل الحزب فى هيئة الوفد ، وجرت مفاوضات بينهم فى هذا الصدد ، وذهبت يوماً لمقابلة المغفور له سعد باشا للتحدث إليه فى هذا الشأن ، يصحبني الأستاذ عبد المقصود متولى ، والأستاذ عبد الفتاح رجائى ، والمرحوم محمد بك رمضان القاضى السابق ، بغية الاتفاق على هذا الأساس ، وقبل الحزب مبدأ تمثيله فى هيئة الوفد ، ولسكن وقع الخلاف بينه وبين الوفد على أشخاص الأعضاء الذين يمثلونه ، وانتهى الأمر الى عدم الاتفاق على أشخاصهم ، واختار الوفد من تلقاء نفسه مصطفى النحاس بك (باشا) وحافظ عفيفى بك (باشا) باعتبار أنهما يمثلان مبادئ الحزب الوطنى

وكنت منذ اشتداد الحركة أقضى معظم الأيام بالعاصمة ، وشهدت وقائع الثورة الأولى ، وامتدادها الى الأقاليم ، فرأيت بعثاً جديداً للأمة ، رأيت روح الاخلاص والتضحية تعم طبقاتها ، بعد أن كانت من قبل محصورة فى دائرة ضيقة

حدث الاضراب فى المدارس يوم ٩ مارس سنة ١٩١٩ على أثر اعتقال الزعيم سعد زغلول وصحبه ، وخرج الطلبة من معاهدهم متظاهرين محتجين ، منادين بالحرية والاستقلال ،

فانتعشت لذلك نفوسنا ، إذ رأينا في هذا الشباب طليعة جيش الاخلاص الذي يفض لمصر ويشور من أجلها

حقاً لم يكن هذا أول إضراب من نوعه ، فلقد شهدت من قبل إضراب طلبة الحقوق في فبراير ١٩٠٦ كما تقدم بيانه ، ولكنه اقتصر على طلبة الحقوق ولم يشاركهم فيه طلبة المدارس الأخرى ، الذين اكتفوا باظهار العطف عليهم ، وانتهى برجوع طلبة الحقوق الى مدارسهم في مارس من تلك السنة

وشهدت بعد ذلك وقف الدراسة في جميع المدارس يوم تشييع رفات الزعيم « مصطفى كامل » ، وخروج الطلبة جميعاً من معاهدهم في ذلك اليوم المشهود (١١ فبراير سنة ١٩٠٨) ، إظهاراً لشعورهم ، فكان أول إضراب عام حدث في مدارس العاصمة جميعها ، وكان جزءاً من المظاهرة الهائلة التي تجلت في موكب الجنازة ، واشتركت فيها طبقات الشعب كافة ، توديعاً وتقديراً لزعيم الوطنية الأول

وقد رأيت في إضراب ٩ مارس سنة ١٩١٩ صورة مصغرة من إضراب ١١ فبراير سنة ١٩٠٨ ، فكان شباب سنة ١٩١٩ قد تلقى وحي الوطنية من مشهد ذلك اليوم العظيم !

عادت بي الذكرى الى مظاهرات اشتركت فيها ، وأخرى شهدتها ، منذ سنة ١٩٠٨ ، كمظاهرة طلبة الحقوق سنة ١٩٠٨ لمناسبة عرض جيش الاحتلال في ميدان عابدين ، وموكب الذكرى الأولى لوفاة مصطفى كامل (١١ فبراير سنة ١٩٠٩) ، ومظاهرات الاحتجاج على تقييد حرية الصحافة وإعادة قانون المطبوعات (مارس - ابريل سنة ١٩٠٩) ، ومظاهرات المعارضة في مشروع مد امتياز قناة السويس (يناير - ابريل سنة ١٩١٠) ، ومظاهرات الاحتجاج على الكولونيل تيودور روزفلت الرئيس الأسبق للولايات المتحدة لمناسبة خطبته في مناصرة الاحتلال (مارس سنة ١٩١٠) ، ومظاهرات الشباب تكريماً للرحوم فريد بك (ديسمبر سنة ١٩١٠) ، ومظاهرات المطالبة بالدستور سنة ١٩١٠ وسنة ١٩١١ ، ومواكب الذكريات السنوية لوفاة مصطفى كامل ، وغير ذلك من المظاهرات الوطنية ، وأخذت أقارن بينها وبين مظاهرات سنة ١٩١٩ ، فرأيت أن غرس الوطنية قد نما واشتد على تعاقب السنين ، إذ أن مظاهرات سنة ١٩١٩ وإن كانت استمراراً لمظاهرات السنين السابقة ، إلا أنها في مجموعها أضخم منها ، وأكثر جموعاً وجنوداً ، ولم تقتصر على العاصمة ، بل عمت مدن الوادي وقراه ، وبدأ لي فيها أن روح التضحية والفداء قد تغلغلت في نفوس الشعب ، أكثر مما كانت من قبل ، وكان هذا دليلاً على تطور الروح الوطنية ، واتساع مداها ، وكان الذين يسيئون الظن في وطنية هذه الأمة يعتقدون أن الارهاب كفيل باخماد الحركة في مهدها ، وأخذوا في صفهم المناصرة للاحتلال يزجون الى الشباب نصائح معكوسة بحثهم على الخضوع والاستسلام ، تحت ستار الاشفاق على مستقبلهم ، ولكن هذه الظنون قد تلاشت أمام استمرار الاضراب واتساع المظاهرات ، واستمرارها في الأيام التالية ، بالرغم من أن السلطة العسكرية قد تصدت لها باطلاق الرصاص على

المتظاهرين منذ يوم ١٠ مارس ، فلم يهرب الناس القتل ، وأخذوا يألّفون رؤية الدم المسفوك في الشوارع ، وتقبل الشعب ، شبابه وسائر طبقاته ، التضحية بلا خوف ولا تراجع ، فكان لهذه التضحية وهذا الاجماع الرائع أثرهما في رفع صوت مصر عالياً مدوياً في أرجاء العالم ، بعد أن كان خافتاً طيلة سنى الحرب ، وأخذت الصحف التي كانت تعاليء الاحتلال ، وتزدري بالأمة طوال السنين ، تغير أسلوبها ، وتتملق الشعب ، وتكتب عنه وعن مطالبه الوطنية بلهجة جديدة ، ملؤها التقدير والاعجاب

رأيت الجماهير يشتركون في المظاهرات ، ولا يباليون ما يستهدفون له من الأخطار ، كانوا يواجهون رصاص البنادق والمدافع الرشاشة (المتراليوزات) بشجاعة لا تقل عن شجاعة الجنود في ميادين القتال ، وسقط كثيرون منهم قتلى أثناء المظاهرات كان اذا سقط رافع العلم في موكب المظاهرة مضرجاً بدمائه ، تقدم غيره ورفع العلم بدله ، منادياً بحياة الوطن ، فيردد إخوانه نداءه

كان الجرحى منهم لا ينفكون ينادون بحياة مصر والدم ينزف منهم ، وكثيراً ما شاهد المارة مركبات الاسعاف تحمل جريحاً في مظاهرة يسيل دمه ، ومع ذلك يرفع ستار المركبة وهي تسير إلى مركز الاسعاف ، ويطل على الناس وينادى (نموت ويحيا الوطن !)

تبدلت حالة الشعب النفسية بتأثير الثورة ، وحاكى في التضحية أرق الأمم وطنية وإخلاصاً ويتصل بهذا السياق أن رجال البوليس قبضوا في إحدى المظاهرات على جماعة من الطلبة المتظاهرين وساقوهم الى القسم واعتقلوهم به ، فلم يكذب إخوانهم يرون هذا المشهد حتى تقدموا جميعاً الى القسم ، وطلبوا أن يقبض عليهم كلهم ، لأنهم قد اشتركوا مع إخوانهم المعتقلين فيما يسميه البوليس جريمة ، وأنهم شركاء معهم فيها ولا يريدون أن يختص زملاؤهم بشرف التضحية والألم في سبيل الوطن ، فكان لهذا التضامن البديع وهذه التضحية أثر بالغ في نفوس الشعب

كانت هذه المشاهد وغيرها دليلاً ناهضاً على أن الحركة الوطنية قد خطت خطوات واسعة الى الأمام ، وقوى فيها عنصر الاخلاص الذي هو أساس الوطنية الحقة ، فان هؤلاء الذين استهدفوا للأذى والقتل لم يكونوا ينتظرون جزاء ولا مكافأة على جهادهم ، بل كانوا يشعرون وهم يجودون بحياتهم أنهم يؤدون واجباً نحو بلادهم فحسب ، وتلك لعمري أقصى درجات الاخلاص والبطولة ومن المشاهد التي أثرت في نفسى مناظر جنازات الشهداء ، فقد كانت هائلة حقاً ، كانت الجموع تسير فيها دون أن تعرف شخصية الشهيد أو الشهداء الذين تشيع جنازاتهم ، بل دون أن يعرف المشيعون بعضهم بعضاً ، كان يكفي أن ينداع أن جنازة أحد الشهداء ستشيع في ساعة ما ، من مكان ما ، حتى يجتمع الألوف من الناس من مختلف الأوساط والطبقات يسرون فيها ، يعاومهم الحزن العميق . لم نكن نسمع فيها عويلاً أو نحيباً ، بل كنا نرى جلالاً وخشوعاً ، وحزناً رهيباً ، يتخلله الهتاف بين آونة وأخرى بحياة ذكرى الشهداء والتضحية وضحايا الحرية ، فكانت هذه الجنازات مظاهر رائعة لتقدير الشعب معاني التضحية والبطولة ، كانت بعثاً جديداً لحياة جديدة

PRISONER'S CARD

تذكرة مسجون

٢٨٢

Antecedents

عدد سوابقه

Dossier No

نمرة الدوسيه

Offence

التهمة

وراء الرافعة

General Register No.

نمرة الدفتر العمومي

٢٨٥

Village

بلد

Markoz

مركز

Mudiria

مديرية

Name

عبد الرحمن الرافعة

Period

Year Months Days

ايام شهور سنة

sentence

الحكم

المدة

Nature of

النوع

Date of discharge

تاريخ الافراج

Date of imprisonment

تاريخ السجن

٦ شوال ١٣٣٥

ACCOMMODATION

مجال السجن

Signature of the inmate

امضاء المأمور

Date

تاريخ

Cell

اوده

Block

عنبر

١٨/٨/١٩١٥

١٥

٥

Signature of the inmate

امضاء المأمور

Description of work

نوع العمل

٢٨٢

R 18-101-10000 ex.

تذكرة المعتقل عبد الرحمن الرافعي سنة ١٩١٥

وفيها تاريخ الاعتقال - ١٩١٥/٨/١٨ - والاسم، وعبارة (يفرج عنه ويرسل للمحافظة - ٢٠ أغسطس سنة ١٩١٥) لا تدل على الافراج بل الانتقال الى معتقل درب الجمايز

كان الظن عندما وقعت الحوادث الأولى في ثورة سنة ١٩١٩ أنها مقصورة على العاصمة ، ولكن لم تلبث أن غمرت أنباء من مختلف الأقاليم ، بأن مظاهرات قامت فيها على غرار مظاهرات القاهرة ، وزاد عليها قطع السكك الحديدية ، وشهدنا بأعيننا انقطاع المواصلات بين العاصمة والأقاليم ، كما انقطعت بين أحياء القاهرة نفسها ، فأدركنا أننا أمام ثورة عامة ، شملت البلاد من أدناها إلى أقصاها ، وفي الحق إننى - مع ما أشعر به من ميل دائم إلى التفاؤل - لم أكن أتوقع أن تقوم في البلاد ثورة في مثل هذه الظروف ، وبمثل هذا الاتساع ، وبذلك السرعة والقوة والروعة التي تجلت في سنة ١٩١٩ ، ولم أكن أنا وحدى في هذا الشعور ، بل إن فريداً رحمه الله ، حين بلغته وهو في منفاه أنباء الثورة ، عدها من الحوادث المفاجئة ، وقال عنها في مذكراته : « من الأمور التي كانت غير منتظرة ما حصل بمصر في شهرى مارس وأبريل من هذه السنة (١٩١٩) وهو قيام ثورة عامة اشتركت فيها الأمة بجميع طبقاتها » ، وقال عنها أيضاً : « إن هذه الحركة لم تكن في الحسبان ، وإن ما أظهره المصريون من التضامن والاتفاق ما كان أحد ليحلم به »

تتابعت حوادث الثورة ، وارتسمت في ذهني صورة واضحة عنها ، وأدركت مع الأيام عظم مداها

شعرت أمام هذه المشاهد بغبطة كبيرة تملكنى ، إذ أدركت أن روح الحياة قد سرت في الأمة ، وأنها أخذت تنفض عنها أكفان الخضوع والاستسلام ، ورأيت في اتساع الحركة ، واتحاد الصفوف تحت لوائها ، تحقيقاً للوحدة التي طالما كنا ننشدها ونتمناها ، كما رأيت في تعدد مظاهر التضحية نجاحاً لدعوة الاخلاص في الجهاد ، تلك الدعوة التي هي أساس كل نهضة قومية ، وسبيل النجاح لكل أمة تريد لنفسها الحياة والعزة

رحلة نيلية في إبان الثورة

مارس سنة ١٩١٩

في ١٨ مارس سنة ١٩١٩ وقعت مظاهرة بالمنصورة قتل فيها تسعة عشر من المتظاهرين ، وكنت وقتئذ في القاهرة ، وعلمت وأنا بها أن قائد القوة العسكرية البريطانية في تلك المنطقة أُنذر سكان المدينة بأنه إذا حدثت مظاهرة أخرى ، فإنه سيلقى مسئوليتها على عاتق أربعة منهم عيّنهم بأسمائهم وهم : محمود بك نصير ، والدكتور محمود سامي ، والأستاذ عبد الوهاب البرعى ، وأنا ، وأنه سيأمر بضربنا بالرصاص في حالة قيام أية مظاهرة

وكانت المواصلات منقطعة ، وكنت معتزماً العودة إلى المنصورة لأتعهد الروح المعنوية فيها ، فقابلني صديق لى قدم منها ، وأفضى إلىّ بأمر هذا الانذار ، ورغب إلىّ أن أبقى في العاصمة ، لكي لا أستهدف لتنفيذ ما توعدونا به ، فرأيت في نفسي شعوراً قوياً ، لم أعرف مصدره أو سببه ، يدفعني إلى العودة إلى المنصورة ، بالرغم من تحذير إخواني والأقربين ، فأخذت أبحث عن سبيل للعودة ، وكانت السكك الحديدية مقطوعة ، وما أفلح منها كان السفر عليه ممتنعاً إلا بترخيص

من القيادة البريطانية بالعاصمة ، وكانت ترفض كل طلبات السفر التي يتقدم بها المصريون غير الموظفين ، وكذلك شأن السفر بالسيارات ، فضلا عن حدوث فجوات في الطرق الزراعية تمنع مواصلة السير فيها ، ولم يبق سوى السفن الشراعية (المراكب) تنقل الناس بطريق النيل وفروعه الى الجهات التي يقصدونها ، وقد شاعت هذه الطريقة في تلك الأيام ، وارتفعت لذلك أجور السفن ارتفاعاً كبيراً ، فطفقت أبحاث عن رفقاء لي يقصدون المنصورة أو البلاد التي في طريقها ، فاجتمعت الى نخبة من الأصدقاء والمعارف كانوا أيضاً يبحثون عن سفينة يقصدون بها بلادهم في مديرية الدقهلية ، واهتدينا الى صاحب سفينة شراعية كان قادماً من المنصورة ، ويسره العودة اليها ، فبرج ذهاباً وإياباً ، وطلب منا سبعة جنيهات أجرة الرحلة ، فقبلناها عن طيب خاطر ، لأنها كانت أجرة زهيدة بالنسبة لما كان يطلبه أصحاب المراكب في ذلك الوقت ، وكانت في ذاتها يسيرة إذ وزعناها على المقتدرين منا

وتواعدنا على أن نلتقي بمرسى روض الفرج يوم ٢٦ مارس سنة ١٩١٩ في الساعة الأولى بعد الظهر ، فالتقينا في الميعاد المحدد ، وركبنا السفينة بعد أن اشترينا ما يلزمنا من المؤونة لمدة ثلاثة أيام ، إذ قدر ربان المركب (الرئيس) أنها المدة التي تكفى لقطع المسافة بحراً بين القاهرة والمنصورة ، وكنا سبعة عشر راكباً عدا الرئيس وزميله ، أذكر منهم : محمود بك عبد النبي ، والوجيه بكير الجندى ، وكريمته الأنسة لطفية الجندى (الآن زوجة الأستاذ حسين مطاوع) ، وكريمة أخيه الأنسة سنية محمود الجندى (الآن زوجة الأستاذ رياض الجندى) ، وعبد اللطيف بك غنام ، والشيخ محمد الحشاش قاضي محكمة أجا الشرعية ، والدكتور صديق أبو النجا (وكان طالباً بالطب) ، وأخاه محمود افندى أبو النجا ، وبعض الطلبة الذين لا تحضرني الآن أسماؤهم

أقلعت بنا السفينة في نحو الساعة الثانية بعد ظهر ذلك اليوم الى القناطر الخيرية ، وفي أثناء الطريق قابلتنا باخرة حربية من بواخر الدوريات البريطانية التي كانت تجوب النيل لتعاون القوات المسلحة على قمع الثورة ، فخشينا أن تمنعنا عن متابعة السير ، ولكنها لم تتعرض لنا بسوء ، وتابعتنا السير ، فوصلنا الى القناطر الخيرية قبيل غروب الشمس ، واجتزنا هاويس الرياح التوفيقى في نحو ساعة ، وتابعتنا السفر ليلاً الى بنها ، وكان الجو بارداً ، فقد كنا في فصل الشتاء ، والليل غير مقرر ، والسماء مقلعة بالسحب ، فأخذت السفينة تسير الهويناء ، في بطء وعلى حذر ، لأن مياه الرياح التوفيقى كانت منخفضة ، وشواطئها مرتفعة ، مما يزيد في ظلمة الليل ، فلما قاربنا الوصول الى بنها في نحو منتصف الليل ، أشار علينا النوقى أن لا بد من رسو السفينة على بعد كيلو متر من كوبرى بنها ، وأن لا تجتاز هذه المنطقة ، وإلا استهدفت لاطلاق النار عليها من الدوريات البريطانية ، فبتنا الليلة في السفينة ، وهي راسية على الشاطئ ، وشعرت ببرودة الجو ، إذ كان مبيتنا في العراء تقريباً ، ولم نستعد بغطاء كاف ، ولم يكن مما يتفق والحالة النفسية للثورة أن نعى بغطاء أو فراش ، وقضينا مع ذلك ليلة هادئة ، لم نشعر فيها بأى تعب أو عناء ، واستيقظنا يوم ٢٧ مارس أكثر مما نكون نشاطاً وابتهاجاً ، وتناولنا طعام الفطور ، وكان طعاماً بسيطاً ، فأكلنا منشرحين ،

واستأنفت السفينة سيرها على طول الرياح التوفيقى ، وشاهدنا على الجانبين معالم الثورة ومظاهرها ، وما أحدثته من تغيير فى نفسية الشعب ، فكنا نرى الأهلىن فى كل ناحية ، نساء ورجالا ، شيباً وشباناً ، يحبوننا على الجانبين دون أن يعرفوا أشخاصنا ، وينادون بهتافات لم نعهدها من قبل فى الطرق الزراعية وعلى شواطئ الترع ، فكنا نسمع نداء : لتحي مصر . ليحي الاستقلال . لتحي الثورة . واسترعى سمعى بوجه خاص نداء كنت أسمعه بين حين الى آخر : « ليحي العدل » ، وقد تساءلت أولاً عما يقصد القوم من هذا النداء ، وهل ظنونا قضاة جئنا لنحكم بينهم بالعدل ؟ ثم أدركت شعورهم الحقيقى ، وأنهم لا يطلبون العدل لأنفسهم ، بل يطلبونه لمصر ، فان مصر لم تكن تطالب إلا بالعدل والمساواة بينها وبين الأمم الحرة المستقلة ، وليس من العدل فى شىء أن تهدر حرمتها ، وتسلب حقوقها ، فأكبرت هذا الشعور تفيض به نفوس القرويين ، ويدل على فطرتهم السليمة

هذه الروح التى شاهدناها على طول الطريق ، هى غرس الثورة ونتيجتها ، وهى من ناحية أخرى عتادها وعدتها ، وهى علامة الحياة فى شعب نهض نهضة قوية يطالب بحقوقه المضمومة كانت نفوسنا تفيض بشراً وفرحاً ، إذ شاهدنا هذا التبدل فى نفسية الشعب ، وشعرت بأن آملاً قديمة كانت تجول فى نفسى قد بدأت تتحقق ، وأنه لا يجوز لنا أن نياس من هذه الأمة ، بل هى من أكثر الأمم استعداداً للرقى ، إنما ينقصها أن توجه دائماً توجيهاً صادقاً ، نحو المثل العليا ، وهى مستعدة لتلبية كل دعوة صالحة صادقة ، والعيب الذى نشكو منه أحياناً لا يرجع الى جمهرة الشعب ، بل هو عيب الخاصة أحياناً ، والعامية أيضاً ، فى انصرافهم فى كثير من المواطن عن المثل العليا الى الأغراض الشخصية ، وهذا العيب يزول بالقوة الصالحة ، يبدأ بها الخاصة أولاً ، ثم يقلدهم فيها العامة ، فالخاصة هم أول المسئولين عن حالة الأمة ، وعلى الخاصة أن ترفع من مستواها الأخلاقى وأن تصلح نفسها ثم تعمل على إصلاح أخلاق الشعب وتهذيبه وترقيته ، فانهم المطالبون بهذا الإصلاح

تابعت السفينة سيرها ، وسط هذه المشاهد الرائعة ، حتى وصلت الى « طنامل » فى نحو الساعة السادسة مساءً ، فغادرنا بكير الجندى والأنستان كريمته وكريمة أخيه ، ثم وصلنا ليلاً الى منشأة عبد النبى ، حيث نزل محمود بك عبد النبى ، وقضينا الليلة بمنزله ، وفى صباح اليوم الثالث من الرحلة (٢٨ مارس) أقلعت بنا السفينة ، حتى اذا وصلنا الى « نوسا الغيط » نزل بها الدكتور صديق أبو النجا وأخوه ، وتابعت سيرها حتى وصلنا الى المنصورة عصر ذلك اليوم

كانت هذه أطول رحلة لى من القاهرة الى المنصورة ، إذ أن المسافة تقطع عادة بين المدينتين سواء بالقطار أو بالسيارة فى نحو ثلاث ساعات بل دون ذلك ، وقد قطعناها هذه المرة فى ثلاثة أيام ، وتذكرت ما كان يتحدث به أسلافنا من أنهم قبل إنشاء السكك الحديدية كانوا يقطعون المسافات بين مختلف العواصم فى عدة أيام ، إما بطريق المراكب فى النيل وفروعه ، أو على ظهور الابل والدواب ، فازددت شعوراً بما كانوا يعانون من المشاق فى قطع المسافات بهذه الوسائل ،

وبما أحدثه العمران والاكتشافات العصرية من التيسير على الناس في سفرهم وإقامتهم ، وريفهم وحضرهم

وصلت الى المنصورة عصر يوم ٢٨ مارس سنة ١٩١٩ بالبحر الصغير ، وما أن علم أهل المدينة بحضورى في تلك الملبسات العصرية حتى دهشوا ، وكان ظنهم أن أبقي بالقاهرة ، ولاثرىب على ذلك ، وعدوها الى عملاقوا عنه إنه شجاعة ، وقلت لهم إنه عمل عادى ، ولاحظت أنهم وأهل البلدان المجاورة من مركز المنصورة لم ينسوا الى هذا الموقف ، وكان له أثر فى نجاحى بعد هذه الحوادث بنيف وأربع سنوات ، فى انتخابات سنة ١٩٢٣ - ٢٤ ، إذ على الرغم من ترشيح نفسى للبرلمان عن مركز المنصورة ، معارضا لمرشح الوفد ، فقد فزت عليه ، ونلت النيابة عن المركز فى البرلمان الأول ، فى حين ليست لى به عصبية عائلية أو حزبية ، وقد دلى هذا الفوز على أن الشعب ، بالرغم من تأثره من مختلف الدعايات ، يقدر (أحيانا) أعمال الناس ، حقا أنه قد يضل حيناً ، وقد يضل كثيراً ، ولكن يجدر بمن يتصدى لخدمته - وخدمته واجب محتم على كل فرد - أن لا ينقم من الشعب خطاه فى التقدير ، ولا يشور عليه لمجرد أن يتنكر له فى بعض المواقف أو يتخطاه فى تقديره مرة أو مرات ، فاذا كانت الجماهير تتنكر أحيانا لمن يخدمها ، فان هذا العيب لا يقتصر عليها ، وما أكثر ما يقع فيه المثقفون والممتازون ، بله أقرب الناس الى الانسان ، وأعرفهم بفضله ، وأكثرهم علما باخلاصه وخدماته ، وقد تعذر الجماهير لجهلها ، أو عجزها عن إدراك الحقائق ، ولكن ماعذر الخاصة والمثقفين ، والأصدقاء والأقربين ، فى تنكبهم سبيل الحق وهم له عارفون ؟

فعلينا أن نعالج الشعب فى رفق وهودة ، فان الشعب معذور ، وهو سهل الرجوع الى الحق ، ولا ينقصه فى ذلك إلا النصح والزمن الكافى ، وصدق الارشاد ، واستمسك مرشديه بالمثل العليا ، واتباعهم الآية الكريمة : « فذكر إنما أنت مذكر ، لست عليهم بمسيطر » ، فعلى من يتطوعون لارشاده وقيادته أن يكونوا له دعاة للهدى ، وأن يظلوا له ناصحين مرشدين ، لاطغاة مستبدين ، ولا حكاما متجبرين

وقفت على تفاصيل الحوادث الدامية التى وقعت بالمنصورة فى يوم ١٨ مارس وما يليه ، وعرفت أسماء الشهداء الذين قتلوا فى تلك الأيام العصرية ، وأدركت أن أهلهم ، على الرغم من الحزن الذى تملكهم ، لفقد أعز الناس لديهم ، فانهم قابلوا مصابهم بالصبر والجلد ، وبروح من الاعتزاز بأنهم ساهموا بأشخاص شهدائهم فى التضحية فى سبيل الوطن ، فأكبرت فيهم هذه الروح العالية ، التى كانت مظهرا من مظاهر التبدل فى الروح العامة للشعب

زوجتي

هي « عائشة » بنت خالي محمد المعارجي . تزوجت بها سنة ١٩٢٠ . في ابان الثورة ، وكنت في الحادية والثلاثين من عمري . وكان لزواجي بها قصة ...

فقد كنت متردداً بين الزواج والعزوبة .. هل أتزوج أم لا أتزوج ؟ وأخيراً رجحت عندي فكرة الزواج ، لأنه الحالة الطبيعية العادية للانسان في المجتمع . ولم أر ما يدعوني إلى أن أشد عن هذه الحالة الطبيعية . ثم جاءت المرحلة الثانية ، وهي التفكير في أي البيئات أختار منها زوجتي

وكان لي صديق صدوق يخلص لي النصيح ، ويسدي إلي نصائحه بين آن وآخر . فقال لي يوما دون أن يعلم بتفكيري في الزواج : « لي رأي أود أن أبعثه لك » قلت : « وما هو ؟ » قال : « انك في حاجة إلى نقطة ارتكاز في حياتك السياسية » . قلت : « وما هي ؟ » فقال علي الفور : « زوجة غنية ! » ، فصدمتني هذه النصيحة ولم تقبلها نفسي . وشعر صديقي أن تعبيره لم يكن رقيقاً ولا موفقاً ، وأراد أن يعبر عن رأيه بصيغة أخرى مخففة ومفسرة . فأبيت أن أستمع الى نصيحته ، ومضيت في سبيلي

وكان حيي لأخي - وقد توفيت وأنا صغير السن وعشت بعدها يتيماً من الأم (ومعذرة للغويين عن هذا التعبير) - قد مال بي مبدئياً إلى أقرب البيئات اليها

فلما شبت ثورة سنة ١٩١٩ ، كنت في زياراتي لعائلات خوولتي ألاحظ علي «عائشة» تطوراً عجيباً في نفسيته وتفكيرها واحساساتها . كانت ثائرة ، واشتركت في مظاهرات السيدات والآنسات (١٦ مارس سنة ١٩١٩) ، وكانت تتدفق في أحاديثها عن الحالة السياسية ، وعن تطور الأمة وأعجبنى منها ذكاؤها ، وجاذبيتها ، وإخلاصها ، وروحها الوطنية ، فعمدت النية على الزواج بها . ولم أفاتحها في الأمر ، لأن ذلك لم يكن مألوفاً في هذا العصر ، وخاصة في البيئات المحافظة ، ولأنني كنت واثقاً من رضاها بأن تكون زوجتي . إلى أن تم عقد زواجي بها في ١٢ مارس سنة ١٩٢٠

ولما علم صديقي الصدوق بزواجي هنأني بحرارة . ثم سألني في تلمظ وفي غير فضول : « هل بنت خالك غنية ؟ » ، فقالت له : « ان لها ايراداً يسيراً في وقف أستحق أنا أيضاً فيه بنصيب يماثل نصيبها .. أي أنها ليست غنية ولا ذات ثراء » ، فكرر لي التهنة ، ثم سكت ولم يتكلم . وقطعت

سكوته بقولى : « وأنا أيضاً لست غنياً ولا ذا ثراء ، وهذا فى نظرى أدعى للانسجام بيننا . ثم ان الغنى مسألة نسبية لا عددية كما يتوهم كثير من الناس . فالأغنياء ماذا يصنعون بما يزيد عن مطالبهم المعقولة والمحتملة ؟ لاشئ... وما دام الانسان فى غير حاجة الى الناس فهو لا يقل غنى عن أغنى الاغنياء » وقد اقتنع صديق بهذه الآراء ووافقنى عليها قائلاً : « ان ما تقوله هو الحق ... ولسكننا كثيراً مانساق وراء أوهام أو كاذب اجتماعية يصطلح عليها الناس . ومهما اختلفت الآراء فى هذا الصدد ، فالأمر الجوهرى فى الحياة الزوجية ليس فى الغنى أو قلة الغنى ، بل هو التوفيق بين الزوجين ، فأرجو لك التوفيق فى حياتك الزوجية ، وأود لك يا صديقى أطيب التمنيات »

وأستطيع أن أقول عن زوجتى فى صدق وتوكيد : انى وجدت فيها - والحمد لله - شريكة حياتى التى عاونتنى على توفير الحياة المنزلية السعيدة ، وتيسير الهدوء العائلي الذى ساعدنى على العمل والانتاج وأخص صفاتها الاخلاص ، والعناية بصحتى وراحتى . وأنا من ناحيتى أبادلها حباً بحب ، واخلاصاً باخلاص

ويتجلى اخلاصها أكثر ما يتجلى عندما أمرض أو أحزن .. فاذا أصابنى مرض تتمنى حقاً لو أنها مرضت بدلاً عني ، وتعني لى فى مرضى أكثر من عنايتها بنفسها ومن عنايتى أنا بها إذا هى مرضت ، وعندما ألاحظ ذلك تقول لى : « ان حياتك أنفع للبلاد من حياتى » - هكذا تقول - فأكبر منها هذا الشعور

وهى تتشدد معى فى اتباع تعليمات الطبيب ، وأحياناً تلزمنى الزاما باتباعها وعندما مرضت بالتيفوئيد سنة ١٩٢٣ ولزمت الفراش نحو شهرين ، واشتد بى الخطر . . كان الاطباء الذين يعالجوننى يقرأون على ملامح وجهها درجة حرارتى ، قبل أن يقيسوها بميزانهم ، ويقولون ان وجهها هو الترمومتر الصادق لحالتى الصحية

ولما توفيت والدتها سنة ١٩٣٤ - وكنت فى رحلة بأوروبا - عدت فى أعقاب الوفاة ، فأبت أن تقابلنى بملابس الحداد ، وقابلتنى بملابس بيضاء ، وتظاهرت باطراح الحزن وكتمته بين جوانحها ، على الرغم من أنى حزنت لوفاة أمها الحنون ، وعاتبته على كتمان حزنها

وهى تطالع كتيبى بامعان ، وتقرأ كل ما أقول وأكتب . وتبدى لى أحياناً ملاحظات سديدة ، وتستمع الى كل أحاديثى بالراديو ، وتعجب بها ، ومرة أو مرتين قالت لى : « حديثك هذه المرة ضعيف » ، فقلت مبتسماً : « كيف ذلك والناس قالوا لى غير هذا ؟ » . فقالت : « لعلهم يحاملونك ، ولكن الحديث ضعيف » ، وذكرت الاسباب ، فاعتببت كثيراً لملاحظاتها . وحمدت الله على أنها تراقبنى الى هذا الحد

وهى تشاركنى فى اتجاهاتى الوطنية ، وتشجئنى عليها . ولم أرها مرة تتبرم بالسبيل التى سلكتها فى الحياة ، ولا رغبتنى يوماً فى أن ألحق بركب « الحياة العملية » كما يصفونها

انها زوجة مثالية وكفى ... وانى لمدين لها الى حد كبير بتوافرى على العمل والانتاج ، وبالراحة والسعادة فى حياتى العائلية

بين السياسة والاقتصاد

كنت ولا أزال أعتقد أن السياسة والاقتصاد بينهما ارتباط متين ، وصلات ووشائج وثيقة ، وأن الجانب الاقتصادى للحركة الوطنية لا يقل أهمية عن الجانب السياسى منها ، وأن البعث الوطنى كما يحفز النفوس الى تحرير البلاد سياسياً ، فانه يهيىب بها فى الوقت نفسه الى تحريرها مالياً وتحقيق استقلالها الاقتصادى ، وقد لاحظت أن زعامة « الوفد » للثورة قد أهملت الجانب الاقتصادى ، وهنا تبدو ناحية من نواحي النقص فى تلك الزعامة ، إذا قورنت بالزعامة الوطنية قبل الثورة ، فان زعامة قبل الثورة - زعامة الحزب الوطنى - تفضل زعامة الوفد فى توجيه الأمة الى البعث الاقتصادى ، مما بدا أثره فى تأسيس البنوك التعاونية منذ سنة ١٩٠٩ ، ومنشآت التعاون عامة ، والمؤسسات النقابية والعمالية ، كما أن « غاندى » وأنصاره فى الهند قد جعلوا أيضاً لدعوتهم جانباً اقتصادياً واسع المدى ، كان له الأثر الفعال فى زيادة الثروة الأهلية ، وفى قوة الحركة الوطنية عامة فى الهند ، أما زعامة الوفد فلم توجه الأمة الى البعث الاقتصادى على أن منطق الثورة السليم قد اتجه من تلقاء نفسه الى بعث النهضة الاقتصادية ، وقد ساهمت فى هذا البعث قدر ما استطعت

جمعية تعميم النقابات الزراعية

سنة ١٩١٩

فى يوليه سنة ١٩١٩ أسست مع لفيى من أصدقائى بالمنصورة جمعية لتعميم النقابات الزراعية (جمعيات التعاون الزراعية) بمديرية الدقهلية ، ووضعنا لها قانوناً طبعناه ووزعناه ، وجعلنا من أهم أغراضها نشر الجمعيات التعاونية فى أنحاء المديرية ومساعدتها فى تحقيق أغراضها ، ووجدت أن الفرصة سانحة لآحياء الحركة التعاونية التى ركبت فى خلال الحرب العالمية الأولى ، وأذعت نداء للانضمام الى هذه الجمعية ، وقعه معى كل من : الدكتور محمد حسين هيكل (باشا) . ابراهيم الطاهرى بك . حسين بك هلال . الأستاذ عبدالوهاب البرعى . الدكتور ابراهيم الوكيل . محمود بك نصير . عبد الفتاح بك نور . الأستاذ محمود موسى

ووضعنا نموذجاً لقانون جمعية تعاونية زراعية تنشأ الجمعيات على أساسه ، ووزعناه في أرجاء المديرية ، وكان له صدى في تأسيس بعض الجمعيات التعاونية بها

جمعيات التعاون الخيرية

سنة ١٩٢٠

وفي أوائل سنة ١٩٢٠ فكرت في الاستعانة بالتعاون على مكافحة الغلاء ، واتجهنا بالتعاون إلى ناحية اقتصادية وخيرية معا ، بإنشاء جمعيات أسميناها جمعيات التموين الخيرية ، وكتبت في صحيفة (الأخبار) التي أصدرها أخى أمين بك الرافعى منذ فبراير سنة ١٩٢٠ عدة مقالات بعنوان (تطبيق مبادئ التعاون لمكافحة الغلاء وجمعيات التموين الخيرية) (١) ، وألقيت كلمة في اجتماع عقد بدار الأوبرا في الدعوة إلى إنشاء هذه الجمعيات يوم ٥ مارس سنة ١٩٢٠ ، وكان صاحب الدعوة إلى إنشاء هذا الاجتماع وخطيبه صديقى المرحوم الأستاذ محمد أمين يوسف بك

وهذه الجمعيات هي تنويع وتوزيع للجمعيات التعاونية ، وقد أدخلنا فيها هذا التنويع للجمع بين قواعد التعاون وقواعد البر بالفقراء ، ومساعدتهم على مكافحة الغلاء ، لأن أساس التعاون أن تكون فائدتها الجوهرية والأساسية لأعضاء الجمعيات التعاونية ، ولكن الحالة التي واجهناها سنة ١٩٢٠ اضطررتنا أن نغنى جمهور المستهلكين من الفقراء ومتوسطى الحال من عضوية جمعيات التعاون ، وعلى هذا الأساس أنشأنا جمعية التموين الخيرية بالمنصورة ، والغرض منها مشتري المواد الغذائية والحاجات الضرورية وبيعها لأعضاء الجمعية ولطبقة صغار المستخدمين والعمال والفقراء بدون ربح ، بقصد تخفيف وطأة الغلاء عنهم ومساعدتهم على الحصول على حاجاتهم بأرخص الأسعار الممكنة ، وجعلنا رأس مال الجمعية مقسماً إلى حصص قيمة الحصة الواحدة خمسون جنيهاً توزع على الموسرين من أهل المدينة ، وجعلنا مهمة مجلس إدارة الشركة شراء الأصناف بالجملة وقت نزول أسعارها ، وعليه أن يسعى لدى الخيرين من أصحاب المزارع والتاجر من أعضاء الجمعية أو من غيرهم في مديرية الدقهلية أو غيرها للحصول على تعهدات منهم بتوريد بعض الأصناف الضرورية للتموين بأسعار تقل عن الأسعار التي يبيعون بها في الأسواق ، مساعدة منهم لصغار المستهلكين التي أنشئت الجمعية لدفع الضر عنهم ، وعلى مجلس الإدارة أيضاً أن يجتهد في الحصول من جهات الحكومة على توريد بعض الأصناف للجمعية بأسعار مخفضة ، وأعدنا كشوفاً بأسماء صغار المستهلكين في أقسام المدينة ، وعهدنا إلى لجان من أعضاء الجمعية حصر أسمائهم في كل قسم ، وتقدير حاجات كل منهم وعائلته ، واتفقنا على أن تباع الأصناف لصغار المستهلكين بالثمن الأصلي ، ولمجلس الإدارة أن يأخذ في بعض الأصناف ربحاً لا يزيد عن الخمسة في المائة، وأن تباع هذه الأصناف للجمهور من غير المقيدة أسمائهم في كشوفها بالثمن المناسب لأسعار السوق ، وكل ما تربحه الجمعية من هذا الباب تخفض بمقداره أسعار البيع لصغار المستهلكين ، وجعلنا مجلس الإدارة ضامناً لحملة الحصص قيمة حصصهم

(١) « الأخبار » أول و ٣ و ١١ و ١٨ مارس سنة ١٩٢٠

أسست جمعية التعاون للتموين الخيري بالمنصورة في فبراير سنة ١٩٢٠ ، وأسست جمعيات أخرى على هذا الغرار في بعض المدن ، وقد أقبل بعض الموسرين على الاكتتاب في حصصها ، وكان الاكتتاب بمثابة قرض يرد إلى صاحبه بعد انتهاء مهمة الجمعية ، وقد دفع هؤلاء الموسرين الى الاكتتاب في حصصها حبهم للخير من جهة ولأنهم هم أيضاً كانوا من المستفيدين بالشراء من الجمعية بالأسعار المخفضة ، هذا الى ما في عملهم من الحذب على الفقراء والمحتاجين وقد أدت هذه الجمعيات خدمات جليلة لصغار المستهلكين ، وانخفضت بفضلها أسعار الحاجات والأصناف الضرورية ، فكانت من خير الوسائل لمكافحة الغلاء

لجنة لتوزيع أسهم بنك مصر

وفي أواخر سنة ١٩٢١ أسست في المنصورة أيضاً لجنة لتوزيع أسهم بنك مصر في الدقهلية ، جعلت اسمها (لجنة الدقهلية للاكتتاب في أسهم بنك مصر) كانت بمثابة دعاية للاكتتاب في أسهم البنك ، وكان المرحوم طلعت حرب بك (باشا) يرسل الى خطابات بايصالات سداد مبالغ الاكتتاب ، وأغلب هذه الخطابات في سنة ١٩٢١ وسنة ١٩٢٢ ، كان ذلك سنة ١٩٢١ ، حيث كان البنك في حاجة الى مثل هذه الدعاية ، أما الآن فهو والحمد لله في غير حاجة اليها ولا الى مثلها بعد أن أصبح النواة المالية لهضة مصر الاقتصادية

وكتبت عدة مقالات في (الأخبار) تحت عنوان (بنك مصر وبنوك بولونيا) (١) جعلتها بمثابة دعوة للاقبال على أسهم البنك

ظهور كتابي في الجمعيات الوطنية

سنة ١٩٢٢

إن حوادث سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٢٠ ، والتواء السياسة الانجليزية تجاه مصر ، وتصريحات أقطابها ، ومناوراتهم ودسائسهم ، ودراساتي السابقة للمسألة المصرية ، كل أولئك قد أقنعتني بأنه لا يزال أمام مصر نضال طويل لتحقيق أهدافها ، وأن ما كان يظنه البعض من أن حل القضية المصرية على أساس سليم أمر قريب المنال ، إنما هو وهم من الأوهام ، وأن معنويات الأمة في حاجة إلى أن يلم المشتغلون بالحركة الوطنية أو من يودون الاشتغال بها بجهاد الأمم في سبيل حريتها واستقلالها ، فاتجهت في سنة ١٩٢١ الى عرض صفحات من هذا الجهاد على أنظار المواطنين وإبراز ما تحتويه من مثابة وثبات وصدق وإخلاص ، ليرسموا الخطوات الصحيحة للجهاد الصحيح ، نشرت هذه المقالات تباعاً في صحيفة (الأخبار) ، ثم جمعتها في كتاب واحد عنوانه (الجمعيات الوطنية - صحيفة من تاريخ النهضة القومية) دُعوت الأمة فيه الى التمسك بأهداف المقاومة الوطنية وتدعيمها بالإخلاص وانكار الذات ، قلت في هذا الصدد في مقدمة الكتاب :

« إن الأمم تختلف في وسائل جهادها وطرائقه باختلاف أحوالها وظروفها وميراثها القومي ،

(١) « الأخبار » : ١٧ و ٢٠ و ٢٤ مايو سنة ١٩٢٠

على أن هناك حقيقة ثابتة لا تتبدل ولا تتغير، وهي أن قوام الجهاد الصحيح المشعري في كل أمة هو تنظيم المقاومة الوطنية المرتكزة على إرادة الشعب وقوته القائمة على مبدأ الإخلاص وإنكار الذات

« هذا هو الأساس الثابت الذي تبنى عليه النهضة القومية ، هذه هي الدعامة التي ترتكز عليها حياة الأمم العاملة لاستقلالها ، هذه هي السبيل التي تكفل للأمم تحقيق آمالها ولو بعد حين

» وما من أمة تتنكب هذه السبيل وتستسلم للأمنى والأحلام أو تسير وراء الأهواء وتتراخى في خطة المقاومة الوطنية إلا وتصاب حركتها بالشلل فتصبح حركة عرجاء تتعثر في سيرها ولا تلبث أن ترجع بها إلى الوراء ، وفي هذا الرجوع هدم لصرح الوطنية وتقويض لبناء الجهاد الوطنى الذى أسس على مجهودات الأمة ومتاعبها وأحزانها وآلامها ونحايها

« إن سياسة المقاومة الوطنية هي سياج الأمم المهضومة الحقوق ، وسبيلها لاستقلالها ، فهي مناط الفضائل ومصدر الأخلاق ، وقوام الشجاعة والنبيل ، هي روح الاتحاد الوطنى ، هي كلمة الأمة التي تجمعها وتحت أبنائها على العمل ، هي الوقاية الكبرى من انحلال العزائم وفتور الهمم وفساد النفوس وتفرق الكلمة ، هي المدرسة الكبرى التي يكمثب فيها أبناء البلاد فضائل الإخلاص والصدق والمثابرة وإنكار الذات وتذليل العقبات ، هي مصدر القوى المعنوية للشعب ، هي عماد نهضة الأمم وقوام تربيتها السياسية ، فبفضلها تكونت الأمم وغالبت اليأس وقاومت عوامل الفناء وحققت آمالها ووصلت إلى أسمى درجات الرقي السياسى والأخلاقى والاجتماعى

« إن العالم لا يستقر على وتيرة واحدة ، وأحواله دائمة التبدل والتحول ، فلا يجوز أن نياس من طول الجهاد أو ننثنى أمام العقبات ، فإن الانسانية سائرة حتما نحو السكمال ، والأمم لا تذعن لحكم القوة ، والأرض لا يستقر فيها سلام ولا وئام حتى تشرق في أرجائها شمس الحرية وتعيش الأمم في ظل الاستقلال

« حاول أنصار الفتح والاستعمار أن يطوقوا الأمم بسلاسل الأسر والاستعباد بعد أن تم لهم النصر في ميادين الحرب العامة (الأولى) . وظنوا أن العالم في قبضة يدهم والأمم سلع تباع وتشترى في سوق الأطماع والأهواء ، ولكن إذا كان للسيف والمدفع في الدنيا أحكام ، فلعزم الأمم وحزمها وجددها وإخلاص بنيتها أحكام وآثار ، فالقوة الغشوم لاسلطان لها على الأرواح والمبادئ والعقول والأفكار ، وليس في مقدورها أن تقف نهضة أمة تسير إلى الأمام نحو المطمح الأسمى

« برهنت الحوادث التي تعاقبت بعد انتهاء الحرب العامة على أن العالم قد دخل دوراً جديداً من أدواره التاريخية ، وهو دور حرية الشعوب وحقها في تقرير مصيرها ، ومهما يبذل دعاة الفتح والاستعمار من الجهود في مقاومة هذا الحق المقدس فإن الشعوب تأبى أن تعيش مستعبدة تسوقها إرادة المستعمرين ، لأن من أعظم نتائج الحرب العامة ارتقاء القوى المعنوية في الأمم وإدراكها أن تلك القوى الكامنة فيها إذا اتحدت وعملت فلا سبيل للقوة أن تغلب عليها

« لقد رفعت الغشاوة القديمة عن أبصار الشعوب ، وقرأت مبادئ الحرية ومعاني الحياة الصحيحة على ضوء النار التي اشتعلت في ميادين القتال أربع سنوات طوال ، فإن التاريخ قد خطها

بأحرف لا تمحى من دماء الملايين من بنى الانسان ، فسمع الناس فى سائر أرجاء الدنيا نداء الحلفاء فى كل آونة أن تلك الدماء والضحايا تبذل دفاعاً عن حرية الشعوب ، فالناس فى مختلف الأرجاء قد سمعوا هذا النداء ووعوه ، وهيهات أن ينسوه ، وما من قوة فى العالم تستطيع أن تغير سير التاريخ أو تصد أمواج الحرية التى تتدفق فى مشارق الأرض ومغاربها

« إن المؤتمرات والمعاهدات لم تعد تملك البت فى مصير الأمم ، وقد أيدت حوادث التاريخ تلك الحقيقة الأزلية : « الحكومات تمر وتزول والأمم تبقى وتبدوم »

« فقديمًا انعقد مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥ بعد أن خرجت الدول الأوروبية فائزة من حروب نابليون ، وظن الملوك والسياسيون أنهم قادرون على التصرف فى أقدار الأمم بعد أن تخلصوا من خصمهم القوى العنيد ، فوضعوا فى فيينا أساس « المحالفة المقدسة » التى تعاهد الملوك فيها على أن يحكموا الشعوب حكماً لا رأى فيه للأمم ولا قيمة فيه للحقوق الوطنية ، ولكن الحوادث خيبت آمالهم ، فان الشعوب أخذت تعمل على استرداد حقوقها المشروعة فى الحرية والحياة ، وأخذت أركان معاهدة فيينا تتداعى تحت تأثير مبادئ الحرية التى انتشرت بين الشعوب الغربية فى أثناء حروب نابليون ، ولم تكد تمضى أعوام معدودات حتى انفرط عقد المحالفة المقدسة وتغلبت إرادة الشعوب على قوة السياسيين المتآمرين على حرية العالم ، وتحطمت القواعد والأركان التى شيدتها الأهواء السياسية والمطامع الاستبدادية فى مؤتمر فيينا

« فالتاريخ يعيد نفسه بعد مائة عام ، مع فرق عظيم فى مبلغ ارتقاء الشعوب وانتشار مبادئ الحرية التى عمت الدنيا بأسرها شرقاً وغرباً ، ولا غرو فليس فى التاريخ حرب أمكتها أن تهز أعصاب الانسانية كلها وتنبيه الأمم التى كانت غارقة فى بحار الجحول والجحود مثل الحرب الأخيرة ، فلا عجب أن يسير العالم الآن الى الأمام بخطوات سريعة لم يخطها من قبل ، وإن آثار ذلك لماثلة للعيان فى تطور الحركات الوطنية والنهضات القومية بين الأمم المهضومة الحقوق ، فالأمم التى تصرفت مؤتمرات الحلفاء فى مصيرها لا يمكن أن تستسلم لأحكام الهوى ولا أن تدعن لقرارات تلك المؤتمرات ، لأن الشعوب أقوى وكلمتها هى العليا ، والانسانية الجديدة ، وليدة الأجيال المتعاقبة ، وليدة الأحزان والآلام ، وثمره التجارب والمصائب والمتاعب ، تأبى أن تعيش الآن فى ظلام العبودية ، فحسبها ما تحملته الأمم من المصائب لتنفرد من كل نظام يحول بينها وبين حريتها واستقلالها ، وليس فى استطاعة العابثين بأقدار الشعوب مهما أوتوا من بطش وقوة أن يحرّموا الأمم من رحمة الله ونعمة الحرية

« فالدور الذى دخلته الانسانية بعد الحرب العامة هو دور حرية الشعوب والأمم ، هو دور الأمل والعمل ، فيجب أن نعمل ونور الأمل يضيء لنا السبيل ، يجب أن نعمل لجهاد طويل تشارك فيه طبقات الأمة وتنظمه إرادتها العامة

« يجب أن نمضى فى سبيلنا دون أن نرجع الى الوراء أو نقف فى منتصف الطريق أو نتعب من طول الجهاد » - ٢٢ يناير سنة ١٩٢٢

الحياة النيابية

في البرلمان الأول

سنة ١٩٢٤

صدر الدستور في ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ ، وقانون الانتخاب الأول في ٣٠ من هذا الشهر ، واستعدت الأمة للانتخابات العامة عقب صدور الدستور مباشرة ، وإذ كان الانتخاب وقتئذ على درجتين فقد حدد لانتخاب المندوبين الثلاثينيين يوم ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٢٣ ، ولانتخاب النواب يوم ١٢ يناير ١٩٢٤ ، ولإعادة الانتخاب يوم ١٧ منه عند عدم حصول المرشح في اليوم الأول على الأغلبية المطلقة ، أى النصف زائداً واحداً من أصوات المندوبين الحاضرين

واهتمت الأمة بالانتخابات بدرجتها اهتماماً عظيماً دل على ارتقاء النضج السياسى فى البلاد ، وتتبع الناس بلهفة إجراءات التمهيد للانتخابات ، وتآلفت اللجان الشعبية فى مختلف المدن والقرى ، وكان معظمها من لجان «الوفد»

وكانت الدلائل تدل على أن الوفد سينال الأغلبية الساحقة فى الانتخابات (وقتئذ) ، فشخصية سعد زغلول ، وزعامته للأمة ، والمنزلة التى نالها فى نفوس المصريين ، كانت وحدها كفيلة بهذا الفوز ، ولا غرو فقد تركزت فيه الثورة ، لأنه كان زعيمها ، وكان نفيه مرتين مما زاد الشعب تعلقاً به والتفافاً حوله وتلبية لندائه فى الترشيح للانتخابات ، وبخاصة لأن عودته الثانية من المنفى كانت قبيل الانتخابات بمدة وجيزة ، فكان ترشيح الوفد (وقتئذ) يضمن فى الغالب فوز كل من يتقدم للانتخابات

ظهر فوز الوفد أول ما ظهر فى الانتخابات الثلاثينية ، فان معظم المندوبين الثلاثينيين كانوا من أنصاره ، ومن تعاهدوا على انتخاب مرشحيه للبرلمان ، فكان ذلك إيذاناً بفوز الوفد فى انتخابات النواب والشيوخ

ولم يكن يزاحم الوفد فى الانتخابات سوى عدد قليل من مرشحي الحزب الوطنى والأحرار الدستوريين ، وبعض المستقلين ، إذ لم تكن قد كثرت الأحزاب بعد فى البلد كما حدث بعد ذلك ، وكان مرشحو الحزب الوطنى يعتمدون على مبادئهم وماضيهم فى الجهاد ، أما مرشحو الأحرار

الدستوريين والمستقلون فكانوا يعتمدون في مناطقهم على عصبياتهم العائلية ونفوذهم الشخصي
لمست تيار الوفد الجارف في هذه الانتخابات ، فقد رشحت نفسى في دائرة مركز المنصورة ،
معتمداً على الله ، ومستنداً إلى مبادئ وشخصيتى وماضى فى الحركة الوطنية ، وكان الوفد قد رشح
ضدى على بك عبد الرازق من أعيان المنصورة

وقد تألفت لجنة وطنية لتأييد ترشيحى أخذت تجوب الدائرة وتوزع المنشورات على المندوبين
والناخبين للدعوة الى انتخابى . ويطيب لى ، وقد مضى أكثر من ربع قرن على تلك الحوادث ، أن
أدون أسماء من أذكركم من أعضاء هذه اللجنة ، اعترافاً بما لهم على من فضل فى نجاحى فى هذه
المعركة الهائلة ، وهم : الحاج محمد عبد البر . سيد افندى على . الأستاذ عبد الحميد البيومي . صالح
افندى الطنطاوى . الأستاذ محمود السيد عقل (بك المستشار بمحكمة الاستئناف الآن) . الأستاذ
حسين فهمى الصباغ . الأستاذ محمد عبد الرحمن . الأستاذ عبد الحميد الطوبجى . الحسينى افندى
العسقلانى . الأستاذ على عبد الله . الشيخ ابراهيم جمعه . مصطفى افندى أبو الوفا . الشيخ احمد
السعيد الجمل . اسماعيل افندى هواش . صالح افندى رمزى . حامد افندى عبد الحميد . شكرى
افندى صادق . الخ ، وفى الحق أنهم عانوا متاعب كثيرة فى الطواف بالدائرة والمرور على كل مندوب
أو ذى مكانة فى بلده ، وإقناعهم بانتخابى ، وكنت أمر أنا أيضاً معهم ، مجتمعين أو منفردين ،
وألقى أحياناً ترحيباً ، وأحياناً إعراضاً ، ولم يحصل لى أذى بفضل الله ، فإن مخالفتى فى الرأى كانوا فى
الجملة يحترمونى شخصياً ، وقد وزعت على جميع مندوبى الدائرة وذوى الرأى والمكانة فيها مؤلفاتى
التي ظهرت إلى ذلك الحين وهى : « حقوق الشعب » و « نقابات التعاون الزراعية » و « الجمعيات
الوطنية » ، فكان لها أثر كبير فى تزكى وتقدير المندوبين والناخبين لى

وكان لطلبة الدقهلية لجنة تسمى (لجنة الطلبة العامة بالدقهلية) ساهمت فى المعركة الانتخابية ،
وكان أعضاؤها يزكون مرشحي الوفد فى دوائر المديرية ، ولكنهم استثنوا دائرة مركز المنصورة ،
فمع أنهم كانوا فى الغالب وفديين ، آثرونى على مرشح الوفد ، وعملوا ذلك بوازع من ضميرهم
ووجدانهم ، وكان لانضمامهم الى جانبى أثر محمود فى نجاحى ، وحفظت لهم هذا الجليل على مدى
السنين ، وقد صاروا الآن من رجالات القضاء أو المحاماة أو الطب ، أذكر منهم : الأستاذ احمد
كمال (بك المستشار بمحكمة الاستئناف) . الأستاذ حسين حسنى المحامى . الأستاذ على السعدنى (القاضى
الآن) . الأستاذ عبد الحميد خلاف (القاضى) . الأستاذ محمود البحيرى (رئيس النيابة) . الدكتور
زكى منتصر . الأستاذ بدوى حموده (بك المستشار بمجلس الدولة الآن) . الأستاذ محمد عاشور
سكرتير عام شركة الغزل والنسيج بالحلة الكبرى ، الأستاذ عبد الحالى الطنطاوى المفتش بالأوقاف .
الأستاذ عباس رمزى وكيل النيابة . الخ

وبدأت المعركة الانتخابية تقريباً منذ ابريل سنة ١٩٢٣ ، أى من يوم صدور الدستور وقانون
الانتخابات ، واستمرت إلى ١٢ يناير سنة ١٩٢٤ أى يوم الانتخابات ، فكانت معركة طويلة المدى ،
حامية الوطيس ، عانيت فيها متاعب جسيمة ، إذ كان مطلوباً منى أن أمر على المندوبين فى بلادهم

وإقناعهم شخصياً باستحقاقى لثقتهم ، وقد أصبت أثناء الحملة عرض التيفوئيد فى يونيه سنة ١٩٢٣ ، ولزمت الفراش نحو شهرين ، اشتد بى خطر المرض فى خلالها ، حتى أذن الله لى بالشفاء . كتب أخى المرحوم أمين بك فى جريدة (الاخبار) بالعدد الصادر يوم ٢٧ يوليه سنة ١٩٢٣ النبذة الآتية تحت عنوان (شفاء الله) : « لزم الاستاذ عبد الرحمن بك الرافعى المحامى بالمنصورة الفراش منذ أيام لمرض انتابه ويسرنا أن نعلن بأن الأطباء قرروا زوال الخطر عنه وأن صحته آخذة فى التحسن فتحمد الله على لطفه فى قضائه وقدره ونسأله الشفاء التام »

وقامت اللجنة أثناء مرضى بالطواف بدلا عنى فى الدائرة

وفى الحق أن ضمير الشعب لم يتأثر إلى الحد الأقصى من الانقسام الذى حدث سنة ١٩٢١ ، فعلى الرغم من أنى لم أعتمد فى حملتى الانتخابية على عصبية عائلية أو نفوذ شخصى أو قوة حزبية ، فإن ما عرفه الناس عنى من ماض وصفوه بالوطنية ، قد أوجد شيئا من التوازن بينى وبين منافسى مرشح الوفد

نجحت بصوت واحد

فزت على منافسى بصوت واحد ، إذ نلت ١٧١ صوتا ونال هو ١٧٠ صوتا ، وكان عدد المندوبين الذين أعطوا أصواتهم ٣٤١ مندوبا

كان هذا الصوت الواحد حديث الناس فى مجالسهم ، وقال الذين شهدوا إعطاء الأصوات أن أحد المندوبين ، وكان متقدما فى السن ، دخل ليعطى صوته ، فسأله رئيس اللجنة (المرحوم بيومى بك مكرم القاضى بمحكمة مصر الابتدائية وقتئذ) عنى ينتخبه ، فأجاب على الفور : عبد الرحمن الرافعى ، ثم سكت هنيئة ، وتلعثم قائلا : بل أريد على عبد الرازق ، فرفض رئيس اللجنة عدوله عن رأيه واعتمد صوته لى ، وأخبرنى الذين شهدوا هذا الحادث أنهم سألوا الرجل بعد ذلك عما دعاه إلى العدول ، فاعترف لهم بأنه كان يريد إعطاء صوته لعلى بك عبد الرازق ، ولكن اسمى جرى على لسانه عفوا ، دون تفكير منه ، ولما فطن إلى خطئه (كذا تعبيره) أراد أن يتدارك الخطأ فصارح رئيس اللجنة بأنه إنما يقصد انتخاب على عبد الرازق لا عبد الرحمن الرافعى ، فرفض منه هذا العدول ، وقال إن هذا تلاعب لا يجوز وأنه استنفد حقه فى الانتخاب بإعطائه صوته أول مرة

وتحدث الناس كثيراً عن نجاحى بصوت واحد ، وقال لى بعض الصوفية إنه صوت الله ، فحمدت لهم هذا التعبير ، وقلت لهم إننى فعلا كنت وما زلت (ولا أزال) معتمداً على الله

وقد طعن فى انتخابى أمام مجلس النواب ، واكتنف الطعن بحوث فقهية طويلة فى نصاب الأغلبية ، ومدلولها ، وفى قيمة هذا الصوت الذى رجح كفتى فى الميزان ، وكان سبباً لنجاحى ، وكان محور الطعن أن الأغلبية هى نصف الأصوات زائداً واحداً ، وبما أن عدد الأصوات التى أعطيت ٣٤١ فيكون نصفها ١٧٠ ١/٢ زائداً واحداً ، وتكون الأغلبية ١٧١ ١/٢ لا ١٧١ ، وأننى على هذا الحساب ينقصنى نصف صوت ! ولكن لجنة الطعون رأت أن طريقة الحساب

بهذا الشكل غير معقولة ، وأن الأغلبية في هذه الحالة تكون بجبر الكسر ، وأقر المجلس وجهة نظر اللجنة ، وقرر رفض الطعن

نال الوفد تسعين في المائة من مقاعد النواب ، وفشل في الانتخاب أشهر خصوم سعد أو الذين لا يؤيدون سياسته ، وسقط رئيس الوزارة يحيى إبراهيم باشا في دأرتة الانتخابية «منيا القمح» ، وفاز عليه مرشح الوفد ، وكان سقوطه شهادة ناطقة له بنزاهته ومحافظته على حرية الانتخابات وتجنيدتها تدخل الحكومة وضغطها على حرية الناخبين في جميع المناطق ، مما يذكر له بالخير حقاً ، إذ كانت هذه الانتخابات نموذجاً للانتخابات الحرة

في المعارضة البرلمانية

إن المثالية هي التي جعلتني أختار المعارضة في البرلمان الأول سنة ١٩٢٤ ، فقد شعرت أن من واجبي كنائب أن أتخذ من الحياة النيابية أداة للكفاح الوطني ، وأن تكون استمراراً لكفاحي الماضي ، وهذا يقتضي مني أن أكون على شيء من الاستقلال عن الوزارة القائمة - وزارة سعد - فأؤيدها فيما تحسن ، وأنتقدها فيما تخطئ فيه ، وأعبر عن مبادئ وأفكار قد لا تدين بها الأغلبية ، وهذا ما يسمى « المعارضة » ، فاتجأ إلى المعارضة كان إذن اتجاهاً سليماً قوياً - فيما أظن - ولكنها مع ذلك جلبت على متاعب وعداوات كثيرة ، ظهر أثرها على تعاقب السنين ، بالرغم من اعتراف الجميع أن المعارضة ضرورية للحياة الدستورية . إن هذا كلام يقولونه بأفواههم ، ولكنهم في خاصة نفوسهم لا يطبقون المعارضة ، ويتربصون بها الدوائر ، ويتهمزون الفرص للتخلص من المعارضين وإسقاطهم ، وهذا ما حصل لي سنة ١٩٢٦ و ١٩٣٦ و ١٩٥١

ساهمت مع لفيف من إخواني وزملائي في وضع التقاليد الصالحة للمعارضة البرلمانية القويمة تألفت المعارضة في بداية الحياة البرلمانية سنة ١٩٢٤ من نواب الحزب الوطني ، وكنا في مجلس النواب لا نزيد على أربعة وهم : عبد اللطيف الصوفاني بك . وأنا . والدكتور عبد الحميد سعيد . والأستاذ عبد العزيز الصوفاني . حملنا معاً لواء المعارضة ، وكانت غايتنا أن نجعل من الحياة النيابية أداة جهاد في الدود عن حقوق البلاد ، ومجال توجيه للحكومة للأخذ بوسائل الإصلاح في شتى نواحيه ، وإقامة حكم صالح نزيه ، وقد حرصت مع اخواني على أن نسير على مبادئ الحزب الوطني داخل مجلس النواب ، فكنا لا نفتأ نتمسك بالجلء ووحدة وادي النيل ، وننشد أن يشاركنا الجميع في ذلك ، كما كنا نعالج المسائل الداخلية بروح الرغبة الصادقة في الإصلاح ، ولم نكن ننظر إلى وزارة سعد كخصم نحاربه ، بل كنا نقدر فيها صفة الوكالة عن الشعب ، تلك الوكالة التي نالتها في ميدان الانتخاب ، فكان موقفنا منها موقف التوجيه الخالص لخير البلاد ، كنا نعصدها فيما كان يتفق ومبادئنا ، وننقدها في رفق ولين فيما كنا نختلف وإياها فيه ، ولم يدر بخلدنا أن نخلق لها العقبات أو نشارك في المساعي لاسقاطها ، ولكن الوفد لم يقابل هذه الروح بالتقدير والاعتدال ، بل حنق من موقفنا ، إذ كانت سياسته (ولم تزل) اضطهاد المعارضة والمعارضين ، وخلق ديكتاتورية برلمانية يتمثل فيها الحكم المطلق بشكل يتفق مع ظواهر الدستور دون حقيقته ومعناه



الزعيم مصطفى كامل
من كانالى ابا روحيا .. وسابقى له تلميذا وفيا

وأذكر أن أول موقف لى فى المعارضة كان لمناسبة المناقشة فى خطاب العرش (جلسة ٢٩ مارس سنة ١٩٢٤) الذى ألقاه سعد زغلول يوم افتتاح البرلمان (١٥ مارس من تلك السنة) ، وكانت جلسة هامة ، حضرها سعد وبقية الوزراء ، ورأس الجلسة أحمد مظلوم باشا ، وكان يقدرنى تقديرأ خاصأ وينظر إلىّ بود واحترام ، ويعطينى حقى فى الكلام بارتياح وسهولة ، مما كان ييسر لى مهمة الكلام فى المجلس . كان دورى فى الكلام فى تلك الجلسة يأتى بعد عبد اللطيف الصوفانى بك ، وقد قوطع فى بعض العبارات غير مرة ، ولكن المجلس تركه يستكمل كل ما أراد الافضاء به ، وفى أثناء خطابه همس فى أذنى هارون سليم أبو سحلى (باشا) نائب فرشوط ، وكان صديقأ لى ، ويجلس خلفى ، ناصحأ لى أن أتنازل عن كلمتى ، لأنه يرى جو المجلس غير موافق للمعارضة ، فلم ألق بالى الى نصيحته ، وتكلمت معارضأ فى دورى ، فألفيت من المجلس إصغاء تامأ وحسن استقبال ، على خلاف ما كان يظن هارون بك ، ورأيت مثل ذلك فى كل مرة طلبت فيها الكلام

وكنا من ناحيتنا نحن المعارضين نجتنب العبارات العنيفة أو الكلمات النابية فى النقاش ، وبذلك وضعنا فى مستهل الحياة البرلمانية تقاليد أظن أنها صارت أسسأ صالحة للمعارضة النزيهة ، وقد انضم إلينا فى المعارضة النواب الدستوريون وبعض المستقلين وبعض النواب الوفديين الذين مالوا إلى اتجاهاتنا ، فبلغت عدتنا عشرين نائبأ ، طوى الردى معظمهم ، وبقى منهم ثلاثة أو أربعة ، وجميعهم هم : عبد اللطيف الصوفانى . عبد الحميد سعيد . عبد الرحمن الرافعى . عبد الحليم العلايلى . عبد العزيز الصوفانى . محمد شوقى الخطيب . السيد عبد العزيز خضر . الدكتور محمود عبد الرازق . عبد الجليل أبو سمرة . على على بسيونى . سلطان السعدى . هارون سليم أبو سحلى . على الطحافى المغازى . أحمد المليحى . محمد الشريعى . خليل أبو رحاب . عبد الله أبو حسين . محمود وهبه القاضى . محمد توفيق اسماعيل

ومع أن مجلس النواب سنة ١٩٢٤ كان فى الجملة واسع الصدر بازاء المعارضة ، فالوزارة نفسها - وزارة الوفد - لم تكن على هذا الغرار ، فقد كانت تنظر الى المعارضين بعين الحقد ، وبدا ذلك مما أضره الوفد لنا من المحاربة فى الانتخابات اللاحقة

وقد قيل عنى أنى بمواقفى فى المعارضة كنت أريد إحراج سعد ، ولعمرى إن هذا كان أبعد ما يكون عن خاطرى ، فانى ما قصدت إحراج سعد أو وزارته ، بل كنت أرى فى الحياة البرلمانية ميدانأ لاستمرار الكفاح ضد الاحتلال ، فكنت لا أفتأ أحمل على سياسة العدوان البريطانى فى مختلف المناسبات ، وهى الخطة التى اتبعتها الأغلبية الوفدية فى مجلس النواب حينما اشتد هذا العدوان فى يونيه ونوفمبر سنة ١٩٢٤ لمناسبة حوادث السودان

لم أكن أقصد إحراج سعد ، ولكن سعدأ كان لا يطبق المعارضة ، ويحنق عليها . لأنه لم يكن يريد من النواب إلا مؤيدين له . وقد زاد حنقه علىّ حين بدرت منه كلمة بجملة ٢٤ مايو سنة ١٩٢٤ عدت عليه خطأ سياسياً كبيرأ . ذلك أنى وجهت سؤالأ الى وزير الأشغال (المرحوم مرقس حنا باشا) طلبت فيه العمل على وقف المشروعات التى كان الانجليز يقيمونها فى الجزيرة (بالسودان) ، ولقد أجاب مرقس باشا على سؤالى فى هذه الجلسة اجابة غير مطمئنة . وحصل

نقاش بيني وبينه . وكان غرضي التنبيه الى وجوب درء خطر يهدد مصر من استمرار هذه المشروعات . ومع أن السؤال كما تحدده الأوضاع البرلمانية يجب أن يظل مقصوراً بين السائل والمسئول، فإن سعداً تدخل في النقاش وقال موجهها الكلام الى : « هل عندكم تجريدة ؟ » وأراد بهذه الكلمة أن يظهر استحالة وقف هذه المشروعات

وكانت سقطة كبيرة اتخذها خصومه مادة للطعن عليه ، أما أنا فلم يزد تعليقي عليها على قولي : « كنا ننتظر أن نستمد الأمل من كلمات دولة الرئيس لا أن نسمع كلمات تبعث اليأس في النفوس » ، ولكن الوفدين حملوني مسؤولية تلك الكلمة وكانوا يقولون إنني أخرجت سعداً وجعلته يقولها ! وهذا من أغرب ما يسمع في معرض التجنى . فسؤالي لم يكن موجهاً اليه ، وهو الذي أقبح نفسه في موضوع موجه الى أحد الوزراء ، وكان تدخله مفاجأة لي ، فاذا كان قد أخطأ في تدخله وفي قوله هذه ، فكيف أتحمّل هذا الخطأ ؟

حوادث السودان سنة ١٩٢٤

وصداها في البرلمان

وقعت أزمة سياسية في يونيه سنة ١٩٢٤ على أثر منع حكومة السودان سفر وفد يمثل خيرة رجاله المؤيدين لارتباطه بمصر والمقاومين للحركة الانفصالية التي دبرها الانجليز هناك، فقد منعت سفر هذا الوفد الى مصر ، ولم تكثف بذلك بل اعتقلت بعض أعضائه ، وفي الوقت نفسه أخذت تستكتب صنائعها عرائض بالولاء للحكم البريطاني

كان لهذه الأزمة صداها في مجلس النواب بجلسة ٢٣ يونيه سنة ١٩٢٤ ، وكانت من أهم جلسات البرلمان ، تكلمت فيها ، وتكلم فيها أيضاً عبد اللطيف الصوفاني بك ، ومما قلت في كلمتي : « إن البرلمان كما قال دولة الرئيس هو ضمير الأمة ، وهو قلبها الخفاق ، وفي هذه الأيام تدور حوادث خطيرة في السودان ، اذ تقوم هناك حركتان متناقضتان : حركة طبيعية صادرة من أحشاء الشعب السوداني ، وحركة مصطنعة تقوم بها السلطة الانجليزية

» أما الحركة الطبيعية فهي التي عرفناها من التلغراف الوارد على المجلس من جماعة من رجال السودان وذوى الرأي فيه ينادون بأنهم ألفوا وفداً بقصد الحضور لمصر لاطهار ولائهم لمصر ولملك البلاد فمنعهم القوة من اجتياز بلادهم ومنعهم عن أداء هذه المهمة الوطنية

» أما الحركة المصطنعة فتدبرها السلطة الانجليزية ، فقد أوعزت الى صنائعها وبعض موظفي السودان بعقد اجتماع صوري يتظاهرون فيه بالولاء للحكم الانجليزي ، فهذه حركة لا يمكن السكوت عليها لأن الحوادث التي تقع في السودان الآن انما يقصد بها الاعتداء على حقوق مصر والسودان وعلى حقوق السيادة المصرية ، واذا قلت السيادة المصرية فلا أرمى الى الاستعمار والتحكم ، وانما أقصد بالسيادة حقوق الولاية العامة التي يشترك فيها المصريون والسودانيون على السواء

» فازاء هذه الحركة يجب أن نحتج ونعلن للعالم أجمع رأينا صراحة بأن الحركة التي يدبرها

الانكليز مصطنعة وأن الحركة الطبيعية هي التي ظهرت في التلغراف الوارد علينا

« سادتي : يجب أن نعلن العالم أننا أول من يهيمه عمران السودان وتقدمه » وإن التاريخ شاهد على أننا كنا على الدوام عوناً للعمران في السودان ، وما تدعيه السياسة الانجليزية من أن بقاء سيادتها هو لمصلحة العمران في تلك البلاد قول مكذوب ، لأن المصريين هم الذين مدوا السكك الحديدية وشيدوا القصور والبنيات وفتحوا المدارس وشقوا الترع وأقاموا السدود والجسور على النيل وثبتوا كل دعائم العمران في السودان وضحووا في سبيل ذلك بحياتهم وأموالهم » ، الى أن قلت : « فأضم صوتي الى الصوفاني بك وأطلب من حضراتكم أن تحتجوا على هذا العمل كما احتجت الأمة المصرية في ابريل سنة ١٩٢٢ عندما أقام الانكليز حركة مصطنعة شبيهة بهذه الحركة كان من جرائها محاكمة الضابط السوداني على عبد اللطيف لأنه لما رأى أن الانجليز ساعون للقيام بهذه الحركة تظاهر مع جماعة من إخوانه وأعلنوا عن عواطفهم وأظهروا تمسكهم بمصر وبالولاء لعرش مصر ، وأظهروا علناً أن كل هذه الحركات التي يقوم بها الانجليز حركات مصطنعة . ومما يشجعنا على طلب الاحتجاج وعلى رجاء الحكومة بأن تقوم بواجب الاحتجاج وأن تضع حداً لهذه المسائل ، أن معالي مرقس حنا باشا (وزير الأشغال وقتئذ) وقت أن كان نقيباً للمحاميين تطوع للدفاع عن على افندي عبد اللطيف وعزم على السفر للخرطوم ولم يمنعه إلا أنه فوجيء بتلغراف ينبئ بصدر الحكم على الضابط السوداني ، وأظن أن هذا الاحتجاج نشترك فيه جميعاً إذ لا يوجد أى خلاف بيننا ونحن نصرح علناً بأننا نؤيد الوزارة كل التأييد في الدفاع عن حقوق مصر والسودان ونؤيدها في ذلك بكل إخلاص »

وقد عقب سعد على أقوال خطباء هذه الجلسة بكلمة قال فيها :

« تحركت مسألة السودان اليوم ولم تكن الحكومة مستعدة لأن تقول رأيها فيها ، ولكني مع ذلك يمكنني أن أصرح لحضراتكم بأن الحكومة تشارككم كل المشاركة في شعوركم بالنسبة للسودان بل تنظر بعين المقت لكل عمل من شأنه أن يفصل السودان عن مصر

« والإجراءات التي تتم الآن في السودان كما قال حضرة العضو المحترم عبدالرحمن الراجحي بك على نوعين : الأول : وثائق تكتب واجتماعات تعقد لظهار الولاء للحكومة الانجليزية والرغبة عن الحكومة المصرية ، والثاني : منع الذين يريدون أن يقدموا ولاءهم للحكومة بالحضور الى مصر . فأما القسم الأول وهو عقد الاجتماعات أو اختلاس الثقة لأجل إعلان الامتنان من الحكومة الانجليزية فانا نصرح هنا وفي كل مكان بأنه باطل ولا يعتبر حجة علينا

« إذا قدمت هذه الأوراق أمام أى محكمة أو أى هيئة وحصل التمسك بها فلسان مصر يقول إنها أوراق باطلة لأنها لم تؤخذ بالحرية المطلقة وأنه يجب قبل التمسك بها أن يكون السودان خالياً من كل حكومة أجنبية

« أنا في تصريحى هذا منضم اليكم فيما أعلنتم من أن هذه الوثائق وهذه الأوراق وهذه الاجتماعات لا قيمة لها مطلقاً ، وهذا كاف (أصوات : بدون شك)

« وأما فيما يتعلق بالقسم الثانى ألا وهو منع السودانين المخلصين ، وكلهم فيما أظن مخلصون لنا ، راضون عن حكمنا ، راغبون فى بقائنا بالسودان كإخوان لهم ، معتقدون أن بلادهم جزء لا يتجزأ من مصر ، أقول إن هذه الإجراءات مستنكرة ونعلن لجهات الاختصاص بصفتنا حكومة وبصفتنا مجلس نواب استنكارنا لما يكون صحيحاً منها واحتجاجنا عابها ، وإنى لمغبط بأن لكم فى هذه الوزارة ثقة تامة وأن تتخذ ما فى وسعها لحفظ حقوق مصر فى السودان »
وانتهت المناقشة بتقديم اقتراحين ، أحدهما منى ، وهذا نصه :

« على أثر التلغراف الذى ورد الى مجلس النواب من الوفد السودانى الذى عزم على الحضور الى مصر للاعراب عن ولاء السودانين لمصر وتمسكهم بالارتباط بها ، وعلى أثر الأنباء الواردة من السودان عن المناورات المصطنعة التى يقصد منها الاعتداء على حقوق مصر والسودان ، يعلن المجلس عطفه على السودانين جميعاً لتمسكهم بارتباطهم الوثيق بمصر ويعلن استنكاره للمناورات المصطنعة التى يقوم بها دعاة الاستعمار فى السودان ، ويعلن تمسك الأمة المصرية بمبدأها الحالى وهو أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر »

والثانى من حسين بك هلال ، وهذا نصه :

« بعد سماع التصريحات الحكيمة التى أبدتها حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء بخصوص الإجراءات غير الشرعية القائمة الآن فى السودان للسعى فى فصل السودان عن مصر يكرر المجلس ثقته التامة بالوزارة ويطلب الانتقال لجدول الأعمال »
فوافق المجلس بالاجماع على الاقتراحين معاً

وأصدر مجلس الشيوخ احتجاجاً بهذا المعنى بجلسته ٢٥ يونيه سنة ١٩٢٤

تصريح الحكومة البريطانية عن السودان

فى مجلس اللوردات

وعلى أثر تصريحات سعد باشا فى مجلس النواب بجلسته ٢٣ يونيه قامت مناقشة بمجلس اللوردات عن السودان يوم ٢٥ يونيه ، وصرح اللورد بارمور نائب الحكومة فى هذا المجلس قائلاً :
« إن الحكومة البريطانية لا تترك السودان بحال ، وهى تقدر التعهدات الواجب تحملها والتى لا يمكن تركها من غير أن تصاب سمعة إنجلترا بخسارة عظيمة ، وأستطيع أن أقول من غير تردد إن نظام السودان لن يسمح بتغييره ولا أن ينفذ ذلك التغيير من غير موافقة البرلمان »
فظهر من هذا التصريح أن وزارة العمال لا تختلف عن غيرها فى سياستها الاستعمارية فى السودان . وقد رد سعد على هذا التصريح فى مجلس النواب (بجلسته ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٤) ضمن خطبة قال فيها :

« إنى بالنيابة عن الشعب المصرى جميعه وفى حضرتكم الموقرة أصرح بأن الأمة المصرية لا تتنازل عن السودان ما حييت وما عاشت (استحسان وتصفيق طويل) ، فهى تسعى للتمسك

بحقها ضد كل غاصب ، صد كل معتد . تتمسك بهذا الحق في كل فرصة وفي كل زمن . تسعى بكل طريق مشروع سلكه كل مهضوم الحق لأجل أن تحفظ هذا الحق وتصل الى التمتع به ، وإن كنا في حياتنا لا نصل الى أن نتمتع بحقنا فانتا نوصي أبناءنا وذريتنا أن يتمسكوا به ، ولا يفرطوا فيه قيد شعرة ، وهكذا يوصون هم أبناءهم ، وأبناء أبناءهم ، ولا بد أن يأتي يوم يفوز فيه حقنا على باطل غيرنا . إن حقوق الأمم لا تضيع ولا تتأثر بمجرد أن يقول الغاصب إنى أريد أن أتمتع بها دون أصحابها ، كلا ، ليست هذه طبيعة الوجود ، بل كل حق يبقى حياً ولا يموت ما دام وراءه مطالب ، ونحن ما دمنا مطالبين بهذا الحق ، وما دمنا نوصي أبناءنا بالتمسك به ، وما دام أبناءنا يقتفون خطواتنا فلا بد أن نتمتع به نحن أو هم إن شاء الله تعالى (تصفيق)

الى أن قال : « أما فيما يتعلق بالمفاوضات فقد جاء في هذه التصريحات : « إنها ستكون على أساس تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ » . وقد صرحت غير مرة بأننى أستنكر هذا التصريح . استنكرته خارج الحكومة . استنكرته في البيان الوزارى . استنكرته في كل مناسبة ، ولا أزال أستنكره الى الآن ، وأقول إنهم وان قالوا إننا نتفاوض على قاعدة تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، فوزارتنا لا تقبل بحال من الأحوال أن تتفاوض على أساس هذا التصريح ، ولقد سبق أن قلت لكم إنى اذا لم أجد طريقة للمفاوضة على غير هذا الأساس فانى لا أدخل في المفاوضات أصلاً ، وأنا عند قولى ، وقلت لكم أيضاً إنى اذا لم أصل الى هذا فانى أتخلى عن الحكم وأنا مستعد لهذا التخلي (أصوات - أبداً . حاشا) هذا ما عزمت عليه والرأى لكم (تصفيق متواصل) وقد عقب على خطبة سعد بخطبة قلت فيها :

« أرى واجباً على أن أبدأ كلمتى بتوجيه جزيل الشكر والثناء الى دولة الرئيس الجليل على تصريحاته التى فاه بها اليوم لأنه عبر بهذه التصريحات عن شعور الأمة ، عبر تعبيراً صحيحاً عن تمسكها كل التمسك بحقوقها كاملة . سادتى : نحن فى صراع مع السياسة الانجليزية ، ولسنا منخضعين فى تلك السياسة ولا معتقدين البتة أن هذا الصراع ينتهى فى ساعة أو فى يوم ، وهذا الصراع سيطول وقد يطول طويلاً ، ولكننا ما دمنا متمسكين بالحق فان هذا الصراع لا بد أن ينتهى بفوز الحق وخذلان الباطل (تصفيق) ، وما التصريحات السياسية التى تلقى فى مجالس النواب إلا سهام يتراشق بها المتخاصمون كما يترامى المتقاتلون بالقنابل فى ساحة القتال ، فهذه التصريحات التى فاه بها السياسة الانجليزية أخيراً فى مجلس اللوردات إنما هي سهام يقصد منها أن تثبط من عزائمنا ، ولا غرض لرجال السياسة الانجليزية سوى ذلك ، ولقد لجأوا الى هذه الطريقة فى كل مناسبة قويت فيها الحركة الوطنية ، فانكم تذكرون أنه عندما قامت حركتنا فى سنة ١٩١٩ سمعنا فى مجالس العموم ومجلس اللوردات تصريحات خطيرة أشد من التصريحات الأخيرة ، ومع ذلك لم تكن تلك التصريحات القديمة لتفل من عزمنا بل تخطيناها وسرنا الى الأمام بعزيمة صادقة ولم نكثر لها ولم نعبأ بها » ، الى أن قلت : « والآن أقول لكم إنه اذا كان الانجليز يعتقدون أننا ضعفاء أمامهم فان لنا قوة معنوية لا تنكر ، وأنتا اذا كنا ضعفاء مادياً فنحن أقوياء معنوية ، ولقد برهن التاريخ على أن القوة المعنوية للشعوب تستطيع أن تهدم كل قوة مادية تعترضها ، ولندكر جميعاً أن

المصري هو مادة العمران في السودان فلا يمكن بقاء العمران هناك اذا انقبضت الأيدي المصرية عن العمل ، فقد قال لى خير فى شؤون السودان عاد منه أخيراً : إن الانجليز لا يستطيعون أن يقيموا مشروعات الري في السودان اذا لم يستخدموا العمال المصريين والأيدي المصرية ، وقد جربوا مراراً أن يستخدموا عمالاً صوماليين أو هنوداً أو يمانيين أو جنوداً فلم يستطيعوا أن يقيموا هذه المشروعات ولا أن يستمروا فى العمل ، والتجأوا أخيراً الى عمال مصر وجنود مصر ، فى يدنا قوة معنوية . فى يدنا أن نعمل عمالاً سلبياً وهو ألا نساعدهم على أن يعملوا ضد مصالحتنا وضد مصلحة السودانين فى تلك البلاد ، وفى هذه الحالة لا أظن الانجليز يتجاهلون قوة مصر المعنوية . أنا لا أقول إننا نلجأ الى طرق العنف والثورة ، ولكن فى يدنا قوة سلبية أمضى سلاحاً من طرق العنف ، وقد تكون هذه القوة هى السر فى تلك الحقيقة التاريخية التى أجمع عليها المؤرخون وهى « ان وادى النيل مقبرة الفاتحين من قديم الزمان » (تصفيق) ، وان هذه القوة هى مصداق الحديث الشريف « مصر كنانة الله فى أرضه فمن أرادها بسوء قصمه الله » (تصفيق)

تلاحق الحوادث

على أثر إخفاق محادثات سعد - مكدونالد (سبتمبر - أكتوبر سنة ١٩٢٤) ثم استقالة سعد فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، فاسترداد استقالته ، ثم مقتل السردار السير لى ستاك باشا فى ١٩ نوفمبر ، فالانذارات البريطانية ، فاستقالة سعد نهائياً ، اجتمع مجلس النواب والشيوخ فى مساء ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ فى جو مضطرب مكفهر ، وأعلن سعد فى كلا المجلسين استقالة الوزارة واستعداده لتأييد كل وزارة تشغل لمصلحة البلاد ، وقرر مجلس النواب فى تلك الجلسة الاحتجاج على تصرفات الحكومة البريطانية ، وعهد بوضع صيغة الاحتجاج الى لجنة ألفها المجلس من أربعة أعضاء وهم : الوكيلان حمد باشا الباسل وأحمد محمد خشبة بك (باشا) والأستاذ مكرم عبيد (باشا) ، وأنا ، فوضعنا صيغة الاحتجاج ، وأقره المجلس بالاجماع ، وهذا نصه :

« إزاء الاعتداءات الأخيرة التى وقعت من الحكومة البريطانية ضد حقوق الأمة المصرية وسيادتها ودستورها يعلن مجلس النواب :

(أولاً) تمسكه بالاستقلال التام لمصر والسودان اللذين يكونان وطناً واحداً لا يقبل التجزئة (ثانياً) أنه بالرغم من استنكار الأمة ومليكتها وحكومتها وبرلمانها للجرم الفظيع الذى ارتكب ضد المأسوف عليه السير لى ستاك باشا سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام ، وبالرغم مما قدمته الحكومة من الترضية وما اتخذته من الوسائل الفعالة لتعقب الجناة وتقديمهم الى العدالة ، فانه لما يؤسف له كل الأسف أن الحكومة البريطانية رأت أن تستغل هذا الحادث الحزن لقضاء مطامعها الاستعمارية والاعتماد على قوتها المادية للانتقام من أمة بريئة تعتمد على قوة حقها وعدالة قضيتها ، فلم تقتصر على مطالبتها البالغة حد الارهاق فيما يتعلق بالجريمة نفسها بل تعدت هذه الدائرة وذهبت الى المطالبة بسحب الجيوش المصرية من السودان وإلزام الوحدات السودانية من الجيش المصرى بحلف يمين الولاء لحاكم السودان ، والتصريح بزيادة مساحة الأتبان التى تستغلها الشركات

الاستعمارية البريطانية في السودان من ٣٠٠ ألف فدان الى ما لا نهاية له ، وعدول الحكومة المصرية عن كل معارضة لرغبات الحكومة البريطانية فيما تدعيه من حماية المصالح الأجنبية في مصر ، الى آخر ما جاء في التبليغات الانجليزية ، ثم نفذت فعلاً ما توعدت به وزادت عليه احتلال جمارك الاسكندرية معلنة أنه أول التدابير التي تنوى اتخاذها . ولما كانت هذه التصرفات منافية لحقوق البلاد لما فيها من الاعتداء على استقلالها والتدخل في شئونها والعبث بدستورها وتهديد حياة البلاد الزراعية والاقتصادية فضلاً عن أن هذه الاعتداءات ليس لها أى علاقة بالجريمة ولا نظير لها في التاريخ » فلذلك يعلن مجلس النواب المصري على ملاء العالم شديد احتجاجه على هذه التصرفات الجائرة الباطلة ويشهد الأمم المتمدينة على تلك المطامع الاستعمارية التي لا تتفق مع روح هذا العصر وحقوق الأمم المقدسة ، ويبلغ احتجاجاته برلمانات العالم ، ويرفع الأمر الى مجلس عصبة الأمم طالباً اليه التدخل في الأمر لرفع الحيف عن أمة بريئة تتمسك بحقوقها المقدسة في الحياة والحرية ولا تبغى عن استقلالها بديلاً »

وأقر المجلس هذا النص بالاجماع
وقرر مجلس الشيوخ احتجاجاً بهذا المعنى

انتخابات سنة ١٩٢٥

تألفت وزارة زيور باشا يوم ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، وفي ٢٤ ديسمبر استصدرت مرسوماً بحل مجلس النواب واجراء انتخابات جديدة ، وهكذا عدت الى مأساة الانتخابات ولم يمض عام على متاعبي في المعركة الأولى ، وكنت أتوقع محاربة الوفد في الانتخابات الجديدة بسبب موافقي في المعارضة ، فبذلت في هذه المعركة مجهوداً مضنياً لا يقل كثيراً عن مجهودي في الانتخابات الأولى . وان كان أقصر منها مدى ، وكان مما لجأت اليه هذه المرة أن طبعت كتاباً عن (أعمالى في مجلس النواب) أوردت فيه مجموعة أعمالى نقلاً عن المضابط الرسمية وأقوال الصحف ، ووزعته مجاناً في جميع بلاد الدائرة ليكون شفيعاً لى في إعادة انتخابى ، وألعت في مقدمته الى ما سألقاه من المحاربة في الانتخاب . ويطيب لى أن أنشر هنا هذه المقدمة لأنها تمثل صورة من أفكارى وتأثراتى ومتاعبى في الحياة السياسية . قلت :

« هذه مجموعة أعمالى في مجلس النواب ، أنشرها لمناسبة تقدمى للانتخاب للمرة الثانية في الدائرة التي شرفتنى بالنيابة عنها في المرة الأولى - دائرة مركز المنصورة

» ان من حق كل دائرة انتخابية أن تطلب من نائبيها أن يقدم لها حساباً عن أعماله فهأنذا أؤدى واجب الأمانة وأقدم حساباً عن أعمالى في دار النيابة

« أتقدم للانتخاب بمشيئة الله تعالى هذه المرة لى أوصل أعمالى في مجلس النواب وأتم المشروعات التي قدمتها ودافعت عنها وحالت الظروف بكل أسف دون انفاذها في دور الانتخاب الأول . أتقدم للانتخاب لنفس الغرض الذي تقدمت من أجله في المرة الأولى ، وهو أن أضع مجهوداتى وقواى ومعلوماتى تحت تصرف الغاية التي تقصر دونها كل غاية وهي الاستقلال التام

لمصر والسودان ، مجدداً العهد أن أخدم الوطن بكل اخلاص ونزاهة واستقامة بعيداً عن كل مصلحة شخصية أو غاية حزبية

« من أراد أن يحكم لى أو على فليقرأ هذه المجموعة ، وليعن النظر فى كل سطر من سطورها المنقولة عن المحاضر الرسمية لجلسات مجلس النواب ، وليقرأ ما كتبه الصحف الوفدية تعاليماً على أقوالى ، ثم ليحكم بعد ذلك ضميره وليكن حكم الضمير نافذاً لا مرد له . انى ما تقدمت للانتخابات لمصلحة شخصية ، ولو كنت أوتر مصلحة شخصية لابتعدت عن الحياة النيابية ، لأنى ما جررت منها مغنا ، فضلاً عن أنها عادت على بأضرار يعرفها الكثيرون ، ولكنى احتملت هذه الأضرار وانى مستعد لأن أحتمل مثلها وأضعافها بالصبر والرضا والارتياح لأن فى أعناقنا جميعاً أمانة الوطن وليس من صدق الوطنية أن يتردد الانسان فى احتمال هذه الأمانة . أتقدم للانتخابات وأنا عالم بأن قوماً قد اعتزموا أن يحاربونى ويلقوا فى طريقى ما شاءوا من العقبات ، فالى هؤلاء السادة الأماجد أقول لهم : انى لست حريصاً على الانتخابات بمقدار حرصى على الدفاع عن المصلحة الوطنية وعن الحقيقة والتاريخ »
فها أنذا أنشر على الملأ صحيفة أعمالى فى مجلس النواب ، فهى حجتى أمام ناخبى الذين شرفونى بثقتهم ، وهى حجتى أمام الناس ، أمام خصومى وأصدقائى على السواء ، وهى حجتى أمام التاريخ . أنا لا أذكر فى هذه المقدمة أعمالى فى المجلس ، وحسبى أن يقرأها المنصفون مدونة فى هذه المجموعة ، ولا أزكى نفسى ، ولكن أقول فقط كلمة صغيرة للذين عزموا على أن يحاربونى فى الانتخابات : أيها السادة . ألم تشركوا فى آخر جلسة من جلسات البرلمان فى القرار الاجماعى الذى أصدره المجلس باختيارى مع الاستاذ مكرم عبيد بك لوضع احتجاج المجلس على اعتداءات السياسة الانجليزية بعد حادثة السردار وكان القرار مبنياً على « اختيار اثنين موثوق بهما ثقة تامة بالاجماع » فاذا كنت أنا الضعيف موضع هذه الثقة فى أشد الأوقات حرجاً فكيف أكون الآن ، ولم يمض شهر على هذه الشهادة الاجماعية ، موضع الطعن والتشهير ؟ ألم تكن هذه الشهادة نتيجة أعمالى فى المجلس ؟ انى أترك لضمائركم تقدير هذا الموقف وانى واثق بأنكم ستجيئون غداً أو بعد غد صوت الحق والضمير

« انى واثق من حكم الضمائر اذا حكمت ، وانى مطمئن لأنى أديت واجبى وسيحكم التاريخ ، وسيحكم الله وهو خير الحاكمين

« إن أريد الاصلاح ما استطعت وما توفيقى الا بالله عليه توكلت واليه أنيب »

عبد الرحمن الرافعى

المنصورة فى ٥ يناير سنة ١٩٢٥

وقد رشح الوفد ضدى هذه المرة الأستاذ السعيد محمد سبع (بك - وكيل مدير مصلحة الأملاك الآن ١٩٥١) وفزت عليه بأصوات قليلة ، ولم يكد المجلس الجديد يجتمع يوم ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ حتى حل فى اليوم نفسه ، فضاعت مجهوداتى فى الانتخاب سدى

وقد عطلت الحياة النيابية بعد هذا الحل نحو ثمانية أشهر ، الى أن عادت على أثر اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه فى السبت الثالث من شهر نوفمبر سنة ١٩٢٥ وأعقب هذا الاجتماع ائتلاف الأحزاب ثم انعقاد المؤتمر الوطنى ثم انتخابات سنة ١٩٢٦

صدمة سنة ١٩٢٦

شهداء الانتخابات

أصبت في حياتي بصدمات كثيرة لا أريد أن أشغل القارئ بها . على أن أشد صدمة أصابتنى وقعت لى سنة ١٩٢٦

كانت هذه السنة فى مجموعها فوزاً للأمة ، وقد تحدثت عن تفاصيل هذا الفوز فى الفصل الحادى عشر من كتابى « فى أعقاب الثورة » (ج ١) تحت عنوان (اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه وعودة الحياة الدستورية)

أما بالنسبة لى شخصياً ، فكانت هذه السنة صدمة بل عنة كادت تودى بى لولا أن أعاننى الله عليها بالصبر والثبات

كانت عودة الحياة الدستورية نتيجة لدعوة المرحوم أمين بك الرافعى الى اجتماع البرلمان المنحل من تلقاء نفسه فى السبت الثالث من شهر نوفمبر سنة ١٩٢٥ ، وقد ساهمت فى نجاح هذه الدعوة بصفتى عضواً فى مجلس النواب المنحل وشقيقاً لصاحب الدعوة ، واجتمع البرلمان فعلاً فى فندق الكونتنتال يوم السبت ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ برئاسة سعد ، وكان هذا الاجتماع أول خطوة نحو استئناف الحياة الدستورية وعودة الوحدة الى الصفوف وائتلاف الأحزاب القائمة وقتئذ وهى الوفد والحزب الوطنى وحزب الأحرار الدستوريين ، وتم الاتفاق بين الأحزاب الثلاثة على الدخول فى المعركة الانتخابية التى أسفر عنها انعقاد المؤتمر الوطنى متفاعمة غير متحاربة ، متعاونة غير متنازعة ، وكان ظنى أن لا أجد العناء الذى وجدته فى انتخابات سنة ١٩٢٤ ، أو انتخابات سنة ١٩٢٥ ، فانها فى الحق قد أضنتنى وأرهقتنى ، وكان من حقى أن أستريح فى معركة سنة ١٩٢٦ ، فان الائتلاف قد أراح معظم الأعضاء البارزين من الأحزاب ، حتى فاز أكثرهم بالتزكية . وقبل أن يتم اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه قابلت سعداً فى منزله مع حافظ رمضان بك (باشا) والدكتور عبد الحميد سعيد ، وعرضنا عليه أن يؤيد الفكرة ويصدر تعليماته الى نواب الوفد وشيوخه بحضور الاجتماع ، فتلقي الفكرة بالارتياح والتحميد ، وأحسن مقابلتنا وتبسط فى الحديث والتفكه معنا ، وانصرفنا مغتبطين مبتهجين ، ولكن بعد اجتماع البرلمان وتصافى الأحزاب وتبادل الاجتماعات

بينها ، جاء دور توزيع المقاعد ، ففوجئت بأن الوفد يعارض في ترك دائرة (مركز المنصورة) لى ، وأصر على أن تكون من دوائر الوفد ، أى على انتزاعها منى

الوفد يصصر على إقصائى

حدثت أزمة بين الوفد والحزب الوطنى بسبب هذا الموقف نحوى ، ورأى الحزب أن فى قبول هذا الوضع إذلالاً له وخذلاناً لعضو بارز من أعضائه انتخب مرتين عن هذه الدائرة وأدى واجبه ورفع صوت مبادئ الحزب فى البرلمان ، وفاتحنى اخوانى فى أن ننقض الائتلاف ما دامت النيات قد بدت غير سليمة الى هذا الحد ، فلم أوافقهم على اقتراحهم ، وأبيت أن تكون مسألتى سبباً لنقض الائتلاف ولما يحف الممداد الذى كتبت به وثيقته فى اجتماع الكوننتنتال ، ورأيت من الأحرار الدستوريين مسaire للوفد فى إقصائى عن البرلمان ، ونصحوا أقطاب الحزب الوطنى بالتساهل فى مسألتى . . . ولم يكونوا فى حاجة الى هذه النصيحة ، لأننى أنا نفسى قد نصحتهم بذلك من قبل . على أنه قد آلمنى من الأحرار الدستوريين تهوينهم لشأنى الى هذا الحد ، وقد كنت أحمل عنهم عبء المعارضة فى مجلس النواب الأول ، وكانوا يتخذون من موافقى مادة لحلاتهم على الوفد ، ثم بعد أن وفقنا بينهم وبين الوفد ، خذلونى إرضاء للوفد !

وقد سويت الأزمة تسوية شكلية بأن جعلت دائرة مركز المنصورة من الدوائر التى خصصت للوفد (١) ، مع « استثناء » ثلاث دوائر منها فقد اتفق على أنه « يجوز للحزب الوطنى منافسة الوفد فيها » ، ومن هذه الدوائر الثلاث دائرة مركز المنصورة ، وكلمة (يجوز) وعبارة (استثناء) توحيان الى الذهن أن كلا من هذه الدوائر الثلاث هى أصلاً من الدوائر التى خصصت للوفد ولكن (يجوز) للحزب الوطنى منافسة الوفد فيها ، وقد رأيت أن هذه الصيغة تضعف مركزى فى الانتخاب ، لأن أقل ما أواجه به أن هذه الدائرة قد خصصت للوفد باتفاق الأحزاب وقد أجزى للحزب الوطنى منافسته فيها ، فهى بذلك من حق الوفد ومن حق مرشح الوفد ولكن من باب المجاملة أجزى لمرشح الحزب الوطنى مزاحمة مرشح الوفد فيها

وفهمت من ملابسات هذه الأزمة أن الوفد رغم الائتلاف لم ينس لى موافق فى المعارضة فى البرلمان الأول ، فأصر على إقصائى عن دار النيابة ، وتم له ما أراد ، وقد درست موقفى فى الدائرة مع لفيف من أنصارى فيها ، وبحسنا فيما يكون لهذا القرار من أثر فى احتمال نجاحى أو سقوطى فى الانتخاب ، فرجح معظمهم سقوطى ، وبخاصة لأن انتخابات هذه السنة (١٩٢٦) كانت أول انتخابات تجرى على درجة واحدة أى على نظام الانتخاب المباشر ، ومن الصعب إقناع نحو عشرة آلاف ناخب بأنى أكفاً وأفضل من مرشح الوفد ! اذ كان لترشيح الوفد فى ذاته أثر كبير فى نفوس الجماهر فى ذلك الحين ، هذا الى أن قرار الأحزاب المؤتلفة جعل هذه الدائرة من حق مرشح الوفد بصفة أصلية ، وقد ظلمت زهاء شهر تقريباً حائراً متردداً بين خوض المعركة أو

(١) خصص للوفد ١٦٠ دائرة وللأحرار الدستوريين ٤٥ وللحزب الوطنى ٩ دوائر

الانسحاب منها ، الى أن جاء موعد إقفال باب الترشيح للانتخاب ، وكنت على ترددى الى آخر لحظة

وأخيراً رجعت عندى كفة الانسحاب ، عاملاً بالمثل المشهور (بيدي لا بيد عمرو) ، وكان هذا القرار من أشق الأمور على نفسى ، لأن معناه إقصائى عن دار النيابة ، وعن الحياة البرلمانية ، وكم كان ألمى شديداً حين تصورت أن هذا الاقصاء هو المكافأة التى جوزيت بها على حسن قيامى بواجبى فى البرلمان ، بل المكافأة على اخلاصى وخدماتى للبلاد طيلة السنوات التى قضيتها فى الجهاد الحالى لله والوطن ! وفهمت أن المعارضة مكروهة فى بلادنا ، وأن تظاهر السياسيين والحكام بأنهم يعتبرونها ضرورية لاستقامة الحياة الدستورية هو كلام فى كلام ، وأنهم ييغون من البرلمان أن يكون أداة تحييد وتأيد لجميع تصرفاتهم سواء أ كانت على حق أو على باطل ، ومن يعارضهم ولو كان على الحق ، فالويل له مما يصنعون !

تأملت من هذا الوضع ، وزاد فى ألى أنى لم أجده من يواسينى فى هذه الحنة ، ولا من يعطف على ، إلا قلة من الناس حفظت لهم جميل مواساتهم لى فى تلك الأوقات العصيبة ، ورأيت - وهذا ما لم أكن أتوقعه - شماتة من بعض الناس ، وخاصة من الطبقة الممتازة ، وعلى الأخص ممن لم أسىء الى أحد منهم قط ، ولست أدرى على وجه التحقيق ما هو سبب هذه الشماتة ، وما سرها ؟ ولقد عدتها عيباً من عيوب المجتمع ، ومن أهم العوائق فى سبيل تقدم الأمة ونهوضها ، ومن الحق أن أقول إنى رأيت من الطبقات غير المتعلمة وغير الممتازة عكس هذا الشعور ، رأيت منهم شعور التقدير لى والعطف على ، كنت أسمع هذا فى أحاديثهم ، وأقرأه فى نظراتهم . فعجبت كيف يغلب الوفاء وتتجلى الفضائل فى الطبقة غير المتعلمة ، دون الطبقة المثقفة المهذبة ، ومن يومئذ ازدادت إيماناً بالطبقات الجاهلة من الشعب ، إذ رأيت فيها من الخير ما يعوز الطبقات الممتازة وشبه الممتازة

ورأيت بعض أصدقائى الوفديين لا يقرون ما فعله الوفد معى ، وكانوا يظهرول لى شعورهم ، إذ يذكرون أنى وقفت الى جانبهم فى أوقات الشدة أناضل عنهم وأختصم الأقوياء من أجلهم ، ثم اذا عادت لهم الدولة جازونى على حسن صنيعى معهم جزاء سنار ، ولكن هكذا الحياة السياسية فى بلادنا ، وربما فى غير بلادنا أيضاً ، فيها الخير والشر ، والفضيلة والرذيلة ، والحقد والحسد ، والغدر والجحود ، والدس والالتواء ، والكذب والخداع ، وما الى ذلك ...

وقد أعرب لى صديق من الوفديين عن شعوره نحوى ، وأخذ يذكرنى بما كان ينصحنى به منذ سطع نجمى (كذا تعبيره) فى البرلمان ، إذ أشار علىّ بانتهاز أى فرصة لأنسحب من المعارضة وأنضم الى صفوف الوفد قائلاً لى إن مستقبلاً باهراً ينتظرنى اذا أنا أقدمت على هذه الخطوة . وعندما كنت أجيبه بأننى فى المعارضة لا أهاجم وزارة الوفد ولا أعمل على إحراجها بل انى أسلك فى معارضتى سبيل الاعتدال والموادة كما ترى منى ، كان يقول لى إن المعارضة فى ذاتها مكروهة فى البلاد التى لم تألف بعد الحرية والنظم الديمقراطية . وكانت تنتهى أحاديثنا دائماً على

غير اتفاق . وعندما ذكرني بهذه الأحاديث في سنة ١٩٢٦ لم أزد في جوابي له عن الشكر ، إذ رأيتني أوتر السكوت والصمت في تلك المحنة . وما فائدة الكلام ؟ ومع من كنت أتكلم ؟ وهكذا انسحبت من الحياة البرلمانية ، أو بعبارة أوضح أقصيت عنها مرغماً سنة ١٩٢٦ . وظللت مبعداً عنها ثلاث عشرة سنة إلى أن عدت إليها عضواً منتخباً لمجلس الشيوخ سنة ١٩٣٩ . ثم أقصيت عنها مرة أخرى سنة ١٩٥١

أثرت تلك المحنة في صحتي ، ولم يكن هذا ضعفاً مني ولا يأساً ، ولكنه رد فعل للتأثرات النفسية التي لا قبل للإنسان على دفعها ، فالمرء يستطيع أن يصبر ، ويستطيع أن يتجملد ، ولكن هذا لا يمنع من أن يتألم ، وما أحق المجاهد بالألم إذا هو رأى من مواطنيه تنكراً له حيث ينتظر منهم التقدير ، وحراباً عليه حيث ينتظر التعزيد والتشجيع ! وظللت أشهراً عدة أعالج هذه الحالة النفسية وألتمس مخرجاً من هذا الضيق ، وخاصة عندما تذكرت مصير اخوان لي في الجهاد برّح بهم الألم في مثل هذه الظروف ، فأودى بحياتهم ، فاني على يقين من أن سقوط عبد اللطيف بك المكباتي في انتخابات سنة ١٩٢٤ ، وعبد اللطيف بك الصوفاني في انتخابات سنة ١٩٢٥ ، وأحمد بك لطفي في انتخابات سنة ١٩٢٦ ، كان من الأسباب التي عجلت بوفاتهم في السنوات التي سقطوا فيها . حقا ان لكل أجل كتاباً ، ولكن الأسباب مرتبطة بمسبباتها ، والنتائج مرهونة بمقدماتها وقد أوجد الله لي مخرجاً من هذه المحنة ، فألهمني أن أشغل نفسي بعمل استغرق معظم تفكيري وجهودي ، وصرفني وقتاً طويلاً عن الحياة البرلمانية ، وهو تأريخ الحركة القومية

كيف أخت الحركة القومية؟

أحببت التاريخ منذ صباى ، وكنت ولا أزال أراه مدرسة لتقويم أخلاق الشعب والنهوض بتربيته السياسية والقومية ، وزاد تعلقى به أنى رأيت فيه على ضوء التجارب وسيلة ناجعة لتثقيف العقول ورفع مستوى الوطنية والوعى القومى فى النفوس ، فلقد تكشفت لى مع الزمن نقائص كثيرة فى مجتمعنا ، وفى أخلاقنا ، وثقافتنا . لمحت على تعاقب الحوادث ضعفاً فى مستوانا الوطنى ، ونقصاً فى وعينا القومى ، فكرت فى الوسائل لعلاج هذا الضعف وتدارك هذا النقص ، فوجدت أن التاريخ وسيلة تلجأ إليها أرقى الأمم لتربية الأخلاق وتثقيف العقول وغرس روح الوطنية فى النفوس ، ومن هنا جاء تعلقى بالتاريخ ، أردت أن أجعل منه مدرسة للنهوض بالمجتمع ، وجدت أن عقول الشباب والشيوخ لا تتلقى الدعوة الصالحة بحسن القبول ولا تتعرف الحقائق الا اذا تقدم الوعى القومى وعرف المواطنون أحوال بلادهم على حقيقتها وكيف تطورت فى مختلف مراحلها ، فعلى ضوء التاريخ يكونون أكثر صلاحية لقبول الأفكار السليمة ، وفهم الحقائق فى الشؤون العامة ، واذا كان القصص وسيلة من وسائل نشر المبادئ الصالحة والأفكار السامية والعواطف النبيلة ، فأجدر بالتاريخ وهو قصة واقعية أن يكون وسيلة للنهوض بالعقول والأفكار ، ونضج القرائح ، والسمو بأخلاق الجيل ، وتوجيه المواطنين الى المثل العليا فى الحياة القومية

عنيت من التاريخ أكثر ما عنيت بتاريخنا القومى ، وأقصد به تاريخ مصر كوطن ، وتاريخها كأمة لها أهداف عليا تنشدتها ، فهو يتناول تاريخها السياسى ، وتاريخها الحربى ، وتاريخها الاقتصادى ، وتاريخها الاجتماعى والثقافى ، وأيقنت أن من واجبنا أن نعلم الشعب بمختلف طبقاته تاريخ بلاده فى هذه النواحي ، وأن نبدأ بتعليم أنفسنا ، أى بتعليم الطبقة المثقفة والممتازة تاريخنا القومى ، لأننى أرى مع الأسف أن هذه الطبقة حتى التى بيدها مصاير البلاد لا يعرف كثير من أفرادها من هذا التاريخ الاقشوراً سطحية لا تصل الى الباب ، وهذا النقص هو من أسباب تلبيل الأفكار وارتجال الآراء ، وتأخر الوعى القومى عندنا ، فعلىنا أن نعلم الشعب تاريخ بلاده ، وبذلك يقدرها حق قدرها ويزداد تعلقاً بها ويفهمها حق الفهم فى ماضيها وحاضرها ومستقبلها ، ولعمري ليس الحاضر فى الغالب الا استمراراً للماضى ، ونتيجة مرتبطة بمقدماتها ، وكذلك شأن المستقبل ، فهو وثيق الصلة بالحاضر والماضى . حقاً قد يكون الحاضر خروجاً على الماضى ، واصلاحاً

له ، وأحياناً يكون انقلاباً عليه ، ولكن لا بد من فهم هذا الماضي لكي نتعرف نقائصه فنخرج عليها ، ونفتتح عهداً جديداً من النهضة والاصلاح ، وهذا وذلك لا يكون الا اذا عرفنا تاريخ بلادنا ومبلغ صلته بحاضرها ومستقبلها ، ولا غرو فالشعب كائن حي ، يتطور وينمو ويتسلسل في حياة أجياله ، والأجيال في حياة الأمم كمراحل العمر في حياة الانسان ، مع هذا الفارق بينهما ، وهو أن الانسان مصيره الى زوال ، أما الأمم الجديرة بهذا الاسم فباقية خالدة لا تزول ، تتجدد على الدوام في حياة أجيالها المتعاقبة

فعلينا نحن الذين أوتينا شيئاً من العلم والمعرفة أن نعلم الشعب تاريخه ، لننشئ فيه وعياً قومياً ، ونغرس فيه روح الوطنية ، لأن الشعب كلما ازداد معرفة بتاريخ بلاده ، ازداد حباً لها ، واذا أحبها أخلص لها ، واذا أخلص المواطنون لبلادهم بذلوا كل ما في مقدورهم لإسعادها ورفع شأنها ، وهذا هو معنى الوطنية ، ومن هنا قالوا إن التاريخ مدرسة للوطنية

كل هذه الخواطر والمعاني كانت تتردد في نفسي ، وتحفزني الى أن أؤرخ لهذا الشعب في عصره الحديث ، ولم يكن لدى باديء الأمر برنامج واسع شامل لهذا التاريخ ، بل أردت أن أتخير بعض مراحلها فأؤرخها دون أن أتقيد بسلسلة متماسكة الحلقات تضم هذه المراحل

فكرت منذ عدة سنين سبقت سنة ١٩٢٦ في أن أضع تاريخاً للزعيم مصطفى كامل ، باعتبار أنه باعث الحركة الوطنية الحديثة ، ولكني رأيت أن تاريخ مصطفى كامل يستتبع الكلام في مبدأ ظهور الحركة القومية ، والتطورات التي تعاقبت عليها ، فأخذت أدرس الأدوار التي تقدمت عصر مصطفى كامل لأقف عند حد يصح اعتباره مبدأ الحركة القومية . رجعت الى الثورة العراقية ، فاذا بها ترجع أسبابها ومقدماتها الى الحركة الفكرية والسياسية التي ظهرت في عهد اسماعيل ، وهذه الحركة الأخيرة لم تظهر فجأة ولم تكن الأولى في تاريخ مصر القومي الحديث ، بل هي تطور جديد للروح القومية التي بدأت تظهر في البلاد منذ أواخر القرن الثامن عشر ، فالى هذا العهد يجب أن نرجع بمبدأ الحركة القومية في تاريخ مصر الحديث ، وانتهيت الى أن أول دور من أدوارها هو عصر المقاومة الأهلية التي اعترضت الحملة الفرنسية في مصر ، ومن ثم تطورت الفكرة عندي ، من تأريخ مصطفى كامل ، الى تأريخ أدوار الحركة القومية في تاريخ مصر الحديث ، فترامت شقة البحث ، وتشعبت مسالك الدرس ، واستشعرت ضخامة العمل اذا أردت أن أعمه على الوجه الذي أبتغيه ، فأرجأته سنة بعد أخرى

وفي سنة ١٩١٤ بدأت أدون مذكرات عن حوادث مصر المعاصرة تكون مادة لي عندما أؤرخ الحركة القومية ، وقد ضبطت هذه المذكرات قبيل اعتقالي في أغسطس سنة ١٩١٥ ، ثم أعيدت الى بعد الافراج عني سنة ١٩١٦ ، وشغلتنى الحوادث بعد ذلك عن تنفيذ فكري ، على أني لم أدع النهيؤ لها واستكمال عناصرها ومراجعتها وأصولها

وفي سنة ١٩٢٢ أخرجت كتاب (الجمعيات الوطنية) كمقدمة لدراسة الحركة القومية ، مرت الأيام والسنون والمشروع لا يزال في حيز التحضير والتفكير ، أتهيب تنفيذه ، خشية عدم

إمكانى إخراج حلقاته كلها حلقة بعد أخرى ، وأخذت أؤجل وأسوف ، الى أن أبعدت عن الحياة البرلمانية سنة ١٩٢٦ ، وانقطعت صلتى بها ، وأصبحت « عاطلا » من العمل الذى أعددت نفسى له منذ صباى

فماذا ترانى أفعلى ؟ أأسترسل للهموم وخيبة الأمل ؟ أم أغير مسلكى فى الحياة وأفهمها على حقيقتها كما يقولون ؟ أم أنصرف عن خدمة الشعب ما دام قد خذلنى وصارحنى بأنه لا يريدنى معبراً عن آماله مدافعاً عن حقوقه وأهدافه ؟

كل هذه التخييلات لم تقبلها نفسى ، إذ ما ذنب الشعب ؟ أليس هو مسوقاً بقادته وزعمائه وكبرائه وذوي النفوذ فيه ، متأثراً ببعض الحوادث التى تنتابه دون أن تكون له إرادة فى وقوعها ؟ وكثير منها قد تضل فى غمراتها العقول والأفهام ؟

كان لا بد لى من عمل يشغلنى ويستأثر بذهنى ، فلا يدع لى مجالاً للتفكير فى سواه ، وبذلك تتضاءل فى نفسى صور الحوادث التى همتنى وآلمتنى ، ولا يبقى فى ذهنى مجال للبحث فى تغيير مسلكى فى الحياة ونظراتى اليها ، فاعتزمت أن أنقطع - الى جانب عملى فى المحاماة - لتنفيذ الفكرة التى كانت تعاودنى من سنة الى أخرى ، وهى تأريخ الحركة القومية لمصر الحديثة ، وقد اقتضى منى هذا العمل أن أفرغ له تفرغاً شاملاً لأن تأريخ هذه الحركة - منذ أواخر القرن الثامن عشر الى اليوم - أمر يكتنفه كثير من الصعوبات ، وخاصة لمن يريد أن يتفهم الحوادث ويتحرى الحقائق فيما يكتب ويدون

وإذ رجعت بالدور الأول من أدوار الحركة القومية الى المقاومة الأهلية التى اعترضت الحملة الفرنسية فى مصر ، فقد اقتضى هذا الوضع أن أتعلم فى دراسة حالة البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية قبل هذه الحملة وفى أثنائها ، وأن أجعل الكتاب شاملاً لتأريخ مصر القومى الحديث ، منذ أواخر القرن الثامن عشر الى اليوم ، مبحوثاً ومعروضاً على ضوء الحركة القومية ، لأن عقيدتى أن التاريخ الحقيقى للأمم هو تاريخ نهضاتها القومية ، فهى أساس وجودها ، ومبعث تطورها ، وازددت اعتقاداً مع الايام والاعوام بالتلازم التام بين تاريخ الأمة وتاريخ نهضتها ، ومن هذا التلازم يتألف التاريخ القومى ، والنهضة القومية هى معالم لهذا التاريخ ، وينبوعه الفياض ، وما التاريخ القومى الا كالمرآة ، تنطبع عليها صور النهضة وأطوارها ، وحوادثها وأبطالها ، وتقدمها وتراجعها ، وأفراحها وأحزانها ، وآمالها وآلامها

وقد تشعبت أمانى المراجع التى تبلغ مئات الكتب والمؤلفات والتقارير والمذكرات ، وما الى ذلك ، فى كل مرحلة ، بل فى كل موضع من مواضع البحث ، وكان لا بد لى أن أدرسها كلها ، وهذا يقتضى فوق الجهد والعناء صبراً وجلداً ، على أنى أحمد الله على أن وفقنى الى كليهما

ظهور الجزء الاول - ١٩٢٩

ظهر الجزء الاول من هذا التاريخ فى أول يناير سنة ١٩٢٩ ، أى انى سلخت نحو ثلاث سنوات فى إخراجه ، منذ شرعت فى تنفيذ الفكرة ، وعدة سنوات سابقة منذ خالجتنى كأمل أبتغى تحقيقه

بدأت في طبع هذا الجزء يوم ١٠ يونيه سنة ١٩٢٨ في مطبعة النهضة لصاحبها المرحوم محمود افندي حماده بشارع عبد العزيز ، وكان رجلاً أميناً مستقيماً ، وكنت أعرفه منذ كان رئيساً لمطبعة جريدة (الاخبار) في عهد أخى المرحوم أمين بك ، وأنجز طبعه وتغليفه (تبليده) في أواخر ديسمبر سنة ١٩٢٨

يشتمل هذا الجزء على دراسة نظام الحكم في عهد المماليك ، والحالة الاجتماعية والاقتصادية في البلاد قبل مجيء الحملة الفرنسية ، ثم أسباب هذه الحملة ومقدماتها ووقائعها وأحداثها الأولى ، ووقائع المقاومة الأهلية التي اعترضتها في مختلف أنحاء البلاد ، من الاسكندرية الى أسوان ، ونظم الحكم التي أسسها نابليون ، وأثرها في تطور الحوادث ، وتاريخ مصر القومي في هذا العهد

الجزء الثاني

وفي أواخر ديسمبر سنة ١٩٢٩ أخرجت الجزء الثاني ، مشتملاً على تاريخ مصر القومي من إعادة الديوان في عهد نابليون الى جلاء الفرنسيين عن البلاد ، ومن جلاء الفرنسيين الى ارتقاء محمد علي الكبير أريكة مصر يوم ١٣ مايو سنة ١٨٠٥ ، وجعلت ولايته الحكم ثمرة من ثمرات الحركة القومية ، وأوضحت على ضوء الوقائع أن العامل القومي الذي بدأ يظهر على مسرح الحوادث السياسية خلال الحملة الفرنسية ظل محتفظاً بقوته بعد جلاء الفرنسيين ، فلم يستطع الترك ، ولا المماليك ، ولا الانجليز ، أن يهزموه ، أو يقهروه ، أو يبعدوه عن الميدان ، وكان من نتائجه بعد انتهاء الحملة الفرنسية ثورة الشعب على حكم المماليك ، ثم على الوالي التركي ، ثم المناداة بمحمد علي والياً مختاراً على مصر ، فمصر هي التي خلقت محمد علي ، وفي ذلك قلت عن يوم ١٣ مايو سنة ١٨٠٥ : « هذا هو اليوم المشهود الذي تولى فيه محمد علي باشا حكم مصر بازادة الشعب ، وهو من الأيام التاريخية المعدودة في تاريخ الحركة القومية ، ففيه تم انقلاب عظيم في نظام الحكم ، فيه وضعت مصر لنفسها أساس حريتها واستقلالها ، فيه أعلنت عن حقها في تقرير مصيرها ، فيه تجلّت سلطة الأمة ممثلة في أشخاص زعمائها وذوى الرأي فيها ، تجلّت سلطة الأمة في خلع الوالي الذي لم ترتض حكمه ، وإسناد ولاية الأمر الى من انتخبه زعماء الشعب ووكلاؤه ، وتلك أول مرة في تاريخ مصر الحديث يعزل الوالي ويختار بدله بقوة الشعب وإرادته ، فقد كان الولاة يعزلون بقوة الجند وإرادة رؤسائهم من المماليك ، لكن هذه المرة كان الانقلاب شعبياً ، فوقع بارادة الشعب وبقوة الشعب ، تم انتخاب محمد علي للولاية على الرغم من صدور فرمان السلطاني باسناد ولاية «جدة» اليه ، وكان معروفاً أن الحكومة التركية تؤيد خورشيد باشا وتناصره في موقفه ، فخلع خورشيد وانتخاب محمد علي والياً على مصر فيه معنى الاستقلال عن الحكومة التركية ، ومقاومة تدخلها في حكم مصر . ويمتاز هذا الانقلاب بأنه لم يكن مقصوراً على مجرد انتخاب وكلاء الشعب لولي الأمر ، بل كان مقرونًا باشتراطهم أن يرجع اليهم في شؤون الدولة ، فوضعوا بذلك قاعدة الحكم الدستوري في البلاد . وثمة ميزة أخرى أكتسبت ذلك الانقلاب بهاء وجلالا ، ذلك أنه تم في دار المحكمة ، في ساحة القضاء ، فاتخذ معنى الاحتكام الى العدالة والتمسك بالحق ، وهي



الزعيم محمد فريد

يتوسط ثلاثة من تلاميذه سنة ١٩١١ ، وهم من اليمين الى اليسار :
عبد الرحمن الرافعي ، الدكتور منصور رفعت ، الاستاذ احمد وفيق

فكرة جليلة امتازت بها الثورة المصرية ، ولانظن ثورة أخرى غربية أو شرقية تسامت الى هذا المعنى البديع ، فالثورة اذا كان قوامها المطالبة بالحق والاحتكام الى العدل ، كان أساسها الحق ، ومن ورائه قوة الشعب تسنده وتؤيده ، وما أحوج الثورات والحركات القومية الى أن تحافظ في كل أدوارها على معاني الحق والعدل والنزاهة ، فانها بذلك تسلم من الانحدار في مهاوى الرذيلة والفساد ، والفوضى والطغيان »

عصر محمد علي

أصدرت هذا الكتاب في ديسمبر سنة ١٩٣٠ ، وهو الحلقة الثالثة من هذه المجموعة ، وقد اقتضى مني جهداً كبيراً من الجهد الذي بذلته في إخراج الجزئين الأول والثاني من تاريخ الحركة القومية ، لأهمية العصر الذي تولى فيه محمد علي الكبير حكم مصر ، وطول مدته ، وعظم وقائمه ومنشأته ، ونتائجه وآثاره الضخمة في حياة مصر السياسية والقومية ، وكانت المراجع فيه أوسع مدى وأكثر عدداً من مراجع الحملة الفرنسية ، يضاف اليها الدوريات والوثائق التي لا بد من الرجوع اليها ، وقد جعلت عصر محمد علي دوراً من أدوار الحركة القومية ، إذ أن الحركة القومية كما عنيته وجعلتها أساس البحث والتدوين هي « الجهود التي بذلتها الأمة في سبيل تحرير مصر من النير الأجنبي وفك قيود الاستبداد عنها وتقرير حقوق الشعب السياسية ، هي التضحيات التي قدمتها والآلام التي احتملتها في سبيل تكوين مصر الحرة المستقلة » ، وقلت تعقيباً على هذه الحقيقة في مقدمة الكتاب : « على هذا الاعتبار يجب أن نعد عصر محمد علي صحيفة مجيدة من صحائف الحركة القومية ، ففيه نشأت الدولة المصرية الحديثة ، وفيه تحقق الاستقلال القومي ، وشيدت الدعائم الكفيلة بالقيام به ، فيه تأسس الجيش المصري ، والأسطول المصري ، والثقافة المصرية ، وفيه وضعت أسس النهضة العلمية والاقتصادية في البلاد ، فهو عصر استقلال وحضارة وعمران » وقد أبرزت فضل الشعب وفضل محمد علي معاً في تحقيق استقلال مصر ونهوضها في مختلف النواحي ، وعانيت بتمجيد روح البذل والتضحية في الجيل الذي عاش في عصره ، وقلت في هذا الصدد : « إن استقلال مصر كان ثمرة الحروب التي خاضت غمارها في عصر محمد علي ، تلك الحروب التي بذلت فيها الأمة أرواح عشرات الآلاف من زهرة أبنائها ، من أولئك الأبطال المجهولين الذين جاهدوا واستشهدوا في ميادين القتال ، وسقوا أديم الأرض بدمائهم في ربوع مصر والسودان ، وفي صحارى جزيرة العرب ، وجبال كريت والمورة ، وبطاح سورية والاناطول ، وفي قاع اليم بمياه اليونان ، أو على سواحل مصر والشام ، فلا جرم أن كان الجيل الذي عاش في عصر محمد علي هو أكثر الاجيال عملاً وتضحية في سبيل تكوين مصر المستقلة ، فعلى أكتافه وبجهدده وضحاياه قام صرح الاستقلال على الدرى ، وهو الذي نهض بالاعمال الاولى لحضارة مصر وعمرانها ، فشق الترع ، وأقام القناطر والجسور ، وشاد المدارس والمعاهد ، وبني العمار والدواوين والقصور ، وأنشأ الموانئ ودور الصناعة (الترسانات) ، واستحدث المعامل ، وشيد القلاع والاستحكامات ، وبذل في سبيل تلك المنشآت راحته وحياته ، ويكفيه فضلاً في ميدان

التضحية أنه أنشأها وبنائها عاملاً على السخرة ، دون أن ينال على جهوده أجراً ولا جزاء ولا شكوراً ، وأن عشرات الآلاف من بنييه قد ماتوا تحت أعباء المجهودات المضنية التي احتملوها في سبيل إتمام تلك الأعمال المجيدة ، فإذا قارنت بين جهود ذلك الجيل وتضحياته ، وما بذلته الأجيال المتعاقبة سن بعده إلى اليوم ، حكمت من غير تردد أنه أكثر الأجيال بذلاً ومساهمة في أعباء الجهاد القومي ، وأكثرها تضحية بالنفس والروح والمال في سبيل استقلال مصر وعمرانها ، فهو جدير بأن تنحني الأجيال المصرية احتراماً لذكراه ، وتقديراً لفضله ، لأنه عمل لها جميعاً ، وبذل راحتته ودمه وحياته ، واحتمل ما احتمل من جهد وحرمان ليعبّد لها الطريق كي تجني ثمار جهوده وتضحياته وآلامه . والحقيقة البارزة التي تخلص لك من إنعام النظر في تاريخه أن عبقرية محمد علي يرجع إليها الفضل الكبير في تنظيم ذلك الجهاد واستثماره وتوجيهه إلى خير مصر وعظمتها ، كما أن مواهب الأمة المصرية ، وحسن استعدادها للتقدم ، وماضيها في الحياة القومية ، كل أولئك كان مادة الاستجابة لدعوة محمد علي ، ومن جميعها تكوّن الفلك النوراني لتلك النهضة التي سطعت شمسها في عصره ، فلو أنه تولى الحكم في بلد آخر من بلدان السلطنة العثمانية وقتئذ ، لدفنت فيه عبقريته ، ولما استطاع أن يشيد ذلك الملك الضخم ، ولا أن ينهض بتلك المشروعات والأعمال الجليلة ، ولكانت نهايته لا تختلف كثيراً عن خاتمة الباشوات الذين شقوا عصا الطاعة على السلطنة العثمانية في أواخر القرن الثامن عشر وخلال التاسع عشر ، ولكن تأييد الشعب له ، ومناصرته إياه عند اشتداد الأزمات ، كان لها الفضل الأكبر في ثبات ملكه وتغلبه على الدسائس والعقبات التي اعترضته في طريقه ، وحسبك تبياناً لهذه الحقيقة أن تلقى نظرة على مباحث هذا الجزء (الكتاب) وأن ترجع إلى الفصول التي أفردناها للكلام عن الجيش والاسطول وأعمال العمران ، تجد أن على سواعد المصريين قد قام ذلك الملك العريض ، وبنيت تلك المنشآت العظيمة ، وأن محمد علي لم يستطع إنشاء الجيش النظامي من العناصر غير المصرية التي كانت تتألف منها القوة الحربية في أوائل حكمه ، لما فطرت عليه من التمرد والفوضى ، ولم يوفق إلى تأسيس ذلك الجيش الذي تفخر به مصر في تاريخها الحديث ، إلا بعد أن ألفه من صميم المصريين »

عصر اسماعيل

في ديسمبر سنة ١٩٣٢ أخرجت كتاب « عصر اسماعيل » ويشتمل على تاريخ مصر القومي في عهد خلفاء محمد علي ، وهو في جزئين ، يحتوي الأول على عهد عباس وسعيد وأوائل عهد اسماعيل ، ويتضمن الثاني ختام الكلام عن عهد اسماعيل ، وقد أسميت الكتاب (عصر اسماعيل) تغليلاً للجزء الأهم في هذه الفترة من تاريخ مصر الحديث

بدأت بهذا الكتاب أدخل في العصر الذي يشعر فيه من كان في موقعي بشيء من الحرج في الكتابة عنه ، فقد وضعته وأخرجته في الوقت الذي كان المغفور له الملك فؤاد نجعل اسماعيل في أوج مجده وسلطانه ، وكنت أعلم مبلغ اهتمامه بتمجيد تاريخ والده ، والتعظيم من شأنه ،

وبتوجيه ومساعداته السخية صدرت عدة مؤلفات ترمي كلها الى ابراز الجوانب الحسنة من شخصية الخديو اسماعيل ، وأنا أعرف هذه الجوانب الحسنة ، وقد ذكرتُها بإسهاب في كتابي عنه ، ولكنني أيضاً أعرف أن لأسماعيل جوانب سيئة ، كان لها أثرها الضار في حياة مصر السياسية والاقتصادية ، ولا بد من تدوينها ، وبعد أن فكرت في ذلك ملياً وجدتني مدفوعاً من تلقاء نفسي الى أن واجبي كمؤرخ للحركة القومية يقتضي مني أن أدون الحقائق كلها عن الخديو اسماعيل ، وأذكر ما له وما عليه ، وهذا في الواقع هو منهجي في التراجم والشخصيات ، وأنا بطبعي ميال الى الاعتدال ، ولا أحب التشنيع في ذكر السيئات ، ولكن لا يصح أن أغفلها أو أتجاوز عنها ، لأنني أنشد الحق والانصاف فيما أقول وأكتب ، وأود أن لا أظلم أحداً ، ولا أرضي لنفسي أيضاً أن أحابي أحداً بغير الحق ، وقد وضعت لنفسي هذه القاعدة في سلسلة هذه المجموعة ، واتبعتها قدر ما استطعت في كل حلقة من حلقاتها ، وعلى هذا الاساس وضعت كتاب عصر اسماعيل

الثورة العراقية والاحتلال الانجليزي

أخرجت كتاب (الثورة العراقية والاحتلال الانجليزي) في فبراير سنة ١٩٣٧ ، وقد أخذت مني جهداً كبيراً في تأليفه ، إذ لم يكن قد صدر من قبل كتاب مجتمع عن هذه الثورة ، والحديث عنها مبثوث في شتى المراجع والمجاميع والمذكرات ، والآراء عنها متباينة متضاربة ، وأشرت الى هذا التضارب في مقدمة الكتاب ، وقد قضيت نحو أربع سنوات في تأليفه ، واقتضاني التحري عن حقائقه أن أرجع الى المذكرات المخطوطة لعراقي باشا وكانت محفوظة في دار الكتب ، والى كل ما كتبه أو قاله زملاؤه ومعاصروه ممن اشتركوا في الثورة أو ساهموا فيها أو أدركوا عصرها ، كمحمود باشا فهمي في كتابه (البحر الزاخر) ، ومذكرات الشيخ محمد عبده ، وما كتبه المستر بلنت ، ورجعت أيضاً الى مضابط مجلس النواب في الوقائع الرسمية وفي أصولها المحفوظة في مكتبة البرلمان ، والى جميع الصحف والمجلات التي كانت تصدر في ذلك الحين ، ومحاضر التحقيق ، ومحاضر محكمة العراقيين وفيها كثير من أقوالهم التي تلقى ضوءاً على حوادث ذلك العصر ، هذا عدا المراجع الفرنسية والانجليزية من مؤلفات وصحف ومجلات مصورة وغير مصورة ، مما كان يصدر في عهد الثورة ، وجملة القول أني عانيت من الجهد في إخراج هذا الكتاب أكثر مما عانيت في الجزئين الأول والثاني من تاريخ الحركة القومية ، وعصر محمد علي ، إذ كان الموضوع في كل منها متشعباً ، والطريق فيها غير سهل ولا معبد

مصر والسودان

في يونيه سنة ١٩٤٢ - في إبان الحرب العالمية الاخيرة - نشرت كتاب (مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال) ، أرخت فيه العشر السنوات الأولى للاحتلال ، وهي الفترة التي رسخت فيها أقدام الانجليز في البلاد ، وخيم اليأس على نفوس الأمة بعد هزيمة الثورة العراقية ، وقد أسميتها

فترة الانحلال الوطنى الذى أعقب الاحتلال ، وكان لا بد أن أؤرخ هذه الفترة قبل فترة البعث التى جاءت على يد مصطفى كامل

وهذا الكتاب وإن كان يسبق من جهة التحديد الزمنى كتاب (مصطفى كامل) وكتاب (محمد فريد) لكنى أخرجته بعد هذين الكتابين ، إذ رأيتنى قد أبطأت فى إخراجهما لاشتغالى بالحلقات الأولى من تاريخ الحركة القومية ، فأثرت أن أؤجل إصدار كتاب مصر والسودان حتى أنتهى من إخراجهما

مصطفى كامل

ظهر هذا الكتاب فى يناير سنة ١٩٣٩ ، وهو الى جانب تاريخ الزعيم يشتمل على تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٩٢ الى سنة ١٩٠٨ ، وقد حرصت على أن يكون حلقة من سلسلة التاريخ القومى ، فلم أكتبه كما يكتب التلميذ عن أستاذه فحسب ، بل سلكت فى وضعه المنهج العلمى فى كتابة التاريخ ، وهو المنهج الذى اتبعته فى حلقات هذه المجموعة ، وخصصت فيه عدة فصول عن حوادث مصر السياسية فى تلك الحقبة من الزمن ، بحيث يرجع اليه كل من يريد أن يقف على تاريخها بصرف النظر عن ميوله السياسية ، وأحسبني قد أصبت فى اتباع هذا المنهج فى كتي ، فأنى لم أجعل منها دعاية سياسية أو حزبية ، بل قصدت أن تكون مرجعاً لمن يريد أن يعرف تاريخ مصر المعاصر ، على أن الروح الوطنية - لا الروح الحزبية - تتمشى فى فصول الكتاب ، وفى غيره من الحلقات ، وهذه الروح قد استلهمتها من دراسة التاريخ ، وأعتقد أن هذا هو واجب المؤرخ فى كل أمة ، فالتاريخ ليس مجرد سرد للوقائع وتدوين لحوادث السنين سنة فسنة ، ولو هو اقتصر على ذلك لكان علماً جامداً لا أثر له فى توسيع الأفق ذهنى وارتقاء المدارك واستنارة البصائر ، بل التاريخ هو إبراز وتصوير لتطور ذلك الكائن الحى ألا وهو الشعب ، واطراد نموه ، وتقديمه على تعاقب السنين والأجيال ، فالشعب الذى يريد الحياة يجب أن يعرف ماضيه معرفة تامة لكي يفهم حاضره على ضوء هذا الماضى ، ويستثير بعظاته ودروسه ، ويعرف أمجاده فيحافظ عليها ويرعاها ، ويعرف أيضاً أخطائه وعيوبه وعثراته فيتجنبها ويتلافها ، وقد اغتبطت كثيراً لظهور كتاب (مصطفى كامل) ، إذ أتيسح لى أن أطالع الجيل بتاريخ حقبة هامة من البعث القومى الذى ظهر كرد فعل للاحتلال الأجنبى

محمد فريد

وفى يولييه سنة ١٩٤١ ظهر كتابى عن (محمد فريد) ويشتمل على تاريخ الزعيم الشهيد ، ثم تاريخ مصر القومى من سنة ١٩٠٨ الى سنة ١٩١٩ ، وقد أبرزت النواحي الوطنية والاقتصادية والاجتماعية فى حياة الزعيم ، وتوضحياته فى سبيل بلاده ، مع تاريخ الحوادث والأحداث التى تعاقبت على مصر فى عهده ، فجاء الكتاب نموذجاً للمجاهدين المخلصين الذين تنهض بهم البلاد حقاً ، وسجلاً شاملاً لتاريخ مصر فى تلك السنين

إن فريداً لم يعرف فضله حق المعرفة في تاريخ الجهاد القومي ، فهو كما قلت في عنوان الكتاب (رمز الاخلاص والتضحية) ، ولكن فضله قد غمر في زحمة التقلبات التي طرأت على الحركة القومية ، وعلى باخراج هذا الكتاب قد أبرزت بعض هذا الفضل حتى لا تضع الصورة الرائعة الحالية لجهاد فريد وإخلاصه وتضحياته

ثورة سنة ١٩١٩

وفي ابريل سنة ١٩٤٦ ظهر كتاب (ثورة سنة ١٩١٩) في جزئين ، وهو من أهم حلقات هذه المجموعة ، وقد قضيت نحو خمس سنوات في تأليفه وإخراجه ، وبذلت في ذلك جهداً كبيراً ، وكان ظني أنني ، وقد عاصرت الثورة وساهمت فيها ، لا أجد من العناية ما بذلته عن العهود التي لم أدركها ، ولكنني على العكس وجدت نفس الصعوبات التي واجهتها في الحلقات الأخرى

لقد درست الثورة أولاً من ناحية أسبابها ومقدماتها ، فرجعت بها الى عدة سنين سبقت نشوبها ، وأرجعتها الى أسباب وعوامل عدة ، سياسية واقتصادية واجتماعية ، بعضها قريب وبعضها بعيد ، فاقنضاني ذلك أن أدرس من جديد حالة البلاد من هذه النواحي ، ودونت نتائج دراستي في الفصلين الأول والثاني من الجزء الأول من تاريخ الثورة

وبحثت أيضاً في توقيت الثورة ، متى ابتدأت ومتى انتهت ؟ أما بدايتها فمروفة ، فقد شبت في مارس سنة ١٩١٩ على أثر اعتقال الزعيم سعد زغلول وصحبه ، ولكن متى وفي أي سنة كانت نهايتها ؟ هنا بحثت طويلاً لكي أضع حداً بين تاريخ الثورة وتاريخ أعقاب الثورة ، فانهى بي البحث الى أنها بدأت في مارس سنة ١٩١٩ ، واستمرت حوادثها الى شهر أغسطس ، وتجددت في أكتوبر ونوفمبر من تلك السنة ، أما وقائعها السياسية فلم تنقطع ، واستمرت متتابعة الى شهر أبريل سنة ١٩٢١ ، أي أنها مكثت مشبوبة الأوار نيفاً وسنتين ، هذا في وجهة نظري هو عمر الثورة ، ثم أعقبها انقسام داخلي يختلف وإياها في الحوادث والروح والاتجاهات ، وقد ضمنت بتاريخ الثورة المجيد أن أدمج فيه هذا الانقسام ، إذ رأيت من الانصاف لها أن لا يشملها تاريخها ، وجعلته فصلاً من كتاب (في أعقاب الثورة المصرية)

درست وقائع الثورة وحوادثها من مارس سنة ١٩١٩ الى ابريل سنة ١٩٢١ ، وبالرغم من أن صورها عالقة في ذهني ، فإن بعض هذه الحوادث استلزم البحث والتحقيق لمعرفة تاريخ وقوعه على وجه التحقيق ، وكانت المراجع قليلة نادرة ، لأن الصحف التي كانت تظهر في أيام الثورة كانت لا تنشر إلا ما تأذن الرقابة بنشره ، وكانت الرقابة تحذف أهم حوادث الثورة ، والمذكرات التي كنت أدونها في حينها كانت مقتضبة ، إذ كان الظن أن تكون عرضة في كل وقت لضبطها ومصادرتها ، فعلام الجهد في التدوين والاسهاب ؟

وكان مما عنيت به واقتضى مني عناء كبيراً تسجيل تضحيات الشعب وجهاده ، وقد استنفدت الناحية الشعبية معظم صحائف الكتاب ، وهي الناحية التي هداني البحث منذ اللحظة الأولى الى أنها عماد الحركة القومية ، وهذا ما حدا بي الى البحث والتنقيب عن أشخاص شهداء الثورة ، لكي

أُسجل أسماءهم ، وهم في الغالب شهداء مجهولون ، معظمهم من بيئات مجهولة ، ومن غير البيئات التي تنازعت فيما بعد مجد الثورة وثمرتها ، ومن ثم قضيت زمناً طويلاً في البحث عنهم ، ولم يكن من اليسور أن أتعرف أسماءهم وتواريخ استشهادهم ، لأن الصحف لم تكن تنشر أسماءهم ، فرجعت إلى ذويهم وأقاربهم ، وإلى دفاتر الوفيات في مختلف الجهات ، ومن حسن الحظ أن نسخاً منها كانت محفوظة في دار المحفوظات بالقلمة ، فرجعت إليها ، ومع ذلك فقد وجدت صعوبة كبيرة في إحصائهم ، إذ لا يذكر في دفاتر الوفيات أن فلاناً استشهد في الثورة ، ولكن ملابسات الوفاة مضافاً إليها معلوماتي الخاصة كانت تعينني على معرفة أسماء أولئك الشهداء

وتمت صعوبة أخرى ، وهي معرفة أسماء المحكوم عليهم في محاكمات الثورة . لقد رأيت ضرورة التحديث عن هذه المحاكمات ، وكانت تجري أمام المحاكم العسكرية البريطانية ، ولم تكن الصحف تنشر عنها إلا النزر اليسير ، وكنت أعرف معظمها ، ولكن لم أكن أعرف أسماء المتهمين والمحكوم عليهم فيها ، فأخذت أتقصى أسماءهم من بعض زملائهم أو ذوي قرباهم ، وراسلت الكثيرين منهم ، فأمدني البعض بما لديهم من المعلومات ، واعتذر البعض الآخر لعدم عهدها ونسيان أسماء المتهمين فيها ، وما أكثر ما تنسى الحوادث وتنسى الأشخاص في بلادنا ! وأردت أن أُلجأ إلى دفاتر مصلحة السجون ، فانها ولا شك تحوى أسماء المحكوم عليهم في كل عام ، ونوع الأحكام ، والمدة التي قضاها كل محكوم عليه في السجن ، وأسماء من نفذت فيهم أحكام الإعدام ، وبعد أن رخصت لي المصلحة بالاطلاع على هذه الدفاتر - لأنها موجودة فعلاً في محفوظاتها - عادت وتمحلت الأعذار في رفض إطلاعي عليها ، وكان مما اعتذرت به أن هذه مسألة قانونية يجب استفتاء أقسام القضايا بما يتبع في شأنها . ولم تصدر أقسام القضايا وقتئذ فتوى بالترخيص لي بالاطلاع على هذه الدفاتر بعد أن علمت غرضي من الاطلاع بحجة أنني لا أعدهم أصحاب الشأن أو ذوي المصلحة في الاطلاع عليها ، فكأن وضع تاريخ قومي للبلاد مهمة غير مرغوب فيها . . . وقد فهمت أن نكول المصلحة عن اطلاعي على هذه الدفاتر يرجع إلى أنها أرادت مجاملة الانجليز في عدم تيسير مهمتي في التعرف على أسماء من حكمت عليهم المحاكم العسكرية البريطانية بأحكام معظمها لا يقره عدل ولا إنصاف ، وقد عانيت جهداً كبيراً في تقصى هذه الأحكام ، وعاونني في ذلك بعض كرام المحامين الذين ترافعوا فيها ، وأطلعوني على معلوماتهم عنها وأسماء المحكوم عليهم في معظمها ، ودونت المحاكمات والأحكام وأسماء المحكوم عليهم في كافة القضايا العسكرية الهامة

في أعقاب الثورة المصرية

ثم جاء دور « في أعقاب الثورة المصرية » ، وقد أخرجت الجزء الأول من هذا الكتاب في يولييه سنة ١٩٤٧ ، والثاني في نوفمبر سنة ١٩٤٩ ، والثالث في أكتوبر سنة ١٩٥١ . والأول يشتمل على تاريخ مصر القومي من إبريل سنة ١٩٢١ أي من نهاية الثورة إلى أغسطس سنة ١٩٢٧ تاريخ وفاة الزعيم سعد زغلول ، ويشتمل الثاني على تسلسل الحوادث من وفاة سعد إلى

وفاة الملك فؤاد في ابريل سنة ١٩٣٦ ، والثالث من ارتقاء جلالة الملك فاروق عرش مصر الى سنة ١٩٥١

لم أجد من العناية في استقراء حوادث هذه الحقبة من الزمن ما عانيت في الحلقات السابقة ، لأن صورها ووقائعها ماثلة أمام عيني ، عالقة بذهني ، ولم أكن في حاجة الى مراجع فيها ، فان أهم مرجع هو ما وعته ذا كرتي عنها ، وكانت وثائقها حاضرة بين يدي ، إذ كنت أجمعها في حينها ، ولكن العناية التي صادفته في هذا الكتاب كان عناء معنوياً ، فان الكتابة فيه تمس أشخاصاً تربطني ببعضهم صلات الود والصداقة ، أو أكن لهم في نفسي شعور التقدير والرعاية ، فكيف يمكنني أن أكتب عنهم غير ما يودون ؟ لقد عبرت عن هذا الحرج في مقدمة الجزء الأول ثم الجزء الثاني من هذا الكتاب ، وتساءلت : هل عليّ أن أضحي بهذه الاعتبارات عندما أكتب عن أشياء تمس أولئك الأشخاص ؟ وقلت إن هذا ولا ريب هو واجب المؤرخ ، ولكن في الدنيا شيء اسمه المجاملة ومراعاة الظروف . لقد تدبرت في هذا الحرج كثيراً ، وانتهى بي البحث والتفكير الى أنه لا يجوز لمن يتصدى لكتابة التاريخ أن يدخل عنصر المجاملة فيما يكتب ، وكل ما يملك إذا أراد أن يجامل أن يدع « الفترة المخرجة » ويرجى تأريخها الى حين ، ثم تساءلت : الى أي أجل يرجئها ؟ ولماذا يرجئها ؟ وإذا كان في مقدوره أن يؤرخها كما أرخ المراحل التي سبقتها ، ففيم إذن يتنحى عن تأريخها ؟ لقد فكرت في هذا الأمر ملياً ، ولم أكتب عن نفسي دقة الموقف وما يلابسه من حرج ، وانتهيت الى أنه ليس من حق أن أقف بالكتابة في تاريخنا القومي عند حد قديم أو حديث ، وما دمت قد حملت نفسي مهمة وضع هذا التاريخ ، فعليّ أن أؤدي الرسالة كاملة قدر ما وسعني الجهد ، ووصفت المؤرخ بأنه يشبه في طبيعته رسالته أن يكون قاضياً ، يفصل في القضايا التاريخية التي يعرض لها ، وعليه أن يقتبس من القاضى روح العدل الذي يستلهمه في قضاؤه ، فكما أن واجب القاضى أن لا يجامل في الحق أحداً ، ولو كان أقرب الناس اليه ، ولا يتحامل على أحد ، ولو كان أبغضهم الى نفسه ، فعليّ من يتصدى لكتابة التاريخ أن يتحرى الحق والانصاف ، ويتجنب المجاملة والمحاباة في ما هو بسبيله ، هذا ما اتجه اليه قصدي ، وانهقدت عليه نيتي ، « وإنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى »

كيف قوبلت كتي ؟

إنى أعترف بأن كتي لم تقابل في السنين الأولى بمقابلة حسنة ، ولولا ما وهبني الله من الصبر والاحتمال ، لوقفت عند الجزء الأول أو الثاني ، أو على الأكثر عند كتاب (عصر محمد علي) الذي كان في طبعته الأولى الجزء الثالث من تاريخ الحركة القومية

فبالرغم من الجهود المضنية التي بذلتها في تأريخ الحركة القومية ، وما شهد به أهل الذكر من أن هذه الكتب جمعت بين المنهج العلمي والبحث والروح الوطنية ، وبالرغم من حرصى الشديد على استقراء الحقائق التاريخية الثابتة ، مهما كلفني ذلك من عناء ، حتى صارت هذه المجموعة

والحمد لله مرجعاً معتمداً ، بالرغم من كل ذلك فان هذه الكتب لم تلق الاقبال ، ولا أقول
الرواج ، الذى كنت أنتظره

إن إقبال المثقفين فى بلادنا على القراءة ضعيف جداً . هذه حقيقة يلزمنا أن نعتزف بها ، وهو
أقل من إقبال المثقفين فى البلاد الأخرى ، التى فى مستواها الثقافى ، بل إنى أستطيع القول بأن
سكان الجنوب من هذا الوادى - وأقصد إخواننا السودانين - أكثر منا إقبالا على القراءة
والمطالعة إذا تعلموا وأخذوا بنصيب ولو قليل من الثقافة ، وقد حدثنى غير واحد من الأصدقاء
وغير الأصدقاء أن إقبال المثقفين وأنصاف المثقفين فى السودان على قراءة كتبى أكثر منه فى مصر ،
واهتمامهم باستيعاب محتوياتها أكثر من استيعاب إخوانهم فى مصر ، وهم - جزاهم الله خيراً -
يتحدثون عن كتبى بأكثر مما يتحدث عنها سكان الشمال ، وألمح من أحاديثهم أنهم قرأوها
واستوعبوا ما تحتويه ، بخلاف ما رأيت من المثقفين المصريين

وأذكر على سبيل المثال أنى سمعت من بعض مثقفينا أسئلة تثير الدهشة حقاً ، سألتني بعضهم :
هل أرخت شيئاً بعد عصر محمد على ؟ مع أنى كنت قد وصلت الى ثورة سنة ١٩١٩ ، وسألتني
البعض الآخر : سمعت أنك قد وضعت كتاباً فى تاريخ مصر ، فهل هو جزء واحد أم جزآن ؟ مع
أنى كنت قد أخرجت اثني عشر جزءاً منه ، وفهمت من سؤاله أنه لم يقرأ جزءاً واحداً منها ،
وكثيراً ما يسألونني من قبيل المجاملة : هل تباع كتبك ؟ وأين ؟ وما ثمنها ؟ وهذا بالطبع سؤال من
لم يقرأ شيئاً منها ، أو من يريد أن يقرأها مجاناً ...

وسألتني بعضهم : هل أرخت عصر اسماعيل ؟ وما اسم الكتاب الذى أرخته فيه وأين أجده ؟
فأجبتته على سؤاله ، وبعد عام سألتني نفس السؤال ، فأجبتته بنفس الجواب ، ثم دفعنى حب الاستطلاع
أن أسأله بدورى عن سبب اهتمامه بهذا الكتاب بالذات حتى يسألني عنه مرة فى كل عام ... فأجبتني
أنه يبحث عن تاريخ والده - أو جده لست أدري - فى هذا الكتاب ، فذهشت لهذا الجواب ،
إذ كنت أتوقع منه أنه يريد أن يطلع على تاريخ مصر فى عصر اسماعيل ، لا أن يكون قصارى
اهتمامه أن يعرف تاريخ والده ، وجملة القول أنى وجدت عدم اكتراث بالقراءة وتوسيع الأفق
الذهنى بين أغلبية المثقفين عندنا

لست أدري ما هو السبب فى ذلك كله ، ولكن هذه مشاهدات وحقائق لا بد لى من الافضاء
بها ، لأنها حالة نفسية يحسن بنا أن نجد لها علاجاً

وقد كنت أسائل نفسى أمام الكساد الذى قوبلت به الحلقات الأولى من المجموعة ، واستمراره
سنوات طويلة ، كنت أتساءل : ألا تساوى هذه الكتب بعض القصص والروايات التى يقبل عليها
الجمهور فى بلادنا ؟ أوليس التاريخ رواية واقعية مشوقة لمن يريد أن يعرف قصة بلاده ووطنه ؟
ألا يستوجب حب هذا الوطن أن يعرف المواطنون قصته ومراحل حياته البعيدة والقريبة ؟ إن من
يجب إنساناً ، سواء كان هذا الحب عائلياً أو غرامياً ، يود أن يتعرف أخباره وأحواله وماضيه وحاضره ،
فهلا يستحق الوطن مثل هذا الشعور ؟

أدع هذا جانباً ، وأتحدث عما قوبلت به كتيبي في السنوات الأولى من إخراجها
ظهر الجزء الأول من تاريخ الحركة القومية في يناير سنة ١٩٢٩ ، فاستقبلته الصحف استقبالا
طيباً ، وكتب عنه بعضها مقالات قيمة ، واكتفى بعضها بكتابات عابرة بمثابة (تسديد للخانات) ،
وكان طبعه قد كلننى مبلغاً لا يستهان به ، أنفقته من إيرادى من المحاماة ، وكانت طريقي فى توزيع
كتيبي الأولى أن أختزن عندى ما أطبع من كل كتاب ، وتطلب من المكاتب الكميات التى تريدها لتبييعها
للجمهور ، وتدفع لى ثمن هذه الكميات مقدماً بعد خصم ٢٥ ٪ من ثمنها ، وبعض المكاتب كان
لا يدفع الثمن مقدماً بل يؤجله حتى يتم توزيع الكتب ، وقد لاحظت أن طلبات المكاتب قليلة ،
والكميات التى تطلبها ضئيلة ، والوارد منها من الثمن هزيل ، وكان يدفع على مرات متقطعة بحيث
لا يحس الانسان بقيمتها - على تفاهتها

وقد قالوا لى إن وزارة المعارف تقتنى لمكتباتها فى المدارس نسخاً من كل كتاب مفيد لتثقيف
الطلبة ، وأن على أن أعرض عليها ما يظهر من كتيبي ، فعرضت عليها فعلا كل ما كان يصدر منها ،
فكانت بعد الفحص عن كل كتاب تطلب النزر اليسير منه ، وكان العدد الذى طلبته من الأجزاء
الأولى لم يتجاوز ٢٤٠ نسخة من كل كتاب زادت فى الأجزاء اللاحقة الى ٣٧٥ نسخة ، وكانت
تدفع ثمنها مخصوماً منه كذا فى المائة مما يتم الاتفاق عليه بينها وبين المؤلف ، وهذه كلها مظاهر
لتثبيط العزائم

ومثل هذا التثبيط لا يمكن أن يشجع على التأليف ، بل فيه ما فيه من خذلان للنهضة العلمية ،
ولكنى كما أسلفت كنت أؤدى رسالة حملت نفسى إياها ، فعلى الرغم من الكساد الذى صادفه
الجزء الأول ثم الذى تلاه ، تابعت إخراج الحلقات التالية ، وكان لى من إيرادى من المحاماة
ما عاوننى على سد العجز فى النفقات ، ومعنى ذلك أنه لولا هذا المورد لانصرفت عن متابعة إخراج
هذه المجموعة ، مع ضرورتها الثقافية والتاريخية والوطنية

استقبلت الصحافة كل ما أخرجته من الكتب استقبالا حسناً ، وإنى معترف بفضلها على فى
هذه الناحية ، وقد نوهت الى هذا الفضل فى مقدمة الجزء الثانى ، ومن الحق أن ألاحظ أن
الصحف فيما مضى كانت أكثر عناية منها الآن بالمؤلفات عامة ، فكثيراً ما كانت تنشر الفصول
الضافية عن كتيبي ، وفى أغلب الأحيان كانت تنقل مقدماتها ، والمقدمة كما تعلم هى خير إعلان عن
الكتاب ، أما الآن فالصحف تقتصر على كلمة عابرة تنشرها من قبيل « جبر الحاطر » للمؤلف الذى
قد يقضى السنين فى وضع كتابه ، وما بهذه الطريقة يشجع التأليف وتشجع الحركة الفكرية
والعلمية فى البلاد

وبالرغم من أنى تابعت إصدار الأجزاء الأولى من هذه المجموعة ، بحيث لم يكن ينقضى عام
حتى يصدر جزء منها ، ومع أن كل جزء كان يجرّ القطار الواقف خلفه من الأجزاء السابقة ،
ومع حسن استقبال الصحف لكل جزء منها ، فإن الركود كان حليفها . لقد قيل لى إنى لم أعلن
عنها الاعلان الكافى ، وأظن أنى لو أنفقت ما أنفقت فى سبيل الاعلان فان النتيجة ما كانت تتغير

كثيراً ، وأعتقد أن أهم سبب لهذا الركود هو ضعف الميل الى القراءة المجدية بين الطبقة المثقفة في بلادنا ، وقلة اكتراثها بتعرف تاريخ بلادها ، وربما يعرف بعضهم عن تاريخ الأمم الأخرى أكثر مما يعرفون عن تاريخ أمتهم . . .

انقضت السنوات والأجزاء الأولى بطيئة الحركة ، وإيرادها لا يغطي مصاريفها ، على أنى لم ألق بالى كثيراً الى هذه الناحية ، لأنى عدتها « تضحية » يجب أن أتحمّلها . ألسنا نخرج صحفاً قد لا تلقى الرواج والانتشار ، ومع ذلك نشابر على إخراجها مع ما يكتنفها من الخسائر حتى نعجز عن إصدارها ؟ وأنا والحمد لله لم أعجز عن متابعة إصدار هذه المجموعة ، فمضيت في سبيل إخراجها حلقة بعد أخرى

ولما أخذت في تأليف كتابى عن (عصر إسماعيل) نصحتنى ذلك الصديق المخلص أن أسلك فيه سبيلاً جديداً قد يكون أدعى لرواج كتيبى ، وقال لى يوماً : ها أنت قد أخرجت ثلاثة مجلدات فى تاريخ مصر الحديث ، فأرخت عهد الحملة الفرنسية ، وما بعد الحملة ، وعصر محمد على ، والآن يجىء دور خلفاء محمد على ، وستصل طبعاً الى عصر إسماعيل ، فبأى روح ستكتب عن الخديو إسماعيل بالذات ؟ فقلت له : إني سأكتب عنه بنفس الروح التي استلهمتها فى كتيبى السابقة واللاحقة ، وسأذكر ما له وما عليه . وكان يعلم آرائى عنه ، فقال لى : لا تكن غيبياً ، ويلزمك أن تراعى الظروف ، ولاحظ أنك ستخرج كتابك عن إسماعيل فى وقت يجلس على عرش مصر ابن إسماعيل (المغفور له الملك فؤاد) ، أفلا تفهم ذلك ؟ إنك تعلم أن الملك يهتم كثيراً بأحياء تاريخ والده ، ويوحى بإخراج كتب عنه فى تمجيده ، وينفق فى سبيل ذلك أموالاً كثيرة ، لأن جمع الوثائق ونقلها من مصادرها الأصلية وإخراج الكتب ، كل ذلك يحتاج الى نفقات طائلة ، ولقد أخبرتنى (وحقاً قد أخبرته بذلك) أنه أبدى نحوك شعوراً طيباً وثناء على مواقفك فى مجلس النواب الأول ، ولا شك أن وثائق السراى الملكية من أهم المراجع عن عصر إسماعيل بالذات ، لأن جلالة الملك عنى بجمع هذه الوثائق وأمر بتنسيقها وترتيبها ، فأرى أن تتصل بصديقك محمد زكى الأبراشى باشا (ناظر الخاصة الملكية ، وكان بينى وبينه ود قديم متصل) لى تراجع وثائق السراى الخاصة بعصر إسماعيل ، ولكى يدوك بالمعلومات التى تطلبها عن حكمه ، ولا شك أنك ستجد من كل ذلك مادة غزيرة لكتابك الذى أراك تضعه الآن (١٩٣١) عن هذا العصر

ومع أن النصيحة صادرة عن صديق أثق فى إخلاصه ، فأنى لم أعمل بها ، لأنى وجدت أنى اذا أحكمت الصلة بينى وبين هذه الجهات العليا ، وأكثر من التردد على مكتبة القصر الملكى ، فقد لا يكون من الدوق بعد ذلك أن أكتب عن أخطاء إسماعيل . . . وكان المراد تغطيتها . وقلت لصديقى إنى مع تقديرى لنصحه فإن دراستى الخاصة والمراجع التى طالعنها عن عصر إسماعيل كافية لأورخه تأريخاً واضحاً صحيحاً ، أما الوثائق الجديدة فمع أهميتها لا يمكن أن تغير من الخطوط الرئيسية للتاريخ ، انها ولا شك قد تفيد فى معرفة بعض التفاصيل والملاسات ، ولكن الحوادث فى ذاتها والحقائق الجوهرية التى هى عماد التاريخ تبرز من خلال المراجع العديدة التى درستها عن هذا العصر وقد وجد صديق أن لا فائدة ترجى من اقناعى بنصيحته ، فتركنى أمضى فى سبيلى

الوزارة وكتاب عصر إسماعيل

ولما ظهر الكتاب تبين لى عدم الرضا عنه من امتناع وزارة المعارف عام ١٩٣٣ عن أن تقتنى منه النزر اليسير الذى كانت تشتريه لمكتباتها من الأجزاء السابقة ، وأرسلت لى خطاباً بتاريخ ١٨ ابريل سنة ١٩٣٣ تنبئنى فيه بأن بالكتاب مآخذ تحول دون إيداعه مكتبات مدارس الوزارة ، وأرسلت لى خطابها صورة من تقرير ما أسمته (لجنة فحص الكتب التاريخية لمكتبات المدارس) وفيه تعداد لهذه المآخذ المزعومة ، وقوامها أنى تحاملت على الخديو إسماعيل . وهالك نص الخطاب والتقرير :

خطاب الوزارة

« اشارة الى خطاب عزتكم المؤرخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢ الذى قدمتم معه للوزارة كتابكم « عصر إسماعيل » فى جزأين للنظر فى تقريره أسوة بالأجزاء السابق تقريرها من كتابكم (تاريخ الحركة القومية) نفيد عزتكم أن الوزارة قد فحصت عن كتاب (عصر إسماعيل) فوجدت به من المآخذ ما يحول دون إيداعه مكتبات مدارس الوزارة »
وأرفعت الوزارة بخطابها صورة التقرير الذى قدمتمه اليها (لجنة فحص الكتب التاريخية لمكتبات المدارس) عن الكتاب وهذا نصه :

التقرير

« عملاً بخطاب الوزارة رقم ٩٥٢ بتاريخ ٢١ يناير سنة ١٩٣٣ اطلعنا على هذا الكتاب بحزأيه ، وقد وجدنا به كثيراً من المعلومات والأبحاث النافعة فى فترة حكم الخديوى إسماعيل ، ولكننا نأخذ على المؤلف أنه شوه الأغراض التى من أجلها عقد إسماعيل قروضه بأجمعها تشويهاً شاملاً ، ونظر الى جميع أعماله فى هذا الصدد بمنظار أسود ، والأدلة على ذلك كثيرة نورد منها ما يأتى :

١ - أنه أقر مؤلف (تاريخ مصر المالى) على أن « إسماعيل سار سيرة بذخ وإسراف » راجع ص ٣١ جزء ثان

٢ - ذكر أن القروض التى اقترضها الخديوى إسماعيل حتى سنة ١٨٦٦ « ضاعت فيما لا ينفع البلاد لأن تغيير نظام توارث العرش مسألة شخصية لإسماعيل ، وكذلك شراء أملاك أخيه وعمه ، فكان إسماعيل اقترض هذه الديون لى تتسع أملاكه وتحقيقاً لأطماع شخصية وإرضاء لحزازات عائلية لا شأن للبلاد فيها » راجع ص ٣٥ جزء ثان

٣ - ذكر المؤلف فى عرض الكلام عن إسماعيل المفتش أنه « قلد مولاه فى عيشة البذخ والاسراف والاستكثار من القصور والأملاك والجوارى والحظايا » ص ٣٧ جزء ثان

٤ - فى الكلام عن بعض حفلات الخديوى إسماعيل ذكر المؤلف ما يأتى : « فكان الخديو

في هذا الموقف شبيهاً ببعض الذوات والأعيان في الاستدانة للانفاق على إقامة الحفلات والولائم والظهور بمظهر الفخفة والبذخ» ص ٣٩ جزء ثان

٥ - قال المؤلف إن إسراف اسماعيل هو الباعث الأكبر على مأساة القروض . . . إن الجانب السيء من شخصية اسماعيل هو إسرافه وإنفاقه الأموال من غير حساب أو نظر في العواقب ، وهو بلا مرء مضرب الأمثال في هذا الصدد ، فقد كان متلافاً للمال ، وظهر هذا العيب في حياته العامة ، وحياته الخاصة . ظهر في بناء قصوره ، وتأثيرها ، وتجميلها ، كما ظهر في حياته الخاصة ، في حفلاته وأفراحه ، ومراقصه ورحلاته وسياحاته ، وأهوائه وملذاته » راجع ص ٥٣ جزء ثان

لهذه الأسباب لا نوافق على إيداع هذا الكتاب بمكتبات مدارس الوزارة «
وقد انتقد معظم الصحف مسلك الوزارة حيال الكتاب ، وكان أكثرها اعتدالا في النقد صحيفة (البلاغ) فقد كتبت بعددها الصادر في ٢٤ مايو سنة ١٩٣٣ ما يأتي :

« والذي نقوله نحن هو أن وزارة المعارف تدل بذلك على رغبتها في أن تتحكم في بحوث المؤرخين بحيث إذا لم يكتبوا التاريخ على هواها أقصتهم من حظيرتها ، وكتاب « عصر اسماعيل » لم يشتمل فقط على هذه المآخذ التي أخذها على اسماعيل بل هو يشتمل على مآثر له يكفي أن يكون منها ما كتبه في فتحه السودان وفي اهتمامه بارسال البعثات العلمية اليه ليشهد كل منصف أن الأستاذ عبد الرحمن الرافعي كتب كتابه وهو منساق فيه بما يهديه البحث الى أنه الحقيقة ، والغريب في عمل وزارة المعارف هذا أنها تعلم أن في مكتبات مدارسها كتباً تحتوى على أحكام قاسية على عهد اسماعيل - منها كتاب « مصر الحديثة » للورد كرومر - ومع ذلك لم تفكر في إقصائها من مكتباتها »

وبعد انقضاء ثلاث سنوات على هذا التقرير أعادت الوزارة النظر في كتابي ، وألفت لجنة أخرى لفحصه فنقضت تقرير اللجنة السابقة وطلبت الوزارة مني أن أوافيها بالنزير اليسير منه على غرار الأجزاء السابقة

بدء الاقبال على كتي

سنة ١٩٤٣

في أوائل سنة ١٩٤٣ طلبت مني مكتبة « النهضة المصرية » بيانا بعدد ما كنت اخترنته من كتي وقتئذ ، فلما أطلعته على هذا البيان أعربت لي عن رغبتها في شراء هذا الخزون كله دفعة واحدة ، وأن تدفع لي الثمن فوراً مخصوصاً منه نسبة أكثر من النسبة التي كنت أحاسب عليها المسكاتب ، فرأيت العرض مغرياً حقاً ، لأن حصيلة الثمن بلغت ١٤٢٨ جنيهاً صارت بعد خصم أربعين في المائة (٨٨٣ جنهما) ، فقبلت الصفقة مغتبطاً ، وأدركت في هذا اليوم أن كتي قد لاقت شيئاً من الاقبال الذي كنت أنتظره منذ أكثر من خمس عشرة سنة

كان ذلك في خلال الحرب العالمية الثانية ، وقد عزوت هذا الاقبال المفاجيء إلى المسكنة التي نالتها كتي التي أصدرتها إلى ذلك الحين عند ذوى العلم والخبرة ، فقد كانوا يتحدثون عنها حديثاً طيباً ، وكان كل كتاب يصدر منها يبعث الحياة في الكتب السابقة ، أضف إلى ذلك ثناء أساتذة التاريخ على هذه المجموعة في خلال دروسهم للطلبة ، فأوجد هذا الثناء دعاية طيبة لها ، وهناك عامل هام له أثره في هذا السدد ، وهو تقدم الوعي القومي والثقافي في الجمهور ، وكان نشوب الحرب العالمية الثانية قد زاد في تفتح الأذهان لمركز مصر وأهميتها ومصيرها في هذه الحرب الطاحنة ، وبعث الروح الوطنية في النفوس ، تلك الروح الملهمة لكل تقدم سياسي أو علمي أو أخلاقي ، فازداد اهتمام الناس بمعرفة تاريخ بلادهم

وأخذت من ذلك الحين أعيد طبع كتي ، فظهرت الطبعة الثانية من الجزء الأول من تاريخ الحركة القومية سنة ١٩٤٤ ، والطبعة الثالثة سنة ١٩٤٨ ، وظهرت الطبعة الثانية من الجزء الثاني سنة ١٩٤٨ أيضاً ، والطبعة الثالثة من (عصر محمد علي) سنة ١٩٤٧ ، والطبعة الثالثة سنة ١٩٥١ ، وأعدت طبع كتاب (عصر اسماعيل) ، و (الثورة العرابية) سنة ١٩٤٩ ، و (مصر والسودان) سنة ١٩٤٨ ، و (مصطفى كامل) سنة ١٩٤٥ ، ثم سنة ١٩٥٠ (الطبعة الثالثة) وكتاب (محمد فريد) سنة ١٩٤٨

على أنه يلزمني أن أعترف بأن التزامي الجانب القومي في كتي قد أضر بها فيما يتعلق برواجها ، وبخاصة كتاب (ثورة سنة ١٩١٩) و (في أعقاب الثورة) ، فإن الهيئات الحكومية ، ومنها وزارة المعارف ، ووزارة الثقافة والتعليم ، قد أعرضت عن تشجيع هذه الكتب ، وليس يخفى أن اقبال الهيئات الحكومية ، وبخاصة وزارة الثقافة والتعليم ، له دخل كبير في رواج الكتب ، بحيث أستطيع القول أن كتي قد لقيت الاقبال ، ولكن لم تتل حظها من الرواج

حقاً ان الجانب القومي كان يجب أن يفتح أمامها آفاقاً من الرواج ، ولكن ماذا تراني أقول؟ ان الشعب الذي وضعت من أجله هذه الكتب قد ضن عليها بالرواج ، وان لم يضمن عليها بالثناء والاعجاب ، واني شاكر له على كل حال ، إن الناس يتحدثون عن كتي ، ويمتدحون الروح الوطنية التي أملت على هذه المجموعة ، ويكتفون في الغالب بهذا التعزيد الأدبي ، وما يمثل هذه المعاونة تروج الكتب وتنتشر الأفكار وتعم الثقافة

ولكن علينا أن نبذر الغرس الصالح في حقل النهضة القومية. دون أن نتأثر من بطء النتائج ، ويجب أن نظل عاملين على رفع معنويات هذا الشعب ، وأن نجعل هذا الهدف منهجنا في كفاحنا وتفكيرنا ، وأقوالنا وأفعالنا ، وإذا لم يصادف نداؤنا لدى الشعب الصدى الذي نرجوه ، ولم يبدع بعد الزرع الذي نتعهد به ، فلنصبر ولا نجزع ، ولنشارب ولا نتراجع ، ولانسأ من تعداد الأيام والسنين ، فما قيمة الأيام والسنين في أعمار الأمم والشعوب ؟

الأمير عمر طوسون

من أبرز أمراء الأسرة العلوية وأنبيهم شأناً وأعرقهم وطنية ، المغفور له الأمير عمر طوسون ، كان رحمه الله كبير النفس عظيم الخلق ، عالماً واسع الاطلاع محباً للعلم والأدب ، مؤرخاً محققاً ، حجة في تاريخ مصر الحديث والقديم ، وكان إلى جانب علمه وفضله شديد الوطنية ، وتبدو وطنيته من خصومته المستمرة للاحتلال وسياسته ، لايبالي الجهر بها في كل مناسبة ، وقد سجلها في مؤلفاته وبحوثه وأحاديثه ومقالاته ، وكان الاحتلال وعماله وصنائه يعرفون عنه هذه الميول ، وهو من ناحيته يصارحهم بها ، ولا يكتف عنهم شيئاً منها ، وقد استهدف من أجل ذلك لغضبهم غير مرة ، وخاصة أثناء الحرب العالمية الأولى ، إذ كان بأوروبا صيف سنة ١٩١٤ ، فلما أراد العودة إلى مصر بعد إعلان الحرب عارضت السلطة العسكرية البريطانية في عودته ، وظل وقتاً طويلاً تحت الملاحظة في مرسيليا إلى أن توسط له السلطان حسين كامل لدى السلطات البريطانية فأذنت له بالعودة إلى مصر اتصلت به منذ عودته أثناء الحرب العالمية الأولى ، وكنت ألقى منه تقديراً كبيراً ، وحينما كان يزور تفتيشه في «دميرة» القريب من المنصورة كنت أنتهز هذه الفرصة فأذهب صحبة أليف من إخواني لزيارته في قصره الريفي هناك ، فكان يسر كثيراً لهذه الزيارات ، ويفيض في أحاديثه الوطنية التي زادتني تقديراً له ، وكانت زيارتي له في دميرة مما ضاعف صلتى به ، وأعرب لي عن رغبته في أن أزوره بالاسكندرية كلما ذهبت إليها ، وقد بررت بوعدي ، فكنت كلما ذهبت إليها أقابله في دائرته ، وألقى منه احتراماً وحسن مقابلة يزيداني تعلقاً به ، وقد لاحظ مرة أنني ذهبت إلى الاسكندرية دون أن أقابله ، فأرسل لي من يعرب لي عن ملاحظته في ذلك ، فشكرت له هذه الملاحظة واعتبرتها تقديراً وتكريماً لي ، واعتذرت بأن الوقت الذي قضيته بالاسكندرية في هذا اليوم لم يسمح لي بهذه المقابلة ، ومن يومئذ حرصت على أن أزوره كلما ذهبت إليها

وكنت أحظى باهدائه إياي كتبه القيمة كلها ، وأقابل كل هدية بما تستحقه من الشكر والتكريم وكان رحمه الله دقيقاً في تقدير المؤلفات التي كانت تهدي إليه ، ولما بدأت في إخراج « تاريخ الحركة القومية » أهديته كل كتاب يصدر منها ، وكان يرسل لي خطابات شكر ، ولاحظت أن عبارات الخطابات بدأت وجيزة ، ثم أخذت تتطور وتطول مما يدل على ازدياد تقديره لي مع الزمن

أهديته الجزء الأول من تاريخ الحركة القومية ، فجاءني منه جواب وجيز مؤرخ في ٢٢ يناير سنة ١٩٢٩ قال فيه :

« حضرة صاحب العزة عبد الرحمن الرافعي بك

نشكر حضرتكم على حضوركم شخصياً لاهدائنا الجزء الأول من كتابكم «تاريخ الحركة القومية» .
وقد قبلناه بمزيد الامتنان وسنقرؤه بامعان النظر ونضعه في مكتبتنا تذكراً لكم ، وتقبلوا مزيد سلامنا
عمر طوسون »

ثم أهديته الجزء الثاني فأرسل لي خطاباً بحث عنه كثيراً في محفوظاتي فلم أعث عليه لكي
أنشره هنا ، ويظهر لي أنه لم يكن خطاباً ذا بال ، لأنه لو كان كذلك لنشرته في الصحف كما نشرت
خطابات الأمير عن الكتب التالية

وأخذ تقديره يزداد كلما ظهر جزء من المجموعة ، فاذا قارنت بين خطابه لي عن الجزء الأول ،
وخطابه عن (عصر محمد علي) رأيت التدرج واضحاً في هذا الصدد ، قال في خطابه الأخير :

« حضرة الأستاذ الكبير عبد الرحمن الرافعي بك

بعد أن أهديتكم إلينا الجزء الأول والثاني من كتابكم البارع (تاريخ الحركة القومية) أصبحنا
شغوفين ننتظر بفروغ صبر تنمتة هذا المبحث الجليل ، ونزقب بلهف بزوغ ثالث هذين السكوكين ،
فاذا بيدكم البيضاء تخرجه لنا من غير سوء آية أخرى

« وإن الباعث الشريف الذي حدا بكم الى تجشم هذه المشقة البعيدة الغاية التي صوبتم إليها سبهمكم
هو إدراك الغرض الذي وضعتموه نصب أعينكم ، ولعلكم لا تجدون ثواباً على هذا العمل الصالح
أكبر من هذا الذي تجدونه في نفسكم من الارتياح لاتمام هذا الصنيع الخالد الذي خدمتم به تاريخ
الحركة القومية لبلد شغفتم به حباً وعرفتم بصدق الاخلاص له والتفاني في خدمته

« واذا لم يكن للذين أسعدهم الحظ باقتناء مؤلفكم الثمين والانكباب على قراءته والاستفادة منه
من وسيلة الى جزائكم عليه الا الشكر ، فأنا أول الشاكرين . والسلام عليكم ورحمة الله

عمر طوسون »

١٩٣١ / ١ / ١١

وأهديته كتاب (عصر اسماعيل) فجاءني منه الجواب الآتي :

« حضرة صاحب العزة الأستاذ عبد الرحمن الرافعي بك

« تفضلتم فأهديتكم إلينا الجزأين الأول والثاني من كتاب «عصر اسماعيل» وهو الحلقة الثالثة
من المؤلف الكبير الذي تعالجونه (سلسلة تاريخ الحركة القومية)

« ولقد تصفحنا كثيراً من مباحث هذين السفرين الجديدين واستوعبنا بعض فصولهما وأبوابهما
استيعاباً جعلنا نلّم بهما المساماً ونحيط بهما إجمالاً فألفيناها كثلثة الأجزاء السابقة التي تفضلتم
فأهديتموها إلينا من قبل مفرغين في نفس القلب البديع الذي أفرغتموها فيه متصلة حلقاتهما
بتلك السلسلة الذهبية التي تصوغونها صياغة تأخذ بالأبصار

« وقد احتوى هذان السفران على خلاصة ما حدث في عصر اسماعيل بعبارة سهلة جزلة مع العزو إلى المصادر والمراجع وذكر الوثائق والأسانيد فجاء بهذا الصنيع مرآة صافية صادقة جلوتموها للناظرين فتجلت فيها صورة هذا العصر الحافل بالحوادث على حقيقتها ، ومن يعرف ما كان يغشى حقائق التاريخ في هذه الحقبة من الأطلية والبهرج تارة ، والتشويه والمسح تارة أخرى ، يعرف قيمة صنيعكم ولا يسعه إلا أن يقدر عملكم حق قدره ويثني عليكم الشاء المستطاب ، فامضوا قدما في عملكم حتى تتموه على هذا النسق الجميل والسلام عليكم ورحمة الله

عمر طوسون »

١٩٣٣ / ٢ / ٥

ويبدو أن تقديره لكتاب (الثورة العراقية) بلغ حداً كبيراً ، إذ عده « أهم الموضوعات في سلسلة تاريخ الحركة القومية » ، وبعث لي بصدده بخطابين متعاقبين :

الخطاب الاول

« حضرة الأستاذ الكبير عبد الرحمن بك الرافعي

كان سرورنا عظيماً بكتابكم الجديد « الثورة العراقية والاحتلال الانجليزي » الذي تفضلتم باهدائه الينا ، وإننا نعد موضوع هذا الكتاب أهم موضوعات سلسلة تاريخ الحركة القومية ، ولذلك كان سرورنا بظهوره معادلاً لاهتمامنا بموضوعه الخطير ، وسيجدونا هذا الاهتمام بالطبع إلى قراءته بشغف عظيم

« ولا شك عندنا أنكم قد تجشمت في تأليفه ما تجشمت من التعب والنصب خدمة خالصة منكم للتاريخ والوطن ، فجزاكم الله خيراً ووفقكم إلى إتمام سلسلة تاريخ الحركة القومية على ما تبتغون من تحقيق واستقصاء وبحث مستفيض والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

عمر طوسون »

١٩٣٧ / ٤ / ٧

الخطاب الثاني

« حضرة صاحب العزة الأستاذ الكبير عبد الرحمن الرافعي بك

« تفضلتم فأهديتم الينا الجزء الأخير من كتابكم القيم « الحركة القومية » وقد كتبنا اليكم شاكرين لكم هذه الهدية النفيسة ووعدناكم في كتابنا اليكم أننا سنقرأ هذا الجزء بشغف عظيم ، والآن بعد أن قرأناه وأنعمنا فيه النظر فاحصين مدققين لا يسعنا إلا توجيه الشاء المستطاب إلى هذه المهمة الكبيرة التي أخرجت هذا الكتاب ، فكان من خير الكتب التي أخرجت للناس في موضوعه ، فإن الثورة العراقية رغم ما كتب فيها منذ حدوثها إلى الآن لم تزل جوانب منها غامضة ومحتاجة أشد الاحتياج إلى الجلاء ، فجئتم وسددتم هذا النقص ، وقد رأينا من حسناتكم في هذا الكتاب

شهداء الانتخابات

[انظر صفحة ٦٠]



عبد اللطيف الصوفاني بك
سقط في انتخابات سنة ١٩٢٥
وتوفي في نفس السنة



احمد لطفي بك
سقط في انتخابات سنة ١٩٢٦
وتوفي في نفس السنة



عبد اللطيف المكاني بك
سقط في انتخابات سنة ١٩٢٤
وتوفي في نفس السنة

أنكم أوردتم فيه كثيراً مما يذكره المعاصرون الذين شهدوا هذه الثورة ولم يدونوا مشاهداتهم ،
وهذا فضل آخر لكم نذكره مغتربين مبتهجين ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

عمر طوسون «

١٩٣٧ / ٥ / ١٥

وجاءني منه الخطاب الآتي عن كتاب (مصر والسودان) :

« حضرة صاحب العزة الأستاذ الكبير عبد الرحمن الرافعي بك

« السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد فقد شرفتمونا بزيارتكم وتسلمنا من يدكم الكريمة
هديتكم النفيسة القيمة «مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال من سنة ١٨٨٢ الى سنة ١٨٩٢»
وهي تقع في جزء لطيف متصل كل الاتصال بتاريخ مصر القومى الذى ألفتتموه وأخرجتموه في
أجزاء عدة وتفضلتم فأهديتموها إلينا وشفعتموها بعد باهداء هذا الجزء الذى يبحث تاريخ هذه
الحقبة القصيرة الهامة من تاريخ مصر في أوائل عهد الاحتلال مدة حكم المغفور له الحديو محمد
توفيق باشا

« ولا شك عندنا - قياساً على الأجزاء السابقة من هذا الكتاب - أنه سيكون محيطاً بجزئيات
الحوادث التى وقعت في هذه الفترة ملماً بها كل الامام مشفوعاً بما يؤيدها من الأسانيد والوثائق ، على
غرار مادونتموه في أسفار الحركة القومية من التحقيق والتحصيل والبحث في الأسباب والنتائج ،
شأنكم فيما تخرجونه من قلمكم الفياض البارع

« فنشكركم على هذه الهدية أجزل الشكر ونثنى على همكم أطيب الثناء ، والأمل أن يفسح الله
في عمركم المبارك وأن يتسع لكم الوقت لاتمام سلسلة هذه الحركة القومية حتى هذا العهد الأخير
فتكونوا بذلك قد أدبتم الى الوطن العزيز ماينتظره منكم ويأمله فيكم من صادق الجهود وخالد
الأعمال ، واقبلوا مزيد سلامنا مع أطيب تمنياتنا

عمر طوسون «

٢٨ يونيه سنة ١٩٤٢

وأهديته كتاب (مصطفى كامل) جاءني منه الخطاب الآتي :

« حضرة صاحب العزة الأستاذ القدير عبد الرحمن الرافعي بك

« تفضلتم فوصلتم هداياكم العلية الينا بهدية جديدة قيمة ألا وهي « مصطفى كامل » ذلك
السفر الذى يضم بين دفتيه تاريخ هذا الزعيم الوطنى الذى دوى صوته فى الوادى حقبة طويلة
فأيقظ مصر من سبات طويل كانت تغط فيه غطيظا ولايدرى إلا الله متى تهب من رقبتها الطويلة
لولا أن قبض الله لها هذا الزعيم الفقى الجرىء

« وبعد فانتا نشكركم على هذه الهدية الجليلة ونثنى أطيب الثناء على هذا الجهد المتواصل الذى
خدمتم به التاريخ والبلاد خدمة يقدرها لكم حق قدرها العارفون بما ينال كل من نصب نفسه
للتأليف من عنت ونصب ، فجزاكم الله عن مصر خيراً ونفع بمؤلفاتكم هذه الأمة ، والسلام عليكم
ورحمة الله وبركاته

عمر طوسون «

١٩٣٩ / ١ / ٢٤

ثم أهديته كتاب (محمد فريد) فجاءني منه الخطاب الآتي :

« حضرة صاحب العزة الأستاذ الكبير والمؤرخ المحقق عبد الرحمن الرافعي بك
السلام عليكم ورحمة الله ، وبعد فقد أهديتم إلينا بشخصكم الكريم كتابكم الجديد الذي
أخرجتموه آية للناس عن الزعيم الثاني المغفور له « محمد بك فريد » فجاء بعد أن أخرجتم كتاب
الزعيم الأول « مصطفى كامل باشا » متمماً للعقد الفريد ، وكان حرياً بفريد بك ، فهو المثل
الأعلى في الثبات على المبدأ والتضحية بالنفس والمال ، وخير من أخلص لمصر وجاهد في سبيلها حق
الجهاد حتى النفس الأخير ، رحمه الله وأكرم منزله في عليين

« ولما لم يتسع لنا الوقت لقراءة هذا الكتاب الضخم فقد تصفحنا بعض صفحاته ونحن أعرف
بفريد وأعمال فريد وتضحية فريد ولكننا لم نكن نتوقع أن تخرجوا كتابه هذا الاخراج البديع
وأن تضمنوه هذا البيان الفذ الرائع وأن يكون تاريخه وهو ملء القلوب والأسماع ملء هذه
السفر الكبير الذي جمعت فيه أطراف حياته من كل نواحيها وأفرغتموه في هذه السلسلة لتصلوا
به سلسلتكم الذهبية في تاريخ الحركة القومية ، فما برج الناس منتظرين من قلمكم البارع أن تكملوا
هذا العمل النافع وأن يوفقكم الله لخير هذا الوطن ونفع أبنائه ، إذ ليس شيء أجدى على مصر
من تاريخ حياة بنينا وما قدموه من عمل صالح كريم تحسن الأسوة به والقدوة فيه ، وآخر شائن
ذميم يعافونه وينفرون منه ، ليعرفوا أن الحياة ذكرى ، ولئن أعمالهم محصية عليهم

« من عمل صالحاً فلنفسه ومن أساء فعليها وما ربك بظلام للعبيد »

فنشكركم أجزل الشكر ونثني عليكم ثناء مستطاباً أنتم خير أهل له

واقبلوا مزيد سلامنا واحترامنا

١٩٤١ / ٨ / ٢١

عمر طوسون

ولم يتح لي أن أهدى الأمير الجليل كتابي عن (ثورة سنة ١٩١٩) ، و (في أعقاب الثورة)
فلقد وافته المنية يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٤٤ ، وحزنت عليه حزناً شديداً ، وكانت فجعة البلاد
بوفاته جسيمة ، وخسارتها فيه لاتعوض ، أسكنه الله فسيح جناته وأثابه بما أحسن إلى البلاد
وأخلص لها إخلاص المجاهدين الصادقين

سكرتيرى للحزب الوطنى

١٩٣٢ — ١٩٤٦

بعد أن عين محمد زكى على بك (باشا) مستشاراً بمحكمة الاستئناف فى أواخر سنة ١٩٣٢ ، انتقلت الى القاهرة وحلت محله فى مكتبه الذى أخلاه منذ تولى القضاء ، وقد شغل مركز سكرتير الحزب الوطنى الذى كان يشغله زكى بك ، فانتخبته اللجنة الادارية بجلستها المنعقدة يوم الاثنين ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٢ سكرتيراً للحزب ولم أكن قد عدت بعد إلى الحياة البرلمانية ، إذ لم أنتخب عضواً بمجلس الشيوخ الا فى أكتوبر سنة ١٩٣٩

توليت حمل أعباء السكرتيرية بقدر ما وسعنى الجهد ، فتجدد النشاط فى الحزب وبرزت توجيهاته فى الشؤون العامة ، بحيث كنا نتتبع ما يقع من التطورات فنبادر الى الجهر برأى الحزب فيها وبالسياسة التى تقتضيها مصلحة البلاد

وكان أول بيان نشرته الصحف بتوقيعى بصفى سكرتيراً للحزب الوطنى فى ٥ يناير سنة ١٩٣٣ متضمناً قراراً من اللجنة الادارية بتوضيح خطة الحزب حيال الموقف السياسى وقتئذ ، ولا سيما ما كان خاصاً بالمساعى التى كانت تبذلها الوزارة القائمة (وزارة اسماعيل صدق باشا) لعقد معاهدة مع الحكومة البريطانية ، وتضمن قرار اللجنة ما يأتى :

أولاً - المثابرة على العمل لاحباط المفاوضات أو المحادثات التى ترمى الى عقد معاهدة مع الحكومة البريطانية قبل الجلاء عن مصر داخل حدودها الطبيعية والتاريخية (أى حدود الوادى) ودعوة الأمة الى الاستمسك بالاستقلال التام لمصر والسودان

ثانياً - دعوة حضرات نواب الحزب الوطنى فى البرلمان الى تقديم مشروعات قوانين بالغاء جميع القوانين الاستثنائية المقيدة للحرية التى وضعتها الوزارة القائمة أو أية وزارة سابقة

ثالثاً - اعادة النظر فى تكوين اللجان الفرعية فى القطر المصرى التى يتسنى لها بث الدعوة لتحقيق مبادئ الحزب الخاصة بتقرير مصير مصر

رابعاً - لفت نظر حضرات أعضاء الحزب الوطنى الى وجوب المحافظة على تقاليد الحزب فى خطبهم وتصريحاتهم ورسائلهم باعتباره حزب معارضة للحكم القائم ما دام لا يقوم على تحقيق مبادئ الحزب الوطنى بل يعمل على تقيضها

وابتكرت فكرة زيارة قبر مصطفى كامل وقبر محمد فريد جماعة في أيام الأعياد ، بعد أن انقطعت سنين طويلة ، فكنا نذهب الى الضريحين ونلقى الكلمات الوطنية المناسبة
وأذكر أن أول مرة ذهبنا فيها جماعة الى قبرى الزعيمين كانت في يناير سنة ١٩٣٣ ، وقد أقيمت الكلمة الآتية أمام قبر مصطفى كامل :

« أى مصطفى !

« أبناؤك الذين تلقوا عنك مبادئ الوطنية الاولى وحافظوا على عهدك السنين الطوال يحيئون اليوم وفي كل فرصة يؤنون واجب الوفاء لك ، ويحيون روحك الكبيرة تحية الأبناء لأبيهم ، والتلاميذ لأستاذهم وإمامهم . لقد فارقتنا منذ خمس وعشرين سنة ، وذكرك تتجدد في نفوسنا كل يوم ، منك تعلمنا الوطنية ، وفيك عرفنا الاخلاص والثبات والتضحية والجهاد المنزه عن الأهواء
« ضحيت يا مصطفى في سبيل مصر بأعز ما تملك ، ضحيت بصحتك وشبابك ، فكم كان الأطباء ينصحون لك أن تبقى على صحتك ولا تحملها ما لا طاقة لها به من الجهاد المضنى ، ولكنك آثرت مصر على صحتك وراحتك ، فذوت زهرة حياتك في الرابعة والثلاثين من عمرك ! علمتنا يا مصطفى كيف يجب أن نجعل مجد الوطن وعظمته فوق مجد الأفراد وأطماعهم في الحياة

« اليوم نتأجيك بأننا على عهدك باقون ، وبمبادئك وتعاليمك مستمسكون ، إنا خصوم الاحتلال وسياسته ، خصوم أعوانه وأنصاره ، مستمسكون بمبدأ الجلاء لا نبغى عنه بديلا ، فالجلاء هو الرمز الصحيح للاستقلال التام

« نحيك يا مصطفى ونحيي صحتك وأنصارك الذين شاركوك في الجهاد واتبعوا مبادئك وترسموا خطاك ، نحيي فريداً وعلياً وأميناً وعبد العزيز وفؤاداً ولطفي ووجدى ، وغيرهم وغيرهم ، ممن يرقدون حولك أو على مقربة منك ، نحيي أمك الحنون التى تسكن الى جانبها ، إن لها على الأمة فضل تربيتك التريية الأولى وتنشئتك النشأة الصالحة التى انبعثت منها شعلة الوطنية ، نحيي الأقربين من آل بيتك الذين لحقوا بك فى دار البقاء ، نحيي المجاهدين من كل حزب وفي كل عهد ، ونرسل تحياتنا الى أرواح سائر الشهداء الذين جادوا بأرواحهم فى سبيل مصر ، أولئك الذين غُيبوا تحت أطباق الثرى ، هنا وهناك ، واجب علينا أن نذكرهم على الدوام ، وأن نعرف فضلهم ونقدس ذكراهم ، فالى أرواحهم جميعاً الفاتحة ! »

ثم توجهنا الى قبر المرحوم محمد بك فريد بالسيدة نفيسة ، وهناك اجتمعنا حول الضريح وأقيمت الكلمة الآتية :

« هنا رمز الاخلاص ، هنا التضحية فى سبيل الوطن ، هنا مشوى فريد ، هنا الأخلاق والمبادئ ، هنا الجهاد المخوف بالحرمان والمتاعب ، هنا مغالبة الدهر والصبر على المكاره ، هنا رمز الآلام يحتملها القلب العامر بالايمان ، هنا النبل وكرم المحتد ، يمتزجان بالوطنية والتضحية ، هنا احتمال النفى والحاجة والتشريد بعد العز والثروة والنعيم ، هنا الوطنية الحققة مجسمة فيك يا فريد !

« سلام عليك من قلوب تذكر فضلك عليها وعلى الوطن ، بالأمس ودعنا شريكك في الحياة ،
ودعنا زوجتك النبيلة التي قاسمتك السراء والضراء ، الآن تلتقي بك في دار الخلد ، بعد أن باعد
الدهر بينكما السنين الطوال ، في حياتك وبعد مماتك ، فلتؤنسك في وحشتك ، بعد أن حرمت
لقاءها في منفاك وغربتك ، اليوم تلتقيان بعد طول النوى ، فعليكما وعلى الشهداء السلام ! »

وفي كلمتي أمام قبر محمد فريد إشارة الى وفاة زوجته البارة الوفية ، وقد توفيت الى رحمة الله
يوم ٢٠ يناير سنة ١٩٣٣ ، وشيعنا جنازتها يوم ٢١ منه ، وشاركنا في تشييعها أقطاب الوفد
لمصاهرة الدكتور حيدر الشيشيني للمرحوم فريد بك

وأخذت بوصفي سكرتيراً للحزب الوطني أكتب سنوياً المقالات عن ذكرى مصطفى كامل
وذكرى محمد فريد وذكريات الحوادث التاريخية الهامة كضرب الاسكندرية واحتلال العاصمة
واتفاقية السودان الخ

وأنشأنا نادياً خفياً للحزب بشارع قصر العيني في ملتقاه بشارع دار النيابة

الجهبة الوطنية

١٩٣٥ - ١٩٣٦

جاهدت في ائتلاف سنة ١٩٣٥ كما جاهدت من قبل في ائتلاف سنة ١٩٢٥ ، وقد خرجت من كلا المسعينين بصفقة المغبون ...

كانت البلاد سنة ١٩٣٥ في حاجة ماسة إلى توحيد الصفوف ، فالدستور معطل ، والانجليز يتدخلون في شؤون البلاد ، ويحولون دون تحقيق أهدافها ، والوزارة (وزارة محمد توفيق نسيم باشا) تقرر التدخل البريطاني في أهم الشؤون العامة ، والأحزاب السياسية متنازعة متخاذلة

ألغى دستور صدق باشا في نوفمبر سنة ١٩٣٤ ، ولكن لم يعد دستور سنة ١٩٢٣ ، وبقيت البلاد من غير دستور زهاء عام ، وصرحت الحكومة البريطانية على لسان المستر هور وزير خارجيتها في ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٥ بأنها عندما استشيرت من الحكومة المصرية نصحت بأن لا يعاد دستور سنة ١٩٢٣ ، ولا دستور سنة ١٩٣٠

كان لهذا التصريح أثر أليم في النفوس ، وقامت المظاهرات الدامية احتجاجا عليه ، واتجهت الأفكار إلى ضرورة توحيد الصفوف لمواجهة التدخل البريطاني

كان الحزب الوطني من أول الساعين في توحيد الصفوف وتأليف « الجبهة الوطنية » وقد فكرت مع حافظ رمضان بك (باشا) رئيس الحزب في أن نخطو خطوة إيجابية لائتلاف الأحزاب ، بأن نقابل زعماءها شخصيا وندعوهم إلى أن يجتمعوا معا فذهبنا نحن الاثنين معا لمقابلة مصطفى النحاس باشا بداره بمصر الجديدة لنناشده أن يقبل الائتلاف كما قبله سعد سنة ١٩٢٥

النحاس يرفض الائتلاف

ذهبنا اليه وقابلناه في داره في الساعة السادسة من مساء الخميس ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٥ ، وعرضنا عليه فكرة توحيد الجهود وضم الصفوف وائتلاف الأحزاب لدرء الأخطار التي تهدد البلاد ، فأجابنا جوابا لا يبعث على الاطمئنان ، إذ قال إنه من أحرص الناس على الوحدة الوطنية

ولكن لا بطريق الائتلاف بين الأحزاب ، فان الوفد قد جرب هذا الائتلاف مرتين فنقض ، ولا يريد أن يعود إلى هذه التجربة ، بل يقبل أن يحصل تعاون بين الأحزاب بأن يعلن كل حزب مبدأه صريحاً وهو التمسك بدستور سنة ١٩٢٣ ثم رد اعتداء الانجليز عن الدستور وعن الاستقلال ، فقلت له ان اجتماع الزعماء قد يسهل اعلان الأحزاب جميعاً ميثاقاً يتفق عليه ، فأجاب بأن لا زوم للاجتماع ، ويكفي أن يعلن كل حزب هذا المبدأ ليفهم الانجليز أن لا خلاف بيننا . وتكلم طويلاً عن نقض الأحرار الدستوريين للائتلاف الذي عقد سنة ١٩٢٥ ثم سنة ١٩٣١ ، وقال اننا لا نريد أن نعود الى سياسة الائتلاف ، وكان كلامه قاطعاً . وعرض عليه حافظ رمضان باشا ارسال وفد الى عصبة الأمم لعرض القضية المصرية على العصبة والتشهير بالسياسة الانجليزية وقال ان هذه وسيلة عملية للضغط على الانجليز وحملهم على كف عدوانهم ، فأجاب بأنه لا يعارض في أن ترسل كل هيئة وفداً عنها ، أما ارسال وفد يمثل الأحزاب فلا يوافق عليه ، وأضاف أنه لا يشق من نتيجة عرض القضية المصرية على عصبة الأمم لان انجلترا لها السيطرة فيها فلا يضمن أن تحكم لصالحنا ، وانتهت المقابلة في نحو الساعة والنصف وكانت نتيجتها بالنسبة للائتلاف سلبية . (١) وسألني حافظ باشا بعد المقابلة عن رأيي فيما يحسن أن نعمله بعد ما بدا لنا في مقابلتنا للنحاس باشا من تعذر الائتلاف ، فقلت له يلزمنا أن لا نياس من النجاح ، وعرضت عليه أن ننشر نداء للأمة بتوقيعه بصفته رئيساً للحزب الوطني وتوقيع بصفتي سكرتير الحزب نناشد فيه الهيئات والطوائف في أن تساهم معنا في السعي لائتلاف الأحزاب ، فلعل هذه الحركة تكون بمثابة ضغط على الزعماء ليقبلوا الائتلاف ، فاستحسن حافظ باشا الفكرة ووضعت صيغة النداء فوافق عليها . ونشر في الصحف (الاهرام ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٥) وهذا نصه :

نداء الى الأمة

« سعيانا ولا نزال نسعى الى توحيد الكلمة وضم الصفوف وائتلاف الأحزاب ما استطعنا الى ذلك سبيلاً ، وغايتنا أن نتحد الجبهة القومية وتتغلب الأمة على العدوان المستعمر على حقوق مصر . ولئن اعترضتنا في الطريق عقبات فان ذلك لا يثنيانا عن متابعة السعي فيما نحن بسبيله ، فان المهمة التي نسعى لها مهمة دقيقة تحتاج الى مواصلة الجهود في غير ملل ولا هوادة

(١) جاء في المقطم الصادر يوم ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٥ تحت عنوان (مقابلات . عند النحاس باشا) ما يلي « في منتصف الساعة الثامنة من مساء أمس قابل دولة مصطفى النحاس باشا في داره بمصر الجديدة حضرتي صاحبي العزة الاستاذ محمد حافظ رمضان بك ورئيس الحزب الوطني والاستاذ عبد الرحمن الرافعي بك سكرتير الحزب والفهوم ان المقابلة خاصة بالدعوة الى توحيد الصفوف وعلاج العقبات القائمة في سبيل تلك الامنية الوطنية »

وكتبت الاهرام بعددها الصادر في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٥ تحت عنوان (نجاح المساعي لتأليف جبهة وطنية - بشرى) فصلاً طويلاً عن نجاح هذه المساعي جاء فيه : « لقد بسطنا للقراء من قبل تفاصيل المساعي التي قام بها رسل الخير في سبيل تفاهم جميع الهيئات والاحزاب وذكرنا ما قام به حضرات أصحاب السعادة والعزة أمين يحيى باشا وعبد الرحمن فهمي بك - وهما مستقلان عن الاحزاب - ومحمد حافظ رمضان بك ورئيس الحزب الوطني وعبد الرحمن الرافعي بك سكرتير الحزب العام ، وهؤلاء ومن أيدوا مساعيهم في الائتلاف بعد ذلك جديرون بالشكر والتقدير ، ولا يفوتنا قبل ان نسرد تفاصيل ما جرى من المباحثات والاجتماعات أن ننوه ايضاً بفضل الشبيبة في تحقيق فكرة الائتلاف ، فقد نادى بها الطلبة من الساعة الاولى ، ودعوا وسعوا اليها ، وجهدهم في هذا جدير بالذكر ، الى جانب التضحيات الخطيرة التي قاموا بها في سبيل قضية الوطن والتي ستبقى على مر الدهور مخلدة في سجل حركة استقلال مصر »

« وبقيننا أن كل ما يبدل لها من سعى وما تحتاج إليه من وقت ليس عبثاً ضائعاً فإن اتحاد الجبهة هو الاداة الاولى للكفاح الوطنى وبخاصة فى الظروف العصيبة التى يجتازها البلاد الآن ، وليس السبيل الى نجاح هذه المهمة التراسق بالسهام واستثارة الضغائن والاحتقاد بل نحن أحوج ما نكون الى ضبط النفس لكي نستخلص الوحدة القومية من بين الاشواك والعقبات التى تكتنفها . من أجل ذلك جئنا نناشد الاحزاب أن تتجاوز عما يستثير غضبها من قوارص الكلام وأن تقابل ذلك بالحلم وسعة الصدر ، لاسيما وأن الفوارق بين الاحزاب لا يقام لها وزن بجانب الغاية التى نسعى اليها . ونهيب بالامة أن تعاوننا فى تحقيق هذه المهمة ، وأن تشترك عملياً فى نجاحها بأن تتضافر طوائفها وجماعاتها وتقاباتها وأفرادها على اختلاف مراكزهم ومشاربهم للاعراب عن إرادتهم فى توحيد جبهة الجهاد

« ولا ريب عندنا أنه إذا أجمعت الامة كلمتها وأظهرت إرادتها واضحة جلية فى ضرورة توحيد الصفوف فإن الاحزاب على الرغم من مظاهر الخلاف بينها تقدر روعة هذه الارادة وتنزل على رغبة الامة التى تنطق باسمها وتستمد منها سلطانها

« هذا هو واجب كل وطنى صادق ، وتلك سبيلنا دعونا وندعو اليها

« فليؤد كل منا واجبه ، وليوجه جهوده الى تلك الغاية ، والله ولى التوفيق

حافظ رمضان
عبد الرحمن الرافعى»

النحاس يعود فيقبل الائتلاف

استمرت مساعى الطوائف والشخصيات البارزة لتوحيد الصفوف ، إلى أن كان يوم ٩ ديسمبر فكلمنى بالتليفون الأستاذ مكرم عبيد (باشا) سكرتير الوفد المصرى وصاحب الكلمة النافذة فيه وقتئذ ، كما كلم حافظ رمضان باشا وقال لى أبشركم بأن فكرة ائتلاف الأحزاب قد لقيت أخيراً النجاح وأنما مدعوان باكر لحضور اجتماع زعماء الأحزاب بدار دولة مصطفى النحاس باشا بمصر الجديدة لتأليف الجبهة الوطنية الممثلة للأحزاب ، فاعتبطت لهذه البشرى ، وأملت من وراء هذا الاجتماع خيراً كبيراً

تألفت الجبهة الوطنية فى ديسمبر سنة ١٩٣٥ من الوفد المصرى ، والحزب الوطنى ، وحزب الأحرار الدستوريين ، وحزب الشعب ، وحزب الاتحاد ، أى جميع الأحزاب القائمة فى ذلك الحين ، ومن المستقلين . وقد قوبل تأليفها بابتهاج عظيم من الامة

وأخذت توالى اجتماعاتها فى شهر ديسمبر ويناير بدار النحاس باشا بمصر الجديدة ، وكان ممثلو الأحزاب فى هذه الاجتماعات هم : مصطفى النحاس ، أحمد ماهر ، مكرم عبيد عن الوفد المصرى ، حافظ رمضان وأنا عن الحزب الوطنى . محمد محمود عن حزب الأحرار الدستوريين . اسماعيل صدقى عن حزب الشعب . حامى عيسى عن حزب الاتحاد . ثم حمد الباسل ، على الشمسى ، حافظ عفيفى ، عبد الفتاح يحيى عن المستقلين

ويلاحظ أن الحزب الوطنى ميز عن الأحزاب الأخرى (عدا الوفد) فقد كان له ممثلان فى الجبهة ، فى حين أن لكل حزب آخر ممثلاً واحداً ، وكان هذا التمييز تقديراً لحسن بلائه فى سبيل الائتلاف وجهاده الماضى الطويل .

تألفت الجبهة الوطنية على أساس إعادة دستور سنة ١٩٢٣ ، ثم على أساس آخر انفصل فيه الحزب الوطنى عن الأحزاب الأخرى مع بقائه فى الجبهة ركناً من أركان الائتلاف وهو العمل على عقد معاهدة بين مصر وإنجلترا طبقاً لنصوص المشروع الذى انتهت اليه مفاوضات النحاس - هندرسن فى ربيع سنة ١٩٣٠

واختيرت لجنة تحرير لوضع صيغة الكتاب الذى اتفقت الجبهة على رفعه الى الملك فؤاد باعادة دستور سنة ١٩٢٣ ، وقد اجتمعت هذه اللجنة يوم الاربعاء ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٥ بنادى المحامين (بشارع فؤاد وقتئذ) وكانت مؤلفة كما يأتى : مكرم عبيد عن الوفد . وأنا عن الحزب الوطنى . ومحمد حسين هيكل عن حزب الاحرار الدستوريين . وأحمد كامل عن حزب الشعب . وحلمى عيسى عن حزب الاتحاد

ولما فرغت اللجنة من تحرير الكتاب عقدت اجتماعاً آخر لوضع صيغة الكتاب المزمع رفعه الى السير مايلز لامبسون (لورد كيلرن) المندوب السامى البريطانى للمفاوضة فى عقد المعاهدة ، وقد انفصلت عنها فى هذا الاجتماع ولم أشارك فيه تنفيذاً لما اتفقنا عليه فى الحزب الوطنى من عدم الاشتراك فى خطاب الجبهة الخاص بالمفاوضة

وفى يوم ١٢ ديسمبر وقع رؤساء الاحزاب والمستقلون على كتاب الجبهة الى الملك ورفع اليه وتسلمه على ماهر باشا رئيس الديوان الملكى وقتئذ ، وفى ذات اليوم صدر المرسوم الملكى بعودة دستور سنة ١٩٢٣ ، وجرت الانتخابات العامة لمجلس النواب والشيوخ فى مايو سنة ١٩٣٦

اقصائى عن الحياة البرلمانية

مرة أخرى

أشرت فى مقدمة هذه النبذة الى أنى خرجت من مسعى فى ائتلاف سنة ١٩٣٥ كما خرجت من ائتلاف سنة ١٩٢٥ ، بصفقة المغبون ، وهالك تفصيل ما حدث لى سنة ١٩٣٥ لما جاء توزيع المقاعد البرلمانية ، وكانت كثيرة لانها شملت مجلس النواب ومجلس الشيوخ كله من منتخبين ومعينين ، كنت العضو الوحيد فى الجبهة الوطنية الذى لم ينل مقعداً لا فى مجلس النواب ولا فى مجلس الشيوخ !! ولم يتركوا لى دائرة أو مقعداً فى كليهما ، فى حين أن الوفد جامل الاحزاب الأخرى المؤيدة للمفاوضة والمعاهدة فى التعيينات لمجلس الشيوخ نخص كل حزب منها بأربعة مقاعد من مقاعد الشيوخ المعينين (وكانت كلها شاغرة) ، أما الحزب الوطنى فانه لم يتفضل عليه إلا بمقعد واحد ناله طبعاً رئيس الحزب ، وبذلك أقصيت من الميدان حين جاء توزيع المقاعد . . تماماً مثل ما حدث لى سنة ١٩٢٦ ، والتاريخ يعيد نفسه !..

وكان غرض الوفد من السخاء على الاحزاب الاخرى (على خلاف عادته) بهذه الاربعة المقاعد لكل منها أن يضمن موافقتها له على ابرام المعاهدة التي كانت المفاوضات جارية بشأنها وعدم معارضتها في البرلمان ، لان الحكومة البريطانية كانت تشترط لعقد المعاهدة أن تتفق عليها الاحزاب كلها (ما عدا الحزب الوطنى طبعاً) ، ولعل هذا هو ما جعل الوفد يقصيني عن البرلمان سنة ١٩٣٦ كما أقصاني عنه سنة ١٩٣٦

هذا ، ولمناسبة خروجى بصفقة المغبون من مسعى في ائتلاف سنة ١٩٢٥ وائتلاف سنة ١٩٣٥ ، يحق لى أن أقول إني مغبون فى قومى ، هذا على الاقل شعورى سنة ١٩٣٦

نُحرمت طيلة حياتى من معاونة الغير لى ، لم أجِد معاونة لى فى أعمالى ومشروعاتى ومنهجى فى الحياة ، لا من المجتمع ، ولا من الحكومات ، ولا من الهيئات ، ولا من الافراد (إلا قليلا منهم) . كل كفاحى أو معظمه كان يسير بلا سند الا من معونة الله ، لم أنل من المجتمع ولا من الحكومات أى علامة تقدير لأعمالى ، لا أقول هذا طعناً فى المجتمع ، بل تقريراً للواقع ، وتحديثاً بنعمة الله ، نعمة الصبر ، ويلزمنى أن أعترف بأننى ، إلى جانب حرمانى من التقدير ، واجهت عقبات وتنكراً وجحوداً من هنا ومن هناك ، وعلام كل هذا ؟ لا أدرى اذا كنت على حق يتنكر له الناس ، أم على باطل يتولى الناس تقويمه ، على كل حال إن اعتقادى أننى على حق وأننى كنت مغبوناً فى قومى . قد أكون مخطئاً فى اعتقادى ، ولكنهم يقولون : لكل مجتهد نصيب ، إن أخطأ فله أجر وإذا أصاب فله أجران

أستطيع أن أقول إني دائن للناس لا مدين لهم ، أنا لا أحاسب المجتمع على ذلك ، بل إني لمغتبط أن ينتهى بى المطاف أن أكون دائئاً لا مديناً . أليس من قواعد المثالية أن يضحي الانسان للمجتمع ؟ فهأنذا أؤدى ضريبة التضحية على أوسع نطاق ، فلماذا أغضب ولماذا أحنق ؟ وفى الواقع إن الأمم لا تنهض الا بمن يضحون من أجلها ، ولكن لا ريب أيضاً أن الأمة التى تبخس المواطنين والمجاهدين أقدارهم تخذل فى نفوس الناس روح الاخلاص فى خدمتها ، لأن الناس ليسوا فى الغالب ملائكة يحتملون هذه المعاملة ، ولعل هذا الخذلان من أهم أسباب تأخر الأمم الشرقية

معارضتى لمعاهدة

سنة ١٩٣٦

أحاط الوفد بمعاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ بدعاية واسعة النطاق ، صاحبة الأساليب ، فأكثر من رسائل التأييد والتجبيذ لها ، وأقام الحفلات والمظاهرات ابتهاجاً بها ، وعدها فتحاً مبيناً ، وقال عنها النحاس قولته المشهورة التى اتخذت حجة على مصر فى مجلس الأمن سنة ١٩٤٧ وهى أنها « وثيقة الشرف والاستقلال » ، واستقبل عند عودته من لندن استقبال الغزاة الفاتحين ! فكان هذا الاستقبال وسيلة من وسائل التضليل والدعاية للمعاهدة التى أقرت الاحتلال الأجنبى فى البلاد وأقرت فصل السودان عملياً عن مصر

كانت مهمة المعارضة بالنسبة لهذه المعاهدة مهمة شاقة شائكة ، إذ كيف يسمع المعارضين صوت في هذا الجو الصاخب المملوء بدعايات المغالطة والتمويه ، وبمظاهر الطبل والزمر ؟
على أنني بعد أن قرأت نصوص المعاهدة ودرستها وفهمتها على وجهها الصحيح ، وجدت أنه لا يجوز السكوت على تضليل الأمة الى هذا الحد ، وأن علينا أن نجهر برأينا في حقيقة المعاهدة سواء أسمع أم لم يسمع ، ولئن لم يسمع في حينه فلا بد أن يأتي يوم تظهر فيه حقيقة ووجهته
فبادرت بوضع بحث مفصل في مساوىء المعاهدة وإظهارها على حقيقتها ، وجعلت عنوان البحث (استقلال أم حماية) وعرضته على المرحوم أنطون بك الجليل (باشا) رئيس تحرير الأهرام لينشره في الأهرام ، وكتبت له جواباً خاصاً بأن من حقنا على الأهرام أن تنشر رأينا كمعارضين الى جانب رأى المروجين والمحبذين ، فلم يتردد رحمه الله في الاستجابة الى طلبى ، ونشر رسالتى كاملة في عدد ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٣٦ ، وقد استغرقت أكثر من صحيفتين كاملتين من الأهرام ، فكانت أول صوت للمعارضة ارتفع بالطعن في المعاهدة بعد توقيعها ، وقد بدأتها بقولى : « الآن وقد نشرت نصوص المعاهدة وانقضت فترة كافية لمن أرادوا الابتهاج بها ، يجب على الأمة أن تبحثها وتفهمها على حقيقتها ، لأنها لا ترتبط بحقوق الأفراد وحدهم ، بل تتعلق بحقوق الوطن ، فى حاضره ومستقبله ، ولا تقتصر نتائجها على الجيل الحاضر فحسب بل تتعدى الى الأجيال المقبلة ، وإذا كانت عقود التصرفات بين الأفراد كالبيع والايجار والرهن وما الى ذلك لا يبرمها أصحاب الشأن فيها الا بعد بحثها وتمحيصها وإنعام النظر فى شروطها ومحتوياتها ، فأجدر بالعقود التى يرتبط بها مصير أمة أن تكون موضع الدرس والعناية من طبقات الأمة كافة حتى يتبين أى مصير هى قادمة عليه إذا هى قبلت المعاهدة »

وقد كان لنشر رسالتى فى الأهرام صدى بعيد فى رأى العام ، وانبرى مروجو المعاهدة ومؤيدوها للرد عليها فى الأهرام وغير الأهرام ، ولكن لا أظن أنهم استطاعوا أن يزيلوا تأثير ما احتوت عليه من الحجج والأدلة المنطقية القوية ، وقد لاقت الرسالة اهتماماً كبيراً حتى اضطرت الى طبعها على حدة بعد نشرها بالأهرام ، وأعدت طبعها مرتين أى أنى طبعها ثلاث مرات عدا نشرها فى الأهرام ، وكنت أوزعها مجاناً لمن يطلبها ، وقد وقعت بصفتى سكرتيراً للحزب الوطنى ، فكانت معبرة عن رأى الحزب فى رفض المعاهدة ، وأعلن رئيس الحزب وأعضاؤه البارزون بحوثهم وآراءهم وكلها متفقة على رفض المعاهدة

عودتى الى الحياة البرلمانية

١٩٣٩ — ١٩٥١

إن القدر وحده هو الذى أعادنى الى الحياة البرلمانية سنة ١٩٣٩ بعد أن أقصتنى عنها الحزبية الوفدية نيفاً وثلاث عشرة سنة

فى سبتمبر من تلك السنة توفى المرحوم محمد محمد الشناوى بك عضو مجلس الشيوخ عن دائرة

كفر بدواى بمديرية الدقهلية (١)، وهى تضم بلاداً من مركز المنصورة ومركز فارسكور وعتد الى شطوط دمياط، وأهل هذه البلاد يعرفوننى حق المعرفة، ويذكرون موافقى فى مجلس النواب الأول والذى يليه، وكثيرون منهم كانوا يتوقون إلى أن أعود الى الحياة البرلمانية سواء فى مجلس النواب أو فى مجلس الشيوخ، وكان الوفد قد قرر عدم الترشيح للمراكز التى تخلو وقتئذ فى البرلمان بحجة تدخل الحكومة فى انتخابات سنة ١٩٣٨، وهذا القرار لم يكن له مدى زمنى معلوم، على أننى قد أعربت لآخوة الشناوى بك عن رغبتى فى ترشيح نفسى لهذه الدائرة وسألتهم هل أحد منهم يرغب فى الترشيح لها، فأجابونى بالسلب، فاستخرت الله واعتزمت ترشيح نفسى لهذه الدائرة، وقدمت أوراق ترشيحى بمديرية الدقهلية يوم ١٤ أكتوبر سنة ١٩٣٩، ولكن سرعان ماظهر لى منافس من حزب الأحرار الدستوريين الذين كانوا أصحاب الغالبية فى انتخابات سنة ١٩٣٨، وأعرب عن رغبتى فى ترشيح نفسه، وأيده حزبه فى ذلك، ومن حسن الحظ أن حزبه كان قد ترك الحكم قبيل ذلك إذ استقال محمد محمود باشا أو طلب إليه أن يستقيل فى سبتمبر سنة ١٩٣٩، وتولى الوزارة علي ماهر باشا ولم يشترك فيها حزب الأحرار الدستوريين، على أنهم بوصف كونهم أصحاب الغالبية فى مجلس النواب كان لهم صوت مسموع فى الحكومة، وقد أرادوا أن يرشحوا واحداً منهم لهذه الدائرة التى خلت، ليزيدوا من عدد ممثليهم فى مجلس الشيوخ

ولكن أعيان المنطقة وقفوا بجانبى موقفاً مشرفاً كان له أثره فى نجاحى بالتزكية، ذلك أنهم صارحوا عبد الجليل أبو سمره باشا بأنهم مع صداقتهم له ولعائلة أبوسعده (عائلة المرشح الدستورى) وعائلة أبو سمره فانهم لا يمكن أن يؤثروا مرشح الأحرار الدستوريين على ولا بد أنهم سيكونون فى صفى إذا حصلت المزاخمة بيننا، فاستجاب عبد الجليل باشا الى نداءهم، وارتضى أن يقنع قريبه بتنأزله عن التقدم للترشيح، ولم يرض هذا الموقف زعماء الحزب فى مصر، ولاموا عبد الجليل باشا على تسببه فى خسارة الدائرة وتضييعها على حزبهم! فاعتذروا بأن أقرباءه وأصدقائه فى المنطقة أصروا على خذلان مرشحهم إذا هو تقدم ضدى، فسكتوا على مضض، ومن ثم لم يتقدم ضدى أى مرشح آخر وانتهت العشرة الأيام المحددة للترشيح بسلام، وبذلك صرت عضواً فى مجلس الشيوخ منذ الساعة الخامسة من مساء يوم الأحد ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٩

ومن الحق فى هذا المقام أن أنوه بفضل على ماهر باشا فى نجاحى، فانه رحب بترشيحى ترحيباً حاراً، وكان وقتئذ رئيساً للوزارة، فكان لترحيبه صداه فى رجال الإدارة، كما كان له أثره فى تسهيل انسحاب مزاحمى الدستورى، إذ قطع الأمل من مساعدة الإدارة له

عدت إذن إلى الحياة البرلمانية وانتظمت فى صفوف المعارضين، وكان الوفد يومئذ فى المعارضة يشغل مقاعدها فى مجلس الشيوخ، وكان له عدد وافر فيها، بخلاف مجلس النواب، وقد تضامنت معهم (عن عقيدة) فى المعارضة، وفى خطبى الأولى التى ألقيتها فى المجلس بجملة ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٩ بمناسبة الرد على خطاب العرش نوهت إلى أنهم فيما مضى (سنة ١٩٢٤) كانوا

(١) كان اسمها من قبل دائرة فارسكور وعدل الى كفر بدواى سنة ١٩٣٨، ثم عاد اسمها القديم (دائرة فارسكور) سنة ١٩٤٩

لا ينظرون بعين الارتياح إلى مواقفنا كمعارضين ، وها قد دارت الأيام فجمعنا صفوف المعارضة ، وكانت خطبتي تحمل في طياتها معنى عتابهم على محاربتهم لي في الماضي ، قلت في هذا الصدد ما يأتي : « زملائي الأعزاء ! أرجو أن تسمحوا لي وأنا أقف بينكم لأول مرة أن أرجع قليلا إلى ذكريات الماضي . لقد كنت عضواً في مجلس النواب الأول سنة ١٩٢٤ ، ووقفت مثل هذا الموقف مبدئياً آرائي وملاحظاتي على خطاب العرش ، وقد ألقاه وقتئذ المغفور له سعد زغلول باشا ، وكانت الحياة البرلمانية في مستهل عهدها ، وتقاليدها جديدة علينا ، ففكرت ملياً مع طائفة عزيزة من النواب في أى خطة نسلكها في البرلمان ، فاتفقنا على أن تكون خطتنا هي الدفاع عن المبادئ التي نؤمن بها والتي صارت جزءاً من حياتنا السياسية ، وأن نؤيد الوزارة في كل ما يتفق وهذه المبادئ وفي كل ما تعمل لصالح البلاد ، وأن نتقدمها بالرفق واللين فيما نعتقد أنها أخطأت فيه . وقد اصطاح الناس على تسمية هذه الخطة بالمعارضة ، فرضينا بهذه التسمية ، إذ جعلناها خالصة لوجه الله والوطن ، ودار الجدل الطويل وقتئذ على المعارضة في ذاتها ، هل هي لازمة أم غير لازمة ، نافعة أم ضارة ، ثم جاءت انتخابات سنة ١٩٢٥ لمجلس النواب الثاني ، فانتخبت فيه ولكن لم يطل عهده كما تعلمون ثم انقطعت صلتى بالحياة البرلمانية من الناحية الرسمية ، مع استمرارها من الناحية الروحية والفكرية ، إلى أن انتخبت في أكتوبر الماضي عضواً بمجلسكم الموقر ، فلما زرت معاهد البرلمان لأرى مدى التغييرات التي طرأت عليها في خلال هذه السنين رأيت الأوضاع هي هي ، غير أنني لاحظت أن قاعة نخمة قد أعدت للمعارضة في مجلس النواب ، وقاعة نخمة أخرى قد أعدت للمعارضة في مجلس الشيوخ ، وهذا هو الشيء الجديد ، وهكذا بعد أن كانت فكرة المعارضة موضع القيل والقال ، والجدل والحوار ، صارت نظاماً مستقراً معترفاً به من الجميع ، وقد زادني هذا التطور اعتقاداً بأننا كنا على حق سنة ١٩٢٤ وسنة ١٩٢٥ ، وأن المعارضة مادامت تنشد الحق والمصلحة الوطنية هي ركن من أركان الحياة النيابية ، وهي خير معوان للحكومة فيما تضطلع به من الأعباء الجسام » ثم حملت على معاهدة سنة ١٩٣٦ وذكرت إهدارها للجلاء ، وإقرارها الوضع الباطل في السودان وقلت فيما قلت : « أنا لست فيما أقول نظرياً ، بل إنني أستلهم آرائي من المشاهدات الدولية التي نراها كل يوم ، فالذي نشاهده أن معاهدات التحالف أو الصداقة أو موائيق الضمان بين إنجلترا وغيرها من الدول التي تربطها بها المصالح المشتركة قائمة على أساس عدم وجود قوات حربية بريطانية مستديمة في تلك البلاد ، فتطبيق هذه القاعدة يقتضي أن يكون الجلاء هو أساس التحالف والتعاون بيننا وبين بريطانيا ، لقد تعاهدت بريطانيا مع تركيا كما تعهدت لليونان ورومانيا وغيرها بمساعدتها في رد أي اعتداء عليها ، ومع ذلك لم يكن في أي عهد لها مع هذه الدول وجود قوات حربية بريطانية مستديمة في أراضيها ، وغير خاف أن اليونان ليست أكثر مناقوة ولا أعز نفراً ، ولا هي أقل استهدافاً لخطر الغزو الخارجي ، ومع ذلك لم يقل أحد أن درء هذا الخطر يكون بوجود قوات مستديمة لبريطانيا فيها ، ولا يمكننا ونحن من المؤمنين بمبدأ الجلاء أن نقر الوضع الحالي للتحالف وكذلك لا نقر الوضع الحالي للسودان كما هو وارد في المعاهدة ، إن الأساس الصحيح للتعاون بين الدول التي تحترم استقلالها هو ما صرح به المستر تشمبرلين في مجلس العموم البريطاني يوم ١٢ أبريل

الماضى (١٩٣٩) إذ قال إن كل عمل يهدد استقلال اليونان ورومانيا وترى اليونان أو رومانيا أن مصلحتها الحيوية تقضى عليها بمقاومته بقواها الوطنية هو عمل يلزم الحكومة البريطانية بأن تقدم فى الحال المساعدة للحكومة اليونانية أو الحكومة الرومانية ، هذا الأساس هو الذى نريده ونبغيه »

ثم تكلمت من الناحية الداخلية على « وجوب تقوية الجيش وربط النهضة الحربية بالنهضة الاقتصادية وأن من أولى مظاهر هذا الارتباط أن يستوفى الجيش جميع حاجاته من ملابس ومأكل وأسلحة ومدافع ومهمات وذخائر من موارد البلاد ، وبذلك يتم للجيش الطابع القومى طابع الاستقلال والكرامة وتنشأ فى البلاد صناعات حربية وغير حربية تتسع بها آفاق النهضة الاقتصادية وتجد الأيدى العاملة والرؤوس المدبرة مجالا جديداً للعمل والانتاج ، وبهذه الوسيلة تكون ملايين الجنهيات التى يقتضيها الدفاع الوطنى بمثابة رؤوس أموال تستثمر فى البلاد وتزيد من رخائها و ثروتها ولا تكون نفقات الدفاع وتكاليفه عبئاً على الميزانية وعلى البلاد كما يتوهم البعض ، بل تكون سبباً لتقدمها الصناعى والعمرانى ، أو بعبارة أخرى يجب أن يتم الانسجام بين الدفاع الوطنى والاقتصاد القومى ، وإنى لأرجو أن تعنى الوزارة بهذه الناحية كل العناية ، وإذا كانت مصر فى عهد محمد على قد كفلت بمواردها ومصانعها حاجات الجيش بأكملها فأولى بها وقد خطت فى ميادين العلم والتقدم هذه الخطوات الواسعة أن تكفل حاجات جيشها الحديث بنفس هذه الطريقة »

ثم تحدثت عن التعاون حديثاً طويلاً ودعوت الوزارة الى العناية به

وإذ كان كلامى عن معاهدة سنة ١٩٣٦ طعناً فى مشروعيتها وصحتها فقد انبرى لى أحد الشيوخ الوفديين فى الجلسة مدافعاً عنها وقال : « إنه لا يصح أن تتجاهل الحقائق ، ويكفى (فى نظره) أن يعترف الأجنبى فى المعاهدة بأن احتلاله انتهى وأنه بعد عشرين سنة تقوى فيها جيشنا ونستطيع بعدها أن نحافظ على قناة السويس التى هى مهمة لنا ومهمة له (كذا) يكفى أن يخرج حينئذ من البلاد بلا رجعة . وإذا قال هذا الأجنبى ساعتئذ (أى سنة ١٩٥٦) لا ، أمكننا أن نحتكم فى هذا الأمر إلى عصبة الأمم ، وكلام حضرة الزميل المحترم (مشيراً إلى) رجوع إلى الماضى واعتراض على معاهدة نظرتها الأحزاب كلها فى جبهة متحدة ومن أجل هذا سميت وثيقة الشرف والاستقلال ، ولم يكن فى الامكان الحصول على أفضل مما حصلنا ، ومع هذا فىمكن أن نحصل على خير من هذا بفضل جهود المصريين وما يعملونه فى تأييد الحليفة وفى العمل المجدى المشترك معها وهو الانتصار للديمقراطية » وكان كلام حضرة الزميل الوفدى انتصاراً لانجلترا وإبرازاً للتمسك بالمعاهدة دون أى مقتض

معاهدة سنة ١٩٣٦

ومناداتى بطلانها فى البرلمان

كان حديثى عن معاهدة سنة ١٩٣٦ فى مجلس الشيوخ أول حملة برلمانية على مشروعية المعاهدة بعد إبرامها ، حقاً إنها كانت موضع الطعن والحملة عليها من المعارضين أثناء عرضها على البرلمان ،

ولكن بعد أن قرر البرلمان قبولها هدأت الحملة عليها مؤقتاً بوصف أنها صارت قانوناً من قوانين الدولة

وقد تابعت الحملة على المعاهدة في مختلف المناسبات

ففي جلسة ١٢ يونيه سنة ١٩٤٠ في عهد وزارة علي باشا ماهر تناقش المجلس في موقف مصر بعد دخول إيطاليا الحرب ، واستمع في جلسة سرية الى بيان رئيس الوزراء ومناقشات الأعضاء ، وأصدر بجلسته علنية القرار الآتي :

« بعد سماع البيان الذي ألقاه حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء يقرر المجلس تأييده لهذا البيان كما يؤيد استمرار الحكومة في تقديم أكبر معونة ممكنة للحليفة في دفاعها عن الحق والحرية في حدود معاهدة الصداقة والتحالف »

فاعترضت على الشرط الأخير من القرار ، وأثبت اعتراضى عليه بالجلسة ، وأعلنت عدم موافقى عليه

ولما استقالت وزارة علي باشا ماهر في يونيه سنة ١٩٤٠ على أثر التدخل البريطاني وتألفت وزارة حسن صبرى باشا نوقش بيانها الوزارى بجلسة ٤ يوليه سنة ١٩٤٠ ووقفت منها موقف المعارضة ، وبنيت معارضى على أنها جاءت في أعقاب تدخل أجنبي اضطر الوزارة السابقة (وزارة علي ماهر) الى الاستقالة وأنها أعلنت في بيانها أن علاقة مصر ببريطانيا سيكون أساسها تنفيذ معاهدة سنة ١٩٣٦ بروحها ونصها ، وقلت في هذه الجلسة : « إن تأييد الوزارات أو عدم تأييدها يرجع الى أمرين : أولهما الملابسات والظروف التى تألفت فيها الوزارة ، وثانيهما مناهجها ومبادئها »

وبعد أن شرحت كيف أن استقالة الوزارة السابقة كانت نتيجة تدخل أجنبي ، عرجت على الأمر الثانى وقلت : « ومن ناحية أخرى فأنا لا أؤيد الوزارة لأنها تقوم على أساس يخالف مبدئى بصفى عضواً في الحزب الوطنى ، ولا شك أن حضراتكم تعلمون رأينا في معاهدة التحالف التى أبرمت سنة ١٩٣٦ ، وتعلمون وجهة نظرنا في العلاقات التى يجب أن تكون بين مصر وبريطانيا العظمى ، فالعلاقة التى يجب أن تكون بين البلدين يجب أن يكون أساسها الجلاء الذى طالما دعونا وما زلنا ندعو اليه وننادى به طوال السنين ، ولذلك لا يمكن ونحن دعاة هذا المبدأ القويم أن نؤيد وزارة تقوم على غير هذا الأساس »

وهنا أراد رئيس الجلسة (سليمان باشا السيد سليمان وكيل المجلس) أن لا أسترسل في هذا الحديث قائلاً : « أرجو حضرة الشيخ المحترم ألا يخرج عن الموضوع وأن يقصر كلامه على بيان الوزارة »

فقلت : « إنى أتكلم في بيان الوزارة الذى جاء فيه أن علاقتنا وبريطانيا العظمى سيكون أساسها تنفيذ معاهدة التحالف والصداقة بروحها ونصها ، وهذا الأساس لا نقره بحال »

وعندئذ تدخل حسن صبرى باشا رئيس الوزارة قائلاً : « لقد أقسم حضرة الشيخ المحترم على

احترام قوانين البلاد ، ومعاهدة الصداقة صدر بها قانون يجب احترامه »
فأجبت : « أنا لا أزال متمسكا برأى . ولقد كنت دائماً ممن عارضوا معاهدة الصداقة
والتحالف ، والأحزاب والجماعات تطالب الآن (١٩٤٠) بالجلء وهو الرأى الذى طالما نادى به
الحزب الوطنى من قديم وحقت الأيام صحته ، فلا يليق بنا فى الوقت الذى اتفقت فيه الأحزاب
والجماعات على صحة هذا المبدأ وقامت تطالب بالجلء ، أن نتخلى عنه ، ولا يتفق مع مبادئ الحزب
الوطنى أن تؤيد وزارة تقوم على غير هذا الأساس »

ثم عاد رئيس الوزارة يجابهى باليمين التى أقسمتها قائلاً : وماذا يقول حضرة الشيخ المحترم فى
اليمين التى أقسمها على احترام قوانين البلاد ؟

وهنا تدخل المرحوم الأستاذ يوسف الجندى (وكان بينى وبينه ود متبادل) ورد على اعتراض
رئيس الوزارة قائلاً : « إن القسم على احترام قوانين البلاد لا يمنع أى عضو من انتقاد قانون ما
أو طلب تعديله » وقلت معقباً : « نعم ، ولى أن أعترض على أى قانون وأطلب تعديله أو إلغائه »
ثم قلت مخاطباً الأعضاء : « إخوانى الأعزاء ! إن المبادئ التى يدين بها الحزب الوطنى والتى أثبتت
الأيام صحتها هى ذلك التراث الوطنى المقدس الذى تلقيناه عن أسلافنا العظام ، فلا يجوز لنا أن نتنازل
عنها أو نتراخى فى التمسك بها » ، وانتهت المناقشة عند هذا الحد

ولما تناقش المجلس بجلسة ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٠ فى خطاب العرش على عهد وزارة حسين
سرى باشا لم أقر مشروع لجنة الرد على الخطاب ، وقد حصلت المناقشة فى جلسة سرية وأبدت
وجهة نظرى فى بطلان المعاهدة ، وعندما عرض مشروع اللجنة لأخذ الرأى عنه بالجلسة العلنية
لم أوافق عليه ، وقلت مانصه : « للأسباب التى أبديتها فى الجلسة السرية لا أوافق على مشروع الرد
المقدم من اللجنة »

وخلاصة هذه الأسباب (وهى مدونة تفصيلاً فى محضر الجلسة السرية) أن خطاب العرش
ومشروع الرد عليه كما وضعته اللجنة يحتويان على إقرار الأساس (أساس المعاهدة) الذى يتنافى
مع الاستقلال ومن ثم لا أوافق على الخطاب ولا مشروع الرد عليه ، وقلت فى تأييد وجهة نظرى :
« لقد اعترضنا كثيراً على أساس التحالف بين مصر وبريطانيا كما ورد فى معاهدة سنة ١٩٣٦
فكانوا يقولون عنا أننا متطرفون أو متطايرون ، وها هى الحوادث تنطق بأننا كنا معتدلين فيما
قلناه وتوقعناه ، ولا أدرى ما هى مصلحة البلاد فى كتمان الحقائق عنها أو تصوير الأمور على غير
حقيقتها ، إن الوضع الصحيح للتحالف أو التعاون هو ما نراه بين بريطانيا واليونان ، نريد أن
يعاملونا كما عاملوا اليونان قديماً وحديثاً ، لقد ساعدوها على استرداد استقلالها منذ ثيف ومائة عام ،
وتركوها طول هذه المدة مستقلة استقلالاً صحيحاً ، تركوها تعتمد على نفسها وتؤلف جيشها
وأسطولها ، تركوها تقوى وتنمو وتنهض ، وساعدوها على توسيع أملاكها ، وكانوا كلما تعرض
استقلالها لخطر هبوا لنجدتها ، وحاربوا من أجلها ، ومع ذلك لم يكن من شروط التحالف أو التعاون
بينهما قديماً أو حديثاً أن يكون لـانجلترا فى أى جزء من أراضى اليونان قوات خربية مستديمة فى

حالتى الحرب والسلم كما هو الحال عندنا ، ولا أن تقتسم وإياها السيادة وتستأثر بالحكم فى أى جزء من بلادها كما هو الحال فى السودان ، فهذا النوع من التحالف أو التعاون ، هذا النوع السليم الصحيح ، هو الذى أنتج دولة قوية هبت للدفاع عن الدمار ضد الغزو الايطالى ، لأنها تعتقد حقاً أنها تدافع عن الاستقلال لا عن الاحتلال .

« أنا لا أتصور استقلالاً بغير الجلاء ، ولا أتصور احتلالاً مهما كان شكله بغير تبعية ، ولا أتصور تحالفاً بين دولتين مستقلتين يقوم على غير أساس الجلاء ، إلا إذا تنازلت إحداها عن الجلاء ، أو عن جوهر الاستقلال ، هذه هى الحقائق ، هذه هى المسميات ، أما الأسماء فما أكثرها (إن هى إلا أسماء سميتموها) »

وعندما نظر المجلس بجلسته ١٧ فبراير سنة ١٩٤١ (فى عهد وزارة حسين سرى باشا أيضاً) استجواب حافظ رمضان باشا فى الاعتراض على تصريح المستر تشرشل الذى ألقاه فى ديسمبر سنة ١٩٣٩ وأخذ فيه على ايطاليا أنها هاجمت مصر وهى (تحت الحماية البريطانية) قلت فى هذا الاستجواب : « يهجنى أن أبين لحضراتكم وجهة نظر الحزب الوطنى فى هذا الموضوع ، ولا أريد أن أكرر ما قلت فى الجلسة السرية التى عقدت فى الشهر الماضى ، بل أقرر أنى اعترضت بكل قواى على تصريح المستر تشرشل ، والذى أريد أن أقرره الآن أن اعترض على هذا التصريح ينطوى أيضاً على اعتراض على المعاهدة ، واسمحوا لى أن أبين أن وجهة نظر الحزب الوطنى لا تقر المعاهدة لأنها تتنافى مع الجلاء وهو من المبادئ الأساسية للحزب الوطنى كما تتنافى مع ارتباط السودان بمصر ارتباطاً لا يقبل التجزئة ، لهذا نحن نعترض على التصريح وعلى التفسير الذى لا يسه وقد رفضنا المعاهدة وتنفيذها ، وقد كان موقف الحزب الوطنى موقف المعارضة من كل الوزارات التى قامت على تنفيذ المعاهدة »

وبجلسة ٣ يونيه سنة ١٩٤٢ التى نوقش فيها خطاب العرش على عهد وزارة النحاس حدثت مناقشة طويلة بينى وبين رئيس المجلس (على زكى العرابى باشا) ووزير العدل (صبرى أبو علم باشا) فى شأن المعاهدة ومشروعيتها

فقد قلت رداً على خطاب العرش : « إن خطاب العرش قد أغفل - وبعبارة أصح أهدر - نقطتين جوهريتين فيما يتعلق بالسياسة العامة للدولة ، الأولى خاصة بالجلاء ، والثانية خاصة بالسودان . وإنى ألاحظ دائماً على خطب العرش ظاهرة تستوقف النظر ، هى أن كل خطاب عرش لا يخلو من التنويه بأن الوضع الحالى للبلاد والذى يجب أن تقوم عليه كل حكومة هو معاهدة التحالف والصداقة المبرمة سنة ١٩٣٦ ، مع أن لنا مندوحة فى أن نتجاوز عن هذه النقطة ، لأنها ليست نقطة جوهرية فى خطاب العرش ، ولا ضرورة لذكرها ، وأول ما اعترض عليه أن خطاب العرش ذكر هذا الوضع وأنا موقن أنه ينقض ركنا جوهريا من أركان الاستقلال والسيادة العامة ، وهو الركن الخاص بالجلاء ، لا أقول هذا لمجرد الكلام فى النظريات بل أذكره على أنه حقائق ثابتة يجب أن توضع موضع الاعتبار ، لأننا إذا قارنا بين هذا الوضع الذى فى مصر ووضع التحالف

القائم بين بريطانيا العظمى وحلفائها مثل أمريكا وتركيا واليونان وغيرهم فانتا لانجد فى أى معاهدة من هذه المعاهدات نصاً يبيح لها استدامة بقاء قواتها الحربية فى بلاد حليفها فى أيام السلم وأيام الحرب كما هو الحال فى مصر »

وهنا قاطعنى رئيس المجلس (على زكى العربى باشا) قائلاً : « هل يعترض حضرة الزميل المحترم على المعاهدة ؟ »

فأجبت قائلاً : « لى هذا الحق ، وأريد أن أنتقد السياسة العامة للحكومة ، وإذا قيل لى بأن هذا يتعارض مع كونها أقرت بقانون فانى لا أوافقكم على اعتبارها قانوناً ، ومع ذلك فان كل القوانين عرضة للمناقشة فيها فى البرلمان تمهيداً لتعديلها أو إلغائها »

فاعترض على أيضاً صبرى أبو علم باشا قائلاً : إتنا الآن فى صدد مناقشة خطاب العرش لا فى صدد الكلام عن المعاهدة

فقلت : « إن موضوع كلامى فى خطاب العرش ينصب على الجلاء والسودان وأرجو أن تتركونى أتكلم ، لأنى تكلمت فى عهد سابق عن هذا الموضوع ولم يعترض على أحد ، فلا يصح أن يضيق صدركم الآن بما لم يضق به صدر تلك العهود »

واستمرت المناقشة من الجانبين سجلاً إلى أن قلت : « ان الركن الثانى هو مسألة السودان ، وهذه مسألة ليست بالهينة ، لأن السودان هو نصف المملكة المصرية ، ورضاؤنا عن الوضع الحالى للسودان يعتبر منا اقراراً لسيطرة دولة أخرى على هذا النصف من المملكة وهو كما قلت مكمل لها ، فقال رئيس المجلس مرة ثانية : « هل حضرة الزميل المحترم يعترض على المعاهدة ويرغب فى تعديلها ؟ »

فقلت : « أظن أن حضراتكم تعلمون رأى فى المعاهدة ، فأنا لم أقبلها ولم أقرها فلا تحتاجونى بالمعاهدة »

وقال صبرى أبو علم : « اذا كان حضرة الزميل المحترم يريد أن يتكلم عن المعاهدة فالطريق الذى يجب أن يسلكه هو أن يقدم اقتراحاً بما يريده ، لأننا لو أبحنا المناقشة فى المعاهدة فى كل مناسبة لما انتهينا من ذلك »

فانبرى بهى الدين بركات باشا يدفع عنى هذه المقاطعات وقال : إن « لكل نائب ولكل شيخ الحق كل الحق عند مناقشة خطاب العرش أن يدلى بما يعن له من الآراء وأن يناقش كل مسألة يريد أن يعرض لها ، وأنا وإن كنت لا أوافق حضرة الزميل المحترم على بعض آرائه لكنى أرى أن من حقه المطلق أن يعارض أية سياسة سواء أ كانت متعلقة بالمعاهدة أم غير متعلقة بها » ، إلى أن قال : « أقول إنه لا حرج عليه فى ذلك مطلقاً ، ويجب أن نصغى اليه ولا نقاطعه ، لأن لكل أقلية حقوقاً يجب أن تحترم ، إن النظام البرلمانى لم يوجد إلا لىفسح المجال للأقليات ليكون لها صوت محترم يسمع ، لأن هذا هو أبرز فارق بين الحكم الدكتاتورى والحكم الديمقراطى ، أما القول

بتقديس معاهدة أو تقديس رأى سياسى معين أياً كان فهذا ليس من النظم البرلمانية أو الديمقراطية
فى شىء ويجب أن يستبعد من الأذهان »

وهنا عاد رئيس المجلس إلى الاعتراض قائلاً : « إن المسألة ليست مسألة الكلام عن الأقلية أو
الأغلبية ، ولكن نحن فى صدد مناقشة رأى فى ذاته ، وقد طلبت من حضرة الزميل المحترم أن
يحدد رأيه : هل يريد الاعتراض على المعاهدة أو على تنفيذها ، أو هل له رغبة فى تعديلها ؟ طلبت منه
أن يحدد أقواله بالدقة حتى يتيسر لنا متابعة آرائه »
فقلت : « أنا أعترض على المعاهدة »

وهنا قال صبرى أبو علم : « اعترضت ولا أزال أعترض على أن تدور المناقشة على أساس تجاهل
معاهدة عقدناها وأقرها البرلمان لأنها تتضمن سياسة ارتبط بها شرف مصر (تأمل ١١) ، أما أن
تتخذ من خطاب العرش وسيلة للطعن على معاهدة أقرناها ومتوجة بامضاء جلالة الملك فهذا الوضع
لا يمكن أن تقره الحكومة ، أما الاقتراح بالتعديل أو الانعفاء فبابه مفتوح »
وانتهيت من كلامى إلى أنى لا أقر خطاب العرش ولا مشروع الرد عليه
وكان موقف حكومة الوفد فى هذه المناقشة موقف تأييد ودفاع وتدعيم للمعاهدة التى أهدرت
الجلاء ووحدة وادى النيل

وبجلسة ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٢ المناسبة الرد على خطاب العرش أيضاً - فى عهد الوزارة الوفدية
- قلت فى الرد على هذا الخطاب :

« أنتقل الآن إلى القسم الخارجى من خطاب العرش ، إن نقطة الارتكاز فيه هى معاهدة سنة
١٩٣٦ ، وحضراتكم تعلمون وجهة نظرنا فيها ، وهى أننا لم نقبلها ولم نقرها لأنها تتعارض مع الجلاء
لدى هو أساس مبادئنا ، وتتعارض مع ارتباط السودان بمصر ، فتعارضها مع هذين المبدأين
الأساسيين جعلنا نقف منها هذا الموقف ، والجلاء فى نظرنا مرادف للاستقلال ، وأرجو ألا يتطرق
الى بعض الأذهان أننى اذ أتكلم فى هذه النقطة أنشد الخيال ، لا يحضرات الزملاء ! أنا أتكلم
عن عقيدة وعن حقيقة ثابتة ، وأضيف الى ذلك أنكم أدركون بأن التطورات الدولية التى ستعقب
هذه الحرب ستكون فيما أعتقد محققة لهذه المبادئ ، كبداى الجلاء ووحدة وادى النيل السياسية
والتاريخية والجغرافية ، ولا أخفى على حضراتكم أن من ضمن أسباب الحروب التى تشكو منها
الإنسانية نزعة الاستعمار ، نزعة تغلب القوى على الضعيف ، وهذه النزعة بدأ يظهر لها خصوم
أقوياء فى صفوف الديمقراطية ، وهم يعتقدون بحق أن سلام العالم وراحته وطعام نيئته لا يتحقق الا
بالعدول عن هذه النزعة ، لأن ما كان يصلح فى القرنين السابع عشر والثامن عشر لم يعد يصلح
مطلقاً لهذا العصر ، بل إن هذه النزعة كانت سبباً فى تقلقل السلام فى العالم ، فما علينا الا أن نتمسك
بمبدأ الجلاء ووحدة وادى النيل ، وسيأتى اليوم الذى يتحقق فيه هذا المبدأ »

وقلت يوم ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤٣ فى جلسة الرد على خطاب العرش أيضاً :

« لقد استوقف نظرى فى خطاب العرش ما جاء فى ختامه من أن مصر أو الشعب المصرى

يحرص كل الحرص على أن يتمتع باستقلاله تاماً كاملاً لا تشوبه أية شائبة ، وقد تساءلت عندما سمعت هذه الفقرة وتلوتها مرة أخرى في خطاب العرش ، كيف يمكن أن يتحقق الاستقلال تاماً لا تشوبه أية شائبة بدون الجلاء ؟ إن الاستقلال الصحيح لا يتحقق ولا يكون تاماً كاملاً لا تشوبه أية شائبة إلا إذا تحقق الجلاء

« يا حضرات الزملاء الأعزاء ! لقد دافعت غير مرة عن قضية الجلاء من فوق هذا المنبر ، وأراني أشعر كل يوم أنا وزملائي أننا ندافع عن قضية عادلة حققة ، قضية هي لب الاستقلال وجوهره ، ولا يمكن مطلقاً أن بلداً من البلدان يتمتع باستقلاله تاماً كاملاً لا تشوبه أية شائبة إلا إذا تحقق الجلاء فعلاً ، ولا تظنوا أيها السادة أن مثل هذه الدعوة والمجاهرة بها تسيء الى الصداقة بين مصر وبريطانيا ، فان الصداقة الحقيقية هي التي تبني على الاحترام المتبادل للحقوق بين الأمم ، وهذا هو الأساس الصحيح للصداقة بين الأمم ، هذا هو الأساس الذي يجب أن يبنى عليه نظام العالم الجديد

« وفي الواقع ، أيها السادة ، إذا لم يكن قد حان وقت الجلاء منذ زمن وإذا لم يحن وقت الجلاء عندما يتقرر مصير الشعوب فمتى يحين ؟

« إذا رجعنا إلى كتاب المستر جلادستون الذي أرسله الى المرحوم مصطفى كامل باشا سنة ١٨٩٦ فأننا نراه يقول فيه إن زمن الجلاء قد حان منذ سنين ، فإذا كان هذا التصريح قد صدر سنة ١٨٩٦ من المستر جلادستون وهو رئيس الوزارة البريطانية الذي وقع في عهده الاحتلال سنة ١٨٨٢ ، وشيخ الأحرار في إنجلترا ، فقلوله هذا له وزنه وله قيمته ، أما نحن أيها السادة فنعتبر أن زمن الجلاء قد حان منذ سنة ١٨٨٢ ، أي من السنة التي وقع فيها الاحتلال ، لأنه وقع بغير مبرر وبغير سبب »

إلى أن قلت : « هناك عنصر آخر يؤيد هذه القضية ، وهو أن تطور الأفكار العالمية واتجاه الشعوب إلى المثل العليا في خلال هذه الحرب يعتبر وجود قوات حربية أجنبية بصفة مستمرة في أي بلد من البلاد لا يتفق مع استقلال هذا البلد وكرامته القومية ، فهذا الاتجاه الجديد يؤيد قضية الجلاء ويجعلها قضية ناجحة

« ومهما قيل - أيها الزملاء الأعزاء - بالنسبة لمصر من أن وجود القوات البريطانية الحربية إنما يقصد به الدفاع عن حرية الملاحة في قنال السويس فلا أظن مطلقاً أن الأوضاع الصحيحة والمنطق السليم يتفقان مع هذا التعليل ، كما أعتقد أنه لم يعد يتفق مع التطور العالمي الذي أشرت إليه ، والذي لا يسمح مطلقاً بأن تكون العلاقة مع الشعوب مبنية على وجود قوات حربية أجنبية في البلد المستقل ، خصوصاً أن بريطانيا العظمى قد ارتضت في معاهدة الاستانة سنة ١٨٨٨ ، وفي معاهدة لوزان سنة ١٩٢٣ ، الوضع السليم لضمان حرية الملاحة في قنال السويس بما لا يتفق مع وجود قوات أجنبية لضمان هذه الحرية ، ذلك لأن معاهدة سنة ١٨٨٨ وهي معاهدة الاستانة التي اشتركت في التوقيع عليها بريطانيا العظمى قررت أن قنال السويس يجب أن يكون على الحياد ،

وقررت أن الدفاع عن حرية الملاحة في قنال السويس يجب أن يواكب أمره الى مصر وإلى القوات المصرية ، وكان لها - كما نص في المعاهدة - أن تستعين عند اللزوم إذا لم تكن قواتها كافية للدفاع عن حرية الملاحة في قنال السويس ، كان لها أن تستعين بقوات تركية ، فلما جاءت معاهدة لوزان التي أبرمت في يولييه سنة ١٩٢٣ بين تركيا وبين بريطانيا العظمى وحلفائها أقرت الأحكام الواردة في معاهدة سنة ١٨٨٨ مع تنازل تركيا عن كل حق لها في مصر والسودان ، نص على هذا صراحة في معاهدة لوزان ، ومعنى ذلك أنفراد مصر بالدفاع عن حرية الملاحة في القنال . إذن فالوضع الصحيح الذي ارتضته بريطانيا هو أن قنال السويس يجب أن يكون على الحياد ، وحياد قنال السويس يقتضى حياد الأرض التي يمر بها ، وأن حياد قنال السويس يجب أن يكون في كفالة مصر وحدها ، لأنه بتنازل تركيا عن كل حق لها بمصر والسودان أصبحت مصر منفردة بمعاهدة دولية بضمان حرية الملاحة في القنال، وهذا هو الوضع السليم الذي يجب أن نطالب به، فإذا ما بقيت جنود أجنبية بحجة الدفاع عن حرية الملاحة في قنال السويس فلا يكون الغرض الحقيقي منها هو هذا ، وإنما يكون لها غرض آخر لا يتفق مع أبسط قواعد الاستقلال ولا مع كرامة البلاد

« أيها الزملاء الأعزاء ، ذكرت ماربحتي قضية الجلاء في خلال الحرب ، ويلزمني أن أنوه أيضاً بأن مذكرة المعارضة الأخيرة (١) التي تقدمت إلى بعض المراجع السياسية تؤيد أيضاً قضية الجلاء، لأن أول المطالب التي طلبتها المعارضة في هذه العريضة هو جلاء الجنود البريطانية عن الأراضي المصرية »

وهنا اعترضني أحد الشيوخ الوفديين قائلاً : وهل يمكن المطالبة بالجلاء الآن ؟

فأجبت به بكل بساطة : « إننا نطالب به منذ سنة ١٨٨٢ »

ثم قلت : « والآن أرجو أن تسمحوا لي بأن أقول بهذه المناسبة إن هذا المطلب تقاربت الأحزاب على المناداة به ، أما نحن المعارضين القدماء فنعتبر الجلاء مبدأ لا مطلباً فحسب ، ونعتبره عقيدة لا وسيلة للمعارضة فحسب ، هو وسيلة للمعارضة ولكنه إلى جانب ذلك عقيدة ، وهو مبدأ ، ولذلك فأننا لا نقبل المعاهدة بدونه »

وهنا اعترضني محمد صبرى أبو علم باشا (وزير العدل) قائلاً : « هذا إذا كانت المعاهدة لا تزال معروضة »

فقلت : « سواء أكانت معروضة أم غير معروضة فإننا لا نقبل المعاهدة بدونه »

وبجلسة ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٦ أعلنت أن معاهدة سنة ١٩٣٦ باطلة وكذلك اتفاق

سنة ١٨٩٩

وقلت بجلسة ١٣ يناير سنة ١٩٤٧ لمناسبة تصرفات الحاكم العام للسودان (الجنرال هدلستون) :

« قد يقال إن اتفاقية السودان سنة ١٨٩٩ قد صححت معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وأنا أقول إنها لم تصحح أبداً ، وما زال البطلان لاحقاً بها ، كما أنه لا يزال لاحقاً بمعاهدة سنة ١٩٣٦ لأن هذه

(١) انظر نصها والحديث عنها في الجزء الثالث من كتاب (في أعقاب الثورة المصرية) ص ١٣٥

المعاهدة تتعارض مع الأوضاع الدولية القديمة والحديثة التي لا تسوغ مطلقاً الضغط على شعب من الشعوب لأنه أعزل من السلاح وإكراهه على توقيع اتفاقية أو معاهدة ضده ، وهذه الأوضاع التي أشرت إليها مازالت قائمة ، ومن مقتضاها أنه لا يجوز لدولة أن تنتهز وجود جيوشها في أرض دولة أخرى وتنتزع منها معاهدة أو اتفاقية ، أتريدون يا حضرات الزملاء دليلاً على الإكراه الواقع على مصر عندما أبرمت معاهدة سنة ١٩٣٦ ؟ أولاً كان الاحتلال قائماً في هذه الفترة وما زال قائماً مع الأسف ، ولا شك أن الاحتلال يفسد الرضا والتعاقد ، وقد أبرز هذا الإكراه بطريقة لبقة المغفور له عبد الخالق ثروت باشا حينما كان يتفاوض مع السير تشمبرلن وزير خارجية إنجلترا سنة ١٩٢٧ وكان الحديث سجلاً بينهما في أنه يجب أن تقبل مصر مشروع المعاهدة ، فماذا قال تشمبرلن للمغفور له ثروت باشا ؟ لقد ورد هذا في الكتاب الأخضر الذي نشره ثروت باشا في أعقاب سنة ١٩٢٧ ، قال السير أوستن تشمبرلن للرحوم ثروت باشا ما يأتي : إن لب المسألة في الوقت الحاضر هو ما إذا كان الشعب المصري والحكومة المصرية على استعداد للاعتراف بالظروف الخاصة التي وجدت فيها كل من مصر وإنجلترا تلقاء الأخرى وما إذا كنا نرغب في التعاون الودي مع الحكومة البريطانية لضمان الدفاع عن مصالحنا المشتركة ، فإن كان الجواب سلباً ظلت العلاقات بين مصر وإنجلترا تحت رحمة أدنى حادث يطرأ وتعرضت تلك العلاقات إلى أزمات قد تضطر بريطانيا العظمى إلى تسويتها بالقوة »

وهذا معناه أنه إذا لم تقبل مصر المعاهدة المعروضة عليها فستكون علاقة إنجلترا معها عرضة لأزمات تضطر إنجلترا إلى أن تتدخل لتسويتها بالقوة ، أليس في هذا معنى الإكراه والغصب الذي تواجهنا به إنجلترا لكي تضطر حكومة مصر إلى قبول المعاهدة المفروضة ؟ أقول هذا حجة لمن قبل المعاهدة في سنة ١٩٣٦ للتحلل منها ، وقد كنت ومازلت معارضاً لها ، من الذي يلومنا أو يحتج علينا بهذه المعاهدة ومقدماتها ترجع إلى سنة ١٨٨٢ وكل الدلائل تدل على أنها أخذت من الحكومة المصرية بطريق الضغط والإكراه ، فهي اذن باطلة ولا نلزم بها أصلاً »

وقلت بجملة ١٢ فبراير سنة ١٩٤٧ : « لقد قال الانجليز إن كل اتفاق يعقد في ظل الاحتلال باطل ، ولقد كان الاحتلال موجوداً ، والاحتلال هو رمز الإكراه ، وقبول مصر هذه المعاهدة في ظل الاحتلال يعتبر إكراهاً وهو لا يلزم مصر بشيء »

زملائي في المناداة ببطلان المعاهدة

كنا نحن ممثلي الحزب الوطني في البرلمان لانفتاً تنادى في مختلف العهود والدورات ببطلان معاهدة سنة ١٩٣٦ ، اذ هي وليد الغصب والإكراه ، نادى بذلك في مجلس الشيوخ حافظ رمضان باشا وأنا ، كما نادى به في مجلس النواب محمد محمود جلال بك وفكري أباطة باشا وعبد العزيز الصوفاني بك ، كان هذا النداء الذي تكرر منا عاماً بعد عام دعوة خالصة للانتفاض على المعاهدة والتحلل منها ، والحمد لله أن جعل الأمة مع الزمن تتقبل هذه الدعوة بقبول حسن وتتخذ من هذا البطلان شعاراً لها في جهادها لتحقيق أهدافها

التعاون والحركة التعاونية

اعتنقت التعاون منذ سنة ١٩٠٨ ، وساهمت في الحركة التعاونية بإرشاد المرحوم عمر بك لطفي مؤسس التعاون في مصر وتوجيه المرحوم محمد بك فريد الذي وجه الحركة الوطنية الى الانشاء والاصلاح الاقتصادى والاجتماعى ، الى جانب الجهاد السياسى ، ومن يومئذ لم تنقطع جهودى في خدمة النهضة التعاونية

بدأ التعاون شعبياً سنة ١٩٠٩

وفي سنة ١٩٢٣ أصدرت الحكومة قانوناً للتعاون وأنشئ في تلك السنة قسم التعاون بوزارة الزراعة (مصلحة التعاون الآن وتتبع وزارة الشؤون الاجتماعية) ولكن هذا القانون جعل النظام التعاونى حكومياً بحتاً ، وهو مالا يتفق والروح التعاونية ، إذ هي في أصلها روح شعبية ، ويجب أن تبقى كذلك ، هذا الى أن هذا القانون كان مقصوراً على التعاون الزراعى

التعاون في مجلس النواب سنة ١٩٢٤

انتهزت فرصة دخولى مجلس النواب سنة ١٩٢٤ فأديت تحت قبته ما استطعت من خدمات للتعاون

لجنة التعاون والشؤون الاجتماعية

فاقترحت بجلسته ٢٥ مارس سنة ١٩٢٤ تأليف لجنة جديدة تضاف إلى اللجان التي انتخبها مجلس النواب ، تسمى (لجنة التعاون والشؤون الاجتماعية) ، وقد أجل المجلس النظر في هذا الاقتراح الى جلسته ٣٠ مارس وفيها شرحته وقلت ضمن ماقلت : « إن اللجنة المالية لا يمكنها أن تنظر في شؤون شركات التعاون لأنها على أنواع مختلفة فمنها شركات التعاون الزراعى وشركات التعاون المنزلى وشركات التعاون المالى والصناعى ، والتعاون في الحقيقة هو ركن كبير من أركان الحياة الاقتصادية والاجتماعية في كافة البلدان ، وقد دخل بلادنا منذ أكثر من اثني عشر عاماً ، ولكن حركته بطيئة جداً لأنه لا يوجد تشريع خاص بالتعاون ولا يوجد نظام يضمن مساعدة الحكومة له ، فاذا ألفت لجنة خاصة للتعاون يكون الغرض منها أن تبحث في الاقتراحات والمشروعات الخاصة بالتعاون على أنواعه الزراعى والمنزلى والمالى فان ذلك يكون داعياً لزيادة الفائدة المرجوة من هذا النظام ، إن بلادنا محتاجة كل الحاجة الى انشاء التعاون ، وقد اهتم كثير من المجالس النيابية في أوروبا بنظام التعاون وأنشأت لجانا خاصة به ، وأذكر أن مجلس نواب فرنسا أنشأ سنة ١٩١٥ لجننتين ، لجنة « التبصر الاجتماعى » *prévoyance sociale* وتختص بكل المسائل الاجتماعية ، والثانية واسمها « لجنة العمل » وتختص بالصناع والعمال ، وأعتقد أنه يمكن أن يكتفى بلجنة واحدة تبحث في كل ذلك ، وإنشاء هذه اللجنة يدل على زيادة عناية الأمة بأعمال التعاون ، ولذلك أعرض اقتراحى هذا وأطلب أخذ الرأى عليه »

وبعد مناقشة وجيزة وافقت أغلبية المجلس عليه ، وتم تأليف اللجنة بمجلسة ٧ إبريل سنة ١٩٢٤ أخذت لجنة التعاون تؤدي مهمتها في جد ومثابرة ، فعقدت إحدى عشرة جلسة في بحث القانون القديم للتعاون (رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٣) الذي أحيل على البرلمان ضمن القوانين التي صدرت قبل انعقاده ، وقد قررت اللجنة التعديلات التي رأتها كفيلة بإصلاح هذا القانون وسد ما فيه من النقص ، وأتمت وضع مشروع قانون متضمناً هذه التعديلات ، وقررت أيضاً وجوب تخصيص مبلغ ربع مليون جنيه من ميزانية سنة ١٩٢٤ لأقراضها بدون فائدة لشركات التعاون الزراعية المؤلفة وفقاً لأحكام القانون الجديد ، وانتخبني مقررًا لهذا القانون ، فأرسلت في ٢٠ مايو سنة ١٩٢٤ خطاباً باسم اللجنة الى رئيس مجلس النواب (أحمد مظلوم باشا) أرفقت به مشروع القانون ورجوت منه في الخطاب « أن يعرض المشروع على المجلس في جلسة قريبة حتى يتم في هذا الدور الحالي (دور سنة ١٩٢٤) تقرير مشروع قانون التعاون الزراعي الذي تنتظره البلاد منذ سنوات عديدة والذي يؤمل أن ينهض بالحالة الاقتصادية وتنال البلاد الفوائد المرجوة منه »

وذكرت في الخطاب أن اللجنة قررت تخصيص سلفة ربع مليون جنيه من ميزانية سنة ١٩٢٤ لأقراضها لشركات التعاون الزراعية « ولما كانت الميزانية ستعرض قريباً على المجلس لبحثها وتقريرها فاللجنة تأمل أن تعرضوا معاليكم على هيئة المجلس تقرير هذه السلفة لتخصيصها لشركات التعاون الزراعية التي ألفت أو التي تؤلف طبقاً لأحكام هذا القانون ، هذا ما قررتة اللجنة أرفعه لمعاليكم لعرضه مع مشروع القانون على هيئة المجلس لنظرها بصفة مستعجلة قبل نظر الميزانية ليقرر ما يراه »

كتبت (الأهرام) بعددها الصادر في ٢٥ مايو سنة ١٩٢٤ تحت عنوان (شركات التعاون الزراعية في مجلس النواب) مقالة لخصت فيها مشروع القانون وقالت : « وينتظر أن يعرض على مجلس النواب في اجتماعه اليوم - ٢٥ مايو سنة ١٩٢٤ - ليقرر رأيه فيه »

ولكن المجلس قبل اقتراح حسين بك هلال أحد النواب الوفديين تأجيل النظر في المشروع حتى تفرغ اللجنة المالية من درس الميزانية ، وقد عارضت في هذا التأجيل ولكن ذهبت معارضي سدى ، وأدركت من هذا التأجيل أنه قد يؤدي الى تعطيل نظر المشروع وتعطيل تقرير السلفة التعاونية الى دور مقبل ، فاقترحت بمجلسة ٣١ مايو سنة ١٩٢٤ أن لا يفيض الدور الحالي (دور سنة ١٩٢٤) قبل النظر في المشروع ، فقبل المجلس اقتراحي في تلك الجلسة وأصدر القرار الآتي : « يقرر المجلس نهاية الدور الحالي من انعقاده بمجرد الانتهاء من نظر الميزانية وقانون شركات التعاون الزراعية وما يقرر له المجلس صفة الاستعجال من القوانين الأخرى »

ولكن المجلس عدل عن هذا القرار بمجلسة أول يونيه وقرر « أن يترك أمر فض المجلس لما تقتضيه ظروف العمل وحكمة جلالة الملك »

وبمجلسة ١١ يونيه سنة ١٩٢٤ اقترحت أن يقرر المجلس فتح اعتماد من المال الاحتياطي بربع مليون جنيه لتسليف شركات التعاون الزراعية في خلال السنة المالية الحالية ١٩٢٤ - ١٩٢٥ ،

فعارض وزير المالية (محمد توفيق نسيم باشا) في هذا الاقتراح ، وقرر المجلس إرجاء النظر فيه الى وقت نظر قانون شركات التعاون

ولما عُرض القانون على المجلس بجلسته ٨ يونيه سنة ١٩٢٤ طلب رئيس الوزارة (سعد زغلول باشا) تأجيل النظر فيه الى دور الانعقاد المقبل بحجة أن الحكومة غير مستعدة للمناقشة فيه في تلك الجلسة لغياب وزير الزراعة (فتح الله بركات باشا) ، ولأن وكيل الوزارة عُزل ، فعارضت في التأجيل وقلت : « إن هذا القانون من اختصاص قسم التعاون ولهذا القسم مدير ومفتش فيستطيع أحدهما أن يمدنا بما نحتاجه من المعلومات ، ومن مصلحة البلاد القسوى تقرير هذا القانون في هذا الدور » ، فعقب سعد باشا على معارضتي بقوله : « كنا نود أن ينظر هذا القانون في الدور الحالي ولكن لا يوجد في قسم التعاون الموظف الكبير الذي يعنيه الدستور لأجل أن يمثل الوزارة أمام المجلس لأن الدستور يقضى بأن لا يمثل الوزارات أمام المجلس إلا كبار الموظفين » ، فوافق المجلس على تأجيل النظر في القانون الى الدور المقبل . . .

ومعلوم أن مجلس النواب قد مُحل في أوائل الدور المقبل (ديسمبر سنة ١٩٢٤) فلم ينظر القانون ولا تقرر السلفة ، ثم حل المجلس الجديد ثانية في مارس سنة ١٩٢٥ وعطلت الحياة النيابية

وفي سنة ١٩٢٧ أقر البرلمان قانون التعاون رقم ٢٢ لتلك السنة ، وقد أخذ بمعظم التعديلات التي عرضناها على مجلس النواب سنة ١٩٢٤ ، وهو قانون صالح في مجموعه إذ جعل التعاون شعبياً وحكومياً معاً ، ومن ثم أخذت الجهود تتضافر لاقامة صرح التعاون في الريف والحضر وبجلسته ٢١ يونيه سنة ١٩٢٤ ، لمناسبة نظر الميزانية اقترحت إرسال بعثة الى الخارج لدرس نظام التعاون بايطاليا وبلجيكا وهولاندا وارلندا ، فوافق نائب وزير الزراعة على هذا الاقتراح ، وتم تنفيذه

لجنة سنة ١٩٣٩

في سبتمبر سنة ١٩٣٩ على عهد وزارة علي باشا ماهر ألفت وزارة الشؤون الاجتماعية لجنة من بعض المعنيين بالحركة التعاونية وهم : الدكتور ابراهيم رشاد بك (باشا) مدير مصلحة التعاون ، وأنا ، ومحمد ذوالفقار بك ، والدكتور أحمد حسين بك (باشا) وكيل مصلحة التعاون وقتئذ ، والدكتور يحيى أحمد الدرديري ، لبحث كافة الوسائل التي تؤدي الى النهوض بالحركة التعاونية فبحثنا ملياً على ضوء التجارب الماضية في خير الوسائل العملية لتحقيق هذا الغرض ، ورأينا أنه يجب علاج هذه الحالة من نواح ثلاث : (١) تمويل الجمعيات التعاونية (٢) الاشراف عليها (٣) تعديل قانون التعاون

والحلول التي عرضناها من جهة التمويل هي إما إنشاء بنك تعاوني مستقل أو تحويل بنك التسليف الزراعي الى بنك تعاوني

أما الاشراف على الجمعيات فقد رأينا أنه أساس ضروري لنهضتها وانتظام أعمالها وإرشاد أعضائها إلى حسن إدارتها ، وهذا الاشراف تتولاه مصلحة التعاون ، ولكن ليس لديها الموظفون الكافون للقيام بهذه المهمة ، فان عدد الجمعيات التعاونية كان يبلغ سنة ١٩٣٩ نحو ٨٠٠ جمعية ، ورأينا أنه يلزمنا أن نصل بها إلى أربعة آلاف جمعية (١) ولم يكن يتسنى لمصلحة التعاون بنطاقها وقتئذ أن تقوم بمهمة الارشاد والاشراف بالنسبة لهذا العدد الكبير ، وأوضحنا في التقرير أنه من الضروري إنشاء تفتيش للتعاون في كل مديرية قوامه مفتش ومراجع لحسابات الجمعيات أو مراجعان بحسب اتساع المديرية ، ومنظم لكل ثلاثين جمعية ، ونظراً لصعوبة زيادة عدد الموظفين اقترحنا نقل العدد الكافي من حملة دبلوم التجارة العليا بمختلف الوزارات إلى مصلحة التعاون ليقوموا بمهمة مراجعي حسابات الجمعيات وأن ينقل إليها بالتدريج العدد الكافي من مهندسي الزراعة ومعاونيها من حملة دبلوم الزراعة العليا من موظفي التفتيش الزراعية للعمل كمنظمين للجمعيات ، على أن يتولى هؤلاء المنظمون مهمة الارشاد الزراعي ونشر التعاليم الحديثة لوزارة الزراعة والاشراف على عملية مقاومة دودة القطن في مناطق الجمعيات

قدمنا تقرير اللجنة بهذه المقترحات إلى الوزارة في أكتوبر سنة ١٩٣٩ ، وقد نوهت إلى هذا التقرير ومقترحاته في كلتي بمجلس الشيوخ بجلسته ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٩ وأهبت بالحكومة أن تعمل بمحتوياته ، وأظن أن هذا التقرير صار مع الزمن موضع التنفيذ تدريجاً ، مما كان له أثره في اطراد النهضة التعاونية

وبجلسة ٢٠ مايو سنة ١٩٤١ بمجلس الشيوخ لمناسبة المناقشة في ميزانية الدولة تحدثت عن نصيب التعاون في الميزانية المعروضة على المجلس والميزانية السابقة ، وأخذت على وزارة الشؤون الاجتماعية عدم عنايتها بالتعاون خلال عامين تقريباً منذ انشائها ، وقلت إن كل ما عملته أنها ألفت في سبتمبر سنة ١٩٣٩ تلك اللجنة التي كنت عضواً فيها ، وطلبت تنفيذ مقترحاتها

وقد قابل المجلس هذه الملاحظات بتصفيق الاستحسان واغتنب لها التعاونيون ، وإني أستسمح القارئ أن أورد هنا ما قاله الدكتور إبراهيم رشاد بك مدير مصلحة التعاون وقتئذ في (مجلة التعاون) التي كانت تصدرها المصلحة - عدد يولييه سنة ١٩٤١ - تحت عنوان (الحركة التعاونية في مجلس الشيوخ) قال :

« إذا ذكرنا عمر لطفي بك بأنه « رائد التعاون » في مصر الذي كان أول من دعا إليه وأسس جمعياته ، والسلطان حسين كامل بأنه « أبو التشريع التعاوني » في مصر إذ قدم باسم الجمعية الزراعية في سنة ١٩١٣ أول مشروع قانون للتعاون ، وفتح الله بركات باشا بأنه « الوزير التعاوني » الذي بعث الحركة التعاونية من مرقدتها وأمدّها بالقوة والنشاط ، إذا ذكرنا هؤلاء الأعلام التعاونيين في تاريخ حركتنا المباركة ، فأننا لا ننسى صديقنا الفاضل الأستاذ عبد الرحمن الرافعي بك وهو أول من وضع التعاون في مصر وضعاً علمياً وأطلع الأمة على دقائق هذا المذهب الاقتصادي الاجتماعي

(١) صار عددها ٢٠٠٠ جمعية (احصاء سنة ١٩٤٥)

الحديث ، على أنه وهو تلميذ عمر لطفي لم يقف جهده في خدمة التعاون عند تأليف أول كتاب عربي فيه (١) ، بل سابر الحركة التعاونية في مصر منذ سنة ١٩٠٨ حتى اليوم ، وشاركها نعيمها وبأساءها ، ولا يزال يرفع صوته عالياً في الدفاع عن حقوقها ومصالحها ، وأقرب ما كان ذلك في جلسة مجلس الشيوخ مساء يوم ٢٠ مايو سنة ١٩٤١ إذ تكلم في التعاون كلام خبير به عليم بحالته ، مطلع على مزاياه وفوائده ، واقف على العقبات التي تعترض سبيل تقدمه وانتشاره في هذه البلاد

« هكذا ظل هذا الوطني الكبير والمحامي الشهير والشيخ المحترم ، زهاء ثلاثة وثلاثين عاماً وهو ملازم للحركة التعاونية المصرية ، متصل بها أوثق اتصال ، مجاهد في سبيلها جهاد الأبطال ، أفلا يدل ذلك على إيمان ثابت بالتعاون ونفعه لمصر بل ضرورته لها ؟ لقد ظهرت في خلال تلك الحقبة من الزمن نظريات اجتماعية شتى في نواحي العالم ، وجربت مشروعات ووسائل لا عداد لها لاصلاح أحوال الطبقات ، واطلع الأستاذ الرافعي على ذلك كله وهو العالم المؤرخ ، ولكنه مع هذا لا يزال على إيمانه بفضل التعاون على كل نظام إصلاحي آخر

« وإذا كان في هذا الثبات شهادة للتعاون ، فإن فيه أيضاً شهادة لذلك الرجل الثابت على مبدئه التعاوني ، ودلالة على متانة خلقه وشدة وفائه ، وقد يتعدد الأصدقاء ويتفاوتون مودة وإخلاصاً ، ولكن أفضلهم وأبقاهم هو الصديق القديم ، فهنيئاً للتعاون هذا الصديق » ، ثم أوردت المجلة نص كلمتي بالجلس ، وعلقت عليها بقولها : « هذا ما قاله الأستاذ الكبير الرافعي بك في التعاون وضرورة العناية به ، وإنا لندرجو أن يكون لكلامه صدى تردده الأرجاء حتى تحظى الحركة التعاونية بالرعاية الواجبة لها والتي لا يمكنها من دونها أن تنهض وتؤتي ثمارها اليانعة ، وقليل بعد ذلك أن نوجه عبارات الشكر الى صديقنا بل صديق التعاون الوفي ، ولكنه شكر تاريخ الحركة التعاونية في هذه البلاد الذي سوف يسجل له بأحرف من نور »

ولمناسبة الرد على خطاب العرش سنة ١٩٤٢ عرجت في كلمتي التي ألقيتها بجلسته ٩ ديسمبر من تلك السنة على التعاون وقلت : « أظن أن حضراتكم سمعتم مني غير مرة كلاماً عن مسألة التعاون ربما إلى درجة الاملال ، لقد تسكمت عن التعاون وتأييد النهضة التعاونية ، وكلامي المتكرر في هذا الموضوع لم يكن بدون مقتض ، فالظروف أثبتت أن التعاون من أهم الأسلحة لمكافحة الغلاء وسهولة التوزيع ، ولذلك رأينا - والحمد لله - نهضة طيبة في إنشاء الجمعيات التعاونية ، ونهضة من الوزارة بمعاونة هذه الجمعيات ، ولكن الذي أرجوه بالحاح من الحكومة أن تعني عناية خاصة بالرقابة على هذه الجمعيات على أحسن وجه ، فإن إهمال الرقابة يؤدي إلى تدهور الجمعيات بمرور الزمن ، والرقابة تكون بزيادة عدد الموظفين المراجعين لحساباتها والمفتشين على أعمالها ، يجب أن تقوى (مصلحة التعاون) التي تقوم بهذه الرقابة ، ويجب على وزارة التكوين أن تمد الجمعيات التعاونية بطلباتها في كل شيء لأن إمداد هذه الجمعيات بكل طلباتها من جميع المواد يساعدها على نمو أعمالها ، ويزيد الجمهور إقبالاً عليها ، لأنني أخشى إذا ما تراجعنا في إمدادها وتراخينا في إجابة طلباتها أن يحدث رد فعل سيء الأثر ويؤدي إلى تعثر الحركة التعاونية لاسمح الله »

(١) كتاب « نقابات التعاون الزراعية - نظامها وتاريخها وثمراتها في مصر وأوروبا »

أول مؤتمر للتعاون

٥ يونية سنة ١٩٤٣

في سنة ١٩٤٣ أعدت مصلحة التعاون مؤتمراً عاماً للتعاون ، واختارت لأقامته مدينة المنصورة باعتبارها عاصمة الدقهلية التي تعد من أولى المديريات في الاقبال على الحركة التعاونية ، وقد ساهمت في هذا المؤتمر لأنه من الوسائل العملية الفعالة في النهوض بالتعاون والدعاية له وترغيب الناس فيه رأس المؤتمر فؤاد سراج الدين وزير الشؤون الاجتماعية وقتئذ ودعاني إلى حضور المؤتمر فلبيت الدعوة لأنها قامت على أساس النهوض بنظام ساهمت فيه منذ الساعة الأولى ، وحضر المؤتمر أيضاً وزير آخر من وزراء الوفد وهو المرحوم الدكتور عبد الواحد الوكيل بك وزير الصحة

أقيم المؤتمر في سينا « ركس » بالمنصورة بالسكة الجديدة ، وكان المكان غاصاً بالمدعوين من كبار الأعيان والموظفين والمتقنين من مختلف الطوائف ، وكان من خطبائه مدير الدقهلية وقتئذ محمود حسيب بك ، وقد أشار في خطبته إلى من خدموا التعاون في مصر ، وذكرني منهم ، فما أن سمع الجمهور اسمي حتى ضج المكان بالتصفيق الحاد المتكرر حتى اضطرت أن أقف وأشكرهم مبهتسماً ، فزاد التصفيق حدة وتكراراً ، فاغتبطت في خاصة نفسي لهذه الظاهرة المفاجئة ، وعلمت أن منزلي في النفوس أكبر مما ظننت ، وأنه لا يجوز للمجاهد أن ييأس من أن هذه الأمة تقدر يوم أعماله وجهاده

قانون التعاون سنة ١٩٤٤

وقد أدت بحوث مختلف اللجان إلى وضع قانون جديد للتعاون وهو القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ ، وكنت مقررراً لهذا القانون عند نظره في مجلس الشيوخ ، وقد دعا إلى وضعه ماظهر من التجربة من وجوب ادخال تعديلات جوهرية على قانون سنة ١٩٢٧ تمشياً مع التطور الحديث وتيسيراً للجمعيات التعاونية ، وتنظيماً لأعمالها ، وتعصيماً لها في القيام بمهمتها ، وأدجت هذه التعديلات في نصوص هذا القانون بحيث صار قانون سنة ١٩٤٤ هو القانون الشامل لأحكام التعاون

اعتذاري عن الاستشارة

نوفمبر سنة ١٩٣٢

في سنة ١٩٣٢ عندما عين مصطفى الشوربجي بك ومحمد زكي علي بك (باشا) مستشارين بمحكمة الاستئناف أفضى إليّ المرحوم فؤاد بك حمدي بأن علي ماهر باشا وزير العدل وقتئذ يسره أن يعينني مستشاراً ، وقال لي اذا كنت تقبل هذا المنصب فاني مبلغ جوابك الى ماهر باشا، فأعربت له عن رغبتى في بقائى محامياً ، ورجوته أن يبلغ ماهر باشا شكرى وتقديرى لثقتة فيّ ، وكان فؤاد بك يعيل في خاصة نفسه الى أن أبقى كما كنت ، لأنه لم يكن يريد لي أن أتخلى عن مهمتى في الكفاح الوطنى ، ولكنه أبلغنى هذه الرغبة ابراءاً لدمته ولكي يستشف من جوابى اذا كنت قد تعبت أو سئمت من الكفاح فأستريح في ظل هذا المنصب القضائى ، فقلت له انى على الرغم مما لقيته

وألاقيه لم أتعب بعد ولم أسأم بعد ، فقال لى : ولكن ألم تشهد خذلان الأمة لنا فى كفاحنا على طول الخط ؟ قلت : نعم انى عالم بهذا الخذلان ، وقد عانيت منه أكثر من سواى ، وأنا لا ألوم من يقبل أى منصب فى هذه الظروف ، ولكنى شخصياً أود الاستمرار فى الكفاح ، وطلب منى زكى بك بحضور فؤاد بك حمدى اذا كنت أشعر يوماً ما بحاجتى الى الراحة من عناء هذا الكفاح أن أباهما رغبتى فى هذا الصدد لى يهيئ لى السبيل لتعيينى مستشاراً دون أن يكلفانى أى اجراء يقتضيه هذا التعيين ، فشكرتهما ووعدتهما بذلك وحفظت لهما هذا الجميل ، على أنى رغبت فى خاصة نفسى أن لا تلجئنى الظروف الى طلب الراحة من هذا العناء ، وكان مما قوى فى نفسى فكرة الاعتذار عن عدم قبولى هذا المنصب القضائى الممتاز أننى كنت بسبيل تأليف الحلقات الباقية من « تاريخ الحركة القومية » ولم يكن صدر منها حتى ذلك الحين سوى الأجزاء الثلاثة الأولى ، وكنت - ولم أزل - أرى أن القاضى يجب أن يكون بعيداً عن السياسة عملاً وتأليفاً ، فكيف أتولى منصب القضاء وأخرج من آن لآخر مؤلفاً فى التاريخ القومى لابد أن يتناول حالة مصر السياسية من شتى نواحيها ؟ لقد شعرت بالتعارض بين العاملين ، حقاً ان للقاضى أن يجمع بين القضاء والتأليف ، ولكن فى المسائل القانونية ، واذا أراد أن يتجاوزها فليكن ذلك فى المسائل العلمية أو الاجتماعية ، أما السياسة فلا أرى أن يخوض القاضى غمارها ، بأى شكل ايجابى ، لأن القضاء يجب أن يكون بمنأى عن السياسة وعواصفها وخلافاتها ، ولا يمكن لمن يكتب فى السياسة أن لا تكون له ميول سياسية واضحة يحسن بالقاضى أن يكون بعيداً عنها ، فاشتغالى بتاريخ الحركة القومية كان من أهم الأسباب التى صرفتنى عن قبول مناصب القضاء ، ومن جهة أخرى فقد كنت فى ذلك العام أقوم بطبع كتابى (عصر اسماعيل) ، وقد ظهر فعلاً فى أواخر ديسمبر سنة ١٩٣٢ ، وكنت أتوقع أثناء طبعه أن لا ينال رضا المغفور له الملك فؤاد ، فرأيت حرجاً فى أن يصدر المرسوم الملكى بتعيينى مستشاراً وبعد شهر أو شهرين أخرج كتاباً فيه هذه المآخذ على والد الملك الذى يصدر هذا التعيين ، لم أرتض لنفسى هذا الموقف إذ لم أجد فيه شيئاً من اللياقة

اعتذارى عن الوزارة

نوفمبر سنة ١٩٤٠

ألف حسين سرى باشا وزارته الأولى فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٠ عقب وفاة المرحوم حسن صبرى باشا رئيس الوزارة السابقة ، وقد ألفها من المستقلين والأحرار الدستوريين ووزير اتحادى ، وعرض على أثناء تأليفها أن أشترك فيها كوطنى ، فاعتذرت وعرضت الأمر على اللجنة الادارية للحزب الوطنى ، فأقرتنى على اعتذارى

استدعانى حسين سرى باشا أثناء اشتغاله بتأليف الوزارة الى دار رئاسة مجلس الوزراء ، وكان معه المرحوم الدكتور على ابراهيم باشا (وزير الصحة فى هذه الوزارة) فعرض على أمر اشتراكى فى هذه الوزارة ، فشكرته شكراً عميقاً على تقديره لى ، وقلت له : إنى لا أستطيع أن أبدي رأى النهائى إلا بعد الرجوع الى اللجنة الادارية للحزب ، قال : ولكن الأمر مستعجل

وستؤلف الوزارة الليلة ، فقلت له : إن في الامكان استدعاء أعضاء اللجنة على عجل لتجتمع اليوم وتقرر ما تراه ، قال : إذن أرجو بعد صدور قرارها أن تبلغني بفجواه تليفونيا اليوم قبل الساعة السادسة مساء ، وأعطاني رقم تليفونه الخاص لأتصل به مباشرة في دار الرئاسة ، قال : وأرجو حين تعرض المسألة على اللجنة أن تعرضها بروح الاعتدال والمواقفة ، فوعدته وكررت له شكرى ، ثم اتصلت باخوانى واجتمعنا واتفقنا رأياً على الاعتذار ، ومع تقديرى لحسن ظن حسين سرى باشا بشخصى فانى وإخوانى رأينا أنه لم يكن بد والحرب قائمة من أن يكون برنامج الوزارة هو تنفيذ معاهدة سنة ١٩٣٦ بروح الود والاخلاص ، وقد رأينا في هذا البرنامج ما يتعارض مع سياسة الحزب الوطنى ، وعلى ذلك لم يكن بد من الاعتذار ، وقد حافظت على موعدى مع سرى باشا في إبلاغه ما استقر عليه رأى اللجنة ، وإذا كان الوقت قد أزف فقد اضطررت الى أن أتصل به من مكتب أنطون بك الجميل (باشا) رئيس تحرير الأهرام ، وكنت على موعد معه ، وطلبت الرقم الخاص الذى أعطاه لى سرى باشا فرد على شخصياً ، وقال لى : خير ، فقلت له : أنا آسف يا دولة الرئيس أن أعذر فقد اجتمعت باللجنة واللجنة قررت الاعتذار وانى على كل حال شاكر لدولتك حسن ثقتم بى وأرجو لدولتك كمال التوفيق ، فقال لى : إني كنت أود أن تكون معنا لتتعاون على خدمة البلاد ، فكررت له اعتذارى وشكرى ، وانتهت المكالمة على ذلك ، وكان أنطون بك الجميل على مكتبه يتتبع عباراتها، فلما انتهت قال لى : لقد علمت قبل حضورك أنك دعيت للاشتراك في الوزارة ، وكنت أود أن أهنيك بها ، ولكنى الآن أهنيك باعتذارك عن عدم قبولها ، ثم سكت قليلا وقال : رأيك تعتذر ببساطة عن اشتراكك في الوزارة كما يعتذر الانسان عن حضور حفلة شاي ! وبعد أن سكت هنيهة قال مبتسما : وهل تظن يا عبد الرحمن بك أن الأمة تقدر مثل هذه المواقف ؟ فأجبت على الفور : إني أشك في ذلك ولكن هكذا أنا مرتاح ومطمئن ، ثم عاد وقال : أظن أنه سينعم قريباً على الوزراء الجدد برتبة الباشوية (وقد حصل) أفلم تكن الفرصة سانحة لتنال هذه الرتبة التى تستحقها ؟ ونناديك يا عبد الرحمن باشا ؟ قال ذلك متفكهاً ، فقلت له : ما دمت قد اعتذرت عن الوزارة فانى أعتقد أن الوزارة أهم من الباشوية . . .

إسقاطى من وكالة نقابة المحامين

ديسمبر سنة ١٩٤٠

في ديسمبر سنة ١٩٣٩ ، على عهد وزارة على ماهر باشا ، صدر مرسوم بتعيين أعضاء مجلس نقابة المحامين ، ومنهم الرئيس والوكيل ، وكان صدور هذا المرسوم باتفاق جمهرة المحامين على اختلاف أحزابهم ، وحسم خلافاً كان قائماً بين المحامين بعضهم وبعض ، وفي هذا المرسوم عين المرحوم الأستاذ محمود بسيونى نقيباً ، وعينت أنا وكيلا للنقابة ، والأستاذ محمد توفيق خليل بك أميناً للصندوق ، والأستاذ عبد الحميد عبد الحق (باشا) سكرتيراً ، وكامل صدقي بك (باشا) وغبريال سعد بك ، وادوار قصيرى بك ومحمد عبد الملك حمزة بك والأساتذة محمد صبرى أبوعلم

(باشا) وراغب اسكندر وعلى أيوب ويوسف الجندى ومحمود سليمان غنام ومحمود صبرى وعبد الحميد لطفي أعضاء

ولوحظ في هذا المرسوم أن تكون الأحزاب كلها ممثلة في مجلس نقابة المحامين ، وكنت بصفتي وكيلا للنقابة أمثل المحامين الوطنيين ، وصادف هذا التعيين ارتياح المحامين ، لأنه كان نموذجاً للاتلاف بين الأحزاب وتوحيد الكلمة في محيط المحاماة ، وكان يمكن أن يكون مثلاً لتوحيد الصفوف وائتلاف الأحزاب في المسائل القومية عامة

وقد عمل هذا المجلس سنة كاملة في روح من الود والتضامن وصفاء النفوس بين أعضائه، ولم تفرق بينهم الحزبية في أى أمر من الأمور

فلما جاء موعد الانتخابات السنوية للنقابة اجتمعت الجمعية العمومية يوم الجمعة ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٠ بدار النقابة بشارع الملكة ، وجلس أعضاء المجلس على منضدة في صدر المكان ، وجلست أنا الى يمين الأستاذ محمود بسيونى ، وكان الاتفاق كما أبلغنى أقطاب الوفد في مجلس النقابة أن يعيدوا انتخاب الأستاذ محمود بسيونى نقيباً ويعيدوا انتخابى وكيلا للنقابة ، كما كان الوضع السابق ، وذهبت مطمئناً الى مكان الاجتماع ، وجلست مطمئناً أيضاً طيلة المدة التى اجتمعت فيها الجمعية العمومية ، وكان المحامون الوفديون يهتفون مقدماً باعادة انتخابى وكيلا ، فازددت اطمئنانياً الى وعودهم ، فلما تم انتخاب النقيب وفاز الأستاذ محمود بسيونى جاء دور انتخاب الوكيل وكنت أيضاً الى اللحظة التى أعطيت أوراق الانتخابات مطوية الى سكرتير النقابة مطمئناً الى اعادة انتخابى للوكالة ، ولكن فى أثناء فرز الأوراق لاحظت أن أصواتاً كثيرة أعطيت للأستاذ محمد صبرى أبو علم ، وكان عضواً بالمجلس ، وأخذت أصواته فى الازدياد حتى زادت على الأصوات التى أعطيت لى ... وعلمت بعد ظهور النتيجة أن الوفديين نقضوا عهدهم معى واتفقوا سرّاً فى آخر لحظة على أن يجعلوا النقابة وفدية لحماً ودماً ، فرشحوا فيما بينهم الأستاذ صبرى أبو علم للوكالة ، وكانت كلمة السر تنتقل بينهم من جماعة الى جماعة ، بحيث لم يشعر بها أحد سواهم ، ولم أشعر أنا طبعاً بالمؤامرة الا بعد نفاذها ، وعلى ذلك سقطت فى الانتخاب لوكالة النقابة !

كان لهذا الحادث وما انطوى عليه من نقض العهد والحزبية الجامعة ضجة استياء فى الأوساط المثقفة ، واستاء لها على الأخص الأستاذ يوسف الجندى الذى كانت تجمعنى وإياه صفوف المعارضة فى مجلس الشيوخ ، واستنكر فعلة المحامين الوفديين معى - وكان بعيداً عن المؤامرة - فأبدى لى أسفه الشديد على هذه الفعلة ، ورجا منى أن لا يكون لها أثر فى نفسى يغير من موقفى فى المجلس بصفتى معارضاً ، فقلت له إن معارضتى ليس أساسها ارتباطى بالوفديين - وكانوا وقتئذ فى المعارضة - بل أساسها إيمانى بالمعارضة ، فليطمئن من هذه الناحية

وهكذا تعددت دلائل نقض العهد معى من الوفديين ، فلم أستغرب ما فعلوه هذه المرة ، ولكن الأمر الذى حز فى نفسى أن يساير المحامون وهم الصفوة المختارة من الطبقة المتعلمة هذه السياسة اللتوية ويعاملونى بهذه المعاملة الخالية من روح الاستقامة والتقدير والانصاف ، فهل تطغى الحزبية على هذه المعانى السامية الى هذا الحد ؟

الخلاف في الحزب الوطني

كان اشتراك حافظ رمضان باشا في وزارة حسن صبرى باشا سبباً لخلاف كبير بين أعضاء الحزب الوطنى ، وقد بدأ هذا الخلاف فى دائرة ضيقة باشتراكه فى وزارة محمد محمود باشا سنة ١٩٣٧ ، إذ كان اشتراكه بغير قرار من اللجنة الادارية للحزب ، فلما فوجئ فى ذلك اعتذر بأن الوقت لم يكن يتسع لعقد اللجنة قبل تأليف الوزارة فانها ألقت على عجل ، وسكتت اللجنة حتى استقالت وزارة محمد محمود وألف وزارته الثالثة دون أن يشترك فيها حافظ رمضان باشا ، فلما وقعت أزمة يونية سنة ١٩٤٠ واستقالت وزارة على ماهر باشا اجتمعت اللجنة الادارية للحزب يوم ٢٤ يونيه وبحث فى الموقف وهل يشترك الحزب فى الوزارة الجديدة إذا دعى لذلك أم لا يشترك ، فقررت اللجنة عدم الاشتراك فيها ، ثم ألقت وزارة حسن صبرى باشا وفيها حافظ رمضان باشا ، فوقع الانقسام فى اللجنة الادارية بين معارض لموقف حافظ باشا لمخالفته قرار اللجنة ومؤيد له فى موقفه ، وبقي هذا الخلاف قائماً وشعبتا اللجنة على خلاف بينهما إلى أن تم الصلح بين الفريقين وعادت الوحدة إلى اللجنة فى نوفمبر سنة ١٩٤٦

الصلح بين فريقى الحزب الوطنى

نوفمبر سنة ١٩٤٦

ما فتئت المساعى تبذل من وسطاء الخير فى إزالة أسباب الخلاف والانقسام فى الحزب الوطنى ، وكنت من ناحيتى أرحب بكل مسعى لهذا الغرض ، بل كنت أسعى بنفسى لذلك ، لأنى لم أكن مرتاحاً مطلقاً لوجود لجنتين إداريتين للحزب ، كل منهما تعارض الأخرى ، وإذا كان الاشتراك فى الحكم هو سبب الانقسام فأنى كنت أسعى لصيغة للاتفاق تكون مقبولة من الطرفين ، وقد اتفق الرأى على أن لا يشترك الحزب فى وزارة اذا كان برنامجها يتعارض مع مبادئه ، وأن يكون هذا هو أساس الاتفاق ، لأن الأصل فى تأليف الوزارات وقيامها وتغييرها أن تقوم على تحقيق مبادئ وغايات معينة تؤمن بها الجماعات والأشخاص الذين يشتركون فيها ، وقد تجدد هذا السعى فى سنة ١٩٤٣ ، ولكنه أخفق ، ثم استمر الى سنة ١٩٤٦ ، وكان من أبرز وسطاء الخير فى هذا الصدد محمد زكى على باشا وفسكريي أباطة باشا ، فانهما والحق يقال كان لهما فضل كبير فى إزالة أسباب الانقسام ، وقد تم الصلح فى نوفمبر سنة ١٩٤٦ واتفقنا على صيغة عامة أبلغناها الى الصحف وهى :

« فى الظروف العصيبة التى تجتازها البلاد وحيال الأحداث التى تهددها فى كيانها ووحدتها واستقلالها رأى رجال الحزب الوطنى أن يزيلوا ما بينهم من خلاف لكي يعيدوا الوحدة الى صفوفهم ولشكون دعوتهم الى وحدة صفوف الأمة أقوى وأدعى الى الاستجابة ، ولذلك اجتمعوا وتم الاتفاق بينهم وعادوا إخواناً متضامنين فى العمل والجهاد »

ونشرت « الأهرام » هذه الصيغة بمعد ١٩٤٦/١١/٧ مع تعديل عبارة (فى العمل والجهاد)



الجهة الوطنية سنة ١٩٣٥

من اليمين الى اليسار : حافظ عفيفي باشا ، علي الشمسي باشا ، حمد الباسل باشا ،
مكرم عبيد باشا ، اسماعيل صدقي باشا ، مصطفى النحاس باشا ، حلمي عيسى باشا ،
عبد الرحمن الراعي بك ، أحمد ماهر باشا



مباراة مصطفى كامل الادبية سنة ١٩٤١

من اليمين الى اليسار : عبد الرحمن عزام باشا ، الدكتور يحيى أحمد الدرديري ،
عبد الرحمن فهمي بك ، عبد الفتاح أحمد باشا ، علي ماهر باشا ، عبد الرحمن الراعي بك ،
صالح حرب باشا ، ولي مواجهم : انطون الجميل باشا ، الاستاذ حسين محمود سعيد ،
مصطفى الشوربجي بك ، محمود توفيق حفاوي باشا ، فكري أباطه باشا

وجعلها (في خدمة البلاد) ، وكانت الرقابة على الصحف لا تزال قائمة ، ولعلها أشارت بهذا التعديل الذي لا يغير من جوهر البيان شيئاً

ولم ندخل في البيان شيئاً عن الاشتراك في الحكم ، على أنه في صدد أحاديث الصلح كان الاتفاق على أن لا يدخل الحزب الوطني الحكم منفرداً أو مشتركاً إلا إذا كان برنامج الوزارة لا يتعارض مع مبادئه ، وأن الأمر في هذا الصدد يكون موكولاً للجنة الإدارية ، واتفقنا على أن تكون اللجنة الإدارية مؤلفة من فريقين للجنة ومن انضموا إلى كل منهما أثناء الخلاف وقد حدث مع الأسف صدع جديد في الحزب سنة ١٩٥٠ أرجو أن يتلافاه وسطاء الخير ويعيدوا إلى الحزب وحدته

إذاعاتي بالراديو

١٩٤٠ — ١٩٥١

كانت أول إذاعة لي بالراديو في الساعة الثامنة من مساء يوم السبت ١٠ فبراير سنة ١٩٤٠ ، وكان حديثي عن ذكرى مصطفى كامل ، لمناسبة مرور اثنين وثلاثين عاماً على وفاته . وقد فكرت في أن أجعل كلمتي عن ذكرى الزعيم عن طريق الراديو بدلاً من الصحف أو الخطب في المحافل ، ورأيت في ذلك تنويعاً في أساليب الحديث عن الذكرى ، وقد رأيت في هذه الوسيلة تعميماً للحديث ، فإن الذين يحبون أن يستمعوا إلى الراديو أكثر ممن يحبون القراءة في الصحف أو المجلات ، وهم من باب أولى أكثر عدداً ممن يسمعون الخطيب في اجتماع مهما كان كبيراً (إلا إذا أذيع بالراديو)

ومما أذكره عن أول إذاعة لي أنني قبل موعدها بشهر تقريباً كتبت إلى وزارة الشؤون الاجتماعية (التي كانت تتبعها الإذاعة) خطاباً بأبداء رغبتي في إلقاء حديث عن (مصطفى كامل) لمناسبة ذكرى وفاته ، فرحبت الوزارة بطلبي ، واتفقت مع دار الإذاعة (وكانت لا تزال شركة بريطانية) على تحديد الموعد الذي طلبته لإذاعة حديثي ، وقبل الموعد بأسبوع جاءني خطاب من مراقب عام الإذاعة يدعوني فيه إلى الحضور إلى دار الإذاعة في الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الجمعة ٩ فبراير « للتمرين على الميكروفون » ، فاستغربت من هذا الخطاب ، وابتسمت وأنا أقرأه وقلت يا عجبا ! هل يكون الكلام في الميكروفون أصعب من المرافعات أمام المحاكم أو الخطب في المحافل ؟ وعلى كل حال فقد لبيت الطلب ، وذهبت إلى دار الإذاعة في الموعد المحدد « للتمرين » ، وقابلت سعيد بك لطفى (باشا) وهو صديق وزميل لي ، وقلت له مبتسماً : هاأنذا قد حضرت لأداء الامتحان ، فضحك وقال : لا تعجب لذلك فإن الكلام في الراديو غير الكلام في المحافل أو المحاكم ، إننا نريد أن يكون حديثك ناجحاً ، خصوصاً وهذا أول حديث لك في الراديو ، فلا بد أن تعرف طريقة الكلام في الراديو ودرجة علو الصوت أثناء إلقاء الحديث ، والمسافة التي يحسن أن تكون بينك وبين الميكروفون ، وما إلى ذلك من الملاحظات الفنية ، فقلت حسن وأنا مرتاح

لأداء الامتحان فدخلت مع الموظف المختص الى غرفة الميكروفون ، وهى غرفة ضيقة مقفلة الأبواب والنوافذ ، وأشار علىَّ بأن يكون صوتى هادئاً ، لا عالياً ولا متهدجاً ، وأبدى لى بعض الملاحظات الفنية ، وكان الحديث مكتوباً ووافقت عليه الاذاعة من قبل ، فجلست أمام الميكروفون فى الموضع الذى عينه لى المذيع ، وأخذت فى إلقاء الحديث ، وأخذ هو يسمعه وحده من سماعة وضعها على أذنيه ، فبدأ لى وهو يسمعه أنه مرتاح لطريقة إلقاءى ، وبعد أن ألقىت ربعه أو ثلثه قال لى : كفى يا بك ، إنك تلقى حديثك بأبداع ما يمكن ، فقلت : الحمد لله ، لقد نجحت فى الامتحان

وفى اليوم المحدد لالتقاءه ألقىته على الطريقة التى أدتها يوم الامتحان واستمع له الناس فى مختلف المدن والمقاهى والمنازل ، وسمعت إعجاباً به من كل ناحية ، وقال لى بعض أصدقائى الفنيين إنك فى الميكروفون أخطب منك فى المحافل ، وقال لى بهذه المناسبة إنه قد يكون الانسان من أعظم الخطباء ولكن صوته فى الراديو لا يكون مرغوباً فيه ، والعكس بالعكس ، وإن صوتك وطريقة إلقاءك منسجمان تماماً مع الراديو ، وقد لاحظت أن الاذاعة بالراديو أعم من الكتابة فى الصحف ومن الخطابة فى المحافل (الا اذا أذيعت الخطابة بالراديو) ، وهذا مادعانى الى أن أتابع أحاديثى فى الراديو ، فأخذت منذ ذلك العام أذيع كل سنة حديثين الأول فى ١٠ فبراير عن ذكرى وفاة مصطفى كامل والثانى فى ١٥ نوفمبر عن ذكرى محمد فريد ، عدا ما تطلبه الاذاعة من أحاديث فى مواضيع أخرى

ومن أهم الأحاديث التى طلبتها منى وأذعتها عدة أحاديث عن السودان سنة ١٩٤٧ ، وقد أذعت حديثي الأول فى هذا الموضوع يوم ٨ مارس سنة ١٩٤٧ عن (وحدة وادى النيل . تكييفها وما هو الغرض منها) ، والثانى يوم ١٥ منه عن (الدعوة الانفصالية فى السودان فكرة استعمارية) ، والثالث يوم ٢٢ منه عن (الاستفتاء وتقرير مصير السودان) ، والرابع يوم ٢٩ منه عن (خدعة الحكم الداتى فى السودان) ، والخامس يوم ٥ ابريل عن (النظام الحاضر فى السودان) ، وقد نشرت هذه الأحاديث فى مجلة الاذاعة المصرية عقب اذاعتها

مباراة مصطفى كامل الأدبية - ١٩٤١

فى سنة ١٩٤٠ فكرنا فى عمل تقترن فيه الدعوة الوطنية بالنهضة الثقافية ، لاعتقادنا أن الوعي القومى يساعد على الايمان بهذه الدعوة ، وهى فكرة سار عليها الحزب الوطنى منذ تكوينه ، وكان من آثارها نشره الصحف والمؤلفات والمجلات وإنشاء مدارس الشعب ، وما الى ذلك

فلما أزيح الستار عن تمثال مصطفى كامل فى مايو سنة ١٩٤٠ ، اجتمعت مع إخوانى أعضاء اللجنة الادارية للحزب وقررنا فيما قررنا الدعوة الى مسابقة تسمى «مباراة مصطفى كامل الأدبية» ، يشترك فيها شباب الجيل ، وموضوعها كتابة بحث عن (جهود مصطفى كامل فى نواحي النشاط

الإنشائي القومي وبخاصة في التعليم والاقتصاد والاجتماع ، وعلاقة ذلك بدعوته الوطنية) ، وتبرع صديقي وزميلي محمد محمود جلال بك بمبلغ خمسين جنيها تعطى مكافأة لمن يحوزون قصب السبق في هذه المباراة ، وكانت شروط المباراة (١) أن يكون المشترك فيها شابا مصريا لا تزيد سنه عن ثلاثين سنة (٢) أن لا تزيد الكتابة في موضوع المباراة عن عشر صحائف من القطع الكبير (٣) أن تقدم المواضيع الى لجنة المباراة التي ألفت من : انطون الجميل بك (باشا) . عبد الرحمن الرافعي بك . فكري أباطه بك (باشا) . الأستاذ محمود العمري ، في مدة ثلاثة أشهر من تاريخ الاعلان عن المباراة

وقد لبى الدعوة كثير من الشباب بلغت عدتهم عشرين متباريا ، وقدم كل منهم بحثه ، وكانت بحوثا قيّمة دلت حقا على تقدم كبير في أفكار الشباب . وقد قرأت اللجنة كل هذه البحوث وراجعتها ووازنّت بينها ، ووجدت أن أربعة منها جديرة بالجائزة ، فوزعناها بينهم بالتساوي ، وأقمنا لهذه المناسبة حفلة شاي فخمة في صالة على الدلة يوم ٩ فبراير سنة ١٩٤١ المناسبة بالذكرى الثالثة والثلاثين لوفاة الزعيم ، وفاز في المباراة كل من : الأستاذ نجيب توافيلس الموظف بمصلحة السكك الحديدية ، وعلى منصور الطالب بكلية الحقوق ، والأستاذ لبيب السعيد الموظف بتفتيش مراقبة القطن بالدقهلية ، والأديب محمد الخالد توفيق ببني مزار وألقيت في هذه الحفلة كلمة نوهت فيها بفكرة المباراة وختمتها بقولي :

«سادتي الأعزاء . إننا نحن الذين نؤمن برسالة مصطفى كامل نشعر بالغبطة والسرور إذ نرى الشباب يشترك معنا في حمل هذه الرسالة ، وما رسالة مصطفى كامل إلا رسالة البعث والحياة ، رسالة الحق والحرية ، رسالة الوطنية المنزهة عن الهوى ، الخالصة لوجه الله والوطن ، رسالة الاستقلال والجلاء ، رسالة وحدة وادي النيل من منبعه الى مصبه ، فهي رسالة مجيدة جديرة بأن يشترك الشعب بجميع طبقاته في حملها ، هي المثل الأعلى في حياة الأمة ، في حاضرها ومستقبلها ، والأمم لا تنهض ولا تسير قُدما الى الأمام الا اذا كانت لها مثل عليا تنشدّها وتعمل على تحقيقها ، ويسرنا ويشجع صدورنا أن نرى الشباب يقدر هذه الرسالة ويدركها بفهمه وبحبه ، ويؤمن بها بقلبه وفؤاده ، ويخدمها بقلبه ولسانه ، ولا غرو فالحقائق الكبرى والمبادئ الإنسانية السامية مكتوب لها البقاء والخلود ، والله نصير العاملين »

ضريح مصطفى وفريد

أقيم ضريح مصطفى كامل القديم في المدفن الذي شيده الزعيم لوالدته بشارع المغافر بمدافن الامام الشافعي ، وقد شيعها الى مرقدّها الأخير سنة ١٩٠٧ ، ودفن الى جوارها سنة ١٩٠٨ ، ومن يومئذ لم تعمل يد في إصلاح هذا المدفن أو تجديده ، حتى أخذ التصدع يظهر في سقفه وجدرانه سنة ١٩٣٩ ، وصار يخشى على الضريح الطاهر أن يستهدف للأمطار والأعراض الجوية في شتاء ذلك العام ، ففكرت مع لفيف من إخواني في تدارك هذا التصدع ، وألفنا في أواخر سنة ١٩٣٩ لجنة لإصلاح الضريح ، وتم لها جمع مبلغ يسير اكتب به تلاميذ الفقيد وأنصاره والمعجبون به ، فرمنا

ضريحه ترميماً جزئياً ، ولم يعد مع ذلك في حالة تليق بمكانة الزعيم ، فاقترحت في مجلس الشيوخ
بجلسة ١٠ مايو سنة ١٩٤٤ لمناسبة نظر ميزانية وزارة الأشغال اعتماد مبلغ خمسين ألف جنيه
لتشييد مدفن جديد يضم رفات الزعيم ، ووعدت الحكومة في هذه الجلسة بتنفيذ هذا الاقتراح ،
ووضعت تصميم المدفن الجديد ، وأقيم في ميدان صلاح الدين بجوار القلعة ، وتم تشييده في أواخر
سنة ١٩٤٩

أما ضريح محمد فريد القديم فهو في مدفن العائلة بجوار مقام السيدة نفيسة رضي الله عنها ،
وقد أقيم القبر على عجل ، وبقي طوال السنين عرضة للعراء والأمطار في حالة لا تتفق ومنزلة الزعيم
الشهيد الذي ضحى في سبيل مصر بماله وصحته ونفسه وحياته ، وقد اقترحت عندما كنت وزيراً في
وزارة حسين سرى باشا الائتلافية أن ينقل إلى جوار مصطفى كامل ، فقرر مجلس الوزراء في ١٨
سبتمبر سنة ١٩٤٩ نقل رفات المرحوم محمد فريد إلى جوار مصطفى كامل بالمدفن الجديد ، وهكذا
يتاح للزعميين العظميين والصديقين الوفيين أن يلتقيا بعد طول النوى ، ويضمهما قبر واحد ،
بعد أن فرق الزمن بينهما نيفاً وأربعين سنة ، وأصبح الضريح الجديد « ضريح مصطفى وفريد »

استجوابى عن المعتقلين السياسيين

١٩٤١ - ١٩٤٢

فى إبان الحرب العالمية الأخيرة اعتقلت الحكومة بعض الشبان استنادا إلى نظام الأحكام العرفية

فتقدمت فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤١ بسؤال عن الأسباب التى سوغت اعتقالهم ، وهل كان بأمر النيابة العمومية أم ماذا ؟ وهل هناك تهمة معينة موجهة إلى أولئك المعتقلين ، وهل حصل تحقيق فى هذه التهمة أم لا ؟ وكان غرضى من السؤال وصيغته اعتبار الاعتقال باطلا ما لم يكن بأمر من النيابة

أجابت الحكومة على هذا السؤال بجلسة ٩ ديسمبر سنة ١٩٤١ (فى عهد وزارة حسين سرى باشا) وقد ذكرت فى بيانى بالجلسة أسماء بعض هؤلاء المعتقلين وهم المرحوم الأستاذ حسن البنا المرشد العام للجمعية الاخوان المسلمين ، والأستاذ أحمد السكري وكيلها ، والأستاذ عبد الحكيم عابدين سكرتيرها ، ومن المحامين الأساتذة أحمد حسين ، وإبراهيم الزياى ، وإبراهيم طلعت ، ومن الصحفيين الأستاذ محمد صبيح ، ومن المهندسين الأستاذ فتحى أبو الوفا

كان جواب الحكومة على السؤال أنها أفرجت عن الأساتذة حسن البنا وأحمد السكري وعبد الحكيم عابدين « لزوال الأسباب التى بنى عليها أمر اعتقالهم » ، فطلبت من الوزارة إعادة البحث فى التهمة المنسوبة إلى المعتقلين الآخرين ، فوعدت بذلك

ثم تقدم استجواب من المرحوم الأستاذ يوسف الجندى عن المعتقلين السياسيين ، وبعد وفاته تمسكت بهذا الاستجواب ، وبدأ المجلس بنظره بجلسة ٢٠ يناير سنة ١٩٤٢ فى أواخر عهد وزارة سرى باشا ، وأخذت فى شرحه ، ثم استقالت الوزارة وخلفتها الوزارة الوفدية برئاسة مصطفى النحاس باشا فى فبراير سنة ١٩٤٢ ، واستمر اعتقال المعتقلين ، وزاد عليهم معتقلون آخرون وفى ٧ أبريل سنة ١٩٤٢ جددت الاستجواب بتوجيهه إلى رئيس الوزارة الوفدية ونظر بجلسة ٢٠ مايو سنة ١٩٤٢

وقد استغرق شرحى للاستجواب خمس صحائف كاملة من مضابط المجلس المطبوعة ، وأخذت على حكومة الوفد إبقاء المعتقلين السياسيين وزادت عليهم من اعتقالهم هى ، وفى مقدمتهم على

ماهر باشا ، وقلت ان الاعتقال السياسى فى عهد حكومة الوفد قد حصلت له مضاعفات شديدة تدعو للأسف

وكان المجلس قبل أن أشرح هذا الاستجواب قد نظر بجلسة سابقة استجواب الأستاذ مصطفى الشوربجى بك عن اعتقال على باشا ماهر ، وقرر المجلس بعد مناقشته « الانتقال إلى جدول الأعمال » ، ولاحظ لى بعض الأعضاء من أنصار الحكومة قبل انعقاد الجلسة أن هذا القرار له حجته فى استجوابى ، فناشدت أعضاء المجلس أن ينظروا فى استجوابى غير متأثرين بقراراتهم السابق ، وقلت فى هذا الصدد ما يأتى :

« إنى أرجو من حضراتكم ألا تعتبروا القرار الذى صدر فيما يتعلق بالحصانة له أثره فى استجوابى ، لأن القرار الذى صدر من المجلس فى شأن رفعة على ماهر باشا إنما هو قرار بالانتقال إلى جدول الأعمال ، فليس قراراً موضوعياً ، ولا مسيئاً ، وإنما هو قرار سلبى بالانتقال من المسألة الفلانية إلى المسألة الفلانية ، وهذا لا يمكن أن يؤثر فى رأى حضراتكم فيما لو عرضت عليكم مسألة تشبه هذه المسألة عن قرب أو عن بعد

» ومع ذلك - يا حضرات الزملاء - فإن المبادئ السامية التى قررت حقوق الإنسان ، ومنها الحرية الشخصية ، ووضعت بذلك الحجر الأساسى للحضارة البشرية وللمجتمع الإنسانى ، لم تتقرر دفعة واحدة فى المجالس التشريعية فى مختلف العصور والبلدان ، بل احتاجت إلى أخذ ورد طويلين وشد وجذب ، ومد وجزر ، حتى استقرت آخر الأمر على أساس مكين ، وإن مضابط هذه المجالس التشريعية لتفيض بشقى القرارات والبحوث ، بعضها غامض مبهم ، وبعضها صريح فصيح ، وكانت هذه المبادئ فى حاجة إلى هذا التطور حتى وضعت فى نصابها ، فلا يضيرنا أبداً أن تعرض هذه المسائل مرة بعد مرة ، لأن هذه المبادئ التى استنفدت قرائح العلماء والفلاسفة والمشرعين ، والسياسيين والمجاهدين ، استنفدت قرائحهم وجهودهم على توالى السنين ، جدرة بأن يعاد فيها النظر مرة بعد المرة ، والكرة بعد الكرة ، حتى تبرز فى حقيقتها الرائعة ، وفى حلتها الساطعة ، مقررة حقوق الإنسان

« فهذه المبادئ - يا حضرات الزملاء - جدرة بأن تعيدوا النظر فيها حيناً بعد حين ، وآناً بعد آن ، وفى كل ظرف ، وفى كل مناسبة ، ولا يحول دون ذلك قرار سابق أو لاحق ، هذه المبادئ جدرة بأن تحبونها بتأييدكم وعنايتكم ، حتى يمكن أن تبرز جليلة واضحة ، وأن توضع فى نصابها الصحيح ، وحتى يتقرر فيها حقاً أن حرية الفرد مكفولة بحكم الدستور وحكم المبادئ السامية » هذه المبادئ جدرة بأن تحبونها بتأييدكم وعنايتكم ، وأنتم جديرون بذلك ، ومن أجدر منكم بذلك يا شيوخ الأمة ؟ يا حماة الحق ، وحماة الدستور ، وحماة الحرية ؟

« فلا يؤثر إذن فى موضوع الاستجواب القرار الذى صدر منكم ، وهو قرار محترم ، ولكنه ليس قراراً صادراً فى الموضوع ، ولا فى الموضوع الذى صدر فيه ، ولا يؤثر فى الموضوع المعروض الليلة عليكم ، ومع ذلك فإن ميزة هذه القاعة الكبرى أنها تنشد الحقيقة فى كل مسألة تعرض عليها

وتنشد المثل العليا ، فاذا ما عرضت عليها مسألة وجب أن ينظر فيها كأنها مسألة جديدة ، جديدة بأن ينظر فيها بعين العدل والانصاف والدستور ، فاسمحوا لى أذن - يا حضرات الزملاء - أن أعرض على حضراتكم وجهة نظرى فى أن الأحكام العرفية لا تؤثر مطلقا فى حقوق الأفراد التى قررها الدستور ، وأن السلطة العسكرية لا تملك القبض على الأشخاص الا فى الحدود الواردة فى قانون تحقيق الجنايات »

ثم شرحت للمجلس وجهة نظرى فى مدى سلطة الحكومة فى الاعتقال ، وخلاصتها أن الدستور إذ أجاز تعطيل حكم من أحكامه فى أثناء قيام الأحكام العرفية قد اشترط أن يكون ذلك على الوجه المبين فى القانون وهو قانون الأحكام العرفية الذى صدر فى ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٣ أى فى أعقاب الدستور ، وهذا القانون حدد الأحكام العرفية التى يصح فيها تعطيل حكم من أحكام الدستور ، وهى التى تعلن كلما تعرض الأمن أو النظام العام فى مصر أو فى أى جهة منها للخطر سواء كان ذلك بسبب إغارة قوات العدو المسلحة أو بسبب وقوع اضطرابات داخلية ، أما الأحكام العرفية التى أعلنت فى سبتمبر سنة ١٩٣٩ فقد كان إعلانها بناء على طلب الحكومة البريطانية تنفيذا لمعاهدة سنة ١٩٣٦ كما هو ثابت من الوثائق الرسمية ، فليست هذه هى الحالة التى عنها الشارع فى قانون الأحكام العرفية ، ومن ثم تظل حصانة الأفراد فى ظلها قائمة ولا يجوز المساس بها الا فى حدود قانون تحقيق الجنايات

وهنا قال صبرى أبو علم باشا (وزير العدل وقتئذ) إن المعاهدة قد أبرمت بقانون ، فأجبت بأن لى رأيا آخر وهو أن المعاهدة شىء والقانون شىء آخر ، والمعاهدة ليست قانونا ، وتابعت شرح وجهة نظرى فى أن الأحكام العرفية التى أعلنت فى سبتمبر سنة ١٩٣٩ بناء على طلب الخليفة ليست من النوع الذى يجوز فيه إهدار حصانة الأفراد ، لأن هناك نوعين من الأحكام العرفية ، نوع يقصده الدستور فى المادة (١٥٥) وهو الموضح فى قانون سنة ١٩٢٣ ، ونوع آخر تولد عن التزام فى معاهدة سنة ١٩٣٦ ، فما كان الدستور وهو يوضع فى سنة ١٩٢٣ يتنبأ بأحكام عرفية ستعلن طبقا لمعاهدة أبرمت فى سنة ١٩٣٦ أى بعد ثلاث عشرة سنة من صدور الدستور وقد رد صبرى أبو علم على وجهة نظرى ردا ارتكن فيه على المعاهدة ، واشترك بعض الأعضاء فى المناقشة ، ثم قدمت اقتراحا هذا نصه « أقترح أن يقرر المجلس أن يطلب من الوزارة الافراج عن المعتقلين السياسيين الذين لم يثبت التحقيق اتهامهم بأى تهمة قانونية وأن يحيل الى المحاكمة من أثبت التحقيق إدانتهم قانونا »

فرد صبرى أبو علم على هذا الاقتراح بأنه غير دستورى . . . بحجة أنه تكليف من المجلس للسلطة التنفيذية باتخاذ إجراء معين ، وأن هذا يحل أحد المجلسين محل الحكومة فى مباشرة سلطتها التنفيذية وهذا إخلال بمبدأ فصل السلطات

فأجبت بأن المجلس سار على قاعدة مطردة منذ سنة ١٩٢٤ الى الآن وهى أن يقبل الاقتراحات برغبات

واقترح بعض الشيوخ الوفديين إقفال باب المناقشة والانتقال الى جدول الأعمال ، وتقدم اقتراح ثالث من الشيخ حسن عبد القادر بحالة الاستجواب الى لجنة الشؤون الدستورية لبدء رأيها فيه وبحثه من الوجهة الدستورية وتقديم تقريرها للمجلس في ظرف أسبوعين ، وقد أجل أخذ الرأى فى الاقتراحات الثلاثة الى جلسة تالية ، وبهذه الجلسة (٩ يونيه سنة ١٩٤٣) وافقت الأغلبية على « الانتقال الى جدول الأعمال ... »

استجوابى عن الخبير الاقتصادى البريطانى

يونيه - يوليه سنة ١٩٤٣

عينت وزارة الوفد فى مايو سنة ١٩٤٣ المستر جيمس با كستر الاقتصادى البريطانى خبيراً مالياً للحكومة المصرية فى المسائل المالية والاقتصادية بعقد لمدة ثلاث سنوات ، وكان أمين عثمان باشا وزيراً للمالية فى ذلك العهد

فتقدمت فى ٥ يونيه سنة ١٩٤٣ الى رئيس الوزارة باستجواب عن مسوغات هذا التعيين وأسبابه وظروفه وملابساته ، ومبلغ الحاجة اليه ، وعن راتبه ومدى سلطته الرسمية وغير الرسمية وأثره فى سياسة مصر الاقتصادية والمالية الحالية والمستقبلية

نظر هذا الاستجواب بجلسة ١٥ يوليه سنة ١٩٤٣ ، وكانت آخر جلسة للدورة البرلمانية ، فلما شرعت فى شرح استجوابى طلب منى بعض الأعضاء الوفديين أن أنتظر حتى أسمع رد رئيس الوزارة (النحاس باشا) ، ثم أتكلم بعده ، فقلت لهم إن الوضع السليم أن أتكلم أولاً ثم يرد رئيس الوزارة ، وتمسكت بحقى فى الكلام أولاً مستنداً الى اللائحة الداخلية ، فأجاب المجلس طلبى على مضض ، وأخذت فى شرح الاستجواب ، وموجز أقوالى أن تعيين هذا الموظف المالى الكبير البريطانى قوبل بالدهشة وأن مايو حى به هذا التعيين أن ليس لدينا خير أو خبراء ممتازون فنيون فى المسائل الاقتصادية والمالية ، مع أننا خطونا فى الثلاثين سنة الماضية خطوات واسعة فى هذا الميدان وتكونت فى البلاد فئة ممتازة من الخبراء الاقتصاديين والماليين ، أفلا يوجد رجل واحد فى هذه الفئة يمكن للحكومة أن تسترشد بخبرته الاقتصادية والمالية فى المشا كل التى نشأت عن الحرب والتى ستنشأ بعد انتهائها ؟ واستطردت الى أن المسائل المالية والاقتصادية ليست مسائل فنية فحسب ، وإنما هى أولاً وقبل كل شىء مسائل قومية قبل أن تكون فنية ، وأن الفن فيها يجب أن يكون فى خدمة الأغراض القومية ، وهى مرتبطة بما يسمى الاستقلال الاقتصادى للبلاد وكلها ترجع الى هذا الأساس لأنه لا يصح مطلقاً أن تعتبر مصر سوقاً دولية ، وبعد أن شرحت هذه الفكرة انتقلت الى فكرة أخرى وهى أن هذا التعيين بالذات هو نوع من أنواع الغزو السلمى *pénétration pacifique* قد تكون له نتائج أخطر من الغزو المسلح ، لأن الغزو السلمى يسير فى شىء من الهوادة والاطمئنان وعدم المعارضة وربما يؤدي الى تدخل دولة أجنبية فى شؤون الدولة

وقد أثارت هذه الملاحظة اعتراضات بعض الشيوخ الوفديين ، وصاح أحدهم (محمد المغازي
عبدربه باشا ...) قائلاً في حدة : (لقد استنار المجلس وكفى !)

فقلت (يجب أن تتركوني أتم كلفتى وتستمعوا لها) ، وطلب الرئيس (على زكي العرابي باشا)
من الأعضاء أن يدعوني أتم كلفتى

فتابعت الكلام وضربت مثلاً بالبعثة العسكرية البريطانية والنص في المعاهدة على أن الغرض منها
أن تستعين الحكومة المصرية بخبراء حربيين أجانب

فقال الرئيس : « إن الحخير الاقتصادي لم يأت ذكره في المعاهدة المصرية البريطانية »

وقال النحاس باشا : « هل نحن نتناقش الآن في المعاهدة المصرية البريطانية أم في تعيين الحخير
الاقتصادي ؟ إننا نعرف رأيك في المعاهدة ولا داعي لأن تدخل شيئاً في شيء »

فأجبت بأن البعثة العسكرية نص عليها في المعاهدة ، أما الحخير الاقتصادي وهو أشد خطورة
منها فلم ينص عليه في المعاهدة ، وبالتالي نحن غير ملزمين بأن يكون هذا الحخير إنجليزياً

وألمعت في حديثي إلى ما كان من تعيين مستشار مالي بريطاني سنة ١٨٨٣ ثم أخذ نفوذه يستفحل
حتى صارت له السيطرة الفعلية في الحكومة ، وختمت كلمتي بأنه لا توجد مسوغات لتعيين حخير
اقتصادي أجنبي للحكومة المصرية ، فضلاً عن أن هذا التعيين يتعارض مع الاقتصاد القومي

ورد النحاس باشا على استجوابي رداً طويلاً ، خلاصته أن المشاكل الاقتصادية والمالية التي
واجهتها مصر خلال الحرب وشواجرها بعد انتهائها استدعت تعيين هذا الحخير ، ثم قال ما يأتي عن
اختياره من الممالين الإنجليز : « وكان من الطبيعي أن يختار الحخير من رجال دولة بيننا وبينها
صلات مودة وصداقة وتحالف ، وأن يكون معروفاً لمصر وعارفاً بظروفها المالية ، ولم يكن ممكناً
اختيار حخير أوروبي من أية دولة أخرى ولا أمريكي لصعوبات مادية ظاهرة ، ولأن النظام الإنجليزي
المالي أقرب إلى الأنظمة المصرية »

وبعد أن انتهى النحاس باشا من رده قرر المجلس الانتقال إلى جدول الأعمال ...

الأرصدة الاسترلينية

بمجلس الشيوخ - أبريل سنة ١٩٤٤

أخذت الأرصدة الاسترلينية تتزايد خلال الحرب العالمية بسبب إهمال الحكومة ومجاملتها لبريطانيا ،
واشتد التضخم في عهد وزارة الوفد ، وقد نهت إلى هذا الخطر في مجلس الشيوخ بجماسة ١٨ أبريل
سنة ١٩٤٤ لمناسبة المناقشة في السياسة المالية العامة للدولة ، وكان ذلك أيضاً في عهد وزارة الوفد
وكان أمين عثمان باشا وزيراً للمالية ، وألقيت كلمة في منشأ الأرصدة وتكييفها وطالبت بوضع
حد لها (١)

(١) نصها في كتاب ثورة سنة ١٩١٩ ج ١ ص ٦١

وأيد بهي الدين بركات باشا وجهة نظري ، وزادها وضوحاً وتفصيلاً في كلمته التي ألقاها في هذا الموضوع بمجلسة ٢٠ أبريل سنة ١٩٤٤ وقال ضمن ما قال :

« إن اللجنة المالية أرادت أن تقول ان ليس عندنا تضخم واكتفت بأن تثبت نتائج التضخم - وهي كلها موجودة عندنا - ولكنها لم ترد أن تقول بأن في مصر تضخماً ، فما هي الحقيقة إذن ؟ وبماذا نكيف هذه الحالة وما سببها ؟ السبب ما قالته اللجنة وهو وجود الجيوش الأجنبية المتحالفة في مصر . كيف هذا ؟ إن الجيوش تصرف وتدفع لنا مقابل ما تصرفه . إذن هي تدفع نقداً في مقابل البضائع . والمطبعة المصرية تشتغل . إذن كيف يمكن أن يكون في مصر تضخم ؟ منذ يومين عاجل زميلي حضرة الشيخ المحترم عبدالرحمن الرافي بك موضوع النقد في مصر وعالج هذه الحالة معالجة دقيقة بعد دراسة مسببة وعرض الحالة على حقيقتها فلا حاجة بي الى أن أرجع الى تكرار شيء مما قاله عن المبادئ الاقتصادية ولا عن تاريخ العملة في مصر لأنني أوافقه على كل ما قاله » . ثم أفاض بهي الدين باشا في ضرر الأرصدة الاسترلينية واقترح عدة حلول لاستخلاصها

وبمجلسة ٢٥ أبريل سنة ١٩٤٥ رد أمين عثمان باشا وزير المالية على أقوال وأقوال بهي الدين بركات باشا ، فلم يزد عن عبارات عامة دعا فيها الى الثقة في تعهدات « حليفتنا الكبرى » قال :

« وأود بهذه المناسبة أن أشير الى ما أبداه بعض حضراتكم من التشكك في امكان استردادنا بعد الحرب لما ندين به بريطانيا . ولعلني لست بحاجة الى أن أذكر أنه لا محل مطلقاً لهذا التشكك بل لمجرد التفكير فيه ، بعد أن علقنا مصيرنا بمصير الديموقراطيات ووقفنا الى جانبها في دفاعها عن الحرية والعدالة والمدنية . وبالنظر الى ما هو معروف عن حليفتنا الكبرى من سلامة مالياتها وشدة محافظتها على تعهداتها ودقة وفائها بديونها مما يجعل ضمان هذه الديون في مرقى عن كل شك... كذا وامرئ ليس بمثل هذه الأقوال ولا بمثل هذه الروح تصان حقوق البلاد السياسية والمالية ، وقد برهنت الحوادث على أن ديون مصر على بريطانيا من الأرصدة الاسترلينية بقيت طوال الحرب وبعد انتهائها قائمة لم توف منها الا التزر اليسير

استجوابى عن الأهداف القومية

يونيه - أغسطس سنة ١٩٤٥

انتهت الحرب العالمية في أوروبا في مايو سنة ١٩٤٥ حين استسلمت ألمانيا للحلفاء ، وكانت وزارة المرحوم محمود فهمى النقراشى باشا الأولى تتولى الحكم ، وكنت أرى واجباً عليها أن تبادر إلى المطالبة رسمياً بأهداف مصر القومية ، ولكنها تباطأت في هذه المسألة الهامة ، فقدمت استجواباً في هذا الصدد إلى رئيس الوزارة

كان هذا الاستجواب من أهم الاستجوابات التى نظرت فى البرلمان ، وقد اهتمت به الصحف واهتم به الرأى العام اهتماماً كبيراً يتناسب مع خطورة موضوعه ، ولأنه أول استجواب قدم فى البرلمان عن هذه الأهداف بعد انتهاء الحرب العالمية مباشرة

قدمت طلب الاستجواب إلى رئيس مجلس الشيوخ يوم ٩ يونيه سنة ١٩٤٥ وهذا نصه :

« حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

« تحية وسلاماً . وبعد فأتى أرغب فى استجواب حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء عن الأسباب التى دعت الوزارة إلى عدم المبادرة بالمطالبة بأهداف مصر الأساسية وفى مقدمتها الجلاء وتحقيق وحدة وادى النيل ، ومتى يحين الوقت لتطالب بهذه الأهداف ، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

٩ يونيه سنة ١٩٤٥ - عبد الرحمن الرافعى »

كتبت هذا الخطاب بعد تفكير طويل ، لأتى أردت أن أحدد فيه الأهداف القومية فى أعقاب الحرب العالمية الأخيرة تحديداً يكون موضع اتفاق الجميع شعباً وحكومة ويكون شعاراً للجهاد فى هذه المرحلة الهامة من تاريخ مصر القومى ، هل نطالب بالجلاء فقط ويكون مفهوماً منه أنه الجلاء عن مصر والسودان معا ؟ ولكن أين الوحدة بينهما فى هذا الطلب ؟ هل نطالب بالجلاء والسودان ؟ لقد ترددت فى أن نطالب بالسودان ، لأن النداء بهذا الطلب قد يجرح شعور إخواننا المجاهدين من أبناء الجنوب ، لأنهم يأبون فيما أعتقد أن نعبّر عن السودان كقطعة من مصر ، ويريدون تعبيراً آخر يتفق مع تقدم الوعى القومى فى جنوب الوادى ويوائم روح الاعتزاز بالكرامة فى نفوس المجاهدين السودانيين ، وإذا قلنا الجلاء عن مصر والسودان ، فى هذا التعبير ما قد يوحي بأن مصر وقطر والسودان قطر آخر ، وهذا مالا نرضاه كدعاة للوحدة ، ثم إن الجلاء عن مصر وعن السودان

قد لا يتعارض مع الدعوة الانفصالية التي خلقها الاستعمار في السودان ، فالجلاء عن كليهما لا يمنع الانفصال التام بينهما ، ولا بد من تعبير آخر يكون وجيزاً ويشمل الجلاء عن مصر والسودان مع ربط شطري الوادي برباط من الوحدة لا انفصام لها ، تلك الوحدة التي هي ضرورة طبيعية وتاريخية وجغرافية لسكلا الجزئين ، فرأيت أن أوجز تعبير للأهداف القومية هو (الجلاء ووحدة وادي النيل) ، وقد لا يعرف إلا القليلون أن هذا التعبير قد ورد لأول مرة على لسانى بجلسة ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٢ (ص ٩٩) وفي هذا الاستجواب ، وصار شعار الجهاد في أعقاب الحرب العالمية الأخيرة أخذ هذا الاستجواب يؤجل من جلسة الى أخرى الى أن نظر بجلستى ٦ و ٧ أغسطس سنة ١٩٤٥ وفى كل مرة يزداد اهتمام الرأى العام به

قالت الاهرام بعدد ٢٢ يونيه سنة ١٩٤٥ : « وأما مصر فسيفتح ملف قضيتها وشيكاً فقد طلب الشيخ المحترم عبدالرحمن الرافعى بك استجواب الحكومة عن « عدم المبادرة بالمطالبة بأهداف مصر الأساسية وفي مقدمتها الجلاء ووحدة وادي النيل » وقد نعى إلينا أن دولة رئيس الوزارة ينتظر عودة مندوبى مصر من مؤتمر سان فرانسيسكو ليقف على مآلهم من بيانات ومعلومات عن قرارات المؤتمرين النهائية وعن الاتجاهات الدولية فيجمع اللجنة السياسية التي جمعها قبل السفر الى المؤتمر ولعله بعد ذلك يدلى بتصريح فى البرلمان خلال مناقشة الاستجواب الذى تقدمت الاشارة إليه أو قبل ذلك »

وقالت أيضاً بالعدد الصادر فى ٢ أغسطس سنة ١٩٤٥ : « عقد مجلس الوزراء ظهر أمس برئاسة حضرة صاحب الدولة محمود فهمى النقراشى باشا وظل منعقداً الى منتصف الساعة الثالثة وقد عرض على المجلس فى هذا الاجتماع البيان الذى سيلقيه دولة النقراشى باشا فى مجلس الشيوخ يوم الاثنين المقبل لمناسبة الاستجواب المقدم من الشيخ المحترم عبد الرحمن الرافعى بك فى موضوع مطالب مصر القومية وموقف الحكومة منها »

وقالت بالعدد الصادر فى ٦ أغسطس سنة ١٩٤٥ : « يجتمع مجلس الوزراء ظهر اليوم برئاسة صاحب الدولة محمود فهمى النقراشى باشا للنظر فى البيان الذى يلقيه دولته مساء اليوم فى مجلس الشيوخ رداً على الاستجواب المقدم من الشيخ المحترم عبد الرحمن الرافعى بك فى موضوع مطالب مصر القومية »

شرحت استجوابى بجلسة ٦ أغسطس شرحاً وافياً استغرق خمس صفحات من المضابط ، وخلاصة حديثى فى تلك الجلسة أنه كان يجب على الحكومة أن تبادر الى المطالبة بأهداف مصر القومية منذ الساعة الأولى ، منذ أن وضعت الحرب الأوربية أوزارها ، بل منذ عقد مؤتمر القرم فى فبراير سنة ١٩٤٥ ، وكانت كل دولة تطالب علناً بأهدافها وحقوقها ، وحذرت من قبول الاحتلال الأجنبى تحت أى وضع سواء كان انفرادياً أو ثنائياً أو دولياً ، وختمت حديثى بقولى : « لا يجوز لنا أن نقبل أن تكون مصر سوقاً دولية أو محطة استعمارية ، لأن مصر ليست سوقاً ، بل هى وطن ، وهى وطن لأمة من أعرق الأمم فى الحضارة والمدنية »

وقد رد المرحوم النقراشي باشا على استجوابي رداً وافق فيه على الجلاء ووحدة وادي النيل ، قال رحمه الله في هذا الصدد : « إذا كان ما قصد إليه حضرة المستجوب هو السؤال عما إذا كانت الحكومة تعترف بالسعي الى تحقيق تلك الأهداف فليس الجواب الا أن هذا واجب وطني لا يسع الحكومة أن تتخلى عنه أو أن تتردد في أدائه أو أن تفوت فرصة القيام به »

الى أن قال : « ثم إن مصر أقامت الدليل تلو الدليل على حفظها العهد وقد ناصرت حليفها وأبليت في ذلك خير بلاء ، وأبدت صادق العزيمة في مقاومة المعتدين وبذلت من المعونة لقضية الديمقراطية ما اعترفت الأمم المتحدة بجليل قدره وبيالغ أثره في انتصار الحلفاء ، وليس فوق ذلك كله سبب أكثر تبريراً وأقوى سبباً لانتهاء القيود التي أحاطت باستقلال البلاد ولتحقيق مطلبها من جلاء الجنود الأجنبية عنها ، أما وحدة وادي النيل بمصره وسودانه فإن المبادئ التي أظلمها على العالم هذا العهد الجديد جدرة بتحقيقها لا سيما وأن هذه الوحدة تتفق مع صميم رغبات أبناء الوادي جميعاً ، ولا تتوقع الحكومة أى صعوبة في مفاوضة بريطانيا العظمى لأنها تلمس ما تكنه بريطانيا نحو مصر من حسن النوايا وخالص الصداقة ولا شك في أنها تشاطر مصر الشعور بملاءمة الظروف وتدرك حق الإدراك أن هذه الحكومة تترجم عن مطالب الأمة جمعاء لا مطالب فريق دون آخر »

واكتفى المجلس بالمناقشات التي دارت في الاستجواب ولم يصدر في شأنه قراراً معيناً

قرار الحكومة في هذا الصدد

سبتمبر سنة ١٩٤٥

في ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤٥ اجتمعت الهيئة السياسية الاستشارية التي ألفتها الحكومة وأصدرت القرار الآتي : « ترى الهيئة السياسية باجماع الآراء أن حقوق مصر الوطنية كما أجمع عليها رأى الأمة وأعلنتها الحكومة هي جلاء القوات البريطانية وتحقيق مشيئة أهل وادي النيل في وحدة مصر والسودان ، كما ترى الهيئة أن الوقت الحاضر هو أنسب الأوقات للعمل على تحقيق أهداف البلاد القومية واتخاذ الوسائل لمفاوضة الحليفة للاتفاق على هذه الأسس ، وترى الهيئة السياسية أن قيام التحالف على هذه الأسس يزيد ما بين البلدين من علاقات الصداقة والتعاون توثقاً ومتانة »

ووافق مجلس الوزراء في اليوم التالي على هذا القرار

تعليقي على هذا القرار

إن قرار مجلس الوزراء جاء إعلاناً صريحاً بأن حقوق البلاد الوطنية كما أجمع عليها رأى الأمة وأعلنتها الحكومة هي جلاء القوات البريطانية وتحقيق وحدة وادي النيل ، وكان هذا القرار مكسباً للقضية الوطنية

ولكن فيه ناحية نقص في الوسيلة ، ذلك أنه جعل الوسيلة الى تحقيق الأهداف القومية
مفاوضة بريطانيا للاتفاق على هذه الأسس وجعلها أساساً للتحالف بينهما

وقد قدم المرحوم صبرى أبو علم باشا في ١ أكتوبر سنة ١٩٤٥ استجواباً آخر عن الأهداف
القومية نظر بجلسته ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٥ ، ولاحظت في هذه الجلسة على قرار الهيئة السياسية
هذا النقص في الوسيلة وقلت في هذا الصدد ضمن ما قلت : « أعود فأقول هل طالبت الحكومة
المصرية الحكومة الانجليزية بالجلاء عن وادى النيل ؟ كلا لم يحصل ، وكل ما تقدمت به الحكومة
هو مذكرة رفعت الى مؤتمر الدول الخمس فيما يتعلق بتصفية المستعمرات الإيطالية ، لذلك أستمع
حضراتكم أن أبين لكم ملاحظاتي على هذه المذكرة ، وأول ما ألاحظه أن الحكومة المصرية قد
اهتمت بالفرع دون الأصل ، والأصل هو الجلاء عن وادى النيل ، وأنا أستمع حضرات أعضاء
الهيئة السياسية أن ألاحظ على قرارها أنها توصي باتخاذ الوسائل لمفاوضة « الحليفة » للاتفاق على
هذا الأساس ، وأنا لا أريد أن أعرض بالهيئة السياسية ، وإنما أؤثر طريقة المطالبة على طريقة
المفاوضة »

وبعد انتهاء المناقشة في هذا الاستجواب عرض على المجلس اقتراحات ثلاثة
أحدها مشروع قرار مقدم من محمد على علوبة باشا هذا نصه : « يؤيد المجلس المطالب
الوطنية التي أعلنتها الحكومة ، ويطلب اليها المبادرة بالعمل على تحقيقها »
والثاني مقدم منى ونصه : « أقترح أن تبادر الحكومة الى مطالبة إنجلترا رسمياً بالجلاء
الكامل العاجل عن وادى النيل »

والثالث مقدم من محمد صبرى أبو علم باشا وبعض زملائه الوفديين ونصه : « يعلن المجلس
أنه بعد انتهاء الحرب وتغير الظروف وبعد إبرام مصر لميثاق سان فرانسيسكو - أصبح من المتعين
إعادة النظر فوراً في معاهدة التحالف والصداقة مع بريطانيا وما توجبه من التزامات على مصر ،
حتى تصبح المعاهدة متفقة مع الأحوال الدولية الجديدة ومع ما يوجبه ميثاق سان فرانسيسكو »
وقد أخذت الآراء في هذه الجلسة فوافقت أغلبية المجلس على اقتراح علوبة باشا

تكييف القضية الوطنية أمام الهيئات الدولية

مطالبة لا احتكام

كنت ولا أزال أرى في المفاوضات قبل الجلاء صرفاً للبلاد عن هدفها الأكبر وهو الجلاء
فلما أعلنت وزارة المرحوم النقراشى باشا في أواخر يناير سنة ١٩٤٧ عرض قضية البلاد على
مجلس الأمن اعتبرت ذلك مكسباً للقضية ، على أنى مع ذلك لم أكن أثق بأن مجلس الأمن سينصفنا ،
فنظرت الى عرض القضية عليه كوسيلة من وسائل الكفاح ، وحذرت من ضرر الاحتكام الى
الهيئات الدولية

عرض هذا الموضوع على مجلس الشيوخ بجلسته ١٢ فبراير سنة ١٩٤٧ ، فأدليت بوجهة نظرى

وقلت في مستهل كلمتي : « لاشك أن اعلان الحكومة قطع المفاوضات وعزمها على رفع القضية المصرية الى مجلس الأمن هو قرار يقابل في ذاته بالغبطة لأن اعلان الحكومة أن المفاوضات قد أصبحت غير مجدية - وقد كانت غير مجدية من قديم - يعد كسباً للقضية المصرية ، لأنها مع الأسف الشديد قد خسرت كثيراً بالالتجاء الى طريق المفاوضات »

ثم تكلمت عن طريقة تكييف القضية أمام مجلس الأمن وقلت :

« ان القضية الوطنية تنحصر في أمر واحد ، هو جلاء الانجليز عن مصر والسودان ، هذا هو التكييف الصحيح الذي يجب أن تعرض به قضيتنا على أية هيئة دولية ، وهذا التكييف يستتبع اعتبار الاحتلال منذ ١٨٨٢ عملاً غير مشروع ، وأن كل ما أبرم أو عقد في ظل الاحتلال نتيجة لوجوده هو عمل باطل ابتداء من سنة ١٨٨٢ واستمر الى اليوم ، وهذا يستتبع أن اتفاقية سنة ١٨٩٩ الخاصة بالسودان هي اتفاقية باطلة ، وأن معاهدة سنة ١٩٣٦ هي كذلك باطلة »

لا احتكام في الجلاء

ثم عرجت بمسألة الاحتكام وحذرت منه وقلت في هذا الصدد : « لا يصح لنا - صيانة لقضيتنا - أن نعرضها كمحتكمين ، ولا يصح لنا أن نلجأ الى طريقة الاحتكام ، لأن جوهر مانطالب به هو الاستقلال في ذاته ، لأن الجلاء هو الاستقلال ، ولا يصح أن يكون الاستقلال موضع تحكيم ، ولا توجد أمة تقبل أن يكون استقلالها موضع تحكيم ، أما يكون التحكيم في مسائل فرعية أو خلافات محلية بينها وبين بلد آخر ، فتعرض الامر على الهيئات الدولية محكمة اليها ، لتفصل بينها وبين الدولة الاخرى التي يكون بينها وبينها خلاف ، لقد قال الكثيرون بالاحتكام الى محكمة العدل الدولية ، ومعنى الاحتكام اليها أن نقبل قرارها ، وفي هذا من الضرر ما فيه ، ولذلك قلت انه لا يصح الاحتكام ، بل يجب أن يكون موقفنا أمام الهيئات الدولية موقف مطالبة ، لا موقف احتكام ، يجب أن نطالب بالجلاء لان هذا الجلاء هو حق طبيعي لنا ، ولان هناك سبباً من شأنه أن يضم الينا مجموعة الامم ، وهو أن الجلاء أمر لازم للسلام العام »

وقلت في جلسة ١٣ يناير سنة ١٩٤٨ : « ان الوقت المناسب لعرض قضية مصر على مجلس الامن كان فبراير ومارس سنة ١٩٤٦ حيث عرضت على هذا المجلس قضايا سوريا ولبنان وايران ، وعلكم تذكرون حضراتكم أنه في هذا الوقت قد عرضت هذه القضايا على مجلس الامن وكسبت هذه الدول قضاياها اذ تقرر فيها وجوب جلاء القوات الاجنبية عنها ، فاسمحوا لي أن أقول أننا تأخرنا في عرض قضيتنا على مجلس الامن عاما ونصف عام . لقد تعطل عرض القضية لان الحكومة لجأت الى طريق المفاوضة »

منع تملك الأجانب

الأراضي الزراعية والعقارات

في ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ قدمت إلى مجلس الشيوخ مشروع قانون بمنع تملك الأجانب للأراضي الزراعية والعقارات المبنية أو المعدة للبناء في المملكة المصرية ، وكان غرض من هذا المشروع صيانة الأملاك المصرية من أن تنتقل إلى الأجانب ، وحفظها للمصريين ، وأرفقت بالمشروع مذكرة إيضاحية توضح الغرض منه وترسم خطوطه الرئيسية قلت فيها :

« تحرص الأمم على حفظ كيان أملاكها الثابتة وجعل ملكيتها مقصورة على المواطنين ، لأنها بوصف كونها ثابتة لا منقولة تعتبر ملتصقة بأرض الوطن ، بل هي جزء منه ، ومن ثم تمنع الحكومات تملك الأجانب لها حفظاً لكيان الوطن ذاته ، ولقد سارت مصر على هذه القاعدة إلى منتصف القرن التاسع عشر ، إذ كانت قوانينها المقتبسة من قوانين تركيا وقتئذ لا تجيز التصرف للأجانب في الأراضي والعقارات ، وكانت هذه حجة الخديو اسماعيل في معارضة شروط الامتياز التي نالتها شركة قناة السويس في عهد سعيد باشا وحصلت بمقتضاها على ملكية رقعة واسعة من الأراضي المصرية ، ولكن مصر تحولت من هذه القيود وجعلت حق الملكية العقارية عاما للمواطنين والأجانب على السواء ، فانتقلت على تعاقب السنين ملكية جزء كبير من الأراضي إلى الأجانب أفراداً وشركات ، فبحسب احصاء سنة ١٩٤٦ يتبين أن مجموع الأراضي الزراعية في المملكة المصرية تبلغ ١٤٣ر٩٠٣ر٥ فداناً منها ١٩٢ر٣٥٧ فداناً يملكها الأجانب عدا ما لهم من حقوق عقارية على جزء كبير من الأراضي المملوكة للمواطنين ، وبما يستوقف النظر في هذا الاحصاء أن الملكية الزراعية التي يزيد نصابها على ألفي فدان يبلغ عدد ملاكها ٣٥ مالكا (عدا الوقف) منهم ثمانية عشر من المصريين ومجموع ما يملكونه ٥٤ر٨٨٢ فداناً ، وسبعة عشر من الأجانب ومجموع ما يملكونه ١١٤ر٦٠٧ فداناً ، أي أن كبار ملاك الأجانب يملكون أكثر من ضعف ما يملكه كبار الملاك المصريين ، ولهذا الوضع من الدلالة ما لا يخفى

« وفضلاً عن أن في انتقال ذلك الجزء الكبير من الأملاك الثابتة إلى أيدي الأجانب خطراً على الكيان القومي ، فليس معروفاً إلى أي مدى يستفحل هذا الخطر في المستقبل إذا ترك انتقال الملكية العقارية إلى الأجانب مطلقاً من كل قيد

« فالتطورات الاقتصادية والمالية ، والوسائل الاستغلالية ، قد تتنوع وتغرى الملاك المصريين بمختلف الأساليب بالتصرف في أملاكهم للأجانب اذا لمحووا بريقاً من الكسب الوقتي ، ولو كان بريقاً خداعاً ، لا يلبث أن يكون سراها ، فعلى الدولة أن تحتاط لكيان الملكية العقارية وتضع من القوانين ما يمنع تسريبها الى أيدي الأجانب أفراداً أو شركات ، وليست هذه القوانين بدعا في التشريع ، فان معظم الدول حتى العظمى التي لا يخشى على كيانها الاقتصادي تسير على هذا الوضع ، إما بمقتضى قوانينها أو بموجب الأمر الواقع بحيث لا ترخص للأجانب بامتلاك أملاك ثابتة في بلادها ، ويكفى لمن يريد أن يتثبت من هذه الحقيقة أن يجرب طلب شراء أرض زراعية أو عقارات مبنية في أى بلد من هذه البلدان فانه يصطدم حتماً بقوانين تحظر تملك الأجنبي لشيء منها أو يرفض طلبه بحكم الأمر الواقع المعمول به في هذه البلاد

« فهذه الحماية للملكية العقارية في الدول المتحضرة هي التي يستوحى منها المشروع المعروض على هيئة المجلس أحكامه ونصوصه

« وليس في هذا المشروع مساس بالحقوق المكتسبة للأجانب ، فانه لا يسرى على ما يملكونه قبل أن يصير قانوناً ، بل يبقى ملكاً لهم ، ولا يسرى كذلك على ما يؤول اليهم بعد صدوره بطريق الإرث ، وبذلك تصان الحقوق المكتسبة للأجانب من كل وجه

« هذا إلى أنه قد قصر الحظر بالنسبة لأراضي البناء والعقارات المبنية على المخصصة منها للسكن ، فأباح بذلك تملك الأجانب لهذا النوع من الأملاك الثابتة اذا كان الغرض منها إقامة المصانع أو المتاجر ، وقد روعى في هذا التمييز أن لا يضيق التشريع مجال النشاط الاقتصادي الصناعي والتجاري والمالي في البلاد اذا ساهمت فيه رؤوس أموال أجنبية ، ففي هذه الحالة لا يسرى الحظر الوارد في المشروع ، لأن الأصل فيه أن يقتصر على الأملاك الثابتة دون المنقولة ، ولما كانت المنشآت الصناعية والتجارية لا تعد من الأملاك الثابتة فلا تدخل ملحقاتها العقارية في مدلول الأملاك المقصودة بالحماية التشريعية ، لأن هدف المشروع انما هو حماية الملكية الملتصقة أصلاً وحكماً بأرض الوطن والتي تعد جزءاً لا يجوز أن ينفصل عنه

« ولقد سبق للمشرع المصري أن أخذ بهذه الحماية ولكن في دائرة ضيقة ، اذ حظر في المرسوم بقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٤٥ على كل شخص طبيعي أو معنوي أجنبي الجنسية أن يمتلك بأى طريق كان غير الإرث عقاراً كائناً بأحد المناطق التي تقوم على ادارتها مصلحة الحدود ويسرى الحظر في هذا المرسوم على كل وقف على أجنبي وتقرير حقوق عينية له

« فاذا كانت هذه الحماية قد رآها المشرع واجبة في حدود الوطن وأطرافه ، فأولى بها أن تعم أرجاء البلاد جميعها »

٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨

خطوات المشروع

مشى المشروع وئيداً في مجلس الشيوخ ، ومع أنه لقي من الرأي العام تأييداً كبيراً ولم يلق من محيط الأعضاء معارضة ما ، لكن يبدو أن تيارات خفية كانت تعمل على عرقلته

عرض لأول مرة على المجلس بجلسته ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٨ ، فقرر قبل نظره موضوعا حالته الى لجنة الشؤون الدستورية لبحثه من الوجهة الدستورية ومن جهة انطباقه أو عدم انطباقه على معاهدة مونترو

وقد بحثته اللجنة من هذه الناحية وانتهت الى أن المشروع مقبول دستوريا ولا يخالف أحكام معاهدة مونترو ، ووافقت الحكومة على ذلك بلسان مندوبها الذي حضر جلسات اللجنة وقدمت تقريراً مستفيضاً في هذا الصدد

عرض هذا التقرير على المجلس بجلسته ٢٤ يناير سنة ١٩٤٩ ، فوافق عليه بالاجماع ، وقرر إحالة المشروع الى لجنة الموضوع وهي لجنة العدل ، وقد بحثته هذه اللجنة بحثاً مستفيضاً ، ووافقت عليه بعد إدخال تعديلات عليه أهمها قصر حظر عدم تملك الأجانب على الأراضي الزراعية ، دون العقارات المبنية أو المعدة للبناء ، وحضر جلسات اللجنة مصطفى مرعى بك وزير الدولة في عهد وزارة ابراهيم عبد الهادي باشا وأعلن باسم الحكومة موافقته على المشروع بعد التعديلات سالفة الذكر ، ودافع عنه دفاعاً حاراً شكرته عليه ، وقال إن مجلس الوزراء بحث المشروع وانتهى الى قبوله والموافقة عليه ، وقد بذل مصطفى مرعى بك جهوداً موفقة لدى سفارات بريطانيا وفرنسا واليونان لاقتناعها بأن المشروع لا ينطوي على روح عداوية للأجانب بل يهدف الى صيانة الثروة الزراعية وأنه مشروع اجتماعي له نظائره في التشريعات الأوروبية والأمريكية وقد اقتنعت السفارات بدفاعه

قدمت لجنة العدل تقريرها عن المشروع بعد التعديلات التي اتفقت عليها مع الحكومة وعرض التقرير على المجلس بجلسته ١٠ مايو سنة ١٩٤٩ ، فوافق على المشروع من حيث المبدأ ، ولكن عند تلاوة المواد ثارت اعتراضات على بعض أحكامه ترتب عليها أن قرر المجلس إحالته الى لجنة المالية والعدل مجتمعين لبحثه من الوجهة الاقتصادية والمالية

وقد تعطل المشروع أمام اللجنتين طويلاً الى أن نظرتاه مجتمعين في ٢٤ مايو سنة ١٩٥٠ وأقرتاه من جديد بعد تعديلات يسيرة ، وعرض تقرير اللجنتين على المجلس ونظره بجلسته ١٢ يونيه سنة ١٩٥٠ ، وفيها أثبتت مناقشات جديدة أخرى وأبديت اقتراحات عديدة ، فرأى المجلس إعادة المشروع الى لجنة العدل لبحث الاقتراحات التي قدمت في تلك الجلسة ، وانفضت الدورة البرلمانية بعد ذلك فلم يتسع الوقت لانعقاد اللجنة ، ولما حلت الدورة الجديدة اجتمعت اللجنة يوم ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٠ ودرست الاقتراحات والمناقشات التي أثبتت حول نصوصه فقبلت بعضها ورفضت البعض الآخر وقدمت تقريراً جديداً بالنصوص التي انتهت اليها ، وهي لا تختلف عن جوهر المشروع الا في قصر الحظر على الأراضي الزراعية دون العقارات والمباني ، وعممت الحظر بالنسبة للأراضي الزراعية فأضافت اليها الاراضي القابلة للزراعة والاراضي الصحراوية باعتبار أن مآل هذه الاراضي أن تكون أراضي زراعية من طريق استصلاحها ، وأدخلت تعديلات يسيرة في المواد الاخرى ، وعرض تقرير اللجنة على المجلس مرفقاً به نصوص المواد كما عدلتها اللجنة فأقرها بجلسته ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٠

وبعد إقرار المشروع في مجلس الشيوخ أحيل الى مجلس النواب فأقره أيضاً وصدر به القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥١ في ١٠ مارس من تلك السنة ونشر في « الوقائع المصرية » عدد ١٧ مارس سنة ١٩٥١ ، وقد حمدت الله على صيرورته قانوناً نافذاً من قوانين الدولة مع رجائي تعديله في المستقبل بجعل الحظر شاملاً المباني المعدة للسكن وأراضى البناء

عندما تتشابه الاسماء

يشارك معي في اسم (عبد الرحمن الرافعي) بعض الأفراد الممتازين من أقاربي ، فمنهم عبد الرحمن أمين الرافعي بك وكيل محكمة استئناف مصر الآن (١٩٥١) ، والدكتور عبد الرحمن الرافعي مراقب الصحة المدرسية بوزارة المعارف

وقد سبب هذا التشابه في أسمائنا سلسلة من الحوادث الطريفة ، فكثيراً ما يحدث اللبس بيننا في المكالمات التليفونية ، وفي الخطابات الخاصة والعامة ، ففي التليفون يسألني الكثيرون على اعتبار أنني عبد الرحمن بك الرافعي وكيل محكمة الاستئناف (والأفوكاتو العمومي ورئيس النيابة من قبل) أو على اعتبار أنني الدكتور عبد الرحمن الرافعي ، فأجيبهم بلطف أن « النمرة غلط » وأني لست المقصود بالكلام ، وأرشدتهم عن مقصدهم ، والخطابات قد ترد لنا خطأ ، فبعيدها كل منا الى المقصود بالخطاب ، وقد حدث في سنة لا أذكرها أن قرأ صاحب قضية هامة في الصحف نبأ تعيين « عبد الرحمن الرافعي بك » رئيساً لنيابة مصر ، فانزعج لهذا الخبر ، وكنت وكيله في هذه القضية ، وكانت في آخر مراحلها ، وظن أنه سيتعذر عليّ أن أترافع فيها في اليوم الموعد بعد تعييني رئيساً للنيابة . . . وراح يبدي دعشته ويقول : كيف يقبل الرافعي أن يكون رئيساً للنيابة وهو الذي اعتذر عن منصب الوزارة ؟ وهرول الى مكنتي يسأل عن الخبر ليطمئن على قضيته ، فرآني على مكنتي ، واطمأن بعد أن فهم أن رئيس النيابة هو ابن عمي

وكثيراً ما ألبى نداء التليفون ، فاذا بالمتكلم يستنجد بي لاسعاف مريض أو لانتقاذ سيدة مشرفة على الوضع . . . فأفهمه أنني لست الدكتور بل المحامي ، وأرشده الى رقم تليفون الدكتور عبد الرحمن الرافعي

وأذكر ذات مرة أن الدكتور احتفل بزواج كريمته ، ونشر نبأ الزواج في الصحف ، واذا بي أتلقى رسائل وبرقيات التهاني . . . وعلى الرغم من أن اسمه ذكر مسبقاً بكلمة « دكتور » الا أن الذين هناؤني لم يترددوا في الأمر ، إذ ظنوا أنني أنا المقصود وأني لا بد أن أكون دكتوراً في القانون ! وكان في مقدمة الرسائل خطاب من المغفور له الأمير عمر طوسون ، وقد رأيت أنه ليس من اللائق أن أكتفي بحالة خطابه الى الدكتور الرافعي ، فسكتبت لسموه خطاباً رقيقاً شكرته فيه بالنيابة عن قريبي الدكتور . . . وأرسل اليه الدكتور من ناحيته خطاب شكر آخر على تهنئته

عندما دخلت الوزارة

سنة ١٩٤٩

كنت أصطاف في الاسكندرية سنة ١٩٤٩ حينما استقالت وزارة ابراهيم عبد الهادى باشا يوم ٢٥ يولييه ، وقد عهد جلالة الملك الى حسين سرى باشا تأليف الوزارة الجديدة ، وهى وزارة ائتلافية تمثل الوفد والسعديين والأحرار الدستوريين والحزب الوطنى والمستقلين . ودعانى سرى باشا الى الاشتراك فى هذه الوزارة ، وإذ كان لا يعرف المنزل الذى أصطاف فيه (رقم ١٤٣ بشارع الأميرة فوزية بسيدى بشر) فقد عهد الى أحد ضباط حرس الوزارة أن يستقل سيارة حكومية ليبلغنى رغبته فى مقابلته بدار الوزارة ببولكلى ، فجاء الضابط الى المنزل حوالى الظهر يوم ٢٦ يولييه وسأل عنى ، فقليل له إنى أترىض على الكورنيش وإنى أعود بعد ساعة ، فقال إن الأمر مستعجل فأرجو أن تعرفونى فى أى جهة من الكورنيش يتريض « وليحضر معى خادم ليعرفنى به » ، فاصطحبته أحد الخدم فى السيارة وذهب معه الى الكورنيش ، وماهى الا بضع دقائق حتى رأيانى عائداً الى المنزل ، فوقفت السيارة ونزل الضابط والخادم . وحيانى الضابط وأبلغنى رغبة سرى باشا فى أن أقابله الآن ، وبعد أن عدت الى المنزل ذهبت معه الى دار الوزارة ، ووجدت هناك جمعاً من الصحفيين يقابلونى متلهلين وقالوا لى : مبروك ! فقلت : على إيه ؟ فقالوا: مبروك الوزارة ، وكنا فى آخر أيام رمضان (وقفة العيد) ، فقلت لهم : غداً العيد فمبروك العيد ، ثم دلفت الى مكتب رئيس الوزارة وقابلت سرى باشا ، وبعد تبادل التحية قال لى : هل تكون ثقيلاً هذه المرة أيضاً ؟ فقلت : أنا لست ثقيلاً ولم أكن ثقيلاً فى المرة الماضية . . . اشارة الى اعتذارى عن دخولى وزارته الأولى سنة ١٩٤٠ . واستوضحته برنامج الوزارة فأفهمنى أنها وزارة قومية تعمل على توحيد الصفوف وائتلاف الأحزاب واجراء انتخابات حرة . ألا توافق على ذلك ؟ قلت: بل أغتبط به وأؤيده ، ولكن ما هو موقف الوزارة تجاه معاهدة سنة ١٩٣٦ ؟ فقال : إنى أعتبرها غير قائمة لأن البلاد أعلنت ذلك ، وان وزارتى مع أنها وزارة انتقال فانها متمسكة بالجلاء ووحدة وادى النيل . فقلت: على بركة الله أقبل . وسألته فى تلىطف : وكم يكون للحزب الوطنى من مقاعد فى الوزارة ؟ قال: مقعدان ، وهذا تمييز منى للحزب الوطنى فقد كان له فى الوزارة السابقة وزيران فى حين كان للأحرار الدستوريين ستة وزراء وكذلك للسعديين والآن سيكون له

وزيران في حين أن لكل من الوفد والأحرار الدستوريين والسعديين أربعة وزراء أي أن نسبة الحزب قد ارتفعت في وزارتي ، فشكرته على حديثه وعلى ثقته بشخصي ورجوت له التوفيق في مهمته ، واستغرقت المقابلة نحو عشرين دقيقة . وانصرفت . فتلقاني الصحفيون بالأسئلة والاستيضاحات وعبارات « مبروك » ، فتخلصت من زحمة الأسئلة بقولي : ان الأمر لا يعدو أن يكون مجرد مشاورة . فقالوا : نريد أن نقول مبروك يا معالي الوزير ، فأعدت عليهم قولي : مبروك على العيد لأن غداً يوم العيد ، فقالوا : بل نقصد الوزارة

عدت الى منزلي وأخبرت زوجتي بما حدث ، فقالت : وهل قبلت الوزارة ؟ قلت : نعم . قالت : ولكنك رفضتها فيما مضى . قلت : إن الظروف تغيرت لأن برنامج الوزارة الجديدة لا يتعارض مع مبادئنا ، ومع ذلك فإن الأمر لا يزال في دور المشاورة فماذا ترين ؟ قالت : إني أرى ما تراه فلتقبل على بركة الله ، فارتاحت نفسي لهذا الجواب ، ولم أخبر أحداً بالأمر . ومن حسن الحظ لم يكن بالمنزل الذي أصطاف فيه تلفون فتخلصت بذلك من الأسئلة والأجوبة . . الى أن كانت الساعة العاشرة مساءً وإذا بطرق شديد على الباب ، ففتحنا ووجدنا ضابطاً آخر غير الذي جاء ظهراً ، يصحبه أحد أقربائي ، وكان الضابط قد ظل يبحث عن منزلي ليلاً أكثر من ساعة وهو لا يهتدي اليه ، الى أن دله الناس على رافعي آخر هو الأستاذ جلال الرافعي ، فطلب اليه في لهفة أن يصحبه الى منزلي ، فجاء معه وهنأني الاثنان بالوزارة ، ورجاني الضابط أن أسرع في ارتداء ملابس لي لحف اليمين أمام جلالة الملك ، فقلت له : ولكن ليس عندي هنا رديجوت ، فأجابني : لا لزوم لها والتعليمات أن يحضر أصحاب المعالي الوزراء بأي ملابس رسمية أو غير رسمية لأداء اليمين الليلة ، فذهبت مع الضابط في سيارة الحكومة الى دار الوزارة متأخرين ووجدنا أن الوزراء قد سبقونا الى سراي رأس التين فلحقنا بهم وهناك أقسمنا اليمين بين يدي جلالة الملك

توليت وزارة التموين ، وبدأت في فترة العيد أصرف بعض شؤون الوزارة المستعجلة وقد قبل دخولي الوزارة بارتياح عام ، على أن صديقي محمد محمود جلال بك والأستاذ محمود العمرى لم يوافقاني على الاشتراك في الوزارة ، وأرسل لي جلال بك خطاباً رقيقاً من جنيف يطلب مني فيه الاستقالة من الوزارة ، وطلب مني ذلك أيضاً الأستاذ محمود العمرى ، ونظريتهما أن الاشتراك في الوزارة أيا كان برنامجها يتعارض مع سياسة الحزب الوطني ، ولم يقنعاني برأيهما ، ولا أقنعتهما برأيي ، أما نظريتي فهي أن الأمر مرجعه الى برنامج الوزارة وسياستها ، ورأيت في نظريتهما تشدداً لم أقره ، وأنا بطبعي أميل الى الاعتدال ، وأراه أقرب إلى نشر الدعوة الوطنية واجتذاب الأنصار إليها ، ومع اختلافي وإياها في الرأي فقد حفظت لهما خالص الود والتقدير ، ويطيب لي في هذه المناسبة أن أنوه بفضل الأستاذ محمود العمرى ، فهو من الوطنيين الملمهين المغموربين في زحمة البليلة والهرجلة التي يعيش فيها المجتمع ، وقد اعتدت أن أشاوره في المسائل الهامة التي تحدث فيها بمجلس الشيوخ وأفيد من أفكاره وآرائه ونظراته فيها ، كبطلان المعاهدة ، والتضخم النقدي ، والأرصدة الاسترلينية ، والمعاهدات ومواثيق الضمان ، والميزانية ، والمسائل الاجتماعية ، وما الى ذلك

مشاهداتي في الوزارة

تعلمت من الوزارة أشياء وحقائق كثيرة كنت في حاجة إلى معرفتها ، حقاً انى كنت أشعر ببعضها من قبل ، ولكن الوزارة زادتني معرفة بها وعرفتني بغيرها

لاحظت بعد دخولي الوزارة أن احترام الناس حتى أقاربي قد زاد على ما كان عليه أضعافاً مضاعفة . . . ولم ترضى هذه الظاهرة ، فانها دلتني على قلة تقدير الناس للجهاد البعيد عن مظاهر الحكم بالنسبة إلى تقديرهم للجهاد والمناصب ، وقلة التقدير للخدمات التي تؤدي للبلاد ما لم يكن صاحبها ذا مركز حكومي كبير ، ومعنى هذه الظاهرة أيضاً أنى لم أكن محترماً الاحترام الكافي قبل دخولي الوزارة ، وهذا ما لم أرضه لنفسى ولا للناس

ويدخل في هذا السياق أنى لم أهنأ في حياتي على عمل بقدر ما هنتت على دخولي الوزارة مع أن دخول الوزارة في ذاته ليس عملاً . بل هو ابتداء لعمل . فإذا كانت التهنئة مقصوداً منها الشكر على عمل نافع فلينتظر المهنئون حتى يعمل الوزير عملاً نافعاً للبلاد فيهنئونه عليه . ولكن الحال هنا على عكس ذلك . ان التهنئة هي على الوزارة في ذاتها ، أى على تقلد المنصب . أو بعبارة أخرى على كرسى الوزارة . وإنى لوائق أنه إذا عمل الوزير عملاً يستحق التهنئة فقلما يهنأ عليه التهنئة الكافية . وأغلب الظن أن يمر ولا يلتفت إليه أحد

تلقيت بعد أن دخلت الوزارة نحو ستائة تهنئة برقية وبريدية . عدا التهنئ الشخصية وهي تعد بالمئات . أى أنى تلقيت نيفاً وألف تهنئة ، وقد كنت أتساءل في خاصة نفسى : ليت شعرى ألم يسبق لى عمل في حياتي الوطنية يستحق مثل هذه التهنئ أو نصفها أو ربعها أو واحداً في المائة منها ؟ إنى مع شكرى العميق لمن هناونى وتقديرى لشعورهم النبيل كان لى أن أسأل نفسى هذا السؤال فلا أجد جواباً عليه

عملي في الوزارة

توليت بدخولي الوزارة أول منصب حكومي في حياتي . وكان بعض الناس يظنون أنى لعدم خبرتي بالروتين الحكومي سأرتبك أو أعجز عن الاضطلاع بأعباء وزارة هي في ذاتها من أعقد الوزارات ومن أكثرها مسئوليات (وزارة التموين) . ولكنى والحمد لله وجدت في الأسبوع الأول من توليت شؤونها أنى أفهمها وأديرها إدارة خبرة ودراية . وأن الاستقامة في إدارة شؤون أى وزارة مع الكفاءة حتى المتوسطة هي الكفيلة باصلاح الأداة الحكومية وجعلها أقرب إلى تحقيق مرافق البلاد ومصالح الجمهور

أيقنت في الأشهر التي قضيتها بالوزارة أن استقامة الوزراء هي أساس الاصلاح . فالوزير المستقيم يشيع روح الاستقامة في نفوس موظفيه كباراً وصغاراً . ومن السهل على الوزير المستقيم - حتى إذا لم يكن فنياً - أن يستعين بآراء الفنيين في الوزارة . وإنى أعتقد أن المستوى الفني لموظفي الوزارات عندنا هو مستوى حسن وممتاز ويمكن الاعتماد عليهم في النهوض بمرافق البلاد . ولكن

على الوزير أن يكون - الى جانب استقامته - غيوراً على العمل رقيباً على الموظفين . يكافئ المحسن الأمين ويجازى السيئ والمقصر منهم . وأن يكون دؤوباً على الدرس والبحث وعلى جانب من الذكاء ويكنى أن يكون متوسط الفهم . وبذلك كله يفهم شؤون وزارته ويديرها بنجاح وتوفيق

بعد أن توليت الوزارة بعدة أيام ولمناسبة ذهابي الى دار الوزارة بالقاهرة جمعت رؤساء المراقبات والادارات وبعض كبار موظفي الوزارة وألقيت فيهم كلمة كانت وحي اللحظة . قلت لهم فيما قلت : « لقد دخلت الوزارة لأول مرة وأنا لا أملك إلا سمعتي وماضى الطويل ، وقد جعلت سمعتي وتاريخي وديعة في أيديكم ، فأنتظر منكم أن تحافظوا على هذه الوديعة » . فكان لهذه الكلمة العابرة أثر عميق في نفوسهم ولاحظت هذا الأثر بادياً على وجوههم

ومن الحق أن أقول إنى - فى الفترة التى توليت فيها هذه الوزارة - وجدت كبار موظفيها ومتوسطيهم وصغارهم قد عاونوني بسدق وإخلاص . وحافظوا فعلاً على الوديعة التى ائتمنتهم عليها . وكانوا يرون منى أنى فى عملى لا أريد إلا الحق ورعاية مصالح الجمهور . ولا أريد لنفسى مغنا . لا فى الحاضر ولا فى المستقبل . وكنت ألمح من طريقة عرضهم لشؤون الوزارة وطريقة ابداء آرائهم فى المسائل التى تستدعيها هذه الشؤون انهم يتوخون تلبية رغبتى فى الوصول الى الحق . وكانوا يرون من مناقشتى لهم أنى أدرس مذكراتهم وآراءهم بروح الفحص والتدقيق . وأنى رغم ميلى الى الطيبة لا أتساهل فى كل ما له علاقة بالصالح العام . فكان هذا حافظاً لهم الى توخى هذا الصالح . ومن الحق أن أقول أيضاً إن أحداً منهم لم يحاول أن يدخل الغفلة على

لم أدخل الحزبية ولا الميول الشخصية فى أعمالى . ولا فى معاملتى للموظفين . بل كنت أنظر إليهم جميعاً بعين العدل والمساواة . فمن كان له حق يناله . ومن لم يكن له حق لا أعطيه ما ليس له حق فيه . قد أكون أخطأت فى التقدير . كالتقاضى الذى يجوز عليه الخطأ فى بعض أحكامه . ولكن ما دام الحق هو رائد الانسان فإن هذا يكنى لاستقامة الأمور التى يضطلع بها . وبهذه الروح كنت أنظر الى ذوى المصالح وطلاب الحاجات . كنت أنظر فى طلباتهم كما لو كنت قاضياً يقضى فى دعاوى الناس ويعطى كل ذى حق حقه . وكثيراً ما كان يحضر لى أشخاص لهم طلبات فى الوزارة ويصطحبون صديقاً أو قريباً لى أو يحضرون توصيات منهم ، فكنت لا أعير هذه التوصيات التفاتاً ولا أعطى شخصاً إلا ما أعتقد أنه حقه

لم أعين أحداً من أقاربي أو أصهارى فى الوزارة ولم أعط أحداً منهم درجة استثنائية لم أغير أو أبدل فى موظفى مكتب الوزير بل أبقيتهم كما كانوا فى عهد الوزير السابق . ولم أزد عليهم أحداً . وخطبت فى اجراء ما أشاء من التغيير والتبديل أو الزيادة والنقص . فكنت أقول : ليبقى كل موظف فى مكانه . إنى أعتبر نفسى أباً ورئيساً لجميع الموظفين . وهم فى نظرى سواء . فلا داعى للتغيير والتبديل

وأحسبني لم أغير من طباعى بعد أن توليت الوزارة . لم أتعاطم على الناس . وبقيت محتفظاً بديمقراطيى وشعبيتى . حقاً أن منصب الوزير يحاط عندنا بمظاهر كثيرة من التفخيم والتعظيم . ولكن هذه المظاهر لم تؤثر فى نفسى . ولم ألق إليها بالى . بل كنت أعرض عنها أحياناً . دعك

من التحيات والتعظيمات التي يلقاها الوزير في ذهابه إلى الوزارة أو خروجه منها . فهذه مسائل مألوفة ولا بد من قبولها . ولكني لم أستطع أن أهضم الطريقة التي يقابل بها الوزير في محطة العاصمة أو الإسكندرية عند انتقاله من إحداها إلى الأخرى . فقد كان يحيط بي ضابط أو ضابطان وثلة من الجنود يتقدمهم جندي ممتاز (لعله شاويش) يفسح الطريق لي على رصيف المحطة . لم أقبل هذا الوضع بالنات وطلبت من الضابط أن يأمر الجندي بالتنحي عن السير أمامي . فنفذ ماطلبت . وكان الطلب وإجابته يتكرران كل مرة . ولم أكن أحجز ديوانا خاصا لسفري بل كنت أكتفي بمقعد في عربة تكييف الهواء . وعندما كنت بالإسكندرية لم أغير عادتى من التريض سيراً على قدمي في طريق الكورنيش بعد غروب الشمس إلا في الأيام التي كنت اضطر إلى العودة للوزارة مساء . وكان الجندي المرافق لي من حرس الوزارة يطلب مني بالحاح أن يرافقتي في نزهتي . ولو بعيداً عنى . لأن التعليمات تقضى عليه بذلك . فكنت أمره بأن لا يرافقتي لامن قرب ولا من بعد . وفي بعض الأحيان - ترويحاً للنفس وتحرراً من مظاهر الفخفة الوزارية - كنت أركب ترام الرمل في بعض تنقلاتي وأصرف سيارة الوزارة . وكان يلحني بعض معرفي وأصدقائي راكباً الترام فيدهشون لهذا المنظر - منظر وزير يركب الترام ! وشاهدني مرة في هذه الحالة أحد مراسلي « الكتلة » فاعتقد أن في الجو أزمة وزارية وأن الوزارة وشيكة السقوط وأبرق إلى صحيفته بذلك لأنه لم يتصور أن وزيراً يركب الترام ... إلا إذا كان على أهبة الاستقالة وكان جيرانى في المصيف يلاحظون أنى أعود إلى منزلى بعد رياضتي سيراً على قدمي ، ويلاحظون على وجه العموم أنى لم أغير عما كنت عليه قبل دخولى الوزارة ، بالرغم من مظاهر العناية والرعاية الحكومية التي أحاطت بمنزلى ، كالكشك وحرس الوزارة وما إلى ذلك ، وقد أقامت بلدية الإسكندرية عموداً من النور أضاء الرحبة التي أمام المنزل وكانت من قبل مظلمة ، وأصلح عمالها الرحبة نفسها وسووا أرضها وأزالوا منها أكوام الطوب والحجارة التي كانت منتشرة فيها ، فحمد الجيران هذه الصدفة التي جعلت جارهم وزيراً ، وبدأ منهم نحوى شعور من الانعطاف والتقدير إذ رأوني لم أفارق تواضعي

كنت أهتم بشكاوى الجمهور وأتولى فحصها وتحقيقها بواسطة الموظفين المختصين ، ولا أكتفي بحالتها على المراقبات المختصة بل أؤشر عليها بنفسى بوجوب تحقيقها وعرض نتيجة التحقيق على لأبدى فيها القرار الأخير . وكانت إشاراتي المكتوبة كلها بخطى تشعر الموظفين المختصين بأننى رقيب عليهم ، وكنت أسأل فعلاً بين حين وآخر عن نتيجة تأشيراتي على هذه الشكاوى . ويساعدنى على ذلك أنى كنت أدون في مذكرة خاصة (أجندة) أهم الشكاوى وأنتظر الوقت المناسب فأسأل عما تم فيها . وإذا تأخر تحقيقها كنت أمر بكتابة استعجال عنها ، فأدرك الموظفون أن عين الوزير ساهرة ترقبهم ، وهذا وحده يساعد على استقامة الأمور

وكنت أخذ معى يومياً عند انصرافى من الوزارة محفظة تحوى المذكرات والتقارير المهمة التي يطلب فيها قرار من الوزير وأدرسها بمنزلى ليلاً أو فى الصباح الباكر وأكوّن فيها الرأى

الصحيح وأستدعى في الوزارة الموظفين المختصين وأناقشهم في تفصيلات هذه المذكرات فيعرفون
أنى درستها دراسة دقيقة ، ثم أصدر القرار الذى أعتقد أنه يطابق العدل والصالح العام بحضورهم ،
دون إرجاء أو تسويف ، أو وضع للملفات فى الأرشيف . . . وكنت أميل الى سرعة البت فى
الأمور التى يستدعيها عمل الوزارة ، فأتولى دراستها بنفسى بعد أخذ رأى اللجان أو الموظفين
المختصين ، وكثيراً ما كنت أستعجل دراستها لكى لا يتأخر البت فيها

إن وزارة التموين موضع احتكاك وتضارب فى المصالح والاتجاهات بين المنتجين والمستهلكين .
وخاصة بين الجمهور وطبقة التجار والشركات والرأسماليين ، فكنت أيضاً أفصل فى خلافاتهم بروح
العدل والانصاف

وكانت نزعتى - وستبقى دائماً - شعبية لا رأسمالية ، فكنت أميل الى إنصاف الطبقات الشعبية
وأقف فى صفهم ضد بعض الرأسماليين ، ومن هنا صادفتى متاعب وعقبات تغلبت على كثير منها ،
ولم يعمل برأى فى بعضها

وقد نسبت الى بعض الصحف - بايعاز من بعض كبار الرأسماليين - أنى تنقصى الكفاءة
الفنية فى شؤون التموين ، وأن بعض الوزراء شكا الى رئيس الوزارة هذا النقص . وقد ابتسمت
حينما قرأت هذه النبذة ، فأى كفاءة يقصدها هؤلاء السادة ؟ إنى فى المحاماة أستطيع أن أناقش
آراء الفنيين فى الطب والهندسة والصناعة والملاحة والشؤون المالية وما إليها . وأن أوازن بين
تقاريرهم وآرائهم التى يدلون بها أمام المحاكم ، وأن أتعرف وجه الحق والصواب فيما يقررون .
فهل أعجز عن فهم الآراء الفنية فى شؤون التموين وهى أسهل بكثير من الأمور المعقدة التى تعرض
فى ساحات القضاء ؟

وقد اشتد الخلاف على الأخص بينى وبين شركة السكر ، إذ كنت أراها تعمل على إنقاص
مقررات السكر للعائلات والأفراد والمصانع وتبائطاً فى شحن هذه المقررات فى الوقت المناسب مما
أدى الى ارتفاع سعر السكر فى السوق السوداء . وجاءتني شكاوى كثيرة فى هذا المعنى من مختلف
البلاد ، فأصدرت التعليمات للشركة بأن تفى بالتزاماتها ، ولكنى رأيت منها تلكؤاً متعمداً فى
تنفيذها ، فأصدرت قراراً وزارياً (رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٩) بتاريخ ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٤٩
الزمتها فيه بشحن مقررات السكر الشهرية الى جميع مناطق الاستهلاك طبقاً لما تحدده وزارة
التموين وأن يتم شحن هذه المقررات فى ميعاد لا يتجاوز الخامس والعشرين من الشهر السابق
للشهر المخصصة له ، وحظرت عليها التصرف فى أى نوع من السكر الخام أو المكرر بغير ترخيص
من الوزارة . وألزمتهابارسال بيان الى الوزارة بالمركز الاحصائى للسكر الذى فى مخازنها وأن
ترسل فى الأسبوع الأول من كل شهر بياناً برصيد السكر المكرر الموجود فى اليوم الأول من
الشهر السابق بمصنع التكرير بالحوامدية وبمخازن الشركة كل على حدة ، وفرضت فى القرار
عقوبات على عضو مجلس الادارة المنتدب ومديرى الشركة فى حالة مخالفتهم لأحكام هذا القرار
وقد نشر القرار فى الجريدة الرسمية فى عدد غير اعتيادى صدر فى اليوم نفسه ، فصار قانوناً

نافذاً ، ولاحظت أن توزيع السكر قد انتظم بعد صدور هذا القرار وارتاح الجمهور من هذه الناحية . على أن عضو مجلس الادارة المنتدب قد ثار وشكاني إلى رئيس الوزارة . وكان يظن أن صداقته لسرى باشا تجعله فوق القانون ، وفي الحق أن سرى باشا قد وقف من هذا الخلاف موقفاً قوياً وتركني أتصرف في حدود سلطتي . ولم يتدخل في اختصاصي ولا وجه إلى أي اعتراض فيما اتخذت من اجراءات . وقد أكبرت منه هذا المسلك الذي يدل على روح محمودة من الاستقامة والنزاهة وفي ظني أني تغلبت على أزمة السكر بوقوفى هذا الموقف تجاه شركة السكر ثم بمبادرتي باستيراد كميات كبيرة من السكر من الخارج لكفاية الاستهلاك المحلي . وقد وافقتى لجنة التموين العليا على ماعرضته عليها من استيراد خمسين ألف طن من السكر ورد بعضها أثناء وجودى بالوزارة وورد البعض بعد خروجى منها .

وقامت في عهدي مشكلة أخرى وهى أسعار الأقمشة التى تنتجها شركات الغزل والنسيج المصرية ، فقد كانت تشكو من مزاحمة الوارد من الأقمشة الأجنبية وتطلب زيادة الرسوم الجمركية على هذه الواردات حماية للإنتاج المحلى . وقد وافقت ضمن من وافقوا من الوزراء على هذه الحماية بزيادة التعريفات الجمركية على الأقمشة الواردة من الخارج . ولكنى اشترطت أن تتعهد الشركات بأن لا تزيد في المستقبل من أسعار الأقمشة الشعبية التى تنتجها . وقد تعهدت بذلك . وأشير إلى هذا التعهد في المذكرة التى أقرها مجلس الوزراء في ٤ سبتمبر سنة ١٩٤٩ على أن مندوبى هذه الشركات قد قبلوني في أواخر أكتوبر وطلبوا منى الموافقة على زيادة هذه الاسعار زيادة تتناسب مع ارتفاع أسعار القطن . فرفضت ذلك وذكرتهم بتعهدهم السابق ، وبقيت الأسعار كما هى ، وأظن أن هذه الشركات وغيرها قد اغتبطت لخروجى من الوزارة في ٣ نوفمبر سنة ١٩٤٩ حيث استقالت الوزارة الائتلافية . فقد قرأت بعد أسبوعين في صحيفة (المقطم) بالعدد الصادر يوم ١٩ نوفمبر خبراً تحت عنوان (ارتفاع أسعار الأقمشة الشعبية بدون مبرر) جاء فيه أن شركات الغزل والنسيج رفعت أسعار منتجاتها في الأسبوع الماضى . وبعد أن ذكرت الصحيفة مقدار الزيادة في كل صنف من هذه المنتجات أضافت إلى ذلك قولها : وقد علمنا بعد كتابة ماتقدم أن هذه المصانع قد أعلنت صباح أمس (١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٩) أسعاراً جديدة تزيد على الأسعار التى أشرنا إليها بمقدار ٥ ٪ . وتساءلت الصحيفة « هل عند الحكومة أو المسئولين فيها علم بذلك ، وهل وافقت أو وافقوا على هذه الأسعار الجديدة التى سيتحملها المستهلك فوق ما يتحمل من أعباء جسام ؟ وهل هذا يتفق وتصريحات المسئولين كل صباح ومساء عن مكافحة الغلاء وخفض الأسعار ؟ »

وفي يقينى أنى لم أكن متجنباً على الشركات الصناعية عامة في منعها من زيادة أسعار منتجاتها . لأن هذه الزيادة لم يكن منشؤها الموازنة بين التكاليف والأسعار كما تدعى بل الرغبة الملحة في زيادة أرباحها . وقد أشرت إلى هذه الحقيقة في مناقشة سياسة حكومة الوفد نحو الغلاء بمجلس الشيوخ إذ قلت بجلسته ٨ مايو سنة ١٩٥٠ ان شركات الغزل والنسيج لم تحترم تعهداتها في سبتمبر سنة ١٩٤٩ وأنها رفعت أسعار منتجاتها من الأقمشة أكثر من ٣٠ (ثلاثين) في المائة عما كانت عليه في ذلك التاريخ . وقارنت بين أرباح هذه الشركات من واقع تقاريرها عن سنة ١٩٤٩ وبين

أرباح شركات الغزل والنسيج في إنجلترا . فوجدت أن متوسط أرباح هذه الشركات في تلك السنة بلغت ٠/١٥ من راس مالها في حين أن أرباح شركات الغزل والنسيج في مصر في نفس هذه السنة بلغت ٠/٣٧ . وقلت ان من واجب الحكومة أن تحدد من هذه الأرباح لتكون في مستوى أرباح الشركات في بريطانيا . وأن القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٩ الخاص بشؤون التحويل يخول الوزارة هذا الحق . ولكن وزير التجارة والصناعة - غنام باشا - عارضني في هذا الرأي

روح الائتلاف

لم أجد في الوزارة الائتلافية ما كنت أنشده وأنتظره من اشاعة روح الائتلاف بين أعضائها، بل رأيت تناقضاً شديداً بين مختلف الكتل الممثلة فيها . وقد أسفت لهذه الحالة . وعدتها من نقائص حياتنا السياسية . وطالما أفضيت لبعض زملائي في الوزارة أن يكبحوا جماح الحزبية العنيفة وأن يبذلوا جهودهم في تدعيم الائتلاف . لأنه تجربة تشهدها البلاد بعد سنوات طويلة من التناحر والشقاق . وقلت لهم ان الأمة قد اغتبطت بهذا الائتلاف اغتباطاً كبيراً وأملت من ورائه خيراً كثيراً . وأنها ترقب في لطفة نجاح هذه التجربة . فاذا فشلت فإن الأمة ستكون معذورة إذا تزعزعت ثقتها في الأحزاب وفي كفاءتها وقدرتها بل وإخلاصها . وبالرغم من أني كنت أسمع تحبيذاً لآرائي من زملائي فإن تيارات الشقاق كانت تفعل فعلها في هدم الائتلاف . وساعد على ذلك لهجة بعض الصحف إذ كانت تعمل على خلق الاسباب والنرائع لفضه . وكان الخلاف على أشده في تقسيم الدوائر الانتخابية وتوزيعها ، ويبدو لي مما كنت أشاهده أن الوزراء السعديين لم يعملوا على نقض الائتلاف بل كانوا يسرون في فلكه ، وكذلك الوطنيون . وكذلك أيضاً شأن الوفديين في بداية عهد الوزارة ، ورأيت الثورة على الائتلاف تبدأ من معسكر الأحرار الدستوريين . والعجيب في هذا الصدد أن أغلبية وزرائهم كانوا ميالين إلى بقاء الائتلاف ولكن الأقلية الصاخبة قد تغلبت على الأغلبية الهادئة . وكان يمكن لرئيس الوزارة أن يتغلب مع ذلك على تيارات الشقاق ويعيد إلى الائتلاف كيانه . لأن عقبات جوهرية قد تخطتها الوزارة واجتازتها بسلام . ولم يكن بقى سوى عدد قليل من الدوائر الانتخابية اشتد عليها الخلاف بين الوزراء الوفديين والأحرار الدستوريين . وقد وافقت اللجنة الوزارية الموكل بها تقسيم الدوائر على تحكيم رئيس الوزراء في أمر هذه الدوائر . ولكن لسبب لا أعرفه تنحى رئيس الوزارة عن قبول هذا التحكيم . ولو أنه قبله لانهى الخلاف على الدوائر المعدودة التي كانت منار الخلاف . ويبدو لي أن عاملاً جديداً ظهر في محيط الوزارة وعجل بسقوطها قبل أن تتم مهمتها . وهو أن الوزراء الوفديين أخذوا يتنكرون للائتلاف ويعملون على إسقاط الوزارة لتحل محلها وزارة محايدة . وتلك كانت أمنيتهم بل أنشودتهم القديمة

ولعمري ليست التشكيلات الوزارية هي جوهر الموضوع . وإنما أدعو الله من كل قلبي أن تصفو نفوس المواطنين وتخف حدة ما بينهم من خلاف وشقاق . لأن أمام البلاد من الأعباء ما يستدعي أن نواجهها بجهة متحدة ، وأن وحدة الكلمة هي من أقوى الأسلحة في تحقيق أهدافنا القومية

إخراجى من مجلس الشيوخ

ابريل سنة ١٩٥١

فى سنة ١٩٥٠ و سنة ١٩٥١ وقفت من حكومة الوفد فى مجلس الشيوخ موقفى من كل وزارة ، وهو تأييدها فيما تحسن ومعارضتها فيما تسيء ، وهذه هى الخطة التى رسمتها لنفسى فى الحياة البرلمانية ، ولكن هذا الموقف لم يرض وزارة الوفد ، لأن الوفد لا يريد إلا الخضوع والاذعان ، وقد نهى الى ذلك بعض أصدقائى ، ولفتوا نظرى الى أن مدة عضويتى بالمجلس تنتهى فى مايو سنة ١٩٥١ ، وسأدخل الانتخاب فى التجديد النصفى للمجلس ، فمن الحكمة أن أكف عما أسميه « المعارضة النزيهة » ، لان هذه المعارضة ستجلب الى المتاعب التى لقيتها منذ سنة ١٩٢٤ ، وربما أقصتني عن الحياة البرلمانية . ومع أن النصيحة كانت من الوجهة العملية معقولة ، لكنى لا أدري لماذا لم أقتنع بها . . . وكل ما تملكى أن النيابة فى نظرى رسالة لا حرفة ، يجب أن يؤديها عضو البرلمان بكل إخلاص ونزاهة ، ألم نقسم اليمين المرة تلو المرة علناً فى البرلمان أن نؤدى أعمالنا بالذمة والصدق ؟ وإذ كانت مساوىء وزارة الوفد فى سنة ١٩٥٠ و ١٩٥١ قد فاقت كل مساوىء له فى أى عهد مضى ، فلم يكن فى استطاعتى أن أسكت عن معارضة سياسة الوفد فى الحكم (١) ، ومع ذلك فإن معارضتى كانت غاية فى الاعتدال وضبط النفس ، لكن هذا المسلك قد أثار على غضب الوفد ، وزعامة الوفد ، تماماً كما حدث لى سنة ١٩٢٥ و ١٩٢٦ و ١٩٣٦ ، فلما حل موعد التجديد النصفى رشح الوفد ضدى فى دائرة الشيوخ محمد عبد الرحيم سماحة . . . وكان عضواً بمجلس النواب

وقد فهمت من ملابسات هذا الترشيح أن المقصود منه إقصائى عن المجلس ، لأنه إذا كان الغرض منه هو الاستفادة من مواهب منافسى . . . فإن فى مجلس النواب متسعاً لها ، ومع هذه الملابسات فقد خضت معركة الانتخاب ، وكان ذلك فى ابريل سنة ١٩٥١ ، ولو تركت حكومة الوفد الانتخاب حراً لما كان هناك شك - فيما أعتقد - فى نجاحى ، لأن الوعى القومى قد تنبه بحيث يمكن للناخبين لو تركوا أحراراً أن يخناروا الأصلح لعضوية المجلس ، وكان الواجب على الوفد وقد ظفر بالأغلبية فى مجلسى البرلمان أن يحترم حرية الانتخاب فى الدوائر التى خلت فى عهده ،

(١) انظر فى تفصيل هذه المساوىء كتاب (فى أعقاب الثورة المصرية) ج ٣ ص ٢٩٥ وما بعدها

ولكن الحكم المطلق - وهو شعار الوفد - يولد في النفوس نزعة التماهي في الاستبداد والضياع ، ومحاربة الحرية أينما وجدت ، وبرغم أن الأحزاب المعارضة ، توقعاً لهذه النتيجة ، قد أضربت عن دخول انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشيوخ سنة ١٩٥١ ، ولم يبق إلا ثلاث عشرة دائرة جرت فيها الانتخابات - ومنها دائرتي - فان وزارة الوفد قد أتت فيها من صنوف الضغط وضروب الارهاب والتزيف ما لم يحدث مثله في عهد أي وزارة أخرى ، وتولى فؤاد سراج الدين وزير الداخلية وقتئذ الاشراف على هذه العملية الاجرامية ، ففاز مرشحو الحكومة في جميع هذه الدوائر ولم ينجح أحد من المعارضين أو المستقلين فيها ، وتبين من المقارنة بين الماضي والحاضر أن إسماعيل صدقي كان أرحم من فؤاد سراج الدين في التدخل في الانتخابات ، وأخف وطأة ، فقد أجرى صدقي باشا انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشيوخ سنة ١٩٤٦ ، فترك حوالى نصف الدوائر حرة لم تتدخل فيها الحكومة بأي وجه ، وتدخل تدخلاً هيناً في نصف الدوائر الأخرى ، أما فؤاد سراج الدين فقد أبى إلا أن يعصف بحرية الانتخابات في كل الدوائر ، وسخر قوات الشر والاجرام لانجاح مرشحي الحكومة فيها جميعاً

ولم أتأثر كثيراً هذه المرة مما فعله الوفد معي في الانتخاب ، ويظهر لي أن هذا يرجع الى اعتيادي محاربة الوفد الى سنة ١٩٢٤ و ١٩٢٥ و ١٩٢٦ و ١٩٣٦ ، والى أني لم أخسر المعركة بمقدار ما خسرها الوفد معنوياً ووطنياً ، ولم أشأ أن أكتب شيئاً عن أساليب وزارة الوفد معي في الانتخاب ، ولكني رأيت جريدة « البلاغ » وهي من صحف الوفد تأخذ من سكوتي دليلاً على ما زعمته من حرية الانتخابات ، فلم أر بداً من أن أذكر بعض الحقائق الوجيزة ، وبعثت بها الى صحيفة البلاغ فنشرتها في العدد الصادر بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٥١ ، ويطيب لي أن أنشر هذا المقال فان فيه صورة مصغرة لما جرى في عهد الوزارة التي أسمت نفسها وزارة الشعب . قلت :

« حضرة الأستاذ المحترم رئيس تحرير « البلاغ » الأغر

« أقحمت اسمي مرتين فيما كتبتموه عن انتخابات الشيوخ الأخيرة ، وذلك في عددي ٦٥٥ مايو ، وفي العدد الأخير بالذات جعلتم عنوان المقال (نحن نقدم الشواهد على حرية الانتخابات) ، وذكرتم عني أني قدمت شكوى حققت بمعرفة مفتش الداخلية وأنني قلت في محضر التحقيق أني مطمئن الى حياد رجال الادارة

« ولولا أن إقحام اسمي في هذا السياق قد يفهم منه أني موافق على أن هذه الانتخابات جرت في حياد وحرية . لآثرت السكوت عن الخوض في شأنها ، لأنني أستكشف أن أقف موقف الشاكي من أي ضيم وقع بي ، أما وفي مقالكم تعريض بي فلا يسعني الا أن أعقب عليه بأن ما جرى في دائرة فارسكور هو التدخل الاداري السافر المبني على الضغط والارهاب وكل صنوف التزيف

« لقد شكوت الى معالي وزير الداخلية قبل موعد الانتخاب بنحو شهر تدخل مأمور المركز وجمعه العمدة والتنبيه عليهم بمساعدة مرشح الحكومة وتهديدهم بما حدث لزملاء لهم من العمدة من الفصل والايقاف عقب انتخابات يناير سنة ١٩٥٠ ، فأكد لي معالي الوزير بأن الانتخابات

هذه المرة ستجري في حياد وحرية تامين ، وكلم مأمور مركز فارسكور بالتليفون بحضورى منها عليه بالنزاهة الحياد ، ولم ينكر المأمور الواقعة التى شكوت منها ، وانتدب الوزير مفتش الداخلية بالدقهلية لتحقيق هذه الشكوى ، وكان المراد من التحقيق أن أذكر أسماء من أبلغونى ذلك التهديد ، ولكنى وجدت من الحكمة أن لا أذكر أسماءهم حتى لا يتعرضوا هم أيضاً للأذى والتنكيل واكتفيت بما تضمنته برقيتى التى أرسلتها الى الوزير وقلت فى محضر التحقيق بآنى لا أتردد عن الشكوى كلما حدث تدخل من الادارة

« ولا أذيع سرّاً إذا قلت لكم أنى شكوت لسعادة مدير الدقهلية (فؤاد عثمان) مشافهة وبالتليفون فى كل يوم تدخل الادارة عشرات المرات وكان يعدنى كل مرة بأنه سيوقف هذا التدخل دون أن أجد نتيجة لهذه الوعود ، وأما إعطاؤه أجازة لمأمور مركز المنصورة (قريب مرشح الحكومة) عقب شكواى من تدخله فقد تبين لى أن المقصود من هذه الاجازة هو افساح المجال لحضرته ليمر باستمرار ليلا ونهاراً مع قريبه فى معظم بلاد الدائرة والتنبيه على العمدة والمشايخ بأن الحكومة يهملها نجاح مرشحها ، ومما فعله هذا المأمور أنه فى اليوم السابق للانتخاب حصل من المديرية على أسماء المندوبين الذين اخترتهم عنى فى جميع لجان الانتخاب ، رغم سرية هذه البيانات ، وتسنى له ولرجال الادارة بهذه الوسيلة معرفة أسمائهم جميعاً وتهديدهم شخصياً وتشريدهم لكيلا يحضروا عملية الانتخاب ، وقد وصلوا فعلاً الى هذا الغرض ، ومن الأمثلة على ذلك أنه فى الساعة الواحدة والنصف بعد منتصف ليلة الانتخاب دق جرس التليفون فى منزل صهرى بالمنصورة وإذا بالمتكلم أحد مندوبى فى لجنة كفر العرب من بلاد مركز فارسكور يحدثنى من دمياط ويخبرنى فى لهجة من الهلع والفرع أن عمدة كفر العرب وحفراءها نبهوا عليه وعلى الوكيل الذى اخترته فى هذه اللجنة بأن الادارة تأمرها بمغادرة البلدة وتهدها بالحبس إذا لم يغادراها واضطرها العمدة والحفراء تحت تأثير هذا التهديد إلى مغادرة البلدة ليلا الى دمياط ، وتبين لى فى الصباح أن معظم مندوبى فى اللجان منعوا بهذه الطريقة من حضور عملية الانتخاب وخلت معظم اللجان من وجود ممثلين لى مما سهل مأمورية رجال الادارة فى تسويد تذاكر الانتخاب

« ومن أمثلة التدخل أن الادارة فى ليلة الانتخاب حققت مع بعض العمدة بدعوى مساعدتى فى الدعاية الانتخابية فى الوقت الذى أوجت الى معظم العمدة باقامة حفلات فى بلادهم لتأييد مرشح الحكومة

« وأن مندوب مرشح الحكومة أمر ضابط البوليس فى صبيحة يوم الانتخاب بالقبض على محام من أنصارى فنفذ الضابط الأمر واستمر المحامى محبوساً من الساعة التاسعة صباحاً حتى الرابعة والنصف مساء أى طيلة يوم الانتخاب تقريباً مما ترتب عليه تشتيت أنصارى من الناخبين وإلقاء الفرع فى نفوسهم

« وفى يوم الانتخاب لم تكن تمر عشر دقائق إلا وتبلغنى أنباء التهديد الواقع على الناخبين فى جميع اللجان واحتشاد جنود البوليس والحفراء والضباط والعمدة وتهديدهم الناخبين لانتخاب مرشح الحكومة . وكنت أبلغ المدير هذه الشكاوى تليفونياً . وكان الجواب فى كل مرة أنه

سيستخدم الاجراءات الكفيلة بمنع التدخل ! وأخيراً رأيت من العبث أن أبلغه الشكاوى لكثرتها
ولعلمي أن لا جدوى ولا فائدة منها

« وإنني أذكر سعادة المدير في هذا السياق بما قاله لي شخصياً قبل الانتخاب بأسبوعين من أنه
قد أبلغ وزارة الداخلية بما عرفه من تحرياته في بلاد الدائرة وهو أنه إذا استمرت الحالة طبيعية
والادارة على الحياد فإن أمل مرشح الوفد في النجاح مفقود
« فإذا كان هذا هو رأى المدير في نتيجة الانتخاب قبل مواعده بأسبوعين فماذا يمكن أن يفسر
النتيجة التي ظهرت سوى أنها الأثر المباشر للتدخل الإدارى السافر ؟ »

وقد فاتنى أن أذكر في هذا المقال تعاون رجال خفر السواحل مع رجال الادارة في إسقاطى،
فان بعض بلاد الدائرة كعزبة البرج وغيظ النصارى تقع في مناطق خفر السواحل فتباري رجالها
الرسميون من ضباط وجنود مع رجال الادارة في الضغط على الناهخين، ونالوا بغيتهم ! وثناء رؤسائهم!

مذهبى السياسى

ليس الجلاء ووحدة وادى النيل هو وحده مذهبى السياسى . بل أراه لا يكفى إلا إذا كان له سند من مذهب جوهرى آخر ، هو الأساس لكل المذاهب الصالحة ، وهو الاستقامة السياسية ، فهى فى نظرى الأصل ، والمذاهب الصالحة متفرعة عنها

إن من طبيعة المجتمعات الحرة المتقدمة أن تتعدد فيها المذاهب والبرامج السياسية ، فلا يمكن لمجتمع حر أن يتألف منه حزب واحد ، إلا إذا سادته روح الدكتاتورية التى لا تحمل حرية الرأى فى السياسة والاجتماع

ولست أرى فى اختلاف المذاهب السياسية غضاضة على المشتغلين بشؤون البلاد العامة ، ولا أرى ضرراً من تعدد الأحزاب وتعدد المذاهب فى السياسة ، ولكن هناك مبدأ يجب أن يكون أساس قيام الأحزاب وتعدد مناهجها وبرامجها ، ودعامة كفاحنا السياسى ، وهو الاستقامة السياسية ، فالاستقامة السياسية هى خير مذاهب السياسة ، وهى الوسيلة الفعلية لافادة البلاد من المشتغلين بالسياسة ، أحزاباً وجماعات وأفراداً

الاستقامة السياسية هى التزام المشتغل بالسياسة جادة الصدق والنزاهة والحق القويم فى حياته العامة ، وفى حياته الخاصة أيضاً ، لا أقول هذا مبالغة منى فى هذا المذهب السياسى ، بل لأنى أرى الاستقامة السياسية غالباً ما تكون نتيجة للاستقامة الاجتماعية والشخصية

كثيرون من الناس يظنون أن الحياة السياسية لا تتفق والاستقامة ، ويرون أن الذى ينشد الاستقامة يحسن به أن يبتعد عن السياسة ، لأن السياسة فى نظرهم كذب وخداع ونفاق ورياء وتسابق على اقتناص المنافع الشخصية ، وهذا وهم سرى إلينا من النواء السياسة عندنا ، فعلينا أن نحارب هذا الوهم ، لأنه ولاشك من أسباب تأخر الحياة السياسية وتأخر المجتمع تبعاً لذلك

الاستقامة هى أساس السياسة الناجحة ، وأقصد بالسياسة هنا السياسة الداخلية ، أى علاقات الناس بعضهم ببعض فى الشؤون العامة

أما السياسة الخارجية فالاستقامة فيها موضع نظر وخلاف ، قد تكون الاستقامة السياسية غير مرغوب فيها فى السياسة الخارجية أى فى علاقات الدول بعضها ببعض ، فالكذب ، والخداع ، والغصب ، والعدوان ، ونقض العهود والمواثيق ، لا تزال مع الأسف من وسائل النجاح فى

عندما تتشابه الأسماء

[انظر صفحة ١٣١]



الدكتور عيسى الرحمن الراجحي
مراقب الصحة المدرسية بوزارة المعارف



عيسى الرحمن الراجحي
صاحب المذكرات



عيسى الرحمن أمين الراجحي بك
وكيل محكمة استئناف مصر

السياسة الخارجية ، ومع ذلك فإن محبى السلام والانسانية فى العالم يدعون إلى الاستقامة فى السياسة الدولية ، أى فى علاقات الدول والأمم بعضها ببعض ، ويدعون إلى المساواة بينها ، واحترام حقوق كل دولة فى الحرية والاستقلال ، ويستنكرون سياسة الغش والغصب والاكراه ، ويرون فيها مصدر الكوارث التى تصيب الانسانية ، حقاً إن هذه الدعوة لم تستجب إلى الآن ولا يزال أمام الانسانية زمن طويل حتى تستجاب وتعم الدول جميعاً

وعلى أى حال فإذا كانت الاستقامة مشكوكاً فى صلاحيتها فى السياسة الخارجية ، فهذا القول ليس صحيحاً قطعاً فى الحياة السياسية الداخلية ، بل يجب لى تنهض البلاد وتتخلص من نقائصها أن يتذرع الساسة والقوامون على شؤونها العامة بالاستقامة والنزاهة ، فالحياة السياسية ، والحياة الحزبية ، والحياة البرلمانية ، والحياة الصحفية ، يجب أن تسودها روح الاستقامة لى تكون حياة ناجحة منتجة خيراً للمجتمع

ولا يظن أحد أن البلاد تفيد من حياة عامة تنكب سبيل الاستقامة ، قد يتقدم المرء فى المجتمع بغير الاستقامة ، ولكن هذا التقدم يكون على حساب مصالح الوطن العليا ، وليس هذا هو السبيل لتقدم المجتمع

فعلينا أن نتذرع بالاستقامة فى حياتنا السياسية ، وأن نقيم بناءها على هذا الأساس ، فانه الكفيل بتحقيق أهداف البلاد فى السياسة والاقتصاد والاجتماع ، يجب أن يكون قوام الأحزاب والجماعات إيمان أعضائها بمبادئ معينة يقتنعون بها ويعتقدون صلاحيتها للنهوض بالبلاد ، ويسرون عليها ويخدمونها وينفذونها ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً ، أما قيام الحياة السياسية على أساس العبارات الجوفاء والكلمات البراقة المطاطة ، والروابط الشخصية ، والسعى وراء المصالح الذاتية ، فان هذا يؤدى لالمحالة إلى تراجع الحياة العامة ، ويعرقل تقدم الأمة واصلاح شؤونها

وعلى من يشتغل بالسياسة سواء تحت لواء الأحزاب أو مستقلاً - على أن يكون هذا الاستقلال استقلالاً حقيقياً - أن تكون له مبادئ عامة يعتنقها ، ويعمل على تحقيقها ، ويصدر عنها فى أعماله وتصرفاته ، لا أن يكون هدفه الوحيد أن ينال لنفسه مركزاً ممتازاً فى المجتمع فحسب

إن من أسباب تأخر الحياة السياسية اتخاذ المشتغلين بها انضمامهم إلى الأحزاب وسيلة لادراك المراكز الممتازة فحسب ، فان هذا الهدف يصرفهم عن السعى للنهوض بالبلاد عامة ، ولعل هذا يفسر لنا تلك الظاهرة التى تبدو أحياناً عندنا ، وهى سرعة تنقل بعض المشتغلين بالسياسة من حزب إلى آخر ، فكثرة هذا التنقل لاتدل على إيمان عميق بالمبادئ السياسية ، ولا على تقدير للاستقامة ، بل تدل على الرغبة فى الوجاهة ، أى أن يكون المرء وجيهاً فى المجتمع ، وليس هذا هو الهدف القويم للحياة السياسية المستقيمة

إذا عمت روح الاستقامة والنزاهة محيطنا السياسى ، أفادت كثيراً فى تقدم البلاد وارتقاء الروح العامة للمواطنين ، وعلى الأحزاب أن تحرص على سلامة هذه الروح ، فانها عدة الأمة وعتادها فى نهوضها ومواجهتها للحوادث والأحداث ، وعلى الأحزاب أيضاً أن تكون لها مذاهب وبرامج

معينة واضحة المعالم تعمل على تنفيذها سواء كانت في الحكم أو في المعارضة ، عليها أن تحترم برامجها وتحترم وعودها للناخبين لكي تكتمل ثقة الأمة بأحزابها وجماعاتها والقائمين على شؤونها ، فالثقة المتبادلة بين الأحزاب والأمة ، وبين الحكم والمحكومين ، هي من العوامل الفعالة في تقوية جبهة البلاد ومقاومة عوامل الضعف والفساد

إن الاستقامة والنزاهة هي المذهب السياسي الأول لمن يريدون أن يخدموا البلاد عن طريق الاشتغال بالسياسة ، وهي السبيل إلى إصلاح مافسد من شؤون الحكم وإلى جعل الأداة الحكومية أداة إنتاج وتقدم ومناعة ، وذود عن حقوق البلاد وكيانها ، الاستقامة هي أساس كل صلاح وفلاح ، وقد جمع فيها رسول الله أطراف الاسلام كافة ، إذ سأله سفيان بن عبد الله الثقفي أن يقول له في الاسلام قولاً لا يسأل عنه أحداً غيره ، فأجابه رسول الله صلوات الله عليه بهذا الجواب الجامع المانع الحكيم : « قل آمنت بالله ثم استقم »

اعترافاتي^(١)

إن « الاعترافات » بمعناها اللغوي ومعناها القانوني تنصرف إلى المآخذ والنقائص ، فاعتراف الانسان لغة هو إقراره بالشئ على نفسه ، والاعتراف قانونا هو الاقرار بالدين أو بالتهمة ، وفي القرآن الكريم « وآخرون اعترفوا بذنوبهم » ، فالذي يكتب عن اعترافاته إنما يتكلم عن نقائصه وعيوبه ، وعليه أن يخصص على نفسه السيئات ... دون الحسنات ، وبغير ذلك لا يكون موضوع حديثه « اعترافات »

بهذا المعنى أكتب عن « اعترافاتي » ، وليس الحديث عنها عسيرا ، فما أكثر ما في حياة المرء من نقائص وعيوب ، وأخطاء ومآخذ ! وحسب الانسان أن تربى حسناته على سيئاته ، وأن ترجح في الميزان مزاياه على نقائصه
إني أعترف بأن بي نقائص كثيرة .. سميت جهدي ولا أزال أسعى في أن أتحرر منها ، وأخفف من وطأتها

الحياء ضعيف

وأول ما أعترف به على نفسي أنني شديد الحياء .. لازمني هذا النقص منذ صباي ، ولم يفارقني في أدوار حياتي
إني أعتقد أن الحياء ضعف في الانسان ، ومهما قيل في مدحه ، فاني أراه على العكس مجلبة للضرر ، ووسيلة إلى الزلل ، وقد شعرت بأنه أضرنى فعلا ، وضيع عليّ حقوقا ومصالح ومزايا كثيرة ، وسعيت جادا في أن أتحرر منه .. ولكن ذهب مسعاه سدى
لست أدري مصدر هذا الضعف ، ولا كيف تمكن مني ، ولعله من العناصر الأصلية في تكويني ، ومع شعوري بأنني لست ضعيف الإرادة فقد ضعفت إرادتي عن علاج هذا النقص
أنا لا أحب الحياء ولا أريده .. ولكن ما حيلتي وقد ركب هذا النقص في طبعي ؟ وكل ما سمعت إليه أن لا يتحول الحياء عندي جبنا ، وأعلى قد نجحت في هذا المجال ، فاني والحمد لله لست جبانا ، بل عندي قسط لا بأس به من الشجاعة ... ولا أريد أن أقول كيف نجحت في هذا المسعى وإلى أي مدى نجحت ، لأنني اذا استطردت الى هذا الحديث خرجت من دائرة « الاعترافات » ...

(١) نشرت في مجلة « الهلال » عدد سبتمبر سنة ١٩٥١

الحياء والحب

وما دمت في صدد « اعترافاتي » فاني أقر على نفسي بأنني تورطت مرة في الحب عن طريق الحياء ، كان ذلك في باكورة الشباب ، وأنا بطبعي مرهف الحس ، وهذا باب ينفذ منه الحب في يسر وسهولة ، ولقد أحببت حباً عاطفياً روحانياً ، ولكنني أدركت مع الأيام أن الحب أمر متعب لا لزوم له ولا فائدة منه . . . فتخلصت منه ، وكان للحياء دخل في نهايته ، كما كان له أثره في بدايته ، وتعلمت من هذه التجربة أن من الخير للإنسان أن ينشد الحب العائلي - أي الحب بين الزوجين - الحب الهادي المعتدل المتصل ، فانه من أركان السعادة في هذه الحياة

المرونة والعناد

إنني لا أملك المرونة السكافية التي يقتضيها الانسجام في المجتمع ، أنا مهذب ومؤدب في أحاديثي مع الناس ، وفي معاملتي لهم كباراً وصغاراً ، والناس - فيما أظن - يشهدون لي بذلك ، ولكنني أعترف بأنني لست مرناً كما ينبغي ، والمرونة في نظري واجبة ، وعندى جانب منها ، ولكنني أعتقد أنه ضئيل ، وقد سمعت في أن أستزيد منه ، فلم أبلغ ما أريد ، ولعل السبب في ذلك أن بي عيباً آخر لا يتفق مع المرونة ، وهو العناد ، ولا أعرف من أين جاءني هذا العيب

أرى الناس أحياناً يكونون في الشرق ، وأنا أكون في الغرب ، أليس هذا عناداً ؟ وعشاً حاولت أن أعالجه فلم أستطع ، وتساءلت - لكي أقنع نفسي بالاقلاع عنه : كيف يتفق الحياء مع العناد ؟ فلم أجد جواباً مقنعاً ، إلا أن كليهما عيب ، ولكن لا سبيل إلى التخلص منهما

على أن العناد لم يبلغ بي مبلغ التنطع والسخف ، بل إنني لأعذر نفسي أحياناً في عنادي ، لأنني إنما أعاند فيما أعتقد اعتقاداً راسخاً بعد دراسة عميقة بأنني على حق فيه ، فكيف أكذب نفسي وأصدق الناس ؟ ثم اني كثيراً ما أراهم يسيرون في بعض الشؤون وراء أكاذيب ضخمة اصطالحوا عليها دون بحث أو دراسة ، فكيف أوافقهم على ذلك ؟ وأراهم يرجعون أحياناً عن آرائهم واتجاهاتهم ، فما رأوه بالأمس أبيض يروونه غداً أو بعد غد أسود ، وما رأوه حراماً يروونه اليوم حلالاً ، فهل أدور معهم كل يوم أينما داروا ؟ إن هذا ما لا أحتمله ولا أطيقه ، فليكن مسلكي عناداً ، وليكن العناد عيباً ، ولكنه عيب له « ظروفه المخففة » كتعبير رجال القانون

الحفلات والمآدب

الحفلات والمآدب من الوسائل العملية ليكون الإنسان « اجتماعياً » ، ويتعرف إلى أكبر عدد من الناس ، وتعلو بذلك منزلته الاجتماعية والسياسية ، ولكنني أعترف بأنني لا أميل كثيراً إلى حضور الحفلات والمآدب ، وأعتذر عن أكثرها ، ولا أحضر إلا القليل منها ، وهذا عيب كبير

إنني بطبعي أميل إلى الاجتماعات ، أما الحفلات والمآدب فيصدني عنها أن الرسميات لها المقام

الأول فيها ، فأصحاب الرفعة والدولة يقدمون على أصحاب المعالي ، وأصحاب المعالي يقدمون على أصحاب السعادة ، والوزراء يقدمون على غير الوزراء ، والباشوات يقدمون على البكوات ، والبكوات على الأفندية ، وهلم جرا . وأصحاب الدعوات يلاحظون هذا الترتيب بكل دقة ، ولهم عيون ورقباء يقومون على تنفيذه ، والصحافة أيضاً تسير على هذا الغرار في وصف الحفلات وأسماء من يحضرونها ، وأنا شخصياً لا أقر هذه الأوضاع ولا أهضم توزيع مظاهر الاحترام والحفاوة بهذا الميزان ، ومن هنا أميل الى الاعتذار عن معظم هذه الحفلات والولائم ، وهذا ولا شك نقص كبير ، سأعالجه مع الزمن . . .

حسن ظني بالناس

إني حسن الظن بالناس أكثر مما يجب ، ويلزمني أن أتعلم المثل القائل « إن سوء الظن من أقوى الفطن » ، لقد قرأته كثيراً ، ولكني لم أعمل به ولم أتبعه . أحسنت ظني بأناس كثيرين ، وخاب ظني فيهم ، ومن الغريب حقاً أنني لا أفيد من التجارب ، فكان يجب عليّ أن أسوء الظن بالناس بعد ما رأيت المرة بعد المرة من خيبة ظني في كثير منهم ، ولكني مع ذلك أعود فأحسن ظني بهم ، أي أعود الى ما كنت فيه . . . فمقي - ليت شعري - أتعلم ؟

وبالحوادث...

ومن عيوبى أنني حسن الظن بالحوادث ، وأنى متفائل أكثر مما ينبغي ، وكثيراً ما تأتي النتائج على غير ما كنت أتوقع ، ومع ذلك لا أتعلم ، ولا أغير من نظري الى الناس والحوادث . أنا لا أتهم نفسي بالغباوة ، فإني لست غيبياً ولا بليد الذهن ، فلا أظلم نفسي وأدعى الغباوة ، ولكن لماذا إذن لا أتعظ ولا أتعلم إساءة الظن بالناس والحوادث ؟ لعل لي عذراً في هذا العيب ، فإني لو رُضت نفسي على أن أعرف العالم على حقيقته وأسأت ظني بالناس ، لما ترك لي اليأس مجالاً للعمل ، ولسد عليّ منافذ الأمل ، أو لعل الأيام والحوادث سواسية فيما تأتي به من خير أو شر ، فلنقبلها على علاتها ، ولننظر إليها كما يقول فيها أبو تمام :

على أنها الأيام قد صرن كلها عجائب حتى ليس فيها عجائب

وليكن الانسان متغايياً أو متجاهلاً ، لكي يستطيع أن يبقى مكافئاً ومناضلاً ، فالحياة مرادفة للكفاح والنضال

الحقيقة والخيال

وأظهر عيوبى أنني لست رجلاً عملياً ولا واقعياً ، وأنى أقرب أن أكون نظرياً أو خيالياً ، وأنى لا أريد أن أفهم الحياة على حقيقتها

أنا أعلم حق العلم أن الحقائق شيء والخيالات شيء آخر ، وأشعر أنني أعيش غالباً في جو من الخيال ، ومع اعترافى بهذا ، فاني أؤثر الخيال على الحقيقة أحياناً ، قد يكون هذا مكابرة، أو غفلة، أو ما الى ذلك ، لكنني أود أن أبقى متعلقاً بالخيال ، فقد يكون الخيال خيراً من الحقيقة ، وقد يصبح حقيقة بعد حين ، وقد تفيد الأمم من الخيال أكثر مما تفيد من الأمر الواقع !

نصائح للشباب

وما عليهم من واجبات

إن آمالنا معقودة بقيام شباب الجيل بواجباتهم نحو أنفسهم ونحو بلادهم ، فالشباب عدة الوطن وذخيرته ، ومن حقنا أن ننتظر منهم أن يؤديوا واجباتهم على أكمل وجه ، ولست أريد شططاً فيما أذكره من واجبات الشباب ، ولا أبتغي إرهاقاً لهم ، بل إنى أستملى في هذه السكامة روح الاعتدال والرفق بالشباب

إن أول واجبات الشباب - فتيان وفتيات - هو واجب كل شاب نحو نفسه ، وإنى لأبدأ بهذا الواجب عن عقيدة واقتناع ، ولا يدهشن أحد إذ أقدم هذا الواجب على واجب الشباب نحو وطنه ، فإن خير النصيح ما كان مطابقاً لحقائق الأمور ، والوطنية حقيقة واقعية ، لا خيال كما يدعون أنا لا أتملق الشباب إذا قلت إن أول واجب عليهم نحو المجتمع هو تكوين أنفسهم ليكونوا مواطنين صالحين في المجتمع ، فكلما كان الشاب ذا مركز محترم وذا مكانة مستقلة ، ولا يعيش حالة على غيره ، استطاع أن يخدم بلاده بأكثر مما لو كان يعتمد على غير نفسه في الحياة

فنصيحتي إلى الشباب أن يكونوا لأنفسهم مراكز محترمة في المجتمع ، وأن يعتبروا واجبهم نحو أنفسهم هو الحجر الأساسي لما تطلبه البلاد منهم ، وأنهم بتكوينهم هذه المراكز يمهّدون لأنفسهم سبيل العمل المنتج والجهاد الثمر في سبيل إحياء البلاد ورقياً وعظمتها

وواجب الشباب نحو أنفسهم يتضمن واجبهم نحو أسرهم وذويهم ، ذلك لأنهم ينتظرون منهم أن يكونوا عوناً لهم في هذه الحياة . فالآباء عندما يبذلون جهودهم لتربية أبنائهم يحق لهم أن ينتظروا منهم أن يكونوا عوناً لهم في مستقبل حياتهم ، وإن هذا العون لما يشرف الشاب ويرفع شأنه بين الناس

ثم تأتي في المرحلة الثانية ، واجبات الشباب نحو وطنه ، ولا أقول إن هذه الواجبات تأتي في الصف الثاني من الأهمية ، بل على العكس فإن واجب الشباب نحو وطنهم أعظم وأوسع مدى من واجبهم نحو أنفسهم ، ذلك لأن البلاد ما هي إلا عائلة كبيرة تتألف من مجموع عائلات المواطنين ، فعندما يؤدي الإنسان واجبه نحو نفسه عليه أن يؤدي واجباته نحو عائلته الكبرى وهي الوطن

وواجبات الشباب نحو وطنهم تنفرع إلى ثلاثة أقسام : واجبات سياسية، وواجبات اقتصادية ،
وأخرى اجتماعية

الواجبات السياسية

والواجب السياسي هو أن يساهم الشاب بجهوده وبكفاءته وبإخلاصه في النهوض
بالبلاد من الناحية السياسية ، وأول ما يجب على الشباب هو أن تكون له عقيدة سياسية ، أو بعبارة
أوضح عقيدة وطنية ، لأن الذي يعمل بغير عقيدة قلما تفيد البلاد منه فائدة ما

قد يقال إن هذا الكلام نظري ... وإن البيئة والوسط والظروف وحالة البلاد تدعو إلى
عدم تقييد الإنسان بعقيدة سياسية ، ولكن على العكس أقول إنه يجب على الشباب ألا يعيش على
هامش الحوادث والأحزاب ، بل يجب أن يكون له رأى وتكون له عقيدة يدافع عنها ويصدر
عنها في أعماله واتجاهاته

على الشباب إذن أن يختار لنفسه الهيئة السياسية التي تتفق مع عقيدته ولا يتحول عن
هذه العقيدة

إنى أدعو الشباب أن يحياوا بالعقيدة الوطنية ، لأنها أساس التقدم والكفاح ، كما أنها الملاذ
الآخر للإنسان إذا ما صادفته في حياته عقبات أو صدمات أو نكران للجميل ... والرجل الذي
يخلو من العقيدة لا يلبث أن يتخاذل ويتراجع ، وينتهي في آخر الأمر إلى اطراح الجهاد

إنى أدعوهم إلى تنمية روح العقيدة الوطنية في نفوسهم ، وألا يتعجلوا تقدير الناس لجهودهم ،
فأنا أعلم الناس بأن المواطن الذي يعلق عمله على تقدير الناس لجهوده لا يلبث أن يصاب من المجتمع
بنحية أمل قد تؤدي به إلى أن ينقلب على عقبيه ، كما أن الوطنية الحققة أساسها أن يؤدي الإنسان
واجبه دون أن ينتظر من الناس جزاء ولا شكورا

إن الشباب وإن كان يجب عليهم أن يتمسكوا بعقيدتهم فليس من الخير أن يسيخطوا على الناس
إذا كانوا لا يشاركونهم في عقائدهم ، ولا أن يحاسبوهم حساباً عسيراً إذا خالفوهم فيما يعتقدون ،
إن لهم أن يتشددوا في عقائدهم ، ولكن عليهم أن يكونوا أشداء على أنفسهم ، رحماء على الناس ،
فلعل ذلك أدعى لخدمة عقائدهم واجتذاب القلوب إليها ، وأقرب إلى اعتناق الناس مع الزمن
لمبادئهم

إننا في خلال أربعين عاماً عند ما كنا نتادى بالجلاء والمللحات لم يكن نداؤنا يقابل في الجملة
إلا بالتهكم والسخرية ، لا من الأشخاص العاديين فحسب ، بل من الأشخاص ذوي المراكز
الكبيرة والأسماء الضخمة . . . ولقد كنت أرى دائماً ألا تناصب من يخالفوننا في عقائدهم العداء ،
بل كنت أدعو إلى التسامح معهم ، لعلهم يرجعون آخر الأمر إلى مبادئنا ، وأظنني كنت محقاً
في أن هذه الخطوة أقرب إلى تعميم هذه المبادئ ، وأنها كسبت مع الزمن الأنصار والمؤيدين من
طبقات الشعب كافة ، حتى أولئك الذين كانوا يجرحون مبادئنا ويعتبرونها خيالا في خيال

وأود أن أضيف نصيحة أخرى ، وهى أن يعمل الشباب دائماً على تأليف القلوب ، لا على تفريقها ، لأن تأليف القلوب وتوحيد الصفوف من أمضى الأسلحة التى نعتمد عليها فى كفاحنا فليكن الشباب رسل وئام ومحبة وسلام ، لا دعاة فرقة وكراهية وانقسام إن الشباب هم طليعة جيش الوطن ، فعليهم أن يكونوا قدوته فى التماسك والتكتل ، وبدون ذلك لا يستطيع الشباب أن يؤدوا رسالتهم إن الانسان مهما ضحى فى سبيل الوحدة ، فان تضحيته لها قيمتها ، وهى جديرة بأن يشكر صاحبها عليها

الواجبات الاقتصادية

من الناس من يظن أن الحياة الوطنية هى السياسة ، وهذا خطأ أربأ بالشباب أن ينحدروا اليه . لأن الحياة القومية يجب أن تشمل الجانب الاقتصادى والاجتماعى ، فلا يمكن لأمة أن تحقق أهدافها اذا لم تهتم بالناحية الاقتصادية فيها ، فالنهضة الاقتصادية هى من الأسلحة التى تتميز بها الأمم القوية عن الأمم الضعيفة ، والأمة الغنية أقوى فى ميدان الكفاح السياسى من الأمة الفقيرة لقد لاحظنا كيف كان لعامل المال الأثر الفعال فى نتائج الحرب العالمية الأولى والثانية ، فقد كتب النصر للأمم التى تفوقت على أعدائها فى ميدان المال ، ولذلك قالوا إن النصر يكون لأقوى الأمم وأكثرها مالا

ولعل من الخير أن نلاحظ أن الحركة الوطنية قد اقترنت بالنهضة الاقتصادية ، فقد كان مصطفى كامل يعمل فى الناحية السياسية، بينما كان طلعت حرب وعمر لطفي يعملان فى الناحية الاقتصادية ، فكلتا النهضتين إذن ضرورية للأخرى بل مكملتها ، ومن ثم كان من الواجب علينا أن نتعاون على تشجيع كل ما هو مصرى من الانتاج ، فالأمم الأوروبية تؤثر إنتاجها الوطنى على أى إنتاج آخر

إنى لا أقصد أن أدعو الشباب الى التعصب ، وإنما أقصد دعوتهم الى تشجيع الانتاج المصرى ، لأن هذا من العوامل الكفيلة بالنهوض الاقتصادى للبلاد

كما أننى أدعوهم الى المساهمة فى المنظمات الاقتصادية التى تنهض بالثروة القومية ، وأدعوهم على الأخص الى تشجيع المنظمات التعاونية ، بحيث لا تخلو جمعية تعاونية من مساهمتهم فيها ، ولا يصح أن يحتاج أحدهم بعدم وجود جمعية تعاونية ينضم اليها فى بلده أو فى بيئته ، بل يجب عليه فى هذه الحالة أن يتعاون مع اخوانه على انشاء جمعيات تعاونية لجمعية واحدة ، ولذلك فأنى أوجه اللوم الى الشباب المثقف الذى يعيش فى القرى أو المدن ولا يعمل على انشاء الجمعيات التعاونية فيها

الواجبات الاجتماعية

لاشك أن المجتمع الراقي السليم أقوى على مواجهة الأزمات السياسية العالمية من المجتمع المتأخر

وأقدر منه على احتمال أعباء الدفاع الوطنى ، ومما تجدر ملاحظته أن الجمعيات الرياضية فى أوروبا تساعد على تكوين المواطنين الصالحين والجنود المكافحين ، فعلى الشباب اذن أن يساهموا فى نهضة البلاد الرياضية والصحية والتعاونية والاجتماعية والخيرية ، ان الجمعيات الرياضية الواسعة المدى فى أوروبا قد وضعت نصب عينيها تطبيق المثل الفائل « العقل السليم فى الجسم السليم » ، ومن ثم كونت جيلا قويا رياضياً ، هذا بينما نحن فى مصر نجد أن ٨٠٪ من شباب الجامعة لا يصلحون للجندي لضعف بنيتهم واعتلال صحتهم

وعلى الشباب أن ينتظموا جماعات للعمل على الرقى الاجتماعى ، وأن يؤسسوا هذه المنظمات ان لم تكن موجودة ، عليهم أن يكونوا دائماً دعاة للخير ، عاملين على تخفيف آلام الانسانية ، مساهمين فى الخدمات الاجتماعية ، ساعين فى التخفيف عن الفقراء والمرضى والمعوزين وأن يساهموا فى نشر الثقافة بين مواطنيهم ، فاذا اتجهوا الى هذه الناحية نمت فى نفوسهم الروح الاجتماعية التى تجعل من الانسان مواطناً صالحاً يحس بالآلام مواطنيه فيعمل على التخفيف منها ، ويشعر بشعورهم فيعمل على إسماعدهم ، وفى هذا معنى التسامى فى الوطنية

وأرجو أن يكون الشباب رسل تطور ، وأن لا يتخذوا العنف وسيلة لهم فى الكفاح وأود من الشباب ماداموا لا يزالون فى معاهد التعليم على اختلاف درجاتها أن لا يساهموا فى السياسة الحزبية ، إذ ليس من مصالحهم ولا من مصلحة البلاد أن يساهموا فى هذه السياسة ، وعليهم إذا كانت لهم ميول نحو هذا الحزب أو ذاك أن يرجئوا الجهر بهذه الميول وتحقيقها حتى يتخرجوا من معاهد العلم ، لأن هذه المعاهد يجب أن تصان عن أن تكون مسرحاً لخلافات الأحزاب وتطاحنها

إن السياسة الوطنية هى وحدها السياسة التى لا يلام عليها الشباب من الطلبة ، ومن السهل على الشباب المثقف أن يفرقوا بين السياسة الوطنية والسياسة الحزبية ، وإن وحي الوطنية فى نفوسهم لكفيل بأن يلهمهم الفوارق بين السياستين ، فعلى الطلبة أن يتعهدوا فى نفوسهم روح الوطنية ، لارواح الحزبية ، وان ينموا هذه الروح ويحافظوا عليها ، حتى اذا تخرجوا من معاهدهم أمكنهم أن يستلهموا روح الوطنية فى حياتهم الشخصية ، وحياتهم العامة ، لأننا إذا أمعنا النظر فى نقائص المجتمع فى بلادنا وتعمقنا فى دراسة علل هذه النقائص وأسبابها نجد أن أول سبب لها هو ضعف الروح الوطنية فى نفوسنا ، فان هذا الضعف يميل بالمرء الى أن يحيا حياة شخصية ، لا حياة قومية ، وهذه الحالة النفسية لا تجعل منه مواطناً صالحاً يؤدى لبلاده ما يجب عليه من التزامات وواجبات ، وأول هذه الالتزامات أن يؤثر مصالحها العامة على أطماعه الشخصية ، والروح الوطنية هى كالأخلاق ، لا تكتسب بعد تخرج الشباب من معاهدهم ، بل يجب أن تنشأ وتكون فى البيت ، وفى المدرسة الابتدائية ، والثانوية ، ثم فى الجامعة ، واذا لم تتكون فى هذه المراحل فتق - ليت شعري - تتكون ؟

وصفوة القول أن على طلبة العلم أن يتعهدوا فى نفوسهم روح الوطنية وينمواها ويقدسوها

ويحرصوا عليها ، ولكن ليس لهم أن يشتغلوا بالسياسة العملية الا بعد تخرجهم من معاهدهم ،
وعليهم أن يحترموا النظام والقانون ، وأن يتخلقوا بالأخلاق القويمة

الأخلاق

الأخلاق ! الأخلاق ! هي أساس الوطنية وركنها الركين ، هي سياجها وحصنها الحصين .
هي قوامها وغذاؤها الدائم . وان أمة بلا أخلاق لا تستطيع أن تحمل أعباء الوطنية أو تسير
خطوة الى الأمام

فلنتعهد الأخلاق . وليبدأ كل منا بنفسه . كباراً وصغاراً . شبيهاً وشباناً . فان الأخلاق
والفضائل الوطنية لا تنمو ولا تقوى الا اذا كان أساس الدعوة اليها القدوة الصالحة ، فليتعهد
كل منا أخلاقه ، ويقوم المعوج منها ، ويحصن السليم منها ، فانه بذلك يؤدي أعظم خدمة
للمجتمع ، ويضع لبنة في صرح الاستقلال والاصلاح والنهضة القومية

فهرس

صفحة	
٣	هذه المذكرات
٥	النشأة الأولى
١٥	الحياة العملية
١٩	الحياة المثالية ، وهل هي ممكنة ؟
٣٠	ذكرياتى عن ثورة سنة ١٩١٩
٣٧	زوجتى
٣٩	بين السياسة والاقتصاد
٤٤	الحياة النيابية
٤٨	فى المعارضة البرلمانية
٥٧	صدمة سنة ١٩٣٦
٦١	كيف أرخت الحركة القومية ؟
٧٨	الأمير عمر طوسون
٨٣	سكرتيريتى للحزب الوطنى
٨٦	الجهة الوطنية
١١٧	استجوابى عن المعتقلين السياسيين
١٢٣	استجوابى عن الأهداف القومية
١٢٨	مشروعى فى منع تملك الأجانب
١٣٢	عندما دخلت الوزارة
١٤٠	إخراجى من مجلس الشيوخ
١٤٤	مذهبي السياسى
١٤٧	اعترافاتى
١٥١	نصائحى للشباب

للمؤلف

حقوق الشعب

يتضمن شرح المبادئ والنظريات والقواعد الدستورية وحقوق الانسان ، طبع سنة ١٩١٢

نقابات التعاون الزراعية

يتضمن تاريخ التعاون الزراعى ومنشآته فى أوروبا ، ونشأة التعاون فى مصر وتاريخه ونظامه وعلاقته بالنهضة الاقتصادية والاجتماعية ، طبع سنة ١٩١٤

الجمعيات الوطنية

صحيفة من تاريخ النهضات القومية ، يتضمن تاريخ الانقلابات السياسية والنهضات القومية فى طائفة من البلدان ، مع شرح أصول الدساتير ، والنظم البرلمانية فيها ، والمقارنة بينها ، طبع سنة ١٩٣٣

تاريخ الحركة القومية

الجزء الأول : يتضمن ظهور الحركة القومية فى تاريخ مصر الحديث ، وبيان الدور الأول من أدوارها ، وهو عصر المقاومة الأهلية التى اعترضت الحملة الفرنسية فى مصر ، وتاريخ مصر القومى فى هذا العهد

الجزء الثانى : من إعادة الديوان فى عهد نابليون إلى ولاية محمد على الكبير

عصر محمد على

يتناول تاريخ مصر القومى فى عهد محمد على

عصر اسماعيل

الجزء الأول : يشتمل على عهد عباس وسعيد وأوائل عهد اسماعيل
الجزء الثاني : وفيه ختام الكلام عن عهد اسماعيل

الثورة العراقية

والاحتلال الانجليزي

مصر والسودان

في أوائل عهد الاحتلال

تاريخ مصر القومي من سنة ١٨٨٢ الى سنة ١٨٩٢

مصطفى كامل

باعت الحركة الوطنية

تاريخ مصر القومي من سنة ١٨٩٢ الى سنة ١٩٠٨

محمد فريد

رمز الاخلاص والتضحية

تاريخ مصر القومي من سنة ١٩٠٨ الى سنة ١٩١٩

ثورة سنة ١٩١٩

تاريخ مصر القومي من سنة ١٩١٤ الى سنة ١٩٢١

الجزء الأول : يشتمل على شرح حالة مصر وحوادثها التاريخية أثناء الحرب العالمية الأولى
(١٩١٤ - ١٩١٨) ، وبيان الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للثورة ، وتطور
الحوادث من بعد انتهاء الحرب إلى شوب الثورة في مارس سنة ١٩١٩ ، ثم وقائع الثورة
في القاهرة والأقاليم

الجزء الثانى : وفيه الكلام عن مهادنة الثورة ، واستمرارها ، ومحاکمات الثورة ، ولجنة ملنر والحوادث التى لا يستها ، ومفاوضات ملنر ، واستشارة الأمة فى مشروع ملنر ، والتبليغ البريطانى بأن الحماية علاقة غير مرضية ، ونتائج الثورة فى حياة مصر القومية

فى أعقاب الثورة المصرية

الجزء الأول : تاريخ مصر القومى من ابريل سنة ١٩٢١ الى وفاة المغفور له « سعد زغلول » فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧

الجزء الثانى : تاريخ مصر القومى من وفاة سعد زغلول سنة ١٩٢٧ الى وفاة الملك فؤاد الأول سنة ١٩٣٦

الجزء الثالث : تاريخ مصر القومى من ارتقاء جلالة الملك فاروق عرش مصر فى ٦ مايو سنة ١٩٣٦ الى سنة ١٩٥١ .

